

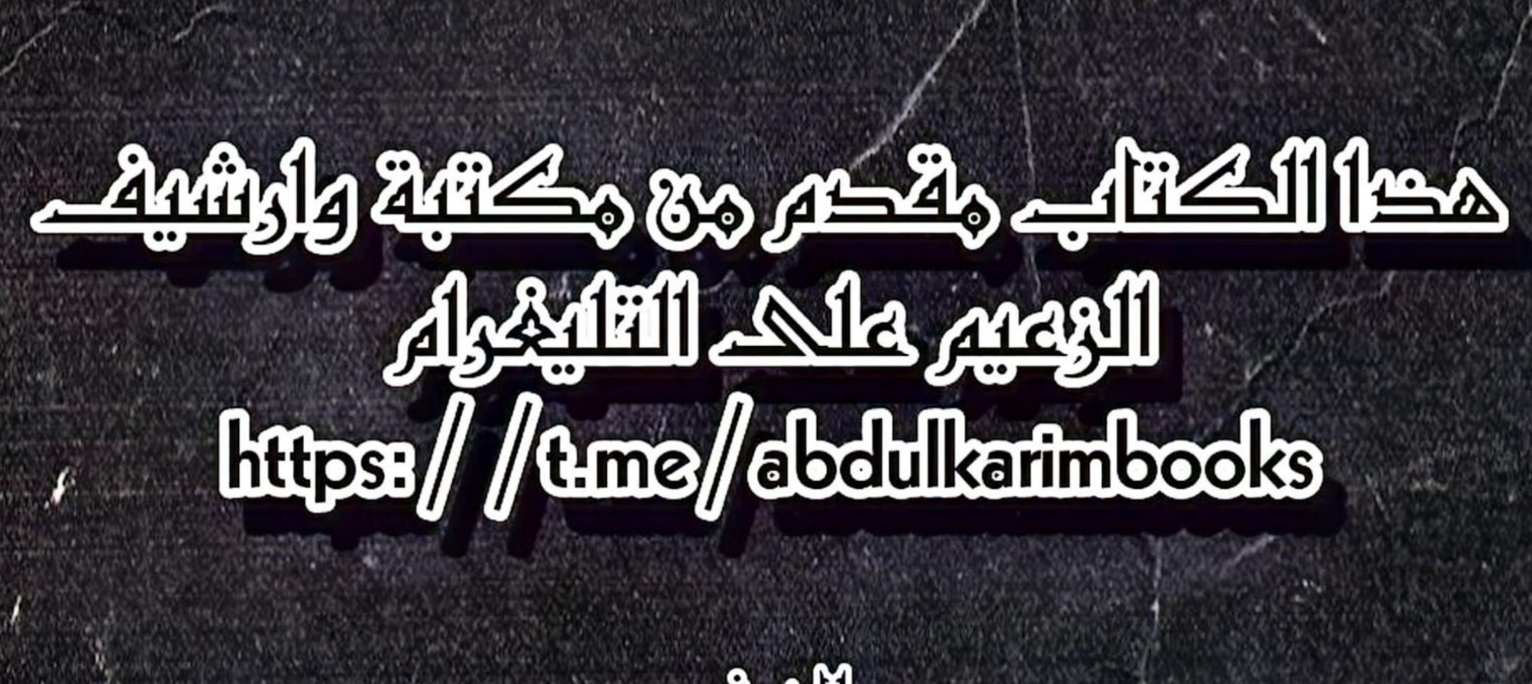
استعادة الزعيم

حوارات وآراء عراقية من الزعيم عبد الكريم قاسم وثورة ١٤ تموز

مع الباحث عقيل الناصري

إعداد وتقديم نوري صبيح





إعداد وتقديم نوري صبيح

استعادة الزعيم

....

حوارات وآراء عراقيـــــة

عن

الزعيم عبد الكريم قاسم

وثورة ١٤ تموز

مع الباحث عقيل الناصري

المقدمــــة

{الزعيم عبد الكريم قاسم أكثر حكام العراق شعبية[1]}.

باتريك كوبيروون

كان وسيبقى الحديث سجالاً عن ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم .. نظراً لما لعبته {الثورة} ، كصيرورة تغييرية جذرية حرثت تربة العراق المعاصر لأجل السير والتكيف مع مقتضيات العصر وروحه.. وبنظرالدكتور الناصري (مثّل **هذا التغيير الخطوة الأرأسية في عملية التحديث؛ وفي تغير بنية الأنماط الاقتصادية؛ وصعود الطبقات الحديثة إلى سدة الحكم وتسنمها ليس صياغة القرار المركزي للسلطة فحسب بل إقراره وتنفيذه. كما ان هذا التغيير ساهم في تغير ماهية البنية الطبقية للمجتمع العراقي وتغير المواقع في سلم الأولويات.. حيث طُردت طبقات اجتماعية برمتها من التأثير على التطور وصيروراته ومن التحكم في ماهيات السلطة و الانساق التنظيمية الإدارية؛ ليفسح المجال أمام الطبقة الوسطى إدارة الصراع الاجتماعي بكل أبعاده.. وما حملته هذه الطبقة من قيم ومعايير وبنية ثقافية سرعت من تحطيم البنى التقليدية سواءً ما يخص العلاقات الاقتصادية وطبقاتها المتناظرة أو/و العلاقات الاجتماعية وما كان ينتابها من ركود وتخلف وتحكم قوى الماضي في شؤون الحاضر وتحجيم المستقبل**).

كذلك الحال بالنسبة لقاسم كزعامة سياسية التي يشير إليها الناصري دوماً كونها انبثقت من الوسط الشعبي كما دلل على ذلك في ثلاثيته : { من ماهيات السيرة الذاتية لعبد الكريم قاسم ١٩١٤- ١٩٥٨- }. وكذلك في كتابه (قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم) وخاصة عندما يحدد مكانة قاسم باعتبار أن زعامته قد اشتقت مما : (**لعبه من دور مهم كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة**

---

[1] - جريدة أندبندنت أون صاندي في٢٦ ـ ٦ ـ ٩٧.

بين الطبقات غير المتبلورة. وكذلك ما شرعه من شرعية سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية انبثقت من مطلبية الحركة الوطنية العراقية ومن سعة تأييد الأغلبية الشعبية واختيارها الواعي، ومن غائية التغيير المستهدف للطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة – مادة التاريخ الانساني) .. طالما ان الثورة وهويتها لا تأتي من قادتها بل من مطالبها ومن الوفاء بها، وهي مطالب عامة الناس لا فئة محدودة من أهل العقائد، كما أشار إلى ذلك الراحل هادي العلوي[1].

وأعتقد أن الرجل يمكن أن يصنف من الرجال الذين صنعوا التاريخ وثبتوا مكانتهم بمقدار ما أثارت أعمالهم ومناهجهم في تغيّر مصائر شعوبهم وبمقدار ما غيّرت مُثلهم في مفاهيم الحياة الاجتماعية بكل أبعادها. هؤلاء الرجال لا يمكن قياس عظمتهم بمقدار ما نجحوا في تحقيقه وما أخفقوا فيه.. لأن الحكم على النتائج النهائية بمنطق التطور الايجابي المتصاعد دوماً، دون انقطاع أو توقف بصورة حتمية أو عفوية، هو منهج خاطئ.. (**لأن التاريخ ليس ظاهرة جمالية، بل واقع ثقيل ومؤذ، لأنه لا يقف دون التمادي على الغايات المنتظرة منه أو الرغبات المسقطة عليها التي تحاول إنهاء القصة قبل الأوان .. .[2])**.

إني أشارك الناصري من كون قاسم من الزعامة السياسية التي اتسمت بجملة من السمات مقارنة بالكثير من الزعامات العراقية آنذاك وخاصة أولئك الذين كانوا يطرحون أنفسهم كبدائل له من ضباط المؤسسة العسكرية والذين انشقوا عنه ولكنهم عندما تسنموا مقاليد السلطة طيلة الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٤) لم يصلوا إلى ما وصلت إليه زعامة قاسم وشعبيته إذ كان يختلف عنهم بعمق.. من حيث: **(الولاء والانتماء؛ الخلفيات الفكرية والمعرفية؛ من حيث الغائية المستهدفة وسعتها المستوعبة للتلاوين الاجتماعية المتعددة؛ من حيث الجامع**

---

[1] - هادي العلوي، المرئي والامرئي في الادب والسياسة، ص. ٨٩، دار الكنوز الادبية، ط.١ بيروت ١٩٩٨.

[2] - كامل شياع، عن التأريخ والتأويل وحقيقة ١٤ تموز، مجلة الثقافة الجديدة، ص. ٣١، العدد ٢٧٨. بغداد

الوطني دون الولاءات الضيقة الدنيا من طائفية وأثنية ورابطة الدم؛ من حيث درجة الثقافة والتنوير؛ من أولوية عراق العراق دون التخندق فيه، من مسارات التصور اللاحق له ولمكانته ولعلاقته العضوية العربية؛ من المضامين السياسية الاجتماعية الاقتصادية؛ من أجل المجتمع المدني المنشود والتأسيس له؛ ومن حيث دلالة صيرورة التغيير التاريخي الذي حققه... [1].

لقد قمت بتجميع الكثير من المواد والمقابلات الصحفية التي أجريت مع الدكتور الناصري منذ فعل التغيير الثاني (الجمهورية الثالثة نيسان ٢٠٠٣-) والتي نشرت معظمها في الصحافة العراقية، للفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٠ وأعيد نشر بعضها في مواقع الانترنيت، وتم تجميعها في هذا الكتاب المعد من قبلي، بعد إضافة الدكتور الناصري لبعض هذه السجالات التي لم أعثر عليها ..كما أضاف بعضاً من آرائه الخاصة بقاسم أو/و الجمهورية الأولى.

لقد وقفت كما سيلاحظ القارئ اللبيب أن هناك تكرار لبعض الفقرات والإجابات أو تشابهات تتكرر، لكنني لم أتدخل فيها حفاضاً على مضامينها حين نشرت .. من جهة، ومن جهة ثانية للحفاظ على زمنيتها التاريخية . لقد ساعدني الدكتور الناصري على ترتيب المادة ذاتها وفق منطقية تسلسلها التاريخي. لقد كان هذا العمل أحد ثمرات جهودنا المشتركة آمل أن يحظى بالقبول وأن يقدم نفسه للقارئ والباحث عن حقيقة قاسم وتموز وماهية الجمهورية الأولى (تموز ٥٨- شباط١٩٦٣) وكيف ينظر صديقنا الناصري إلى قاسم وتموز وأهميتهما لعراق المستقبل وهو بحق أحد مؤرخيهما، كما يوصف عادة.. إذ أنه تطرق إليهما وربطهما جدلياً بظروفهما المادية كما كانت، رابطاً اياهما بتاريخ العراق المعاصر وعبر تحليل للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

---

[1] - عقيل الناصري، قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم / ص. ٧٢، دار الحصاد ٢٠٠٣، دمشق.

ومن المعروف في الوسط الثقافي والعلمي أن الباحث الناصري قد التزم الجانب الموضوعي إلى حدٍ كبير وذلك بإبعاد ذاتية حبه لموضوعه وانحيازه الواعي له.. ومع هذا وجه نقداً لقاسم في أدائه وأدواته لإدارة السلطة. اني اعتبر هذه الموضوعات كما لو أنها إعادة اعتبار لقاسم وعرضه على حقيقته لينفض غبار النسيان واللا موضوعية التي راكمها حكام الجمهورية الثانية على مختلف أطيافهم السياسية ذات البعد القومي، وكذلك الذين تضرروا من الصيرورة المادية لما حققه قاسم وفعل التغيير ذاته، كما نرى أن البعض لايزال متمسكاً بتلك الرؤى رغم الكشف عن الكثير من الوثائق التي تصب في تبيان حقيقة قاسم وأهمية ثورة ١٤ تموز.

كما يمكن اعتبار هذه الرؤى التي يطرحها الدكتور الناصري وهذه الآراء المطروحة ربما تعتبر تكثيف لتصوراته الفكرية عن الجمهورية الأولى وزعامتها السياسية التي انعكست في ثلاثيته عن عبد الكريم قاسم وسيرته:

- الكتاب الأول عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة ١٩١٤- ١٩٥٨، دار الحصاد ٢٠٠٦ دمشق؛
- الكتاب الثاني، الجزء الأول، ١٤تموز- الثورة الثرية، دار الحصاد ٢٠٠٩ دمشق؛
- الكتاب الثالث، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، الانقلاب التاسع والثلاثون، بيروت ٢٠٠٣، توزيع دار الحصاد.

ختاما لابد لي من شكر الصديق الدكتور عقيل الناصري على ما بذل من جهد وصبر في مساعدتي على أعداد هذا الكتاب .

نوري صبيح

بغداد ٢٠١١

أولا: موضوعات عن قاسم وتموز:

الزعيم قاسم و الجواهري ولقاؤهما الأول[1]

عقيل الناصري

رُفِّعَ عبد الكريم قاسم في ١٩٤٧/٠٤/١٢ إلى رتبة مقدم ركن، ونقل إلى لواء المشاة التاسع. وفي هذه السنة يسافر إلى خارج العراق لأول مرة، وكانت وجهته لندن. كانت السفرة لأجل التطبيب الناجم عن عمله، وكذلك قيل لمعالجة الشق في شفته العليا، الذي ورثه منذ الصغر، وهذا ما أشار إليه بعض مُدرسيه. يمكث قاسم في لندن ويستغل الفرص الزمنية المتاحة له من أجل الاطلاع ودراسة التطور الاجتصادي الذي شهدته بريطانيا وديناميكيته، ومستويات المعيشة ونموها مقارنةً بواقع العراق. ويركز الانتباه على كيفية حل مشكلة السكن. لأن هذه المشكلة كانت ولا تزال واحدة من المشاكل الاجتماعية/ الصحية المستعصية في أغلب بلدان عالم الأطراف ومنها العراق، لأن الأسر الفقيرة والفئات الوسطى المتوسطة وما دونها، كانت تعاني من عمق هذه الأزمة منذ ذلك الوقت. وهو بالذات عاش هذه الظروف وتحسس معاناتها على نطاقه الذاتي والاجتماعي.

من هذا المنطلق نستطيع أن نفهم مبررات توجهه إلى التركيز على هذه الناحية بعد الثورة، كمحاولة لاجتثاث الصرائف وأكواخ الطين والقصدير التي كانت

---

[1] - مستل من الكتاب الأول من ماهيات السيرة لعبد الكريم قاسم (١٩١٤- ١٩٥٨)، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٦. وقد نشر في الحوار المتمدن في ٢٠٠٦ /٥/٢٣ www.ahewar.org والموضوع منقح ومزيد .

بمثابة أحزمة بؤس تطوق المدن العراقية الكبرى خاصةً . لذا لم تخل مدينة عراقية في فترة حكمه (١٤ تموز١٩٥٨- ٩ شباط ١٩٦٣) من مشروع سكني حكومي، أو على الأقل توزيع الأراضي السكنية على الجمعيات التعاونية للموظفين وأصحاب الدخول المحدودة من كسبة وحرفيين، للعمال ومراتب القوات المسلحة، بل حتى ضباطهم. "... كان قاسم مصراً ومصمماً على توفير السكن لكل عراقي لا يملك سكناً خلال فترة قصيرة، وإلغاء كل التشريعات التي تعرقل تنفيذ خطته هذه واستبدالها بغيرها [1] " كما يعترف بذلك حتى من ناهضوه. إذ يشير الصحفي، القومي التوجه، شامل عبد القادر إلى هذا المنجز لقاسم في مقالته الموسومة ٣٧+٥+٣٥= ٤ بالقول: (.. . **كانت (٤) سنوات من حكم عبد الكريم قاسم على صعيد البناء والتشييد السكني وتوزيع الدور وبناء المصانع والمعامل في عموم العراق هي الأفضل والاحسن والاقوى من (٧٧) سنة مضت من عمر العراقيين. أربع سنوات قضاها (الأسطى) كريّم في تشييد أكثر من ربع مليون دار سكنية وزعت بالعدل على العراقيين، المؤيدين والمحبين لقاسم أو المناوئين والمعارضين والمناهضين له، بل ووزع عبد الكريم قاسم بيوتا سكنية مريحة في اليرموك والضباط على عدد من ضباط الجيش الذين تآمروا فيما بعد على حياته وقتلوه في ٩ شباط ١٩٦٣. لا النظام الملكي ولا عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف ولا حكم البعث لـ ٣٥ سنة نجحوا في كسر (ارقام) عبد الكريم قاسم على صعيد البناء والسكن!! لقد برزت احياء ومدن جديدة في بغداد والمحافظات العراقية في عهد عبد الكريم قاسم: الثورة وجميلة والحرية والشعلة واليرموك وزيونة والضباط والقضاة والمحامين والتجار ونواب الضباط والمعلمين وتوزيع آلاف الدونمات من الأراضي وسندات التمليك على الفلاحين والكسبة والفقراء، ناهيك عن عشرات المصانع والمعامل ابتداءً من معامل الإسكندرية لصناعة السيارات إلى معامل الأحذية في الكوفة...**[2])

---

[1] - خليل ابراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز في٧ اجزاء، الجزء ١، ص. ١٩٩، مكتبة بشار بغداد ١٩٩٠

[2] - راجع حول هذا الموضوع جريدة المشرق في ٧,١١,٢٠٠٩، بغداد

و حسب قول الجواهري الكبير: " **أصبح هذا الفقير المعدم ذو الثياب المهلهلة حاكماً مطلقاً، ليزحف زحف الذين كفروا على الأكواخ والصرائف وعلى كل ما فيها من تعساء وليحيلها شققاً وعمارات وبيوت ترى لأول مرة النور والكهرباء والحدائق والشوارع، منتقماً من فقره وماضيه، ثائراً على مرارة واقع البؤساء..**[1] " .

لقد حفزت هذه الزيارة ذهن قاسم وروحه المتمردة على التفكير بضرورة الإسراع لتهيئة الظروف الذاتية لحركة الضباط الأحرار لأجل إنجاز التغيير الكبير المرتقب عندما يحين ظرفه الموضوعي، بغية التماثل النسبي مع الأبعاد الحضارية التي تنعم بها أوروبا. ويتعرف قاسم في أثناء الزيارة عن قرب بالجواهري الكبير، الذي كان أحد أعضاء وفد نظمته السفارة البريطانية في بغداد لمجموعة من الصحفيين العراقيين لزيارة لندن والاطلاع على معالمها وتعمير، ما خربته الحرب العالمية الثانية بفترة زمنية قصيرة.[2]

مَثّلَ هذا اللقاء بين الجواهري وقاسم بداية العلاقة المتميزة والقلقة بينهما. وبصفاء لغته واعتزازه الكبير بذاته المتمردة يصف الجواهري هذا اللقاء بالقول:

" **في الملحقية العسكرية بلندن... كانت بعثة عسكرية خاصة تضم ملحقين وموفدين من ضباط يتسابقون عليَّ ويجرني الواحد بعد الآخر من أرادني ؟ وكان بينهم ضابط شاب، كان من دونهم، أشد إلحاحاً عليّ بأخذ حصة أكبر، أو الحصة الكبرى من الجلسات واللقاءات، من جملة ذلك أن اصطحبني إلى بيته وهو شقة متواضعة بملحقيتها. هذه (الدويرة) شهدت ثلاثة لقطات، تصح**

---

[1] - محمد مهدي الجواهري، المذكرات، ج.٢، ص.١٧٦، دار الرافدين دمشق ١٩٩٠.

[2] - حول هذه الزيارة راجع سليم طه التكريتي، محمد مهدي الجواهري، دار الريس لندن ١٩٨٦.

أن تكون على بساطتها ذات كلمة ومغزى، لما سيكون لهذا الرجل من دورٍ خطير في تاريخ العراق... لم يكن هذا الرجل سوى عبد الكريم قاسم..[1]".

اصطحب الزعيم قاسم، الجواهري إلى مختلف مناطق لندن ليطلعه على معالمها، بعدما نفر من البرنامج الموضوع لهم ومن صحبة بعض الصحفيين الذين كانوا معه ضمن الوفد. كما كان قاسمٍ بمثابة مترجم له عند مراجعة الأطباء وزيارة المعالم الثقافية. كان قاسم معجباً أيما إعجاب بالجواهري الكبير، في كثير من مواقفه السياسية المناهضة لسياسة نخبة الحكم وارتباطها ببريطانيا وفي دفاعه عن الفقراء والمحرومين، وفي قصائده الشعرية موضوعةً وهدفاً، المتميزة بالصورة الجمالية وصفاء اللغة، وسلمها الموسيقي المنفرد في انسيابيته.

في ذات الفترة يسافر الوصي عبد الإله إلى لندن، حيث كان يقضي إجازته فيها، "وقد أرسل في طلب الجواهري، وتحادث معه طويلا حول ترشيحه إلى الانتخابات النيابية، وطلب إليه تمديد إقامته في لندن ليعود معه في وقت واحد إلى بغداد. لكن الجواهري اعتذر له لعدم امكانية بقائه لمدة أطول في لندن ، إذ كان متضايقاً من اقامته فيها.. . خرج الجواهري من اجتماعه بعبد الإله متوجها إلى الموعد مع صاحبه (الضابط برتبة رائد)، حيث حجز له موعداً مع طبيب الأسنان وفي الطريق تحدث إليه عن الانتخابات النيابية المزورة، وخلو مجلس النواب من أصوات وطنية محترمة، لكن الضابط انتقل بالحديث ، إلى حفلة المساء الماضي وأبدى دهشته وارتياح الجواهري على كرنوالس. وأخذ يترجم له الخبر المنشور تحت الصورة في الجريدة وخبر رويتر قائلا ببراءة أن الشعراء

---

[1] - محمد مهدي الجواهري، المذكرات، ص. ٤٧٣، مصدر سابق. وقد ثمن الجواهري موقف قاسم من الأدباء بالقول: " يمكن أن تتعجب إذا قلت لك أن **الزعيم كان كثير التهيب في علاقاته مع الأدباء وكان أول بيت زاره في العراق بعد الثورة، هو بيتي وقد تكررت الزيارات.. "**. راجع د. عبد الحسين شعبان، الجواهري جدل الشعر والحياة، ص. ١٥٤، الكنوز الأدبية بيروت ١٩٩٧

مسموح لهم كل شيء، وهم يشكون من عدم وجود الحرية. أما نحن العسكريين، فلا نتمتع بأية حرية ولا نشكو من انعدامها[1] ".

بعد ذلك، كان قاسم (يتابع مواقفي الوطنية والاجتماعية، وبخاصة الشعرية منها. وكنت الوحيد الذي يناديني بـ " الأستاذ " أمام اتباعه وغيرهم وفي أكثر من موقف... ". كما كان قاسم منذ بدء علاقته ".. . صادقاً معي كل الصدق وأميناً كل الأمانة ونظيف كل النظافة في حفاظه على تلك العلاقة، وصحيح كذلك أنه لم يصل مدني واحد في العراق هذه الدرجة من الثقة والوطادة والعلاقة... حتى وصل الحد به إلى أنه أعلن وهو يفعل ما يقول: أنني لا أرد طلباً للجواهري ..."[2] .

وفي الوقت ذاته أشار قاسم في خطاب له أمام وفدالأدباء العراقيين بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٣ إلى علاقته بالجواهري الكبير بالقول: ... تربطني بالجواهري صداقة ومودة قديمة مبعثها شخص الجواهري كصديق، وحبي للأدباء والأدب وحملة الرأي الثاقب ورسل الثقافة الذين يوجهون ابناء الشعب باتجاه مستقيم ويخلقون في الشعب روح النبل والشهامة التي ترفع من معنوياته واندفاعه، إن حملة الأقلام وأصحاب الرأي والفكر من الأدباء والكتاب منهم والشعراء المخلصين، لهم فضل في توجيه الرأي العام توجيهاً سليماً. لقد أخبرت الجواهري قبل هذا بأن الحركة التي قمنا بها كانت نتيجة لاندماج قوى الجيش

---

[1] - حسن العلوي، الجواهري ديوان العصر، ص. ١٩٥- ١٩٦، وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٦، ويشير العلوي في الصفحة ذاتها إلى أن (صحفي بريطاني قد التقط في تلك اللحظة صورة للجواهري، وهو يمد يده وأصابعه قريبة من عيني "كرنواليس" ونشرت هذه الصورة النادرة على الصفحة الأولى لإحدى الصحف البريطانية) .

[2] - محمد مهدي الجواهري، المذكرات، ص. ١٧١- ١٧٢، ج.٢، مصدر سابق.

والشعب معاً حيث أصبحنا قوة حطمت نظام الحكم البائد وما ثورتنا إلا نتيجة الكفاح المشترك من الناس المخلصين في هذا البلد وفي طليعتهم الأدباء .. . "[1]

بعد عودتهما من لندن أخذ الوهن يتسرب إلى هذه العلاقة كما أخذت اللقاءات تتباعد، بسبب طبيعة عمل الزعيم قاسم العسكري ونضاله السري لأجل تغيير الحكم حسب طريقته الخاصة. وفي الوقت نفسه نضال الجواهري السياسي السلمي بالكلمة والنضال السلمي التحريضي لتهيئة بعض من ظروف مخاض التغيير المرتقب ومستلزماته، ضمن دائرة رؤيته لذاته التي تعتمل داخلياً وبصورة عفوية قوية على سجيتها : " لعل الجواهري يُحِسُّ في قرارة نفسه بأنه لا أحد يصلح لقيادة العراق سواه.. ."[2] و "... يشعر في قرارة نفسه أنّه أكبر من أي رئيس، وأرفعُ قدراً من أيِّ ملك..." .

بمعنى آخر " **عاد الجواهري إلى بغداد ولم يعد يذكر صاحبه الضابط في لندن ولا الضابط كانت تسمح له التزاماته العسكرية وطبيعته الشخصية ومشروعه الخاص، بتوسيع دائرة علاقاته في بغداد، والاتصال بشاعر سياسي كالجواهري**[3] "، وغيره من السياسيين العاملين ضمن خارطة التغيير المرتقب في عراق تلك المرحلة. خاصة والجواهري كان أشهر من نارٍ على علم، حيث ".. . عرف عن هذا الملك غير المتوّج الذي اسمه الجواهري أن توحد في مرحلة الاربعينيات بالناس توحداً يكاد يكون تاماً، واشتُهِر بينهم بصفته شاعراً سياسياً فريداً .. . " في كل عصور الشعر العربي." .. .أما سبب فرادته فهو أنه نقل الشعر السياسي من موضوعٍ إلى ذات.. . إن ما تحدث به الشاعر عن هموم الجماهير لم

---

[1] - خطب الزعيم عبد الكريم قاسم لعام ١٩٥٨- ١٩٥٩، أعداد ماجد شبر، دار الوراق لندن ٢٠٠٧. وكان الجواهري قد ترأس الوفد لتقديم التهاني بالعهد الجمهوري الجديد.

[2] - د. محمد حسين الأعرجي، الجواهري- دراسة ووثائق، ص ص. ١٦٦،١٦٨ ، المدى دمشق ٢٠٠٢.

[3] حسن العلوي، الجواهري، ص. ١٩٦، مصدر سابق.

يكن من همومها هي وحدها، وإنما كان من هموم الشاعر نفسه، ولكنّ لهذا الشاعر من الموهبة الأصيلة ما يجعله يلتقط من همومه ما هو إنسانيّ، **لا ما هو** خاص به...[1]".

استمر هذا الفراق المؤجل لغاية ثورة ١٤ تموز حيث تجددت العلاقة بينهما ثانيةً ببعدٍ جديد ذا علاقة خاصة ومضامين بنائية مستهدفة.. وقد " تقاسم الصديقان الزعامة!! عبد الكريم قاسم زعيم السلطة السياسية. والجواهري زعيم السلطة الثقافية وزعيم الصحافة ". وكان عبد الكريم قاسم ".. يتعامل مع الجواهري صديقاً وسياسياً، كما هو شاعر كبير، فيشاوره في الأوضاع السياسية، ويجالسه طويلاً في الإسبوع أكثر من مرة..[2]".

وهذا ما لم يحظ به الجواهري من أي زعيم عراقي أو غير عراقي حيث كانت علاقته بهم ذات صفة نفعية إن لم نقل زبائنية، إذ يطرقون بابه بغية حصولهم على مكانة لهم في شعر الجواهري. وبالعكس من قاسم الذي كان ينظر إليه كذات إبداعية كبيرة ووعي سياسي وأديب مكافح .. وهنا يسوق د. الأعرجي إلى واقعة ذات دلالة فيقول: " **فقد كان يحز في نفسه أنّ هذه الأحزاب العراقية** يوم تقتسم المناصبَ السياسية، **أو يوم يُخيَّل لها أنّها ستقتسم لا ترى فيه أكثر** من شاعر، **ومن هنا كان يروي بمرارةٍ أنّه زار الزعيم عبد الكريم قاسم ذات مَرّة** في مقرِّه **بوزارة الدفاع، فوجد الفقيد الأستاذ عامر عبد الله عنده، فكان في** جلسة عامر ما يوحي **أنه أعطى ظهره للجواهري، وتنبه الزعيم إلى ذلك فقال** لعامر بشيء من العصبية:

عامر ، هذا الأستاذ الجواهريّ!

---

[1] - د. محمد حسين الأعرجي، الجواهري، ص. ١٦٣، مصدر سابق.

[2] - المصدر السابق، ص. ١٩٨، ويشير ذات المصدر في الصفحة ذاتها، كيف كان قاسم يعود الجواهري إذا مرض، وكان قاسم يصوغ خبر زيارته للجواهري بنفسه لوكالة الأنباء العراقية. وقد نشرت الصحف البغدادية آنذاك صورة عبد الكريم قاسم جالساً على كرسي إلى جانب سرير الجواهري، وقد أمتدت يمينه تلتمس جبهة الشاعر.

فعدل من جلسته .. ."[1]

هذه الصفة التي تمتع بها الجواهري في دفاعه وتبنيه مطالب الجماهير الفقيرة وتوحدهِ مع معاناتهم، هي التي دفعت قاسم أكثر فأكثر إلى لقياه، كمشروع مشترك وَمعلَماً أدبياً رفيعاً، والذي كان آنذاك في خضم التهيئة لانضاج البعد الذاتي لحركة الضباط الأحرار. وفي الوقت نفسه إعجابُ الشاعر العميق في لاوعيه يومها بشخصية عبد الكريم قاسم وهو يحث الخطى في غشباع جزء من الحاجات المادية للجماهير الواسعة من الفئات والطبقات الكادحة التي دافع الجواهري عنها وتوحد معها ومع تطلعاتها.

ثم انتكست هذه العلاقة ضمن الخارطة الجديدة للقوى السياسية وموقف كل منهما إزاء ما كانت الحياة تطرحه من ضرورات والتزامات، من مهام وأعمال، وما رافقها من صراع سياسي/فكري طال المجتمع العراقي بكل مكوناته عمودياً وافقياً، وبالتالي أوجد ما أوجد من تفسيرات مختلفة ومتباينة لحل مثل هذه الإشكاليات. وحدث الافتراق بينهما والذي كان للبعد الذاتي فيه دوراً كبيراً لكلا الطرفين.. وإن كان للجواهري الكبير وروحه المتمردة ونرجسيته العالية القدح المعلى في ذلك وعدم تحقيق " أحلام الجواهري التي كانت قد لازمته أربعين عاماً في أن يصبح وزيراً .. . ومن شعوره العميق بأنه هو الزعيم الحقيقي الذي عليه أن يُوجّه وليس سواه سواء أكان هؤلاء الزعماء زعماء سياسيين، أم جمهوراً، أو أجزاباً "[2]. وقد عبر عنها بعد ثلاثة عقود من الزمن في مذكراته، بصورة غير متسقة مع ماهية ذاته، ولا مع واقع صيرورتها الموضوعية، وغير مقنعة لا لنفسه ولا للآخرين.

يقول الجواهري: " .. . غير أني أستطيع التأكيد ثانيةً أن عبد الكريم قاسم كان يملك ضميراً حياً ونزاهة نادرة، وبساطة في اللباس والحياة والمأكل، مما جعله

---

[1] - المصدر السابق، ص. ٢١٧ .

[2] - المصدر السابق، ص. ١٧٦

يضاف إلى قائمة المترفعين عن المظاهر والمكاسب وجاه الثورة وهو ما أغفله الكثيرون من الكتاب والصحفيين والمؤرخين .. . وأراها مناسبة للقول إن الكثيرين من هؤلاء لم يتعاملوا بنزاهة مع التاريخ ولا بل أمانة مع واقع حال هذا الرجل وكثيرون منهم كتبوا إما بدوافع سياسية أو بدوافع شخصية أو بدوافع مصلحية.. . الأسباب التي جعلت أكثرهم يبتعد عن الحقيقة.. . وبذلك لم أعتمد أحداً منهم وأنا أكتب تاريخ هذا الرجل إلا القلة النادرة والموثقة.. .[١] " وحتى بعض من هذه القلة التي اعتمدها الجواهري الكبير، لم تكن موضوعية لا مع ذاتها ولا مع الزعيم قاسم[٢].؟

لقد خلط الجواهري هنا الذاتوية العالية بشيء من الموضوعية، فيها كثير من التناقض وفي الوقت نفسه الكثير من لحظات الانسجام الصافية مع الذات.. ولم تخلو من الثأرية والانتقام.. وفيها التضخيم، المبرر وغير المبرر، للذات وتدنيس لسمعة قاسم [الكثير السيئات]، حسب تعبيره، والمقترنة بالشتيمة والحط ليس من قاسم فحسب، بل حتى من ثورة ١٤ تموز، كما يوصف كل ذلك في المذكرات وفي اللقاءات الصحفية والتلفزيونية،[٣] التي كانت كلها تفصح عن لا شعوره، لأنه " هذا هو الجواهري: الخوف من الإتيان بالحقيقة كاملة، شعراً أو تصريحا.. إن الجواهري ساكت عن الحق والساكت عن الحق شيطان أخرس ولا قيمة للشاعر بدون دوره التاريخي في أن يقول الحق حتى لو قطعت شفتاه وأسملت عيناه.. .[٤] "

---

[١] - محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، ج.٢، ص. ١٧٩، مصدر سابق.

[٢] - للمزيد حول ذلك راجع، د. محمد حسين الأعرجي، الجواهري/ مصدر سابق؛ و د. عبد الخالق حسين، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعبد الكريم قاسم، ص. ١٩١، وما بعدها، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٣.

[٣] - للمزيد عن هذه الموضوعة، راجع د. عبد الخالق حسين، المصدر السابق.

[٤] - خلدون جاويد، لماذا هجوت الجواهري(وورثيته) ص. ١٠٦، دار الأضواء بيروت ٢٠٠٣.

لقد " طرح الجواهري آراء خطيرة في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وفي عبد الكريم قاسم. وقد ترددت في الإشارة إليها حفاظاً على وحدة الموضوع الفكرية. لكنه يصر على موقفه هذا كلما تجاذبنا الحديث عن الثورة مما حداني لالتقاط جوانب من تلك الآراء... لقد استغربت أن الجواهري لم يحتفظ بكره وحقد وغضب، على شخصية سياسية في تاريخ العراق مثل كرهه لعبد الكريم قاسم ..[١] ". لأنه كان يعتقد، لحين وفاته، أن الزعيم قاسم كان يقف وراء حملة التشهير التي تعرض إليها الجواهري من قبل اليمينين الأعداء السافرين " لعبد الكريم قاسم وحكومته، وللجواهري واتحاده "[٢]. وكان الجواهري يطلق على قاسم أستهزاءً لقب (الأفندي) كما نعته بكونه قد " اختل توازنه ولم يكن تفكيره سوياً أو

---

[١] - حسن العلوي، الجواهري، ص. ٢٠٤- ٢٠٥، مصدر سابق.

[٢] - المصدر السابق، ص. ٢٠٦.. ومن الجدير بالذكر أن هذا اليمين قد اشاع بأن الزعيم قاسم قد اطلق سراح الجواهري بكفالة بمقدار خمسين فلساً وهذا مايتنافى وموقف قاسم الاخلاقي ناهيك عن موقفه من الجواهري بذاته. لذا فقد كانت هذه الواقعة بالشكل التالي كما يرويها الصحفي حسين محمد علي الشرع : " الزعيم عبد الكريم قاسم وكفالة الجواهري يخطئ من يقول أن الزعيم يتدخل في أمر القضاء ولكنه كان يؤخذ رأيه كرئيس دولة بتعيين القضاة والمصادقة على الأحكام أما قضية الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري فإن الزعيم قد رجانا ونحن في قاعة الشعب لأخذ انتخابات الدورة الثانية للانتخابات في قاعة الشعب بأن ننتخب نقيباً للصحفيين غير الجواهري لأنه يريده في مكان آخر هذا ما قاله الزعيم أمامنا في اجتماع الهيئة العامة للصحفيين فامتعض الجواهري وخرج مع الزعيم وكتب عدة مقالات في جريدته وكان الرجل مطلوباً بمبلغ لأصحاب المطابع وقد كثرت عليه الدعاوى ومنها دعوى اعتقاله لدى قاضي تحقيق الرصافة في محلة لمربعة سيد سلطان علي وقد ذهب الاستاذان محمود شوكت صاحب جريدة الثبات والاستاذ حسن الصوري صاحب جريدة الحضارة وقدما طلباً للقاضي ووضعا على الطلب طابعا من فئة خمسين فلساً وهذا عرف في كل الطلبات وهو سار حتى الآن وبهذا تم اخلاء سبيله حالاً وفي اليوم التالي كتبت بعض الصحف خبراً مغرضاً بأن الجواهري خرج بكفالة خمسين فلساً فلا الزعيم أوقفه ولا له علم بذلك مع العلم أن الجواهري عاش ومات وهو فقير الحال وهو الذي ملأ الدنيا بأنتاجه الثقافي"- جريدة المشرق ٢٥ آب٢٠٠٩ بغداد

مستقيماً، بل كان مريضاً وازداد مرضه عندما أمسك بناصية الحكم واعتلى شهوة الانفراد.. .[1]". رغم أنه يعزو بعض من أسباب الفجوة بينهما إلى طبيعة مزاجه النفسي حيث يقول: " أنا بطبعي حاد ومتأزم ومتوتر كما أخبرتك، وكما تعرفني وهو ما ينعكس على حالتي لرد الفعل.. .[2] ". ويؤكد ذلك ويعترف في مذكراته بالقول: " وإذا بي أقول مالا يصح أن يقال.. . كلمة كبيرة حقا – بل ونابية أيضاً- لكنها اندفاعة الشاعر المكبوت. جملتي كانت على صغر حجمها وعلى بداهة ارتجالها فظيعة جداً.. .[3]". لكن التساؤل ينصب هنا على ما رد فعل قاسم على مثل هذه الكلمة النابية من جهة، وهل مارس ما يماثلها مع غير قاسم من الزعماء وبهذه القسوة؟؟ ولم يصبه سوء منهم؟؟؟.

كانت العلاقة متشابكة بينهما ومعقدة ومستنبطة من ذات المناخ السياسي ومن نرجسية وذاتية المبدعين الكبار والقادة العظام. من ذاتوية المبدع والسياسي الكاريزمي ذي الطموح العالي الذي يتجاوز في بعض الأحيان قدراته الحقيقية. وهذا ما سنعود إليه في الكتاب الثاني – الجزء الثاني من هذه الثلاثية، لاحقاً وبالكثير من الإسهاب.

---

[1] - د. عبد الحسين شعبان، الجواهري، ص. ١٥٠، مصدر سابق.

[2] - المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

[3] - الجواهري، مذكراتي، ص. ٢٦١، مصدر سابق.

- ٢ -

محطات أساسية من حياة قاسم[1]

عقيل الناصري

لقد نهل قاسم في مختلف مراحل عمره منذ نشأته في سن الشاب ومن ثم الطالب.. فالمعلم والضابط، واغترف بحسن سياق ودقة اختيار من تلك الثقافات الجديدة ذات الطابع الحداثوي القادمة إلى المجتمع العراقي بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، وخاصة تلك الأفكار والقيم والرؤى العلمية التي بشر بها رواد المساواتية ذات الارهاصات الاشتراكية{ جماعة حسين الرحال}.. كما اهتَمّ في رصد ومعايشة الظواهر الاجتماعية، السلبية والايجابية، التي كانت تفرزها المحلة البغدادية وعلاقاتها في صراعها اليومي مع الحياة والتقاط ما كان جديراً بالتأثر به، إذ ولد قاسم في المحلة البغدادية و مارس طفولته فيها، وتبلور شبابه هناك حيث التجارب الحياتية الأولى وتجلدت شخصيته في هموم محيطها وتعلم الحيطة منه. كما استلهم أحزانها وأفراحها، أحلامها وأساطيرها، وفهم تعدد أعراقها وثقافاتها.. مما ولدت لديه منظومة أفكار وقيم سلوكية ذات منطق بناء انفتاحي أو قل إن شئت، انبساطي وليس انطوائي، حسب فكر سلامة موسى، كان منها فكرة التسامح والرأفة، بغض النظر عن انتماءاتهم لأنهم جميعاً [نظراء في الخلق].

---

[1] - نشرت هذه القراءة بشكلها الأولي في أحد أعداد ملاحق المدى، ذاكرة عراقية، في ١٧ ابريل ٢٠٠٩

الأولى:

لقد عاش صباه وفتوته بشقاء وحرمان حيث لازمت الحاجة بيته وحياته. وقد منحته هذه الحالة درساً عملياً بليغاً أثر بإيجابية كما ارى، في تشكيل مضامين سلوكه الاجتماعي ومنطلقه الفكري وتركيبته النفسية.. فكانت العدالة واجتثاث الفقر عنوانها والمساوات عناوين أرأسية لها. لقد [فولذته] المحلة البغدادية ضمن ظروفها الزمكانية وأجواء علاقاتها وصراعاتها، الطبقية والدينية، الإثنية والمذهبية، لذا تعمق منطلقه المتمحور في أولوية عراقيته مع عدم التخندق فيها والتي انعكست في تراتبية أولوياته السياسية من قبيل: أولوية الانتماء الوطني على الولاءات الدنيا؛ نبذ التعصب؛ اجتثاث مقومات القهر والاستلاب والتسلط، حتى تشبع بميزة المساواة بين جميع قطاعات الشعب "...فلم يكن لأي من عناصر النسب والعشيرة والمذهب وجهة العيش والعرق القومي أي تأثير على قرارات قاسم السياسية التي كانت تستهدف تطوير المجتمع العراقي كله بالتساوي وغلإخاء بين تعددياته المختلفة...[1]»، وعليه يمكن اعتبار بيئته العائلية ذات الاختلاف المذهبي أولاً والمحلة البغدادية الحاضنة للطيف الاجتماعي المتعدد ثانياً تمثل المحطة الأولى في صياغة منطلقاته الفكرية بشكلها العام. حيث تفاعلت جدلياً مع روحه وعقله وتطلعه إلى صيرورة التغيير التي بدأت تنمو في رحم المجتمع العراقي فكانت مساهمته الأولى المعبرة عن تلك المرحلة مشاركته(المحتملة) مع بقية طلبة الإعدادية المركزية في قضية النصولي عام ١٩٢٧ وكذلك التظاهرة ضد زيارة **الداعية الصهيوني الفريد موند** عام ١٩٢٨، خاصة إذا علمنا أن قادة حركة الاحتجاج الطلابية كانوا من المتأثرين بأفكار الرواد الأوائل للفكر التقدمي، بل ان بعضهم يمكن اعتباره من قادة الجيل الثاني للحركة الديمقراطية من أمثال **عبد القادر اسماعيل وحسين جميل وزكي خيري ومحمد سلمان حسن وعزيز شريف ورشيد مطلك** وغيرهم.

---

[1] مستل من عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون، ذكريات وانطباعات، ص. ٣٥، دار الوراق، لندن- بيروت ٢٠٠٤.

وتأسيساً على ذلك فقد أثرت الماهيات الإيجابية للتسامح الاجتماعي في المحلة البغدادية ومحيطها على نفسية قاسم حيث كانت من أولى اهتماماته في سياسته إذ تراجعت أهمية العشيرة والقبيلة والعراق القومي والمذهبي والمنطقة الجهوية (الجغرافية) .. ولم يكن لهذه الصفات أن تؤثر على قراراته وهو في أعلى قمة السلطة، إذ كان يستهدف تطوير المجتمع العراقي بكليته بالتساوي والإخاء بين مكوناته المتعددة. حتى أن قاسم قد تعلم شيئاً من التركية وايضاً الكردية.

الثانية:

لقد تكاثفت في مطلع العشرينات من القرن المنصرم جملة من الروافد الفكرية والفلسفية، كما أُثيرت عدد من المؤثرات الاجتصادية/ السياسية، محلية واقليمية ودولية هزت المجتمع بصورة كبيرة زلزلت التوازنات الاجتماعية التقليدية وأحدثت نهوضاً فكرياً وبلورت وعياًاجتماعياًمتناميا في تجلياته الجمالية والسياسية والفلسفية والحقوقية وغيرت من ماهيات الأنماط الاقتصادية.. تمحورت طيلة العهد الملكي حول: الاستقلال السياسي والاقتصادي، الهوية الوطنية العراقية، النهوض الاقتصادي وكسر حلقات التخلف واجتثاث الفقر المدقع لأغلبية السكان، وثم التحرر الاجتماعي وخاصة ما له علاقة بالمرأة وظروفها الحياتية .

أخذ الشاب عبد الكريم قاسم، ضمن هذه التحولات ومن خلال المعايشة الاجتماعية وجماعة الصحبة والبيئة المدينية (الحضرية) يتقصى أثر مجموعة [**حسين الرحال**]، الذين كان يراهم يجتمعون في مقهى **النقيب** في محلة **قنبر علي** بالقرب من محل سكناه في أواخر العشرينيات من القرن المنصرم، أو في نادي **التضامن** ببغداد الذي اسسته هذه المجموعة، بغية جمع الشباب وحثهم على تنظيم أنفسهم ونشر العلم والمعرفة بينهم.. وكان صديقه المقرب ورسوله، فيما بعد، إلى الأحزاب الوطنية (وتحديدا للحزبين الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي) **رشيد مطلك** من بين مريدي هذه المجموعة، ومن خلاله تعرف على بعض أعضائها وتلامذتهم الذين في عمره، من سكنة المحلة ذاتها أو كانوا طلاباً في الثانوية المركزية حيث كانوا يدرسون. وقد تقرب روحياً ونفسياً أكثر فأكثر مع

هذه المجموعة حتى بدأت تملئ معالم روحه نحو الإصلاح وتوسع خيالات فكره وتشحذ من همه، وبالتالي تبلور نشأته السياسية وفكره الاجتماعي ببعده الإنساني. فكانت هذه محطة قاسم الثانية في منطلقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية. حيث كان الاحتكاك بشباب المحلة من المتأثرين بفكرة التغيير الاجتماعي التي أخذت تشق طريقها بصورة غير معلنة إلى عقول الشباب التي عمقها الصراع الاجتماعي الذي تبلور بعد تأسيس الدولة العراقية بين الجيل الجديد وقيمه المتحررة والقوى التقليدية ومؤسساتها التي أقل ما يمكن القول فيها أنها لا تمت بصلة للواقع الجديد فما بالك بمستقبله.

كانت مركزية الدولة الناشئة تمثل العتلة الأرأسية لرفد هذا التغيير .. وفي الوقت نفسه فإن الظروف الجديدة الاقتصادية/ الاجتماعية وماهياتهما تمثل التضاد الصارخ مع البنية الزراعية القبلية التي سادت في عراق ما قبل الحرب العالمية الأولى. ضمن هذه الظروف وصراعاتها وتشابكها عاش قاسم وبدأت افكاره تتلمس طريق الواقع.

المحطة الثالثة:

أزعم بأن هذه المحطة. الأكثر تأثيراً، حسب قراءتي لسيرته والمشتقة من المحطة السابقة، فقد كانت تتمثل بتأثره الروحي والمعنوي، الفكري والسياسي بأحد الرواد الأوائل للفكر المساواتي والتقدمي (الاشتراكي) الذي أصبح بمثابة، كما أرى (مُعلِمه الروحي)، وهو الأديب **مصطفى علي** (١٩٠٠- ١٩٨٠)، الذي كانت تربطه علاقة صداقة قوية جداً بعائلة قاسم.. إذ كان والد عبد الكريم قد عمل في الورشة ذاتها التي يعمل فيها والد مصطفى، الحاج علي محمد القيسي، إضافة إلى ذلك كانت لمصطفى علي علاقة صداقة حميمة بابن بنت عمة عبد الكريم قاسم، الضابط الطيار **محمد علي جواد**، أول قائد قوة جوية عراقية والمشارك الرئيسي لبكر صدقي في انقلابه عام ١٩٣٦. إذ بعد عودة أسرة عبد الكريم من الصويرة لبغداد عام ١٩٢٤، كما يقول مصطفى علي: « **انتقلت إلى جوارهم في محلة قنبر علي وعبد الكريم صبي في عهد تكوينه النفسي. فكان الفتى يأتي يومياً إلى دارهم ويجلس عند قدمي مصطفى علي الذي يكبره نحوا**

من ١٤ عاماً ليستمع إلى أحاديثه وآرائه. وظل عبد الكريم ملازماً لصاحبه معجباً به، أخذاً عنه حتى أصبح معلماً، الكثير مما كان يبشر به مصطفى علي ومجموعته الفكرية ويدعون إليه من قبيل: الفكر المتحرر واستقلال الرأي والصراحة في القول والجهر بالعقيدة، وما تفقه به من علوم اللغة والأدب والممارسة السياسية النظيفة..الخ[١] ".

وقد تطورت هذه العلاقة بأستاذه مع مرور الزمن، وتعمقت أكثر عندما عمل كليهما في مدينة البصرة في مطلع أربعينيات القرن المنصرم كلٌّ في مجال تخصصه حيث مصطفى علي كان يعمل في مجال القضاء وقاسم في مجاله العسكري.. إذ كانا يتناقشان بالمستجدات الحياتية على الساحتين الفكرية والسياسية، إذ ولع قاسم بالرصافي وأدبه وهذا بتشجيع وتأثير من (أستاذه)، وازدادت الثقة بينهما ضمن ظرفها الحسي حتى بلغت مرحلة كان يستشيره في كثير من الأمور، حتى تم إشراكه في الحلقات الاجتماعية التي كان يعقدها مصطفى علي مع جملة من مبدعي العراق التقدميين في الخمسينيات والذين كانوا غالبا ما يجتمعون في مطعم شريف وحداد الذي يملكه صديق طفولته رشيد مطلك، والذي كان يقع في ساحة الوثبة عند مدخل جسرالأحرار.. ومن ثم تم تعيين مصطفى علي كأول وزير للعدل في الوزارة الأولى للثورة.

هذه المحطة الفكرية في سياق تحقق صيرورتها في نفسية قاسم، قد أنضجت الجوانب المعرفية لديه والانتقال به من عسكري إلى سياسي بلباس عسكري، من جانب، ومن جانب آخر اختيار توجهه السياسي وتبني النظرة الاجتماعية للحياة وفلسفة الوجود.. حتى أصبحت تشكل الهاجس الأرأس لعبد الكريم قاسم وسياسته وموقعه الشخصي على رأس السلطة الجديدة، في تركيبتها ومضامينها، وفي توجهاتها وأبعادها المستقبلية.. وكانت هذه المحطة، كما أرى، بمثابة الصيرورة الدرامية لفكر قاسم العملي. إذ « **اهتم المرحوم عبد الكريم**

---

[١] - للمزيد راجع مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، صص٢٤١- ٢٥٣ دار الريس، لندن ١٩٨٧

قاسم.. . بشعارات الحركة الوطنية كما هدتهم إليها ثقافتهم وأيديولوجيتهم وأوضاعهم الطبقية وموقعهم في السلطة وكان عملهم في تحقيق هذه الشعارات والمطالب وقيامهم بالنضال في سبيل تنفيذها وأسلوبهم الذي اختاروه ذلك مما ميز الثورة في العراق وصبغها بلونها الخاص.. .[1]».

المحطة الرابعة:

تمثل هذه المحطة تتمة للمحطات السابقة، إذ تعمقت هذه النظرة وذلك الأسلوب من خلال مدى تأثره بجماعة الأهالي، في البدء ومن ثم بالوطني الديمقراطي منذ منتصف الأربعينيات التي مثلت المحطة الرابعة في منطلقات قاسم الفكرية[2]. إذ تدلل الوقائع التاريخية أن قاسم قد تأثر بدرجة كبيرة بهذه المدرسة الفكرية منذ ظهورها في الثلاثينيات (جماعة الأهالي)، وبالأطروحات الفلسفية التي كانت تدعو إليها حتى قيل أنه كان يتبرع للحزب الوطني الديمقراطي من خلال رشيد مطلك الذي كان عضواً في الحزب في الخمسينيات. اشتدت نزعة قاسم بالتأثر بالأهالي بعد تكوين الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦ وكان مواظباً على تتبع أفكار الحزب وتوجهاته العامة الأقرب إليه وإلى عراقيته وإلى أفكاره الطبقية، منها: والموقف من الاستعمار؛ التحرر الاجتماعي؛ ماهيات العقد الاجتماعي؛ دمقرطة الثقافة؛ الموقف من الطبقات المنتجة للقيم المادية؛ وغيرها من المعالجات الفكرية والسياسية وتجلياتها العملية، ولهذا السبب كان

---

[1] - عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم، ص. ٣٣، مصدر سابق.

[2] - هنالك رأي سبق أن أشار إليه حنا **بطاطو** في موسوعته العلمية عن الطبقات الاجتماعية في العراق، بأن عبد الكريم قاسم سبق له أن ارتبط بجماعة **داود الصائغ** في الاربعينات من خلال بعض الضباط منهم **سليم الفخري**، الذي طرد من الخدمة وعاد إليها بعد الثورة، و**سعيد مطر** وغيرهم. وأنا من جهتي لا أميل لهذا الرأي، ربما كانت الزمالة المهنية هي التي أوحت لبطاطو أو المصدر الذي استقى منه المعلومة أن قاسم مرتبط بهم تنظيمياً ولربما كان يساندهم معنويا كما يفعل مع القوى السياسية العراقية الأخرى. لكن من المؤكد أنه كان شديد الميل إلى الوطني الديمقراطي.

قاسم يتصل بالحزب الوطني من خلال (رسول الثورة) رشيد مطلك، ويخبره بموعد الثورة بل يكلف أهم عضويين في قيادة الحزب للاتصال بعبد الناصر والقوى التقدمية في سورية.. وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً. كما أن برنامج الثورة كاد يتطابق وما يدعو إليه الحزب، في المجالات الاقتصادية والسياسية، لهذا يمكنني القول أن ثورة ١٤ تموز كانت في ماهياتها تمثل ثورة البرجوازية الوطنية والحزب الوطني الديمقراطي على وجه التحديد. ولهذا السبب انشق الحزب نتيجة الموقف من قاسم بالذات حيث لعبت العوامل الذاتوية لرئيس الحزب (كامل الجادرجي) دوراً كبيراً في ذلك.

المحطة الخامسة:

أما المحطة الخامسة في المنطلقات الفكرية لقاسم فقد تمثلت في تجربته الحياتية السياسية ونظرته الاجتماعية المتأثرة بجماعة الصحبة (المهنيون منهم والمثقفون) ومن خلال دراسته النظرية العليا (الأركان) في بغداد، ودورة القادة الأقدمين في لندن (١٩٥٠/١٠/٤ – ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٠) ومن نتائجهما تعمق فهم أواليات مهنته العسكرية مما أهله إلى أن يلعب دوراً مهماً في قيادة المؤسسة ذاتها.. التي قرنها بالممارسة العملية لتطبيق هذه الأبعاد النظرية.. فقد كانت ممارساته في الحرب البرزانية الثانية، والفلسطينية الأولى وما شابههما من مواقف وعلاقات، حقل تجريب لهذه المعارف، والتي خرج منها كمَعْلَمْ في المؤسسة العسكرية العراقية. ومن الملاحظ في حياة قاسم العسكرية أنه كان لا يود الخدمة في المدن الكبيرة.. مما وسع من مداركه الخاصة للتفاعلات الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالريف بصورة خاصة، حتى أمست هذه تمثل نقاط ارتكاز في خطابه السياسي بعد الثورة . كما أن سفراته إلى خارج العراق.. كانت محل دراسة له ولواقع تطور تلك البلدان التي سافر إليها.. ولمعرفة كيفية حل إشكاليات الخروج من التخلف المزمن والقضاء على الفقر.

ومما زاد في هذا التعمق هو تلك الغائيات التي بدأ يعمل ضمن إطارها العام والمتمثلة في تحقيق فعل التغيير للنظام الاجتماعي بعد ان استنفذ مبررات وجوده

السياسية والأخلاقية والاجتماعية.. والعمل على إنشاء حركة الضباط الأحرار منذ نهاية الأربعينيات والتي تبلورت في مطلع الخمسينيات، لا سيما أن العمل ضمن هذا الحراك الجديد كان يتسم بالسرية الشديدة والتبصر والحكمة، خاصة بعد تسنم قيادته للهيئة العليا للضباط الأحرار وفق جملة معايير مهنية وسياسية. ويكاد أن ينفرد قاسم عن زملائه في الهيئة العليا، أنه نسج علاقات مع الأحزاب السياسية التقدمية والعراقية المنطلق.. وتأثره بشعارات هذه الأحزاب إذ اهتم قاسم وبعض ضباط تموز عام ١٩٥٨ بشعارات الحركة الوطنية .. . وهذا ما ميز الثورة في العراق وصبغها بلونها الخاص.(أما الأثر الثاني لسيطرة شعارات الحركة الوطنية التقليدية في العراق على ثورة ١٤ تموزوقادتها فهو أثر شخصي وقد تجلى باهتمام الزعيم عبد الكريم قاسم وتقييم نزوعه وآماله وطبيعة افكاره وأعماله بمدى تمسكه بتلك الشعارات والمسافة التي تقربه إلى تحقيقها أكثر من اهتمامه بكثير من المقولات الأخرى الأقرب إلى البيئة العراقية التي درج المرحوم قاسم على النشوء فيها والتطور ضمن أجوائها.. .[١]) .

إن هذه القراءة المكثفة للمحطات الأرأسية التي لعبت دوراً في تكوين نفسية قاسم، تتطلب معالجة أكثر تفصيلا.. كما تتطلب إعادة قراءتها من زوايا التقارب المتعددة لنسلط الأضواء على تلك التي حجمت من حركة قاسم في تحقيق هذه الأفكار الأقرب إلى الواقع العراقي آنذاك. وهذا ما سنقوم به عند تقييم قاسم مستقبلا.

---

[١] - عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم، ص. ٣٥، مصدر سابق.

- ٣ -

القاعدة الاجتماعية لثورة ١٤ تموز[1]

عقيل الناصري

إن التحليل الجدي " للطبقات مهمة في غاية الصعوبة إذ أنه يستلزم، من ناحية، فهم الاتجاهات والمعيقات الموضوعية للبنية أو البنى الاجتماعية التي تشكل الطبقات جزءاً لا يتجزأ منها و يستلزم من ناحية أخرى الضلوع في معرفة كمية هائلة من التفاصيل وخصوصاً تلك المتعلقة بالأفراد والعائلات الذين لهم تأثير اقتصادي وسياسي فعلي وبالعلاقات المتبادلة فيما بينهم "[2] . ومما يزيد من صعوبة التحليل هو الظروف المادية الملموسة لماهية منطلق التحديث، الذي يحدده السيسيولوجي د. **فالح عبد الجبار**، في البلاد العربية مقارنةً بما كان عليه في أوروبا والتي انطلق فيها " التحديث من الوجود الاجتماعي أولاً، من وسائل التعامل مع الطبيعة وبتحديد أدق عبر الانتقال من الحرفة اليدوية القروسطية البليدة إلى المانفكتورة الحديثة، إنه انتقال محفوف بأنبعاث ابسمولوجي (معرفي) علمي تطبيقي (الفيزياء، الرياضيات.. الخ) سرعان ما شق طريقه إلى الفلسفة (أي مجال الفكر الاجتماعي) الحاضنة الشاملة لكل العلوم الطبيعية والاجتماعية عهد ذاك. كان بطل التحديث الفعلي: المنتج البرجوازي وكان حليفه الفكري رجل العلوم الطبيعية والفيلسوف اللذين كانا في أحيان كثيرة شخصاً واحداً. انطلق التحديث في بلداننا من ميدان الفكر الاجتماعي ولم يشق طريقه إلى الوجود الاجتماعي وكان بطله التاجر القروسطي، بمحدوديته التاريخية والفكرية والمقيدة بدولة مركزية مالكة لكل شيء ومانعة بالتالي لظهور المنتج

---

[1] - مستل من الكتاب الثاني لماهيات السيرة لعبد الكريم قاسم والموسوم {الثورة الثرية} دار الحصاد دمشق ٢٠٠٩. ونشر بصيغته الأولى في الحوار المتمدن في ٢٠٠٧/٩/٢٠

[2] - بطاطو، ج. الأول، ص. ٢١، مصدر سابق.

البرجوازي المستقل.. . وفي مجرى التطور انبثقت شروط نشوء المنتج البرجوازي، لكنها ظلت كسيحة وانتقلت مهمات المنتج إلى الدولة، التي تبرز اليوم في بلداننا كمالك ومنتج وراعٍ اجتماعي. وهذا الدور محضها حقاً شاملاً جعلها سيدة المجتمع المدني الذي أنجبته، وليس نتاج هذا المجتمع الذي خلقها في أوروبا.. .[1] ". وهذا ما ميز العهد الملكي منذ تأسيسه حيث غرست بعض بذوره في العشرينيات ومن ثم ظهور نواتات النمط الرأسمالي منذ نهاية الاربعينيات وتأسيس غرفة التجارة والصناعة وسريان فكرة التعامل الاقتصادي بين المؤسسات رغم ما يكتنف ذلك من كونها " حداثة تقليدية، أو بتعبير هشام الشرابي هي (مجتمع بطريكي حديث)، أما بديلها الديني المطروح فهو تقليد محدّث. وينطوي الإثنان، بقدر ما يتعلق الأمر بالبنيان السياسي، على بذرة نفيهما الخاص و تجاوزهما الذاتي من داخلهما، طالما أن البنية السياسية الواحدية ليست نتاج منظومة فكرية، بل نتاج علاقة محدودة وخاصة جداً بين المجتمع المدني والدولة.. .[2] ".

لقد احتاجت أوروبا أكثر من قرنين حتى تنتقل إلى ما هي عليه من حيث استتباب التبلور الطبقي في بعده الرأسمالي، واحتاجت سنوات أضعاف ما ذكر، حتى انتقلت من العبودية إلى الاقطاعية. كما كانت منظومة العلاقات الاجتماعية والثقافية والروحية والنظم السياسية، في تغيير مستمر وصراع حاد طال كل المكونات الاجتماعية وبعمق أكثر مما نحن عليه في العراق الجمهوري من حيث المدة الزمنية والكلفة الاجتماعية، إذ كان من تكاليف التطورالأوروبي، الصراع الطبقي الحاد بالمفهوم العام، كلفها حروباً داخلية وخارجية وانتهاكات فظة للفرد وحقوقه الطبيعية والمكتسبة وتسلطت دكتاتوريات قمعية استبدادية المظهر والجوهر. وقد كان هذا التطور نتاج نضال الطبقات والفئات المستَغَلة لأجيال عديدة. وعليه فإذا كانت الأفكار الدينية

---

[1]- د. فالح عبد الجبار، معالم العقلانية والخرافة، صص. ٣٣- ٣٤، مصدر سابق.

[2]- المصدر السابق، ص. ٣٥.

ملائمة للتحول إلى المجتمع الاقطاعي. فقد كانت الأفكار العلمانية (ليست نقيضة للفكر الديني بالضرورة) تمثل الإلهام الروحي لمرحلة الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية.

سيلاحظ المرء عند تحليل التاريخ السياسي لأوروبا الرأسمالية في اتجاهه العام، تلك الأزمة البنيوية التي رافقته، والمتمثلة في طبيعة تركيب السلطة السياسية وعلاقاتها بالطبقات الاجتماعية المتناقضة في المصالح والرؤى، وفي كيفية حل هذه التناقضات ذات الطابع التناحري. من جانب آخر توضح صيرورة التطور التاريخي البشري أن مجتمع العبيد كان ذا وعيٍ ميثولوجي أسطوري، في حين كان المجتمع الاقطاعي في علاقته بالعالم دينياً، أما الوعي السائد في المجتمع الرأسمالي فهو ذو طبيعة صنمية. تؤكد تجليات الوعي هذه على أن العام أكثر من الخاص، وجميعها تصنع وعياً مزيفاً لا يختلف في بنيته إلا بالمظهر الخارجي حسب. وسيكون هذا الوعي أكثر تشوهاً في المجتمعات المتخلفة ذات الأنماط الاقتصادية المتعددة، حيث يقترن الوعي الميثولوجي بالديني وكلاهما بالصنمي، مما يولد حالة من الانغلاق الفكري الذي يكرر أفكار ثابتة وينتج لغة تديم الانفصال بين الدال والمدلول أو إقامة صلات وهمية بينهما ".. . إن هذا التمازج بين هاتين الظاهرتين، أي وجود جماعة مغلقة وإمكانية انفصال منتجات الفكر عن العالم هو أحد منابع السكون والثبات لما نجده جلياً في البنى السياسية وفي طرق صياغتنا للبنى الفكرية. وإذ تتغذى الواحدة من الأخرى، فإننا نجد أنفسنا في حومة الدوران حول النفس، في خشية دائمة مما نصنع.. . وننسب إلى السكون والثبات قدسية خالصة، نضع التغيير في مرتبة البدع المدنسة..[١] " مما يؤدي إلى كبح دور الوعي الاجتماعي باعتباره قوة دافعة للتطور نتيجة هذا التداخل المتعدد الأبعاد، الذي سينعكس في الرؤى غير الواقعية وتلك الميتافيزيقية التي ستكبحان التطور، طالما أن الاقتصاد وأوالية صيرورته لم تصل بعد إلى [الكائن بذاته] في مثل هذه المجتمعات. أي أن التطور الاقتصادي المشوه

---

[١]- فالح عبد الجبار، في الديناميكية والسكون، جريدة المدى، ط. الالكترونية في ٢٠٠٧/١٠/٨.

وتبعيته للمراكز الرأسمالية أفرز قوى طبقية متشابكة المصالح مع هذه المراكز وتتناغم مع مصالحها " الأمر الذي أضفى على سلوكها السياسي طابعاً عدمياً إزاء مصالح البلاد الوطنية.. .[1]".

أدت الظروف الموضوعية للعراق الملكي وتشكله، إضافة لعوامل اجتماتاريخية/اقتصادية و تبعية اقتصاده لدول المتروبول، إلى تخلف القوى المنتجة وبالتالي عدم تبلور الطبقات الحديثة وتخلف المؤسسات الاجتماعية وهشاشة مكوناتها وقدرتها على إعادة إنتاج ذاتها وتطويرها وفق قانونيات التطور وسننه. وعليه توضح تاريخية النظام السياسي للعراق الحديث لغاية الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- مايس ٢٠٠٣)، أنه لم يكن محكوماً من قوى دينية صرفة ولا علمانية صرفة، بل من خليط مشترك من هذه القوى بل وحتى من تلك ذات الطبيعة القديمة جداً المتميزة بالسكونية القسرية المريبة، لذا لم يُخلق وعيٌ اجتماعيٌ نقيٌ يتواءم مع طبيعة السلطة وفلسفتها ولا العصر ومتطلباته. تجلى ذلك في بعض أوجهه على سبيل المثال في مسألة الهوية الوطنية كتعبير عن الوعي السياسي " حيث كان الاجتهاد السياسي ينحو باتجاه مراعاة الهوية الصغرى (الجماعة المحلية- ع.ن) لدى المجتمع العراقي لأنها ما تزال تكون شخصية الفرد وتفرض ملامحها عليه وأي انتقال مفاجيء من الدائرة الصغرى إلى الكبرى (الهوية الوطنية- ع.ن) قد يسبب نوعاً من الاضطراب المجتمعي[2] ". في الوقت نفسه كان واقع العراق بعد ١٤ تموز " شديد التعقيد والتشابك من جهة، ومن جهة ثانية هنالك عناصر قوة وضعف كامنة في تركيبته الاجتماعية وكأنها وحدة النقيضين.. ومن جهة ثالثة فالظاهرة العراقية الحديثة يكتنفها، كما أكدنا سابقاً، تعزيز دور العامل الخارجي على العامل الداخلي،

---

[1]- لطفي حاتم، العولمة الرأسمالية وهوية اليسار الفكرية،الحوار المتمدن www.rezgar.com ٢٠٠٧/٢/٢٥

[2]- د.عماد مؤيد، سيسيولوجيا أزمة الهويات في العراق، جريدة الصباح، ط. الالكترونية في ٢٠٠٧/٩/٢٠

وفي أسوأ الأحوال يلعب هذان العاملان دورين متساويين من حيث التأثير على جوهر وماهية الظاهرة العراقية [1] ".

لقد عاضدت ثورة ١٤ تموز، التي هي بمثابة انقطاع تاريخي ناجم عن عوامل داخلية بحته، مركزية الدولة التي رنت إلى وحدة السوق وتبني الإنتاج المادي وخاصةً الصناعي منه، اللذان يمثلان قوة العضد المادي لها وقد اقترن ذلك بتأسيس المنطلقات العلمانية. تمثل هذه الصيرورة السياق العام للشرق الأوسط حيث كان ينزع منذ التاريخ السحيق نحو الدولة المركزية القوية والمدعومة من مؤسساتها العنفية المادية والروحية، والدينية على وجه الخصوص. في الوقت نفسه فإن ثورة تموز بهدمها للبنى والمؤسسات شبه الاقطاعية القائمة على الاقتصاد الزراعي/الحرفي والكمبرادوري والريعي، نحت عملياً نحو تعددية الأنماط الاقتصادية ذات (التوجه الرأسمالي الموجه)، وتحديثها وفق ماهية الاقتصاد العراقي ودرجة تطور قواه المنتجة، وبناء القاعدة المادية لاقتصاد السوق الموحد من خلال الربط الاقتصادي بين الريف والمدينة، مما أفسح المجال موضوعياً لإزالة قوى التلاحم القديمة أو على الأقل التغيير من وظائفها وتستدعي إلى الوجود قوى اجتماعية جديدة.. وهذا ما تحقق في الواقع بعد ثورة ١٤ تموز، إذ أُفسح المجال أكثر فاكثر للمنتجين البرجوازيين (منطلق التحديث الجديد) وتوسعت قاعدتهم العددية في المدينة من خلال التسهيلات والمحفزات الاقتصادية وفي الريف حيث ضمن قانون الإصلاح الزراعي توسيع قاعدة المنتجين الصغار.

لم تكن هذه الصيرورة التحديثية بدرجة كبيرة (مقارنةً بما كان مطلوباً ومرغوباً) نظراً للظروف التي تسود عالم الأطراف وتبعيتها للدول الرأسمالية المتطورة والضعف البنيوى لقوى التحديث فيه، الذي انعكس في أحد أوجهه في طبيعة السلطة السياسية وصراع القوى الاجتماعية الفاعلة. هذه الظروف وغيرها،

---

[1]- للمؤلف، الكتلة التاريخية، جريدة القاسم المشترك، العدد٤٠ في ٢٠٠٤/٢/٢٢، بغداد.

أناطت بالدولة الدور الأرأس في عملية التحديث، وهذا في بعض نواحيه مرتبط بكون أن " الأشكال التكنولوجية الحديثة للإنتاج، تطلبت أن تقوم الدولة مقام مالك ومنتج جماعي يضفي عليها سلطاناً أشد من سلطان الدولة المركزية الغابرة في العصور الخوالي أو سلطان الدولة المركزية الخراجية في القرن التاسع عشر[١] ". وقبيل تحليل ماهية القاعدة الاجتماعية لمرحلة الجمهورية الأولى، على وجه الخصوص، لابد من ذكر ناحيتين:

ـ الأولى: أن الأخذات الحكومية وتوجهها الاجتصادي/السياسي سيحدد سعة القاعدة الاجتماعية للحكم، التي تتخذها السلطة مرتكزاً لها. إذ إن رضى القاعدة الاجتماعية الواسعة سيوطد مؤسسات الحكم ويقلل من حاجتها إلى استخدام وسائل القهر والإرهاب والاغتراب، كما يكسبها سمة شرعية البقاء، الأخلاقي على الأقل.

ـ الثانية: أن القاعدة الاجتماعية للنظام الملكي قد انبثقت من خلال تكون الدولة في صيغتها المركزية والتي كانت على أنقاض المجتمع الزراعي المتشظي. وقد دللت الدراسات على أن العراقيين قبيل التأسيس لم يكونوا ".. . شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة. وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الأقليات العِرقية والدينية في العراق، كالأكراد و التركمان والفرس والآشوريين والأرمن والكلدان واليهود واليزيديين والصابئة وآخرين. فالعرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يتشكلون إلى حد بعيد من جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها والمنغلقة على الذات، على الرغم من تمتعهم بسمات مشتركة وبدأ، كانت هناك هوة واسعة تفصل المدن عن المناطق العشائرية. وكان العرب الحضريون وعرب العشائر ينتمون إلى عالمين يكادان يكونان منفصلين.. .[٢] ".

---

[١]- د. فالح عبد الجبار، معالم العقلانية والخرافة. ص. ٤٨. مصدر سابق.

[٢]- بطاطو، الجزء الأول، ص. ٣١، مصدر سابق.

وعليه فإن القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي قد أصابتها بعض التغيرات في سياق صيرورة تطور الدولة ومؤسساتها ونسق نظامها وبالتالي الأنماط الاقتصادية وارتباطاتها الخارجية ".. . نتيجة لعدد من العوامل، فقد كانت هنالك حركات سريعة نسبياً للدخول إلى الطبقات المذكورة والخروج منها، ومن بين هذه العوامل: التشكل السريع لمؤسسات الدولة الملكية، والكساد الاقتصادي العالمي عام ١٩٢٩، وسياسات تسوية الأراضي بين العامين ١٩٣٢- ١٩٣٨، وحالات النقص الشديد في التزويد السلعي والتضخم اللولبي خلال الحرب العالمية الثانية و السنوات التي تلتها مباشرة، والهجرة الجماعية لليهود في في أوخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات، والتدفق المفاجيء لأموال النفط بعد العام ١٩٥٢.. . وكذلك فقد كانت هنالك تحولات مفاجئة جرت داخل هذه الطبقات صعوداً وانحداراً.. . وفي الوقت نفسه فإن بعض العناصر الطبقية كانت تتقدم من ناحية وتتراجع في أخرى[1]".

كما وقد جرى تبدل في أولوية دور كل عنصر من هذه العناصر. إذ اندثر دور قوى الاحتلال كمكون رئيسي في تأسيس الدولة وقاعدتها، وازدادت مكانة مؤسسة العرش، كقوة معنوية مؤثرة وخاصةً بعد التعديل الدستوري عام ١٩٤٣، وتعاضد دور النخبة العسكرية وخاصةً بعد تبلورها منذ النصف الثاني من الثلاثينيات حتى أمست ذا دور أكبر في التأثير على القرار المركزي للدولة وإعادة مكانة دورها وفق المسلك الطبيعي التاريخي لدور أخصائي العنف (الضباط). كما بلورت العلاقات شبه الاقطاعية مكانتها الاجتماعية والسياسية عبر توطيد علاقاتها بالعنف المادي والمعنوي وعبر قوانين التسوية وسريان مفعول قانون دعوى العشائر الجزائية. إذ أن " إثراء الكثير من شيوخ العشائر أصحاب الأراضي على حساب رجال عشائرهم الذي أدى إلى إضعاف الروابط العشائرية وبالتالي إضعاف مواقعهم الاجتماعية. وبكلمات أخرى فإن هؤلاء المشايخ كانوا في طريقهم إلى البروز كطبقة وإلى التحلل كمجموعة

---

[1]- بطاطو، الجزء الأول، ص. ٢٢، مصدر سابق.

اجتماعية ذات منزلة تقليدية [١] " . كما توطد النمط الكمبرادوري منذ مطلع الخمسينيات بعد تعديل اتفاقية النفط، وحلول فئة اجتماعية محل التجار اليهود بعد التهجير القسري لأغلبهم.

هذا الحراك في الأولويات والمكونات للقاعدة الاجتماعية لم تتجدد في الجوهر.. إذ بقيت في حالة أقرب إلى السكون منها إلى التغيير المنتظر الدؤوب والمتوائم مع المهام الجديدة التي تطرحها الحياة وازدياد الموارد النفطية، رغم تطورها النسبي مقارنة بما كانت عليه الحالة الاجتماعية في المرحة العثمانية. إذ " في العقدين الأخيرين من العهد الملكي في الأربعينات والخمسينات، رصت هذه العناصر صفوفها مبينة مصالحها المشتركة في المواضيع الهامة، أي في أمور مثل إعفاء طبقتهم من الضرائب والاستبعاد الفعلي عن المناصب المهمة في الدولة، ثم وقبل أي شيء آخر، في الدفاع عن النظام الاجتماعي الذي يجنون الفائدة منه جميعا [٢] ". لكن لم تكن القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي تملك أكثر من مظهر السلطة المدعم بقوى العنف، لأن مكوني هذه القاعدة " قد فقدوا منذ مدة كل شروط وجودها الحقيقي، أي ثقة وإخلاص القطاعات الأوسع من العناصر الواعية سياسياً في الجيش وبين المواطنين عموماً. وبكلمات أخرى فإن الانقلاب (يقصد به ثورة ١٤ تموز- ع.ن) نجح بهذه السرعة وهذا الحسم لأنه كان يعبر عن توجه عام في المجتمع .. [٣] ".

إن نمو الدولة الملكية وقوتها المادية المضطردة لم يساعدها في نهاية المطاف في إعادة إنتاج مقومات ذاتها، نظراً لكون " طلاقها الوجداني من جماهير الشريحة الواعية سياسياً من الشعب كان قاتلاً، ولم يعد باستطاعتها ضمان ولاء العناصر التي من خلالها فرضت إرادتها على البلاد، كالضباط والجيش وحتى الشرطة. والأمر الذي يدعو إلى السخرية هو أن الملكية استمرت في إضافة أعداد

---

[١]- المصدر السابق، ذات الصفحة..

[٢]- المصدر السابق، ص. ٣٠.

[٣]- المصدر السابق، ص. ١١٥.

جديدة إلى صفوف الشريحة التي اصبحت أكثر عداءً لوجودها، أي صفوف الطبقة التي تضم المتعلمين وأشباه المتعلمين.. .". علماً أن هذا التوسع والتقدم لم يكن " بهذه الإثارة نفسها على كل المستويات، وأكثر من ذلك ففي العام ١٩٥٨ كان أكثر من ستة أسباع السكان لا يزال أمياً. وهناك عاملاً آخر لابد من التشديد عليه، **إلا وهو أن الملكية، بتمييزها عدداً أكبر فأكبر من العراقيين عن الكتلة غير المتعلمة، كانت تمنح هؤلاء منزلة الطبقة الوسطى من دون أن تضمن لهم- على العموم- دخل الطبقة نفسها. وهنا يكمن أحد مصادر الاضطرابات التي كانت من المظاهر المتكررة في المدن والبلدات خلال العقد الأخير من العهد الملكي.** ومن الواضح أن التوسع المستمر للطبقة المتعلمة أدى إلى تآكل الولاءات التقليدية وانتاج روابط جديدة.. .ألا وهي التقدم السريع للحياة الحضرية.. . **من كل ما سبق يتضح أن الملكية أعاقت جزئياً في الفترة ١٩٢١- ١٩٥٨ التحام العراقيين بعضهم بالبعض الآخر ولكنها فعلت الكثير في الوقت نفسه لتحضيرهم لحمل الصفة القومية (الوطنية) سواء جاء ذلك اختياراً أم للضرورة بصورة مباشرة أم غير مباشرة، عبر عمليات بدأتها هي أم عبر عمليات وقعت في شركها..**[1] ". (التوكيد منا- ع.ن).

وتأسيساً على ذلك ترعرع المجتمع العراقي في خضم صيرورات اجتصادية/ سياسية مأزومة وفي ظل ارتعاشات الانتفاضات الجماهيرية الغاضبة والطامحة للتغيير، فجاءت ثورة تموز لتحدث انقلاباً جذرياً في طبيعة السلطة وتوجهاتها وبنيتها ومهامها المستقبلية وفي جوهر الأنماط الاقتصادية وتراتوبيتها.. وكان من عاقبة ذلك خلق نظام اقتصادي جديد تناظره علاقات اجتماعية جديدة، على كافة الأصعدة، تجسدت بالأخص في انبثاق الأنظمة وأنساق اقتصادية حديثة كتلاحم السوق الوطنية، كحالة تقريرية، وفي ريادة طبيعة الأنماط الملائمة لواقع تطور العراق الحديث آنذاك والتي تمثلت في:

- رأسمالية الدولة الوطنية ؛

---

[1]- المصدر السابق، ص. ٥٢.

- الإنتاج السلعي الرأسمالي ؛

- الإنتاج السلعي الصغير والحرفي ؛

- النمط التعاوني ؛

- وكذلك النمط الخاص (الكونيالي) في القطاع النفطي ذي الطبيعة الريعية.

لقد تفاعلت جدلياً هذه الأنماط ، ضمن ما يمكن أن نطلق عليه [الرأسمالية الموجه] والتي هي أقرب إلى واقع العراق وتطور قواه المنتجة آنذاك، ووجدت ذاتها التطورية وانطلاقتها التحديثية مع هذا التغيير الجذري. كما أنها، مثلت النقيض التناحري لعلاقات الإنتاج شبه الاقطاعية التي طردها التغيير من مسرح الحياة الاجتصادية على وجه الخصوص، بعد ان استنفذت مقومات إعادة إنتاج ذاتها بما يلائم الواقع وأصبحت معيقة للتطور بمفهومه العام.

ولهذا كانت الثورة بحق قد جاءت بأكثر من مجرد تغيير في الحكم، بل شمل النظام السياسي وفلسفته برمته، كما أثرت بعمق في مصائر الطبقات الاجتماعية، إذ دمرت إلى حدٍ كبير من السلطة الاجتماعية للمؤسسات التقليدية وكبارِ الاقطاعيين وأصحاب الأراضي الكبار في المدن .. في وقتٍ تعزز فيه نوعياً دور الفئات الوسطى والعمال وتغيير نمط حياة الفلاحين نتيجة لتملك وسيلة الإنتاج (الأراضي) ولإلغاء مُنظم واقعهم- قانون دعاوى العشائر.

في الوقت نفسه لابد من التركيز على " **الحقيقة الأساسية جداً وهي أن الثورة، بنسفها بنية السلطة القديمة والتركيبة الطبقية القديمة، أخلت بالتوازن الدقيق القائم بين المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق، واساساً بين العرب والأكراد وبين الشيعة والسنة والناجم عن عدم التساوي في التطور الاجتماعي**

لهذه المجتمعات أساساً [1] ". وهذا يفسر في بعض جوانبه حالات العنف التي سادت بعد الثورة.

وعليه وبالتناظر مع هذه الأنماط الاقتصادية التي شرعت السلطة الجديدة بتبنيها عملياً، ومع النظرة الموضوعية الأعمق في إطارها التاريخي الطبيعي، ضمن ظروف مجتمع لم تتبلور كلياً طبقاته الاجتماعية في مرحلة التحرر الوطني (السياسي والاقتصادي).. نقول أن القاعدة الاجتماعية للحكم الجديد، التي يمكن أن نطلق عليها مفهوم [الكتلة التاريخية]، تمثل النافي الطبيعي لقاعدة نظام الحكم الملكي، قد بدأت ملامح تشكلها قبيل الثورة، وكانت تجمعها مصالح عليا مشتركة ورؤى فلسفية متقاربة في عمومياتها، وإن كانت متعارضة ومتقاطعة في جزئياتها وتفصيلاتها نسبياً، تمحورت في التصدي للعلاقات الماقبل رأسمالية وكذلك في إنجاز المهام التاريخية لمرحلة التحرر الوطني بشقيه السياسي والاجتصادي عبر استكمال مقومات بناء الأسس المادية للتنمية العامة والخروج من الحلقة المفرغة للتخلف والتبعية الاقتصادية/ السياسية للمراكز الرأسمالية، وتطوير قوى الإنتاج بما يلائم صيرورة التنمية وتكييف مؤسسات الدولة، التنفيذية والتشريعية، وفق هذه الغائية الطويلة المدى، بغية التأسيس لعقد اجتماعي جديد يعكس مصالح كل المكونات الاجتماعية والقوى الطبقية، وخاصة الفقيرة والكادحة، ويضمن المبادئ العامة للتطور وإقرار انتقال السلطة ديمقراطياً عبر القنوات البرلمانية السلمية وضمان حقوق المواطن، الفردية والجمعية.[2]

---

[1] - بطاطو، الجزء الأول، ص. ١١٧، مصدر سابق.

[2] - حول الجبهة الوطنية راجع باقر إبراهيم، دراسات في الجبهة الوطنية، ث.ج، العدد ٤ تموز ١٩٦٩، كذلك محمد حديد، حوار حول جبهة الاتحاد الوطني لسنة ١٩٥٧، ذات المصدر. كذلك محمد ملا عبد الكريم، لمذا انهارت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؟ الثقافة الجديدة العدد٣٢٥ تموز ٢٠٠٨.

بمعنى آخر من الناحية النظرية البحتة علينا الإشارة إلى جانبين مهمين مستنبطين من الاقتصاد السياسي لواقع العراق في النصف الأول من القرن المنصرم لنقول، بصدد الجانب الأول أن القاعدة الاجتماعية لثورة ١٤ تموز قد بدأت بالتكوين في رحم المجتمع الملكي الذي كانت سمته الأرأسية شبه اقطاعية/كومبرادورية يعتمد على الناتج الريعي بالأساس. وقد اقترن هذا التشكل بالصراعات الحادة مع السلطة آنذاك، وعلى كافة المستويات الاجتماعية والجغرافية.. وأخذت مكونات هذه القاعدة بالتطور والنمو التدريجي وفي خضم مطالباتها بإقرار ذاتها وتحقيق رؤيتها لواقع مستقبل العراق.. وتنوعت هذه المطالبة من حيث الشكل والمضمون، من حيث النوعية والجذرية، ومن حيث العلنية والسرية.. نظراً لتعدد الرؤى الفلسفية لهذه القاعدة.

أما الجانب الثاني فيفترض موضوعيا أن ترتبط عناصر هذه القاعدة الاجتماعية بتحالف استراتيجي تاريخي ضمن الحدود الزمنية لمرحلة التحرر الوطني. طالما يتعذر واقعياً وموضوعياً وجود طبقة اجتماعية قادرة لوحدها على إدارة الدولة والصراع الاجتماعي وتطويرهما ضمن السياق الديمقراطي وتحقيق المهام التي تطرحها ظروف المرحلة. ولهذا تعبر الكتلة التاريخية عن ذاتها وتوجهها ومصالحها الاجتماعية من خلال إئتلافها السياسي ضمن جبهة سياسية موحدة تتجاوز واقع التشرذم والتشظي الاجتماعي/السياسي.

أعتقد، وهذا افتراض مستنبط من دراستي لواقع العراق آنذاك، أن جبهة الاتحاد الوطني، المتشكلة في آذار١٩٥٧ كقوى طبقية ورؤى سياسية، كانت المعبر عن هذا الإئتلاف العريض لتلك المرحلة، من خلال صياغة سياسة ذات تشخيص مشترك (نسبياً) يتواءم ومهام تلك المرحلة وطبيعتها. رغم التفاوت النسبي في القوة التأثيرية على الواقع الاجتماعي بين هذه الأحزاب من جهة؛ واستبعادها، نتيجة مواقف متشنجة لبعض أطرافها، لشريحة اجتماعية واسعة والمتمثلة بالأحزاب الكردية من جهة ثانية؛ وأنها مختلفة في رؤيتها الفلسفية للواقع ومستقبله من جهة ثالثة؛ وينتاب بعضها المنزع الاستعجالي لبسط رؤيتها وسبل تحققها من جهة رابعة. إن هذا الخلل كان أحد العوامل التي فتت هذه الجبهة بعد

انتصار ثورة ١٤ تموز. لقد مثل هذا التحالف المعبر عن نضج العامل الذاتي للتغيير، أهمية بالغة نظراً لكون أن العلاقات بين هذه الأحزاب الممثلة لقوى اجتماعية متعددة، كانت في حالات من المد (الود والتعاون) والجزر (صراع سياسي وإعلامي) حاد وصراع فكري، بعضها كان عنفياً إلى حدٍ ما، كما حدث في وثبة كانون ١٩٤٨. لقد ضمت هذه الجبهة أحزاب كل من:

- الوطني الديمقراطي ؛
- الشيوعي العراقي ؛
- البعث العربي الاشتراكي ؛
- الاستقلال ؛
- مجموعة من السياسيين المستقلين و بعض المنظمات المهنية والشعبية.

في الوقت نفسه عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني تحالفاً ثنائياً مع الحزب الشيوعي بعد أن وضع فيتو على قبوله ضمن قوام الجبهة، من قبل حزبي الاستقلال والبعث[1].ومع هذا كانت الجبهة، تعبيراً عن نضج الظرف الذاتي للتغيير الجذري المقبل سواءً تحقق بصيغته السلمية، وهذا صعب جداً في تلك الظروف، أو بصيغته الانقلابية العسكرية. وقد كشف تاريخ الحركة الوطنية المعارضة المكونة [**للكتلة التاريخية**] من أنها عبرت عن تطلعات سياسية ورؤى فلسفية ومصالح فئات اجتماعية واسعة ولها دور مهم في عملية الإنتاج الاجتماعي، وبالتالي حق لها أن تكون النواة المركزية للجبهة. إن دراسة عناصر هذه [**الكتلة التاريخية**] وما يناظرها من تكوينات، توصلنا إلى أنها كانت :

---

[1] - يقول د. عزيز الحاج أن حزب البعث وحده عارض دخول الديمقراطي الكردستاني، لأنه " كان يعاني من فقر دم حقيقي في المشكل الكردي ويعتبر القيادة الكردية عميلة ومشبوهة.. ." القضية الكردية في العراق، التاريخ والآفاق، ص.٤٠، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٩٤.

تمثل الشرائح الاجتماعية الأكبر من الناحية الكمية.

" نجحت الجبهة لا في توحيد سلوك الأحزاب فحسب، بل أيضاً في الإيحاء بعملية مماثلة ضمن صفوف عناصر الجيش المتعارضة وفي إقامة رابط بينهما وبين نواها المديرة لها .. .[1] ".

- تحتل القاعدة الاجتماعية لهذه[الكتلة] موقعا عضوياً هاماً في عملية الإنتاج الاجتماعي وجزءاً مركزيا فيه.

عبرت برامجها عن مطالب كتلة بشرية تضم فئات اجتماعية مختلفة وواسعة لها مصلحة حقيقة في تبني أهداف اجتصادية/ سياسية/ حقوقية جديدة تتواءم مع تطلعاتها ومصالحها من جهة ومع درجة التطور في القوى المنتجة من جهة أخرى. أنها تمثل أغلب أطياف التكوين الاجتماعي العراقي سواء أكانت أثنية أم دينية، اجتماعية أم لغوية.

كانت رؤية هذه القوى المطروحة آنذاك، ذات صيغة واقعية منبثقة من ذات الوضع العراقي وتشابكه، إذ لم تكن مثالية الأبعاد ولا تطمح إلى تغيير أسس النظام السياسي قدر كونها كانت تصب في إصلاحه. نقلت الجبهة رؤيتها الفلسفية/الفكرية/ السياسية إلى قوة مادية دافعة للتغيير المرتقب.

التقت أغلب قواها على ضرورة تغيير الأسس التي قامت عليها الدولة العراقية من خلال تبني عقد اجتماعي جديد يعكس واقع هذه التعددية وبالتالي إفساح المجال لمشاركتها في رسم القرار المركزي للدولة، بعد أن أُبعدت قسرياً عنها.

عكس مطلب تبني الديمقراطية السياسية والاجتماعية والتداول السلمي للسلطة بين مختلف المكونات، هذا الموقف، الذي لم تستوعبه النخبة الحاكمة في العهد الملكي، ركز في الوقت ذاته على تبني فكرة دولة القانون.

---

[1] - بطاطو، ج.٣، ص. ٧٢، مصدر سابق.

- شكلت جبهة الاتحاد الوطني تغييراً نوعياً في الوضع السياسي من خلال استقطابها للنخب الوطنية المعارضة و(الحالمة) بالتغيير الجذري، مما أهلها أن تمثل تهديداً مباشراً وواقعياً للنظام.

لكن هذه الرؤية النظرية المجردة للقوى الاجتماعية للنظام الجمهوري، قد اصطدمت فيما بينها في الممارسة العملية بعد نجاح الثورة، لا بل تحاربت وتخندقت في أسوار حزبيتها الضيقة وتمثيلها الطبقي، عندما أخذ كل عنصر منها يمنح الأولوية لرؤيته، التي هي بالضرورة، مهما كانت، تبقى ضيقة اتجاه سعة الحياة الاجتماعية التي كانت موضوعيا تستوعبهم جمعيا. وكان من أسباب ذلك عدم اتفاقهم على أجندة مشتركة، تمثل الضمانة العملية والشرط الأساسي لتحقيق مهامها التاريخية التي أوجبتها ظروف العراق وظروفها بالذات. لأن فعل الثورة تجاوز بمسافة كبيرة ما اتفق عليه قبل الثورة. والأكثر من ذلك أن أغلب هذه المكونات تناست مطلبها الأساسي الذي كان يتمثل بتبني الممارسة الديمقراطية الحقيقية وليس الشكلية.. بل تناست هذه العملية برمتها.. حتى أن بعضها تبنى فعل العنف المادي، الفردي والانقلابي، ضد حلفاء الأمس.

لقد كان الصراع بين العناصر الرئيسية للكتلة التاريخية، يتمحور ليس من أجل المبادئ و البرامج قدر كونه من أجل السلطة لذات السلطة والرؤية الأحادية للحياة. لقد عَبّرَ هذا الموقف عن مدى تخلف أسس البنية الفكرية المتعددة الأبعاد لهذه القوى وضيق أفقها الأيديولوجي. وبالتالي فقد ساهمت بوعي أو بدونه، في وأد الثورة بل وفي إجهاض المشروع النهضوي لفكرها وحلمها المستقبلي.. وهو يعني وأد ذاتها وزمنية تحققها الموضوعي وضياع تجربتها الأولى ككتلة في إدارة السلطة. هذه المساهمة في وأد الثورة (العام) والذات الحزبية (الخاص) هي القاسم المشترك لكل هذه القوى وإن اختلفت نسبتها بينهم. لقد اتسمت سمات [الكتلة التاريخية] بجملة من الظواهر العامة منها:

- لم يكن تعاملها وتفاعلها مع الأحداث بصورة متساوية في مجتمع غير متبلور طبقياً؛

- بروز الرؤية الأنوية والنظرة الأحادية للواقع المعقدً، ونبذ العمل الجماعي وشيوع النرجسية في مفهوم وحدانية التمثيل ذي البنية الشمولية مما أفقدها دورها الجوهري كوسيط بين الرأي العام والسلطة ؛

- تباينت قراءاتها للواقع المتحرك، إن لم تكن تناقضت فيها وفي نتائجها ؛

- لم تكن مسؤوليتها واحدة في فقدان الثورة وشلل الذات الاجتماعية لكل عنصر ؛

- تغيب فهم أواليات الصراع الاجتماعي بين عناصر الكتلة التاريخية للمرحلة الانتقالية ؛

تشظت الكتلة إلى مجاميع متحاربة فيما بينها، وفيما بينها وبين السلطة كما أن أغلبها تشظى ذاتياً كتنظيم أو رؤية واقعية للحراك الاجتماعي ؛

- إصرار القوى القومية على استبعاد الأحزاب الكردية من الانضمام لهذه الكتلة ؛

- انقسمت قوى الكتلة من حيث رؤيتها لمهام ما بعد الثورة إلى: رديكالي وآخر محافظ.. متوازن وآخر مغامر.. طوباوي وثاني واقعي.. وتوسعت الرؤيا الرمادية ؛

- بعضها نبذت فكرة التداول السلمي للسلطة التي كانت تناضل من أجله والتجأت إلى الانقلابية العسكرية كوسيلة للوثوب إلى السلطة للتعويض عن ذاتها الصغيرة ؛

- سيطرت على القوى الصغيرة عدديا فكرة تحقيق برامجها ونظرتها من خلال الأدوات القديمة كالعشيرة والقبيلة، أو/و من خلال الإيقاع البطيء، بل وحتى ضد الصيرورة الموضوعية لقوانين التطور والارتقاء ؛

- أبتلت أغلب قواها بـ (المنزع الاستعجالي) لتحقيق برامجها خارج سنن التطور ؛

- عوض بعضهم عن ذاته غير المؤثرة من خلال الإستجارة بقوى غيرعراقية. وتحالف مع قوى (داخلية وخارجية) متناقضة مع برامجها الآنية والمستقبلية ؛

- تلاشت بعض العناصر من الساحة الفعلية بفعل كون الحراك الاجتماعي كان أكبر من قدرتها بل وحتى من تصورها ، وبعضها الآخر عمل على الهامش السلبي للحركة الاجتماعية التي كانت تؤسس له سابقاً ؛

- عكست هذه الوقائع مدى تدني التجليات السياسية والفلسفية للوعي الاجتماعي لأغلب القيادات السياسية للقوى المكونة للكتلة التاريخية ، وتخلفها عن فهم قانونيات الحركة الاجتماعية للتطور وسنن الإرتقاء ؛

- فداحة الخلل الوظيفي لدى الأحزاب السياسية ، سواءً في خطابها السياسي أو/و في بنيتها العقائدية أو في هيكليتها التنظيمية الخالية من البعد الديمقراطي الحقيقي ، مما أوقعها في المركزية المفرطة التي تمثلت في الطاعة المطلقة للقادة الذين يختصرون الحزب وركائزه في شخص السكرتير(شكل متطور من العلاقة البطريكية) وبالتالي نمذجة مثالية للسلوك العام للعضو الحزبي ؛

- تشكلت على ضوء هذا التشظي تحالفات سياسية جديدة بين بعض عناصر الكتلة التاريخية رغم أن الظرف الموضوعي كان يتطلب تحالفها ببعده الاستراتيجي[1] .

---

[1] - لقد انعكست ظروف الصراع داخل قمة السلطة ، وبينها وبين كتل الضباط الأحرار ، في تفكيك وتشتت عرى قوى الكتلة التاريخية والتي فجرها عوامل عديدة داخلية وخارجية أهمها تمحور حول الموقف من ماهية الصيغة التي يمكن تبنيها من مسألة الاتحاد بين العراق والعربية المتحدة ، وحدة فورية أم اتحاد فدرالي ، بحكم التباين في الآراء حول هذا الموضوع والرؤى الذاتوية له ، التي في بعض جوانبها كانت انعكاسا لموقف قوى خارجية. ومع ذلك أثمرت اللقاءات بين أطراف هذه الكتلة على تبني ميثاقاً جديداً للعمل الجبهوي حل محل الميثاق السابق المبرم في العهد الملكي. ويتلخص في النقاط التالية :

" ١- الإقرار بأن العرب أمة واحدة وأن العراق جزء منها ، وأن يتم بوجه خاص تحديد أفضل شكل للارتباط بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة ؛

ورغم هذا الواقع الملموس فقد مثلت هذه الكتلة موضوعياً القاعدة الاجتماعية لحكم الجمهورية الأولى والتي ضمت طبقات وشرائح اجتماعية عديدة كان دورها العضوي، متبايناً نسبياً، في تحقيق هذه المهام وفي إعادة إنتاج ذاتها المستقبلية وقد جمعتها مبادئ رئيسية عامة مستوحات من ماهية الثورة باعتبارها ".. . ثورة تحرر وطني في جزء من أمة مجزأة، فهي إذن ثورة وطنية موجهة ضد الاستعمار، و ديمقراطية موجهة ضد الإقطاع والاستغلال، وقومية باعتبارها جزء من الثورة العربية العامة ملزمة بالاتجاه في سيرها التاريخي الحتمي نحو تحقيق الوحدة السياسية للأمة العربية [1] ".

ويتوصل عبد الفتاح إبراهيم إلى السمات ذاتها عندما اعتبر ثورة ١٤ تموز " ثورة وطنية تحررية ضد الاستعمار، وأنها ثورة تقدمية ضد الإقطاع والرجعية، وثورة شعبية تعتمد الديمقراطية والقومية المتحررة. وهذه المبادئ تنطوي إجمالاً على المخطط العام لنظرية الثورة وخطتها [2]". وديمقراطيتها مستقاة من منحاها نحو المساواة النسبية بين عناصر الطيف العراقي في المدينة والريف وبين المكونات الاجتماعية والغثنية، وفق رأي عالم الاجتماع الفرنسي (الكسي دي توكفيل)

٢- التعاون بين المواطنين كافة لاحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم والإقرار بالحقوق القومية للعرب والأكراد ضمن إطار الوحدة العراقية؛

٣- صيانة استقلال العراق وتبني سياسة عربية تحررية وانتهاج سياسة الحياد الايجابي وتوسيع علاقات التعاون الدولي المتكافيء طبقاً لمبادئ بأندونغ والتعايش السلمي على أساس المصالح المتبادلة؛

٤- دعم الثورة وتحقيق أهدافها لبلوغ حياة ديمقراطية سليمة؛ ٥- توجيه الاقتصاد الوطني نحو إعمار البلاد وتصنيعها بإقامة الصناعات الكبيرة وتشجيع الصناعات الوطنية الأهلية والعمل على تطبيق الإصلاح الزراعي ونشر الرخاء العام ". إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ، ص. ٣٨٩، مصدر سابق.

[1]- إبراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، ص. ١٤، مصدر سابق.

[2]- عبد الفتاح إبراهيم، معنى الثورة، ، ص. ٤٦، مصدر سابق.

الذي فهم أن " الديمقراطية بوصفها نظاما سياسياً للمساواة في شروط الوجود بين الأفراد ووحدة الاحساس ووحدة السلوك البشري.. "[1].

كما تجلى المضمون الاجتماعي لثورة ١٤ تموز بالأساس من تغيير طبيعة علاقات الإنتاج في الريف أسوةً بجميع الثورات الوطنية الديمقراطية التي تعتبر الثورة الزراعية جوهرها الأرأس و التي تستهدف " القضاء على علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية القائمة على الملكية الكبيرة للأرض واستغلال ملايين الفلاحين بطريقة المحاصصة وما يرافقها من علاقات اجتماعية و تقاليد ومفاهيم متخلفة. وثورة ١٤ تموز ثورة وطنية ديمقراطية قوضت دعائم الاستعمار و الاقطاع.. . فالثورة الزراعية.. . كانت أهم مضامين ثورة ١٤ تموز.. . وكان انجاز الثورة الزراعية الفلاحية يعني انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وليس من هدف كبير يضاهيه في الأهمية سوى تأميم الرأسمال الاجنبي [2] ".

لقد غَيَّرَ الإصلاح الزراعي من أرأسيات علاقات الإنتاج نتيجة التغيير في الملكية الحقوقية للأرض إذ " ازداد عدد الفلاحين الذين يملكون قطع صغيرة إلى ٣١٠,٠٠٠ وازدادت نسبتهم المئوية إلى مجموع الفلاحين إلى ٤٣ بعد أن كانوا يشكلون ١٥٪.. .أما التغيير الثاني في التركيب الاجتماعي في الريف فقد طرأ على وزن وأوضاع أغنياء الفلاحين والملاكين والذين تتراوح ملكياتهم بين الحد الأعلى للتوزيع والحد الأعلى للملكية التي سمح بها القانون.. . فبينما كانت هذه الفئة تضم ٢٠١١٦ شخصاً أي ١١,٩٪ من مجموع المالكين وكانت ملكياتهم تشكل ٢١,٥٪ من مجموع الأراضي المزروعة، أصبحوا بعد تنفيذ

---

[1] - د. عماد مؤيد، سيسيولوجيا أزمة الهويات في العراق، مصدر سابق.

[2] - د. سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز، ص. ١٤٣، مصدر سابق. علماً بأن القانون قد اصطدم بمقاومة ضارية، بما فيها استخدام العنف المادي ضد النشطاء من الفلاحين من قبل كبار الملاك وخاصةً الاقطاعيين العشائريين وبعض أجنحة المؤسسة التقليدية والدينية منها على وجه الخصوص.

القانون ٢٣,٥٤٤ شخصاً.. .وأصبحوا يسيطرون على قرابة ٦٢٪ من مجموع الأراضي المزروعة ويشكلون القاعدة الاجتماعية للبرجوازية الريفية[١] "

كان النظام الجمهوري؛ الاستقلال الوطني (السياسي والاقتصادي)؛ الوحدة الوطنية العراقية؛ الانتماء إلى الأمة العربية، بمثابةعناوين أرأسية للأهداف الوطنية المشتركة لهذه القوى الاجتماعية وقد عبر عنها قاسم بذاته ويمكن أن نضيف لها تبنيه لمبدأ الحياد الإيجابي في السياسة الدولية. إن سعة هذه الأهداف بمفرداتها المتشعبة والمركبة وما يستنبط منها، لا يمكن أن تنجزها طبقة أو فئة اجتماعية واحدة مهما كانت. لذا كان لابد من قيام جبهة عريضة من القوى السياسية ذات التشخيص المشترك للمهام الاجتصادية والسياسية المطروحة آنذاك. بمعنى آخر أن أهداف الثورة وأسلوب عملها مترابط بعضها ببعض.

أما من **الناحية الطبقية** فيمكن إعادة هذه القوى إلى:

- **الطبقات الوسطى بكل فئاتها، المدنية منها والعسكرية؛**
- **البرجوازية الوطنية والصناعيين[٢]؛**
- **البرجوازية الصغيرة المدينية على وجه الخصوص؛**
- **العمال والفئات الفقيرة والكادحة في الريف والمدينة؛**

---

[١]- المصدر السابق، ص. ١٥٩.

[٢]- لم يكن، في عراق النصف الأول من القرن المنصرم، " كبار رجال المال والصناعة في العراق في يوم من الأيام رأسماليين بالمعنى المعروف، وإنما ظروف الصناعة أجبرتهم أن يكونوا ملاكين وتجاراً وزراعاً في الوقت عينه، وليس فيهم من وظف رأسماله بجملته في الصناعة، وليس فيهم على الأرجح من ربط مصالحه بالرأسمالية الدولية، إلا بضعة أفراد مرجع كيانهم وثرائهم يعود برمته إلى الاستعمار.. .رجال المال والصناعة ليس لهم مصلحة اقتصادية إيجابية تربطهم بالاستعمار.. . ولذلك فإن هذه الفئة مثل بقية عناصر الطبقة المتوسطة لا يصح اعتبارها من حيث الأصل غير وطنية، طالما مصلحتها مناقضة لمصلحة الاستعمار ".عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص. ٦٦.

هذه الطبقات والفئات في عمومياتها مثلت القاعدة الواسعة لسلطة ١٤ تموز مما أكسبها صفة الشعبية باعتبار أن خطوط الالتقاء، من الناحية النظرية المجردة، بين مصالح عناصر هذه القاعدة تغلب على ما بين هذه العناصر من تناقض للمصالح. " وباعتبار أن هذه الحقيقة بعينها تجعل في الامكان تحقيق حكومة شعبية تخدم مجموع الشعب وتقوم على أساس تحالف الطبقات التي تؤيد الثورة وتعاونها ومن ثم اشتراكها في الحكم على أساس الديمقراطية والقومية المتحررة، وباعتبار أن الديمقراطية والقومية المتحررة هما السبيل التي تستطيع به ثورة الرابع عشر من تموز أن تضمن وحدة الصف الوطني بين طبقات الشعب وقومياته في معركتها الصادقة والحاسمة ضد الاستعمار والرجعية.. .[1] ".

كما تميزت سلطة تموز/ قاسم بميزة استثنائية مقارنةً بكل حكومات القرن المنصرم في العراق، بكونها حاولت قدر الإمكان أن ترسي الأسس المادية للدولة التعاقدية، حيث حاولت وبخطى وئيدة إبرام عقد اجتماعي بينها وبين كافة المكونات الاجتماعية، ليس مقتصراً على مكونٍ واحد دون غيره، وان يستوعب هذا العقد الخصائص المتباينة لكل مكون اجتماعي والانتقال به من هويته المغلقة (الطائفة، العشيرة، الإثنية، المنطقة.. الخ) إلى الهوية الوطنية الموحدة التي تتجاوز هذه الأطر ذات الولاءات الدنيا. أي حاولت سلطة تموز احترام الذات لكل مكون اجتماعي والاعتراف به وبتوجهاته العقائدية والسياسية والدينية والثقافية لأجل تكوين مؤسسات الدولة التعاقدية بالطرق الديمقراطية بغية بناء الهوية الكلية.

لكن أن بناء مقومات الولاء الجديد على أساس الوطنية العراقية، والذي تعامل مع شروط وظروف جديدة مستمرة، فإنه كان ولا يزال ضبابياً ويفتقر إلى "اخلاقيات معيارية، وإلى حميمية دافئة، وإلى الدعم العاطفي القوي والثابت الذي كان ذات يوم ملازماً للولاءات القديمة.. .[2]". إذ لا يزال العراقيون في

---

[1]- عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص. ٧١.

[2]- بطاطو، ج. الأول، ص. ٥٥، مصدر سابق.

الجمهورية الثالثة (مايس ٢٠٠٣-   ) مختلفين في ماهية العلاقة بين المكونات الاجتماعية المتعددة والمتنافرة في بعض المفاصل، ليس في منطلق الرؤية بين أولوية عراقية العراق أم عروبة العراق، بل حتى بين مقومات العقد الاجتماعي بين كل هذه المكونات الإثنية و الدينية والمذهبية والمناطقية. والتي ستبقى مفتوحة إلى زمن منظور نظراً لدخول عناصر جديدة في مرحلة ما بعد الاحتلال.

وكما قلنا سابقاً فإن **الطبقة الوسطى، بأغلب فئاتها**، قد لعبت بعد ثورة تموز الدور الأكثر تأثيراً في صياغة القرار المركزي وإقراره ومن ثم تنفيذه، لكنها منطقياً وضمن ظروف عدم وحدتها وتعددية فئاتها وبالتالي تنافر مصالحها وتذبذب مواقفها، لا يمكنها أن تحقق أهداف الثورة بصورة منفردة كطبقة. نظراً للتباين الواسع والمتناقض في المصالح والرؤى بين هذه المكونات. وهذه سمة موضوعية تتصف بها كل ثورات الطبقات الوسطى، وخاصةً في عالم الأطراف. فالشرائح العليا، وخاصة العسكريين منهم وتلك الأخرى ذات نهج محافظ، كانت تتصادم مصالحهما مع الفئات الأدنى منها وخاصةً ذات الطبيعة الراديكالية.

في الوقت نفسه لعبت الفئات الوسطى الدنيا والفئات البينية (الكسبة والموظفين الصغار وكذلك العمال والفلاحون وبعض من شرائح البرجوازية الصغيرة وغيرها) دور الضاغط من الأسفل نحو تعميق وتجذير مسيرة الثورة ذاتها وأخذاتها، رغم أن ثورة ١٤ تموز كانت تحاول قدر الإمكان التعبير عن مطالب هذه الطبقات ومعها الفئات الفقيرة والكادحة الذين حكمت لهم الثورة[1] في

---

[1] - هذا الموقف الاخلاقي عبر عنه قاسم في الكثير من خطبه، إذ أظهر اهتماماً كبيراً جداً بالجماهير الواسعة من العمال والفقراء وقد خاطبهم في إحدى خطبه بالقول: " إني واحد منكم.. . انتم عائلتي وقبيلتي.. . عندما أنظر في وجوهكم تصيبني قوة ما وأنقاد إلى مساعدة الكادحين في كل مكان.. ." مستل من بطاطو، ج.١، ص. ١٥٠. ويشير أوريل دان أن قاسم " لم يفقد أبداً إيمان الفقراء به، لقد تقبلوا عطفه المفرط عليهم وعلى مصائرهم بوصفه عطفاً حقيقياً لا شائبة فيه، وهذا هو الواقع. وإذا ما جيء بقائمة الموازنة فإن هذا البند يجب إن يثبت فيها.. .". العراق في عهد قاسم، ص. ٤٧٢، مصدر سابق.

الكثير من المفاصل الحياتية. ويعبر هذا الموقف عن عدم تجذر الثورة بما يكفي لإشباع طموح هذه الفئات الواسعة، وهذا بدوره نابع من ظرف موضوعي ذي بعد تاريخي تمثل في:

- طبيعة السلطة السياسية التي لعبت الطبقة الوسطى فيها دوراً تقريريا تقريبا؛

- ومن تطور القوى المنتجة آنذاك؛

- ومن ماهية الوجود الاجتماعي وتناقضاته؛

- التكوينات السيسيولوجية/ الثقافية السائدة ومدى تحكم الماضي في الحاضر؛

- هشاشة البنية الطبقية وعدم تبلورها؛

- ومن دور العامل الخارجي المعرقل لكل العملية السياسية.

في الوقت نفسه خالفت القوى السياسية الراديكالية/اليسارية (وخاصة الحزب الشيوعي) هذا الموقف المتبنى من قبل السلطة السياسية، وكانت تعبر عن مصالح هذه الفئات، لأنها قد " انطلقت دوما من تفاؤل معرفي وتاريخي، مفترضةً أن الأشياء كفيلة بأن تتغير نحو الأفضل بعد فترة وجيزة، وذلك بفضل النشاط السياسي الذكي والبارع، لكن اتضح أن السياسة ليست هي الأساس في إحداث التغيير في حياة البشر. وبسبب الاعتقاد بأن السياسة، لا الأسس المادية الاجتماعية هي التي تغير الواقع، تمزقت بنية الأمل السياسي[1] ". مما ساهم هذا الظرف في تشتت وتشظي القاعدة الاجتماعية للثورة.

كما تشبثت القوى والنخب السياسية لهذه القاعدة الاجتماعية في المرحلة الجمهورية، بما يمكن أن نطلق عليه حسب مفهوم فرويد لنرجسية الفروق

---

[1] - رضا الظاهر، موضوعات نقدية في الماركسية والثقافة،ط.٢، ص.١١، الرواد المزدهرة، بغداد ٢٠٠٧.

الصغيرة] وليس التشبث في [الكليات المشتركة]، مما دفعها إلى المزيد من التشبث والتمسك في الجزئيات لأهميتها الرمزية والمعنوية وبالتالي دفعها إلى التقوقع على النفس والرؤية المستقبلية الخاصة واتباع سياسة الاستئصال والتشويه للآخر وتجفيف منابع المشترك فيما بينها، ولم تفهم أن هذه السياسة فاشلة على ذاتها وعلى الآخرين. مع أن " **في العراق قوى مدنية متعلمة ذات تجارب تنظيمية، وأدمغة تعكس آراء ومصالح متنوعة. إلا أن الرجال الذين من هذه القوى لم يُنْمُوا في أنفسهم القابلية على التعايش جنباً إلى جنب وممارسة تلك اللعبة وفقاً لقواعد متفق عليها. ولم يفقهوا عملية تسوية الخلافات فيما بينهم على قاعدة قاسم مشترك أعظم مسلم به من الجميع. زد على هذا أن من المشكوك فيه أن تجد جانباً كبيراً من الجمهور يمكن جره إلى نشاط سياسي ذي منهج ثابت موطدَ بدلاً من شعارات ديماغوجية لا تغني. وأخيراً وهو أهم ما في الأمر أن القوى المدنية ظلت تفتقر إلى الفعالية والمهابة لإقناع الجيش بقبول مهمة الحارس غير السياسي للنظام العام في أثناء الاضطرابات فضلاً عن الأحوال العادية..** [١] "

كما تميزت هذه القاعدة الاجتماعية بالتداخل المتصارع بين متطلبات تكريس ذاتها وفق طبيعة علاقاتها الاقتصادية الجديدة (روابط اقتصادية مع السوقين الوطنية والعالمية، رفع مكانة الفرد والملكية الخاصة، روافد فكرية جديدة، صلات وولاءات حديثة.. الخ) وبين منظومة القيم الاجتماعية القديمة التي تربط قيمة الإنسان بالنسب وعراقته وتمسكه بالدين و متطلباته. كما أنها أخذت تتحارب بصورة غير متبصرة، في بعض أوجهه على الأقل، ولم يبق مدى لم يذهب إليه الصراع، حتى أمسى حقيقة مركزية في التاريخ العراقي المعاصر والتي لاتزال ذيوله إلى الوقت الحالي. وهذه الحقيقة تفسر هي الأخرى بعضاً من ماهية العنف الذي اجتاح المجتمع بعد الثورة.. طالما أنها أخرجت المجتمع من

---

[١] - آوريل دان، العراق في عهد قاسم، ص. ٤٧٣، مصدر سابق. ومأساوية الجمهورية الأولى أن أغلب أحزاب السياسية الفعالة آنذاك كانت تتبنى الفكرة الانقلابية من خلال المؤسسة العسكرية وليس ضدها.

حالة السكون والركود إلى عالم الحركة والارتقاء.. والعنف يمثل بعضاً من تكاليفه الاجتماعية والنفسية للفرد والجماعة.

كما أن عدم وجود [الكليات المشتركة] بين مكونات القاعدة الاجتماعية، كان مأساوياً وحاسماً إلى حد كبير في بعض جوانبه.. مما ساهم في تدمير الذات الحزبية لهذه القوى وذات الثورة وضياعها وقد نبع هذا الصراع بين العراقيين والقوميين (بالمفهوم التفاضلي وليس التصغيري) بشقيهم الناصري والبعثي، من تضارب الرؤى لواقع مستقبل العراق ومن الظروف السائدة آنذاك، ليس في داخل العراق حسب بل في عموم المشرق العربي، وخاصةً مع الناصرية التي دفعتها أنويتها إلى تبني فكرة الاندماج الفوري معها و " **أملت دفع البعثيين للعراق باتجاه وحدة لم يكن العراق مستعداً لها لا موضوعياً ولا نفسياً** [1] ". وتزامن ذلك بالتطابق مع الانقسامات الطبقية والعرقية والدينية، وتعقد اللوحة الاجتماعية ومكانة العراق في الخريطة الجيوسياسية، وصراع المعسكرين المتناقضين في الساحة الدولية آنذاك.

---

[1]- بطاطو، الجزء الأول، ص. ١٧٧.

- ٤ -

الانتفاضات الشعبية.. إرهاصات مهدت للثورة الثرية[1]

عقيل الناصري

{ثورة ١٤ تموز هي الثورة الوحيد في العالم العربي}

المستشرق مكسيم

{والواقع أن إلقاء نظرة سريعة على الآثار اللاحقة يكفي لجعلنا نعرف أننا أمام ثورة أصيلة}

الأكاديمي حنا بطاطو

{ الثورة جاءت تعبيراً عن الآراء التي تبلورت ونضجت قبل وقوعها، وإن كل ما حدث كان أمراً متوقعاً}

الخبير البريطاني كاراكتاكوس

{ إن هذا الاستيلاء على السلطة كان أول حدث من نوعه في تاريخ العراق الذي يقدر أن يسجل بـ: ثورة }

الأكاديميان أديث و أي أف بنزور

تحتل ثورة ١٤ تموز مكانة مهمة في تاريخية النظام السياسي العراقي المعاصر، بغض النظر النظر عن مدى تطابق ذلك مع نظرتنا الفلسفية والفكرية. إذ كانت

---

[1] - نشر في مجلة الثقافة الجديدة العدد ٣٥٢ في تموز ٢٠٠٨ واعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٦، www.ahewar.org

تمثل أحد أهم مَعْلمين من معالم عراق القرن العشرين.. فإذا كان المعلم الأول متمثلاً بتأسيس الدولة العراقية قد نقل العراق من المجتمع الزراعي المتشظي إلى المركزية الحديثة، .. فإن المعلم الثاني متمحور حول تأسيس النظام الجمهوري في ١٤ تموز حيث تمثل أساها العضوي في إرساء الأسس المادية لنهضة حضارية ومشروع حداثوي وضع العراق على سكتهما بما يتلاءم وواقع تطور قواه المنتجة آنذاك، لذا فماهيته قد أحدثت تحولاً جذرياً في ماهية الوجود العراقي وأولوية أنماط ه الاقتصادية وما ترتب عليهما من تجدد للوعي الاجتماعي في تجلياته الجمالية، الفلسفية، الحقوقية، السياسية والدينية، لأجل إعادة إنتاج الظاهرة العراقية ضمن أطر مشروع ثلاثي الأبعاد : وضعي ؛عقلاني ؛ علماني، وذلك ضمن تفاعل الأهداف التنويرية المنطلقة من ثلاثية: الفرد- العقل – الطبيعة .

لقد اتضحت هذه الأبعاد في الماهيات الأرأسية للثورة (التغيير الجذري إن شئت) متمثلة في كونها كانت ".. . استجابة أو تتويجا لتطور عاصف فتح عهداً جديداً هو عهد الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي، إلى مجتمع حديث يتجاوز التفاوتات المستحكمة التي طبعت التطور السابق: تجاوزات عوائق التطور الحضاري، تعديل النظام السياسي (بإقصاء الطبقات التقليدية) وتجاوز الثنوية الاجتماعية الزراعية (الطابع اقطاعي للريف وتضاد المدن والارياف- حقوقياً واجتماعيا) ودفع التطور الصناعي رافعة العهد الجديد ومواصلة بناء الأمة[1] ". واستناداً لذلك كانت الثورة بمثابة انقطاعاً تاريخياً اقتضته الضرورة الموضوعية لسيرورة التطور الارتقائي للمجتمع العراقي وصيرورة مساراته، نتيجة ما أحدثه من تغيرات عميقة في بنية وأولويات الأنماط الاقتصادية وتركيباتها الاجتماعية المناظرة، وبما آلت إليه صيرورة التطور النسبي السريع، رغم بدئه منذ تكوين الدولة العراقية الحديثة، إلى توسيع اقتصاد السوق وتهديم الأسس المادية للاقتصاد الزراعي، ذي العلاقات شبه الاقطاعية المميز للحقبة السابقة لها،

[1] - د. فالح عبد الجبار، أربعون عاماً من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، رسالة العراق العدد ٤٣ تموز ١٩٩٨.

كذلك القفزة الكبيرة في العقول والرؤى الفكرية العامة وإستشفافاتها التي انعكست في الوعي الاجتماعي بتجلياته المتعددة.

كان التغيير الجذري (الثورة) وليد قوى اجتماعية داخلية متأصلة في صلب كيان المجتمع العراقي وفي صلب نظام الحكم، إذ لا يمكن أن تقوم في أي بلد حركات ثورية بوحي من الخارج ما لم يكن في البلاد استعداد لتقبل الأفكار الثورية.[1] ومن هذا المنطلق، وغيره، مَركَزَ هذا التغيير أهميته الإقليمية والدولية بالنسبة للعراق (ككيان اجتماعي/جيوسياسي) وللمنطقة، إذ بقدر كونه يمثل حدثاً داخليا (الخاص) لجوهر الظاهرة العراقية، ونتيجة منطقية لواقع صراع علاقاتها وتفاعلاتها الكامنة في مضمونها، فالتغيير الجذري بهذا القدر، تفاعل جدلياً مع وعَبّرَ عن الجوهر (العام) لظاهرة إقليمية، لحركة ثورية أعم وأشمل، تناولت أقطار المنطقة وخاصةً العربية منها، بعد الحرب العالمية الثانية. وعليه فهو غير مدين لتحقيق ذاته لأية قوة خارجية عربية كانت أم غير عربية. إذ كان مفاجأة كاملة، سواءً في زمنيته وتوقيته أو في مديات تفاصيله، لكل الدول وخاصةً المراكز الرأسمالية منها التي كانت مطمئنة (للغاية؟!) إلى سلامة الحكم الملكي، نظراً لكون [الجيش هادئ هنا]، كما جاء في أحد التقارير البريطانية، ولم تكن على علم بحركة الضباط الأحرار ومكوناتها وأهدافها، وهذا ما ميز ثورة تموز عن مثيلاتها في دول المنطقة بلا استثناء[2].

---

[1] - للمزيد راجع د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤

[2] - يقول الاكاديمي بريماكوف والعامل في الحقلين الدبلوماسي والاستخباراتي، أن قادة الثورة المصرية أبلغوا " **بريطانيا قبل يومين من الانقلاب بأمر من عبد الناصر. وأحيط علماً بالانقلاب أيضاً عن طريق علي صبري، أحد الضباط الأحرار، مساعد الملحق العسكري الأمريكي ديفيد ايفانز الذي كان رده: إذا لم تكونوا شيوعيين، هيا افعلوا.** وقال إيفانز إن الولايات المتحدة تسعى إلى التحالف مع الشرق الأوسط لمنع تغلغل الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة ووقف نمو الأحزاب الشيوعية المحلية.. . (وكان) الرد الأمريكي الذي تلقوه عن طريق علي صبري قد ألهم الضباط الشباب وبعث الأمل في إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ". الشرق الأوسط المعلوم والمخفي، ت. علي العرب، عبد السلام شهباز، ص.٨٧، دار اسكندرونة دمشق ٢٠٠٦. وهذا ما أكده هيكل **في كتابه ملفات** =

وعند النظر لهذا التغيير الجذري من خلال النظرة الأوسع أفقاً وضمن وضعه في إطاره التاريخي الطبيعي يمكن القول أنه قد دشن " سياقاً تاريخياً يختلف جذرياً عما سبقه من:

- نواحي القضايا التي تبنتها الثورة؛
- القوى المحركة لها؛
- والأفق التاريخي لمشروعها التحرري.

لنصف أولا، بخطوط عريضة تلك المحددات الثلاث للثورة. فالقضايا الأبرز تمثلت في إنهاء الحكم الملكي ومعه التبعية للاستعمار البريطاني، استكمال عناصر السيادة والاستقلال وتقليص العلاقات الاقطاعية وتحرير الثروة النفطية وبناء نظام سياسي تمثيلي يتبنى الديمقراطية وحل القضية الكردية. أما قوى الثورة فضمت أحزاباً علمانية، من برجوازية وطنية وشيوعية وقومية وكان الجيش ذراعها الضارب. فيما يخص أفقها التاريخي فقد توفر على خلطة من أهداف بدت مترابطة في وقتها حيث اقترن اتباع سياسة الحياد الايجابي بتقارب مع الدول الاشتراكية، وإقامة حكومة وطنية مع تمهيد لوحدة عربية وتدشين تعددية سياسية مع مفهوم تقليدي (كاريزماتي) للرئاسة[١] ".

توضح تاريخية تطور ومنطقية عالم الأطراف وطبيعة البنى الاقتصادية السائدة فيها، أن فيها قوتين حاسمتين هما: مؤسسة العنف المنظم (المؤسسة العسكرية والأمنية)؛ الجماهير الشعبية. وإن الترجيح النسبي بينهما في التأثير تتوقف على

= السويس، ص. ١٦٤، كذلك مايلز كوبلاند، في كتابه لعبة الأمم، ت. مروان خير، ص.٩٥، أنترنشنال سنتر، بيروت ١٩٧٠. والمؤلف كان مسؤل محطة C.I.A في الشرق الأوسط .

١ - كامل شياع، هل طوت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فصلها الأخير، (ث.ج) العدد، ٣١٠، ص. ٥٥، بغداد ٢٠٠٣

جملة من المعطيات الحسية في هذا البلد أو ذاك.. تأتي في مقدماتها من الناحيتين:

- الذاتية للمؤسسة العسكرية: التحكم بوسائل التغيير المادي(السلاح) والانضباط والتنظيم والتنفيذ غير المشروط؛

- والموضوعية للبلد: درجة تطور القوى المنتجة؛ ماهية الأنماط الاقتصادية؛ مدى تبلور الطبقات الاجتماعية الحديثة والعلاقات الاجتماعية المناظرة؛ مضامين الموروث الثقافي/السيسيولوجي السائد؛ مدى تطور مؤسسات الدولة ورسوخها؛ نضج وعمق مؤسسات المجتمع المدني.. هذه العوامل وغيرها وما يستنبط منها سوف تؤثر بدرجة كبيرة على تغيير موازين القوى بين هاتين القوتين.[1]

توصلت من دراستي لواقع العراق السياسي المعاصر إلى فرضية، أزعم انها على درجة عالية من الموضوعية، تتمحور في أن صيرورات التغيير الجذرية (الارتقائية أو الارتدادية) المعقدة والمؤلمة قد حققتها بصورة أساسية قوى العنف المنظم منها: تثبيت أركان الدولة العراقية وسريان مفعول قرارها المركزي؛ التطبيق القسري للتحولات في الريف وانتقال الملكية الحقوقية للأراضي إلى ملكية خاصة لشيخ العشيرة في الثلاثينيات؛ الانقلاب الأول ذو النزعة العراقوية ١٩٣٦؛ حركة مايس العروبوية وما تمخض عنها ١٩٤١؛ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؛ الانقلاب الارتدادي في شباط ١٩٦٣؛ الانقلاب (الدولي) تموز ١٩٦٨.

هذه الفرضية مشتقة بدورها من وقائع مادية دللت أن قوى الاحتلال الأول(١٩١٧- ١٩٣٢) أسست الدولة العراقية وسلمت مفاتيحها المركزية للضباط .. بمعنى أن ضباط الجيش ملكوا الدولة، وإن الجيش هو السلطة الحقيقية فيها.. ويبدو أن هذه الحالة (تكاد) أن تكون إحدى سنن الواقع

---

[1] - للمزيد حول هذه الموضوعة راجع كتابنا: الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١- ١٩٥٨، دفاعاً عن ثورة ١٤ تموز، ط.٢، الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٥.

السياسي في عالم الأطراف، حيث تمارس السلطة في أغلبها، إن لم تكن من قبل ضباط مؤسسة العنف المنظم مباشرة، فهي لابد أن تناغم أنساق عملها وإيقاع أدائها مع تصوراتهم وتحظى بقبولهم، وهو ما يمنح المؤسسة العسكرية في ظرف تاريخي معين أن تصبح قوة اجتماعية/ سياسية مستقلة نسبياً تتوخى مصالحها. خاصةً إذا علمنا أن سلطة الدولة في المجتمع الانتقالي تكون ذات طابع يصل إلى الانفصال عن المجتمع الذي خلقها.. مما يوفر للنخب الحاكمة (المدنية والعسكرية) إمكانية السيطرة على جهاز الدولة والهيمنة على المجتمع المفكك البنية، وستكسب قوة الدولة وبالتالي التحكم بها عوضاً عن تسييرها، ومن ثم توجيهها في الوجهة التي تخدم مصالحها ومصالح الفئات الاجتماعية المرتبطة بها. سيخلق هذا الظرف الموضوعي للمؤسسة العسكرية والمنطلقة من مهامها المناطة بها، مواصفات خاصة تجعلها تشعر بالتفوق وتضخيم الذات ويخلق لديها ميلاً طبقياً للسيطرة على المجتمع. لذا لا تقف مؤسسة العنف المنظم فوق الطبقات ولا خارج الصراع القوى الاجتماعية، كما يذهب إليه البعض ممن ينظرون إلى الظاهرة في شكليتها وسكونيتها وليس إلى مضمونها في حراكها وتفاعلاتها الجدلية مع ذاتها ومحيطها.

أما الانتفاضات الشعبية، كما توضح تاريخية الصراع الاجتماعي المعاصر فهي بمثابة إرهاصات ممهدة لتربة التغيير وانضاج معالم ضرورته والتي تنم، بصورة عامة، عن حالة القلق الاجتماعي وعن حراكه المستديم في عدم التوافق مع الاستراتيجية الاجتصادية/السياسية لنخبة الحكم وقاعدته الاجتماعية. كما أنها تكشف عن ماهية المشكلة الاجتما/سياسية وضرورة معالجتها موضوعياً، وهي بالتالي تعبر عن الإحساس الجمعي بضرورة التغيير الجذري و اجتثاث العلل الاجتماعية، بوسائل قد تكون عنفية أو لا عنفية. وتدلل أيضاً على تنامي الوعيين الوطني والطبقي وتصاعدهما باعتبارها تمثل الأكثرية العامة ليس ككم رقمي، بل كدور عضوي في عملية الإنتاج الاجتماعي.

يمكننا تصنيف هذه الانتفاضات، في العراق الملكي، رغم تداخلهما الزمني وفق معيار مطاليبها؛ والقوى القائدة لها؛ ومن حيث كثرتها؛ ومكان فعاليتها وزمنيتها، إلى صنفين هما:

ـ الأولى: هي التي سادت منذ تأسيس الدولة المركزية ولغاية نهاية الثلاثينيات. وكان جوهر الصراع فيها وموقعه الجغرافي، يكمن في حدود العلاقة بين الدولة المركزية الوليدة وبين سلطة القبيلة وتفرعاتها (العشيرة، الأفخاذ، الحمولات والبيويات). والقبيلة هي بمثابة (دولة مصغرة متحركة) لديها تنظيماتها الاجتماعية والسياسية والعسكرية، ولها زعامتها وثقافتها، الشفوية غالباً، وقوانينها المستمد من أعرافها الواجب الخضوع لها. كما أنها تخضع للعلاقات التراتبية المنتمية إلى رابطة الدم الواحد (الجد الأكبر). لقد تميزت المرحلة الملكية وخاصةً في عقديها الأولين، بالصراع الدائم بين هذين العنصرين. إذ كلما ازدادت قوة وهيبة الدولة وخاصةً ذراعها العنفي بما يملك من أسلحة حديثة، كلما ضعفت شكيمة القبيلة إزاءها، إلى الحد الذي أجبرها على الاندماج في القاعدة الاجتماعية للحكم، بعد التحول الكبير في علاقاتها الداخلية الذي هيأته الدولة ذاتها، عبر العنف المادي و جملة من التشريعات (عنف لا مادي)، وذلك بتغيير واقع الملكية الحقوقية للأرض المشتركة للعشيرة والاستحواذ عليها، وتحويلها إلى ملكية خاصة لشيخها مما أدى إلى تغيير ماهية العلاقات الاجتماعية بين أطرافها وخلق بؤر مستديمة ومتجددة للصراع والتوتر سواء داخل مؤسسة العشيرة ذاتها أو بين الفلاحين المطرودين من الأرض (بائعي قوة العمل في المدن لاحقا) وسلطة الدولة. تمت هذه الصيرورة منذ ثلاثينيات القرن المنصرم واستمرت لغاية تموز١٩٥٨، التي اجتثت الأساس المادي لعلاقات إنتاج النمط شبه الاقطاعي. كانت هذه الانتفاضات وشموليتها وتعدد مسبباتها، من السعة بمكان بحيث غطت كامل العقدين الأولين من عمر الدولة العراقية. " ومما له

دلالته هو أن السلطة قامت خلال المدة ١٩٢١- ١٩٣٢ وبمساندة القوة الجوية البريطانية بإخماد حركات العشائر في ١٣٠ مرة ومناسبة مختلفة .. ."[1]

- **الثانية**: هي تلك الانتفاضات التي سادت منذ مطلع الثلاثينيات وتعمقت في الأربعينيات وتبلورت منذ الخمسينيات، وتركز عنصرها الأرأس في المدن وخاصةً الكبيرة منها، وقادتها الطبقات والفئات الاجتماعية الحديثة الولادة، التي تطورت ببطء مع توطد العلاقات السلعة/النقدية الرأسمالية في الورش والمصانع والسكك الحديدية والموانئ وشركات النفط، ومع تطور الفئات الوسطى التي نمت في حاضنتها الطبيعية – الدولة (التي هي أكبر رب عمل في العراق المعاصر). كانت المطالب الرئيسية لهذه الانتفاضات تعبر عن مطامح ومصالح فئات وطبقات اجتماعية واسعة جداً من حيث الكم والموقع في الإنتاج الاجتماعي والتأثير الفكري، وقد أمست إحدى المحركات الأرأسية لثورة ١٤ تموز ذاتها، كمطالب وقوى اجتماعية. في الوقت نفسه ساهم الريف في هذه المرحلة بدوره في هذه الانتفاضات وخاصةً منذ مطلع الخمسينيات، لكن بعقلية ومطلبية ومضامين وتنظيم لا تمت بصلة لتلك التي كانت في السابق. وبالتالي يمكن اعتبارها إمتداداً للحراك السياسي المديني (نسبةً للمدينة) بشقيه العسكري والمدني وهذا ما يرصد في انتفاضات آل أزيرج، وقلعة دزه ئي و منطقة الفرات الاوسط(في الشامية والرميثة والحمزة والدغارة)[2] وغيرها.

وتأسيساً على ذلك فقد مَثّلَ الحراك الاجتماعي للجماهير الواسعة، الجزئية منها أو العامة، وخاصة للفئات الفقيرة في المدنية أو الريف، منذ تأسيس الدولة ولغاية ١٤ تموز، وتلك الحركات الفكرية والسياسية المساندة عبر تنظيماتها السرية والعلنية، مثلت جميعها إرهاصات التغيير المطلوب وإنضاجه ذاتياً. كما عبرت هذه السيرورة عن رفضها لسكونية العلاقات الاجتصادية والسياسية

---

[1] - د. عقيل الناصري، الجيش والسلطة، مصدر سابق، ص. ١٦٥.

[2] - للمزيد راجع، عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج.٢. الفصل ٥، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق ٢٠٠٣

والفكرية السائدة، أو تلك المتبناة والتي كانت ذات أبعاد متخلفة، مطلقة ونسبية، في المرحلة الملكية، وفي تعارضها مع روح العصر ومضمونه، ومع الحداثة وقيمها.

وعليه يمكن اعتبار الانتفاضات الشعبية، التي أمست إحدى عتلات التغيير في تاريخ العراق المعاصر، إنها " تتمة للثورة العسكرية لأن الطبقات الاجتماعية الدنيا كانت منذ زمن وهي في حالة من التململ الاجتماعي المستمر المعرض للانفجار في أية لحظة. وكثيراً ما كان المراقبون الأجانب يصرحون بأن جماهير الشعب في العراق قد أصبحت سلبية في مواقفها وأنها بالتالي لم تعد لتستجيب لزعماء المعارضة. ولكن مظهر هذه السلبية لم يكن يعني أن الجماهير كانت راضية عن أوضاع الفقر والتفسخ والانحطاط. كما أن تجاوب الجماهير مع تحريض الشباب في أوقات الانتفاضات والاضطرابات لا يعني غير إبداء التذمر والنقمة المكبوتة في صدور الطبقات الدنيا، وليس تجاوباً مع العقائدية التي لم يكن مفهومها لدى الجماهير الشعبية واضحاً. كان شباب الجيل الجديد ولا سيما العقائديون منهم، يوفرون للناس القيادات والشعارات، بينما كانت الجماهير توفر القوة البشرية والعواطف الملتهبة التي كانت شوارع العاصمة تفيض بها كلما وقعت انتفاضة شعبية. ومع أن الانتفاضات الشعبية في الماضي كانت تسفر عن إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات إلا أنها نادراً ما أسفرت عن قلب الحكومة. كانت هذه الانتفاضات في طبيعتها أشبه بفيضانات دجلة المدمرة، إلا أنها كانت قصيرة الأجل سريعة التلاشي. وكانت القلة الحاكمة تدرك حق الادراك طبيعة هذه الانفجارات الشعبية وتعرف كيف تعالجها.. . إلا أن ثورة تموز كانت تجمع هذه المرة بين ثورتين، ثورة الجيش وثورة الجماهير الغاضبة..[١]".

بمعنى آخر كانت ثورة ١٤ تموز في العراق " ثورة الشعب عامةً لا مجرد انقلاب عسكري ومع أن الشعب كان مع الجيش في ثورته إلا أن الطريقة التي يلجأ إليها

---

[١] - د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص. ٧٤، مصدر سابق.

الجيش غير الطرق التي يتبعها الشعب، إنهما يحملان فكرة واحدة، ولكن لكل منهما دوره في الأحداث، وعلى الرغم من أن الشعب كله قد قام بالثورة إلا أن الجيش هو الذي حركها.. . وبمعنى آخر قد وقعت الثورة قبل الرابع عشر من تموز، ولكنها كانت تنتظر نقطة الانطلاق (فقط) وهذه الكلمة (فقط) عنت الشيء الكثير. وكان ممكن أن لا تحدث ولكنها وقد حدثت عن طريق ثورة الجيش .. .[1] ".

لقد مثلت الانتفاضات في بعض جوانبها الرد العملي الذي عكس التناقض البنيوي للنخبة الحاكمة والذي كان في إحدى مظاهره المتمحوره في " التركيز الشديد للثروة و خصوصاً خلال العقدين الأخيرين من العهد الملكي.. . وكان التفاوت الحاد في حيازة الأملاك وغياب أي تدرج معتدل بين ثراء قمة المجتمع وفقر الجماهير، واحدا من الأسباب غير قليلة الأهمية الكامنة وراء راديكالية لهجة سياسة المعارضة وعدم الاستقرار المزمن للنظام الملكي[2] " . كما عكست الانتفاضات الإرادة الشعبية في صيغتها الجمعية.. وقد تحسس الضباط الأحرار هذه الإرادة التي لولاها لكانت حركتهم انقلابا عسكريا وأدى إلى حالة من الفوضى وصراع النخب السياسية. وقد "عرف قاسم أنه سيحظى بتأييد

---

[1] - كاراكتاكوس، ١٤ تموز ثورة العراق، ت. خيري حمادة ص.١١١و١٢٧، المكتب العالمي للتأليف والترجمة بيروت التاريخ بلا.

[2] - حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية،ترجمة عفيف الرزاز، ج. ٣، ص. ٤٢٩ ط. الثانية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٩٩.. ويستطرد المؤلف في ذات الصفحة بالقول: " إن ١١ من ٢٣ من أكبر العائلات الرأسمالية، و٤١ من ٤٩ من أكبر عائلات ملاك الأراضي، بما فيها البيت الملكي، كانت ترتبط رسمياً، بطريقة أو بأخرى، أو في لحظة معينة أو أخرى، بالدولة مقدمة لها رؤساء الوزارات أو الوزراء أو الأعيان أو النواب. وفي الوقت نفسه، فإن رؤساء ٢٨ من هذه العائلات وعائلات المشايخ القبليين و(السادة) القبليين كانوا من كل النواحي، حكاماً حقيقيين في عقاراتهم أو على قبائلهم". ويبدو أن هذه السمة ميزت النخبة الحاكمة في العراق، كما لو أنها إحدى سنن الأنظمة في عالم الأطراف ومنها العالم العربي .

الشعب، إذ رأي هذا التأييد في إحساسهم وقرأه في عيونهم، وكان دور الشعب في الترحيب بالثورة والحماس لها.. ."[1]

كما كانت هذه الانتفاضات، في بعض جوانبها، تعبر عن المناهضة الواعية الرافضة للعقد الاجتماعي المبرم بين الدولة العراقية والمجتع ولأسسه وتوازناته ومضامينه التي أقيم عليها بناء الدولة في مجتمع متعدد الثقافات والإثنيات والأديان، في حين كانت الدولة، في الكثير من المفاصل، أحادية الدين والمذهب والقومية وذا توجه آحادي وهذا ما لا يمكن الاستمرار فيه أو الاعتماد عليه. كما أنه لا يمكن من إعادة إنتاج المقومات المادية للدولة ذاتها وتطورها اللاحق ولا في تمتين الهوية العراقية ولا في اعتماد التداول السلمي للسلطة وتجديد التركيبة الاجتماعية في سياق تطورها. لهذا انصبت الفئات العضوية الواعية والقائدة لهذه الانتفاضات في الدعوة إلى عقد اجتاعي جديد يعكس واقع البنية الاجتماعية للعراق ومؤسس على أسس حضارية جديدة تتزامن وتلك التغيرات في التركيبة الاقتصادية وما يناظرها من طبقات وفئات، تتمحور أبعادها حول: العلاقة بين الفرد والدولة؛ وبين الجماعة والدولة، وبين الجماعات المتعددة.. من حيث القومية والإثنية، الدين والمذهب، الطبقة والفئة.

لقد تجلى هذا الموقف في إفصاح مطالب الحركة الشعبية عن الأمنية التطورية وعن ضرورة التغيير نحو الغد الأفضل لفئات اجتماعية واسعة لها موقع مهم في عملية الإنتاج الاجتماعي لكنها مهمشة سياسياً وقلقة اقتصاديا لواقعها المزري وانغلاق أبواب تطورها المستقبلي.. كما انصبت في بعض جوانبها على ضرورة الإسراع، حسب الإمكان، في تعجيل وتائر التنمية الاجتصادية والتخلص من الفقر والإملاق وكسر حلقات التخلف بمفهومه العام، الذي كان في بعض جوانبه واسعاً في ماهيته المادية وقيمه الروحية، الاقتصادية والاجتماعية، الفكرية والفلسفية والموقف من الحياة. بمعنى آخر أن هذه الانتفاضات كانت تعبر، عن فكرة ضرورة إعادة بناء الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما على أسس

---

[1] - كاراكتاكوس، ١٤ تموز ثورة العراق، ص. ١١٤، مصدر سابق.

أكثر موضوعية وإنسجاماً منطقياً مع واقع تركيبة العراق الاجتصادية، وهذا ما قامت ثورة ١٤ تموز بأنجاز الكثير منه، وإن لم يكتمل بتشريعه دستوريا لأسباب عديدة يقف على رأسها انقلاب شباط ١٩٦٣ المدعوم والمخطط له من المراكز الرأسمالية، والذي كان في أرأس تجلياته، ضد التصورات النظرية والعملية لإعادة بناء الدولة وفق متطلبات العصر والحاجات الموضوعية لعراق تلك المرحلة وتركيبته الاجتماعية/الإثنية/الدينية. ومنذ الانقلاب المذكور اتخذت هذه الانتفاضات أشكال متعددة تتناسب وعنف السلطة.. تمثل بعضها في الاحتجاج الصامت أوالمشاركة السلبية وبعضها الآخر في الانتفاضة المسلحة كما حدثت في ٣ تموز١٩٦٣.

أفصحت هذه انتفاضات الشعبية في صيغتها الايجابية عبر المد الجماهيري المؤيد لثورة ١٤ تموز منذ ساعاتها الأولى الذي ضم مؤيدي ومناصري القوى العضوية الفعالة من الطبقات الاجتماعية الحديثة وبالأخص الوسطى منها والعاملة. هذا التحرك الجماهيري عبر عن ذاته في تلك اللحظة التاريخية الحاسمة من خلال نزول زخم بشري كبيراً جداً بلغ على حد تعبير بطاطو أكثر من مئة ألف في بغداد وحدها، وتنامى حجمه وكثافته في الأيام التالية للثورة، وكان عاملا أرأسياً مهماً في نجاحها وأغلق منافذ التدخل الخارجي المحتمل كما كبح نزوات الفعل المضاد الذي حاول القيام به بعض قادة المؤسسة العسكرية وعرقل " أية أعمال مضادة معادية ممكنة بسدها الشوارع والجسور لا في بغداد فحسب، بل في مدن أخرى أيضاً. والأهم من هذا هو أنه كان للجماهير بفضل عنفها تأثير نفسي هائل، إذ أنها زرعت الرعب في قلوب مؤيدي الملكية وأسهمت في شلّ أرادتهم، وأعطت الانقلاب طابع العمل الذي لا سبيل إلى مقاومته، وهو ما شكل الحصن الحصين له.. .[1]". في الوقت نفسه لم يساور قادة الثورة " أدنى شك مطلقاً في أن الشعب سيؤيد العمل الذي قام به الجيش. فضباط الجيش يمثلون الطبقات التي نشأوا منها وهي الطبقات الوسطى والوسطى القريبة من الدنيا..

---

[1] - بطاطو/ الكتاب الثالث، ص. ١١٥.

"[1]. وهذا يسري أيضاً على القوى والفئات الاجتماعية (الوطنية والقومية) ذات النهج الديمقراطي والليبرالي واليساري وقد اقتنع به رائد الديمقراطية العراقية كامل الجادرجي عند تبنيه استخدام القوة عندما أشار أن النضال الذي: " **يستهدف تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية فقط. وذلك عندما تكون تلك المسائل ميسّرة، أما إذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية فلا بد آنذاك من اللجوء إلى استعمال القوة.. ." غير أنه يرى أن " مفعول القوة يجب أن يقف عند حده عندما تتحقق الديمقراطية، أي حينما يسترد الشعب حقوقه الدستورية [2]".**

وتأسيساً على ذلك نقول: أن ثورة ١٤ تموز تبدو ضمن ظرفها التاريخي الطبيعي كعلاقة جدلية بين القوى الاجتماعية الحية العضوية الفعالة و " كأنها ذروة نضال جيل كامل من الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا والعاملة، وأوج ميل ثوري كامل ومتشرب في الأعماق كانت له تعبيراته التي تمثلت بأنقلاب ١٩٣٦ والحركة العسكرية ١٩٤١ والوثبة ١٩٤٨ والانتفاضة ١٩٥٢ ثم انتفاضة ١٩٥٦.. .[3] " وغيرها من الانتفاضات المحلية الأصغر التي عمت البلد منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وخاصةً منذ الخمسينيات. وكان من نتائج هذه الانتفاضات أنها عجلت في تهيئة الظروف الذاتية لقوى المعارضة الوطنية: العسكرية ضمن التنظيم الغائي لظاهرة الضباط الأحرار وكتلته الأرأسية- اللجنة العليا؛ والمدنية التي لملمت وحدة صفوفها ونظمت تعاونها وحددت أهدافها النضالية في (جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧) ويمكن اعتبار انتفاضات النصف الثاني من الخمسينيات بمثابة (التمرين) الأخير لتهيئة تربة التغيير لثورة ١٤ تموز.

---

[1] - كاراكتاكوس، ١٤ تموز ثورة العراق، ص. ١١٨، مصدر سابق.

[2] - محمد حديد، مذكراتي ص. ٢٠٩، مصدر سابق.

[3] - حنا بطاطو، الطبقات، ص.١١٦، المصدر السابق

ـ ٥ ـ

الحكومات التي شكلها الزعيم عبد الكريم قاسم

نوري صبيح

إن قيام ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ لم يكن حدثاً آنياً على الإطلاق، بل كان في الحقيقة نتيجة تراكم كمي هائل من التناقضات بين الحاكمين والمحكومين عبر أربعة عقود من الزمن امتدت منذُ الاحتلال البريطاني للعراق إبان الحرب العالمية الأولى حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

لقد خاض شعب العراق خلال هذه الحقبة الزمنية الطويلة صراعاً مريراً ضد الاحتلال البريطاني في بادئ الأمر، وتجلى ذلك الصراع في ذروته بثورة العشرين، عندما حمل الشعب العراقي السلاح بوجه المحتلين، وامتد لهيب الثورة ليشمل العراق كله، من أقصاه إلى أقصاه، وكلفت تلك الثورة المحتلين خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات أثقلت كاهل الاقتصاد البريطاني المتعب أصلاً بسبب التكاليف الباهظة للحرب العالمية الأولى، والتي كان لبريطانيا الدور الأساسي فيها.

الزعيم عبد الكريم قاسم قائد الثورة : ولد عبد الكريم قاسم في ٢١ كانون الأول ١٩١٤، من عائلة فقيرة تسكن محلة المهدية، وهو حي فقير يقع في الجانب الأيسر من مدينة بغداد/ الرصافة .أبوه قاسم محمد البكر الزبيدي وأمه كيفية حسن اليعقوبي، وله شقيقان هما، حامد قاسم، شقيقه الأكبر ويعمل كاسباً في بيع الحبوب والأغنام، وشقيقه الأصغر، لطيف قاسم، الذي كان نائب ضابط في الجيش العراقي، وبقي بتلك الرتبة طيلة مدة حكم أخيه عبد الكريم قاسم،

أما والده فكان يعمل نجاراً، كما كان يردد عبد الكريم دائماً في خطبه، ويفخر بكونه ابن ذلك النجار الفقير.

انتقلت عائلته إلى بلدة الصويرة، وهي بلدة صغيرة في جنوب العراق، وكان عمره ٦ سنوات، ولكن العائلة ما لبثت أن عادت إلى بغداد العام ١٩٢٦، حيث أكمل عبد الكريم دراسته الإعدادية، وتخرج فيها العام ١٩٣١، واختار بعد تخرجه أن يعمل معلماً، لمساعدة عائلته، وتعيّن بالفعل في إحدى قرى الشامية، وهي بلدة صغيرة تقع في جنوب العراق وقضى في التعليم سنة كاملة، غير أن مهنة التعليم لم ترضِ طموحه فقد كان وهو ابن العائلة الفقيرة يتطلع إلى طموحٍ بعيد المدى يحقق حلمه في إحداث تغييرٍ عميق في حياة الشعب العراقي، وفي تحرير العراق من ربقة الاستعمار من جهة، وفي معالجة مشكلة الفقر من جهة أخرى وفكر عبد الكريم قاسم في ترك مهنة التعليم، والتحول نحو الجيش الذي كان يرى فيه أمل الشعب في أخذ التغيير الحقيقي والجذري المنشود بعد أن عجزت انتفاضات الشعب المتتالية عن تحقيق ذلك الهدف.

كان لابن بنت عمته العقيد الطيار {محمد علي جواد} قائد القوة الجوية سابقاً، دوراً في دخول عبد الكريم قاسم الكلية العسكرية عام ١٩٣٢، حيث تخرج فيها بتفوق في ١٥ نيسان من العام ١٩٣٤ ضابطاً برتبة ملازم ثانٍ في الجيش، وتدرج في رتبته العسكرية حتى وصل إلى رتبة رئيس {نقيب} حيث دخل كلية الأركان في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤١ وتخرج منها بتفوق عام ١٩٤٣. وفي ٤ تشرين الأول ١٩٥٠ أُرسل عبد الكريم إلى لندن للمشاركة في دورة عسكرية للضباط الأركان أنهاها بتفوق، وعاد إلى العراق، وتدرج في رتبته العسكرية حتى بلغ رتبة زعيم ركن {عميد ركن} وكان آخر مركز شغله في المؤسسة العسكرية في العهد الملكي، هو آمر اللواء التاسع عشر الذي كان له شرف قيادة ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨.

شارك عبد الكريم قاسم خلال خدمته العسكرية في حرب فلسطين آمراً لأحد الأفواج وأبدى بطولة نادرة خاصةً في معركة {كفر قاسم}، غير أنه عاد من تلك الحرب ناقماً على السلطة الحاكمة في بغداد، التي خذلت الجيش ومنعته

من تنفيذ مهامه، وتحقيق آمال الأمة العربية في الحفاظ على عروبة فلسطين، وقد عرف اللعبة السياسية التي قيدت حركة الجيش، ومنعته من القيام بمهامه بسبب التواطؤ المعروف بين بريطانيا والحاكمين بأمرهم في البلدان العربية المشاركة في هذه اللعبة، فلم تكن حرب فلسطين سوى مسرحية نفذها الحكام العرب آنذاك، بإخراج أنكلو- أمريكي، من أجل تحقيق وعد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، الذي وعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين منذ عام ١٩١٧ .

ويتذكر الذين عاصروا تلك الأحداث فضيحة الأسلحة الفاسدة التي جهزت بها بريطانيا الجيش المصري، أيام الملك فاروق، لاستخدامها في تلك الحرب، مسببة وقوع خسائر جسيمة في صفوف الجيش المصري، وتدمير معنوياته وخذلانه، من أجل تحقيق أهداف بريطانيا والحركة الصهيونية في سلب قلب الأمة العربية وصلة الوصل بين المشرق العربي ومغربه، وكان لاختيار فلسطين لإقامة هذا الكيان، اللاشرعي أهداف بعيدة المدى للإمبريالية الأنكلو- أمريكية.

ولدت تلك الحرب وسلوك الحكام العرب لدى عبد الكريم قاسم، وغيره من بعض ضباط الجيوش العربية، سخطاً مشروعاً على النظام العراقي وخيانته لمصالح الوطن ومصالح الأمة العربية، وجعلت فكرة الثورة تختمر في تفكيره، فكرس جهده لتنفيذ هذه الفكرة حتى تحقق له ذلك صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨. كما أن الأحداث التي تلت حرب فلسطين في العراق، والتي كانت على رأسها وثبة كانون المجيدة في ذلك العام نفسه، ووثبة تشرين المجيدة العام ١٩٥٢، وعقد حلف بغداد العام ١٩٥٤، وانتفاضة العام ٥٦، إبان العدوان الثلاثي على مصر، والتي قمعها الحاكمون بالحديد والنار وغيرها من العوامل، جعلت الشعب العراقي وقواه الوطنية، والعناصر الوطنية الثورية في الجيش وفي المقدمة منهم عبد الكريم قاسم، يفقدون أي أمل في إصلاح أوضاع البلاد سلمياً، ووجدوا أن العمل الثوري هو السبيل الوحيد لإزاحة الفئة الحاكمة من الحكم، وأن السبيل لذلك لا يمكن أن يتم إلا بتدخل الجيش.

وهكذا جاءت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، والتي قادها بنجاح الزعيم {عبد الكريم قاسم} مدعوماً بكل فئات الشعب من قوميين وديمقراطيين وشيوعيين خرجوا جميعاً صبيحة ذلك اليوم لإسناد الثورة ودعمها ومستعدين للتضحية والفداء من أجل نجاحها وديمومتها، ومن أجل تحقيق آمال وطموحات الشعب العراقي في الحياة الحرة الكريمة. واستطاعت حكومة الثورة التي شكلها عبد الكريم قاسم أن تحقق الكثير من الإنجازات في عامها الأول كان في مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي، الذي كان بحد ذاته، ثورة اجتماعية كبرى حيث حررت الفلاحين الذين يمثلون آنذاك ٧٥٪ من الشعب العراقي من نير الإقطاعيين وخلقت علاقات إنتاجية جديدة، وألغت قانون دعاوي العشائر، حيث أصبح سكان الريف شأنهم شأن سكان المدن جميعاً خاضعين للقانون المدني بعيدا عن سطوة الشيخ .

ولأول مرة في تاريخ العراق، نصّ الدستور المؤقت الذي أصدرته حكومة الثورة، على أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن (المادة الثالثة منه)، وفي ذلك خير تأكيد على حقوق الشعب الكردي القومية، وقد تم استقبال الزعيم الكردي {الملا مصطفى البارزاني} ورفاقه العائدين من الاتحاد السوفيتي السابق استقبالاً رسمياً وشعبياً كبيراً، وتمّ منح العائدين رواتب شهرية وجرى إسكانهم في بيوت بنيت لهم حديثاً، وتمّ إسكان القائد الكردي مصطفى البارزاني في قصر نوري السعيد، وجرى تأمين جميع احتياجاته بما يليق به كزعيم كبير للشعب الكردي .

ومن ثم جاء قانون الأحوال المدنية{ رقم ١٨٨} لسنة ١٩٥٩ ليحرر المرأة وينصفها ويجعلها على قدم المساواة مع الرجل، فكان بحق ثورة اجتماعية أخرى، وفي المجال السياسي أقدمت حكومة عبد الكريم قاسم على إخراج العراق من الاتحاد الهاشمي و حلف بغداد، ، فكان ذلك نقلة نوعية كبرى في طريق التحرر من الهيمنة الإمبريالية، وعودة العراق إلى الصف العربي وتقديمه جميع المساعدات لحركة التحرر العربية، وخاصة لفلسطين والجزائر، واستطاعت حكومة عبد الكريم قاسم أن تقيم علاقات متوازنة مع جميع

البلدان الأجنبية، ومنها دول المعسكر الاشتراكي وفق مبدأ المصالح المشتركة بعد أن كانت حكومة نوري السعيد قد قطعتها فيما مضى.

أما في المجال الاقتصادي، فقد كان أول تشريع مهم هو تحرير الدينار العراقي وذلك بالخروج من المنطقة الإسترلينية، ومن ثم تشريع قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي يعتبر أخطر ضربة وجهها الزعيم عبد الكريم قاسم لشركات النفط، حيث تمّ بموجب القانون استعادة ٩٩.٩٪ من الأراضي الداخلة ضمن امتياز شركات النفط العاملة في العراق، والحاوية على احتياطات نفطية هائلة، وبعدها إصدار قانون شركة النفط الوطنية [١]، بغية استغلال مكامن النفط وطنياً. ولست هنا في مجال استعراض جميع منجزات حكومة الثورة، ولكني أردت فقط استعراض بعض تلك الإنجازات التي تحققت على يد حكومة الثورة بقيادة عبد الكريم قاسم.

لقد كان من المؤمل من الثورة أن يتجذر عمقها بالسير إلى الأمام من أجل تحقيق ما يصبو إليه شعبنا، لكن الانشقاق الذي قاده عبد السلام عارف، الشخصية الثانية في قيادة الثورة والذي دعمه جانب كبير من القوى القومية والبعثيين، ومحاولة تلك القوى فرض الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة بالقوة، عن طريق اللجوء إلى التآمر المسلح، أعاق تجذر الثورة وتطورها، فقد جرت ثلاث محاولات انقلابية والثورة ما تزال في عامها الأول، وأدى سلوك عبد السلام عارف إلى شق وحدة الشعب وجبهة الاتحاد الوطني، وتحول ذلك التعاون، والتآلف بين القوى الوطنية إلى حالة من الاحتراب العنيف.

إن عبد الكريم قاسم، رغم كل أخطائه، يبقى شامخاً كقائد وطني، معادٍ للاستعمار، حارب الفقر بكل ما وسعه ذلك، وحرر ملايين الفلاحين من نير وعبودية الإقطاع، وحرر المرأة، وساواها بالرجل، وحطم حلف بغداد، وحرر

---

[١] - تم موافقة مجلس الوزراء على هذا القانون يوم ٦ شباط ١٩٦٣ووقعه عبد الكريم قاسم ليلة ٩/٨ شباط، عندما حاصره الانقلابيون في مقر الوزارة ليصرح .. إن هذا الانقلاب بسبب هذا القانون.

اقتصاد البلاد من هيمنة الإمبريالية، وبقي طوال مدة حكمه عفيف النفس، أميناً على ثروات الشعب، ولم يسع أبداً إلى أي مكاسب مادية له أو لعائلته، ورضي بحياته الاعتيادية البسيطة من دون تغيير.

لقد شكل قاسم خلال مدة حكمه التي دامت ١٦٦٦ يوماً عدة وزارات تمثل الوزارة الأولى الرقم استون خلال حقبة العراق المعاصر، وقد تألفت بالشكل التالي:

الحكومة الأولى:

تشكلت في ١٤/تموز/١٩٥٨م وعدلت على نحو واسع في ٣٠/أيلول/١٩٥٩م

عبد الكريم قاسم، رئيسا، الدفاع وكالةً.

عبد السلام عارف، نائب الرئيس ووزير الداخلية.

محمد حديد، المالية.

ناجي طالب، العمل والشؤون الاجتماعية.

بابا علي، المواصلات والأشغال .

عبد الجبار الجومرد، الخارجية.

فؤاد الركابي، الإعمار.

إبراهيم كبة، الاقتصاد.

مصطفى علي، العدل.

محمد صالح محمود، الصحة.

هديب الحاج حمود، الزراعة.

صديق شنشل، الإرشاد.

جابر عمر، التربية والتعليم.

❖ أعفي العقيد الركن **عبد السلام عارف** من منصبه في ٣٠/أيلول /١٩٥٨م .

❖في ٣/شباط استقال كل من : **عبد الجبار الجومرد وبابا علي ومحمد صالح محمود وصديق شنشل وفؤاد الركابي**، ثم استقال بعدهم **ناجي طالب**. وقد قبلت استقالاتهم جميعا في ٧/شباط .

❖ أعفي **فؤاد الركابي** من منصبه وعين وزيراً للدولة.

❖ تمت الموافقة على استيزار كل من التالية أسمائهم للمناصب الوزارية ويعتبر هذا التعديل الوزاري الثاني، وهم :

اللواء الطبيب **محمد عبد الملك الشواف**- للصحة؛ السيد **هاشم جواد**- للخارجية؛ الزعيم الركن **محي الدين عبد الحميد**- للتربية والتعليم؛ **حسين جميل**- للإرشاد؛ الزعيم الركن **عبد الوهاب الأمين** للعمل والشؤون الاجتماعية؛ **طلعت الشيباني**- للإعمار؛ **حسن الطالباني** – للمواصلات والاشغال؛ الزعيم **فؤاد عارف**- للدولة.

الحكومة الثانية:

(الوزارة الواحد والستون)

تشكلت في ١٣/تموز/١٩٥٩م واستقالت في ١٣/أيار /١٩٦٠م وكانت بالشكل التالي.

عبد الكريم قاسم، رئيسا، الدفاع.

مصطفى علي، العدل.

محمد حديد، المالية.

إبراهيم كبة، الإصلاح الزراعي، ووكيل وزير النفط.

هديب الحاج حمود، الزراعة.

أحمد محمد يحيى، الداخلية.

طلعت الشيباني، التخطيط.

نزيهة الدليمي، البلديات.

عوني يوسف، الأشغال والإسكان.

فيصل السامر، الإرشاد.

عبد اللطيف الشواف، التجارة.

محمد عبد المالك الشواف، الصحة.

محيي الدين عبد الحميد، المعارف.

عبد الوهاب أمين، الشؤون الاجتماعية.

حسن الطالباني، الاتصالات.

فؤاد عارف، وزير دولة.

❖ تم في ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦٠ اعفاء **هديب الحاج حمود**، من منصب وزارة الزراعة بناءً على استقالته.

- تم التعديل الثالث للوزارة في ١٦ شباط ١٩٦٠باعفاء **إبراهيم كبة** من منصبيه كوزير للاصلاح الزراعي والنفط.

- قدم **محمد حديد** وزير المالية استقالته إلى الزعيم قاسم في ٢٣ نيسان ١٩٦٠ وقبلت في ٣ أيار من ذات العام.

- تم التعديل الرابع للوزارة في ذات اليوم الذي قبلت فيه استقالة **محمد حديد** حيث تم نقل **محي الدين عبد الحميد** من وزارة المعارف ليعين وزيراً للصناعة؛ وعُين الزعيم الركن **اسماعيل إبراهيم العارف** وزيراً للمعارف؛ وعين **عباس البلداوي** وزيراً للبلديات ونقل **نزيهة الدليمي** إلى وزيرة دولة.

- في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٠ تم اعفاء **عبد الوهاب أمين** من منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناءً على طلبه.

الحكومة الثالثة:

(الوزارة الثالثة والستون)

تشكلت في ١٥/تشرين الثاني/١٩٦٠ وانحلت في ٨شباط/١٩٦٣م .

عبد الكريم قاسم، رئيسا، الدفاع.

رشيد محمود، العدل .

مظفر حسين جميل، المالية.

محمد سلمان، وزير النفط وكالة.

أحمد محمد يحيى، الداخلية.

طلعت الشيباني، التخطيط.

عباس البلداوي، البلديات.

حسن رفعت، الأشغال والإسكان.

فيصل السامر، الإرشاد.

ناظم الزهاوي، التجارة.

محمد عبد المالك الشواف، الصحة.

هاشم جواد، الخارجية.

محيي الدين عبد الحميد، الصناعة.

إسماعيل إبراهيم العارف، المعارف.

حسن الطالباني، المواصلات.

- تم بموجب هذا التعديل اعفاء كل من : **عبد اللطيف الشواف**، وتعيينه محافضاً للبنك المركزي؛ **عوني يوسف و نزيهة الدليمي**.

- في ١٥ مايس ١٩٦١ عين **باقر الدجيلي** وزيراً للبلديات بدلا من **عباس البلداوي**.

- وفي ١٤ مايس عين رشيد **محمود** رئيس ديوان التدوين القانوني وزارة العدل بدلا من **مصطفى علي**.

- كما أسند في ذات التاريخ منصب وزير الزراعة إلى **عادل جلال** بعد أن كان يشغلها وكالة **فؤاد عارف**، الذي قدم استقالته من منصب وزير دولة في عام ١٩٦١حسب مذكراته المنشورة .

ثانيا: الحوارات:

- ٦ -

عبد الكريم قاسم.. . رؤية ما بعد الثامنة والأربعين

حوار مع مؤرخ ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ [1]

مازن لطيف

■ ثمان واربعون عاما على تأسيس أول جمهورية فى العراق ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ تلك الثورة التى أحدثت زلزالاً فى المنطقة أظهرت أنها الثورة الوحيدة فى العالم العربي كما يقول المستشرق الفرنسى **مكسيم رودنسون** . نفتح ملف وإنجازات وإصلاحات **ثورة تموز** والدروس والعبر للواقع العراقي فى المرحلة الراهنة مع مؤرخ ثورة تموز وقائدها ورموزها الدكتور **عقيل الناصري** الذى يبحث منذ أكثر من عقدين من الزمن فى كتبه ومقالاته ودراساته المتميزة عن ثورة ١٤ تموز

[1] - نشر في الصحافة العراقية وأعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٦

◆ **نلاحظ من خلال الكتابات الحديثة والممنوع في السابق ظهور تقييم أو ربما تصحيح الصورة المشوهة لثورة تموز وقائدها قاسم؟؟**

✽ نعم.. . لقد تم رصد هذه الظاهرة منذ ما ينيف على عقدين من الزمن، وقد تركزت خارج العراق في البدء لأسباب معروفة لكل عراقي واعي، وكان ظهور كتاب (عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين للكاتب حسن العلوي عام ١٩٨٣ في لندن).. تاريخاً فعلياً للكتابات الحديثة عن حقيقة وماهية الزعيم عبد الكريم قاسم.. كانت هذه الحركة العقلية تشق طريقها بثبات لكن بصورة بطيئة محترسة.. وقد أشرتُ إليها في مقالة لي نشرت قبل ١٥ سنة، قلت فيها .. إن هذه الحركة كانت بالأمس مقموعة واليوم مهموسة وستكون غداً مدوية.. هذا الحدس والتوقع يمكن ملاحظته من خلال كمية الكتب والدراسات والمقالات التي صدرت بشكل علني وموضوعية أكثر حول دور قاسم وتموز، في داخل العراق وخارجه على حدٍ سواء.. والأغلبية من هذه الإصدارات تدور حول البحث عن حقيقة قاسم وماهياته السياسية والتنظيمية وقيادته لحركة الضباط الأحرار. وقد كانت هذه الموضوعة، كما هو معروف، ممنوعة من كل الحكومات (القومانية) التي أعقبت حكمه. وهكذا أخذت حركة التأليف هذه تنمو باضطراد مستمر ووجدت لها صدى في الوعي الثقافي للفرد العراقي الذي وجد فيها معلومات كانت مخفية عنه وأنتجت وعياً مزيفاً ليس عن قاسم وحده بل عن تاريخ العراق المعاصر برمته.. وهذا المنع ينصب كذلك على جملة واسعة من المفكرين والكتاب والسياسيين الذين لهم منطلقات فلسفية تتصادم والتوجهات (القومانية وليس القومية) للحكومات المتعاقبة منذ انقلاب شباط ١٩٦٣.. لهذا غاب عن الساحة المعرفية أدباء ومفكرين عظام وساسة حاذقون وطمست أدوار شخصيات عسكرية مهمة لعبت دوراً في التكتل الغائي للضباطالأحرار.. المقام لا يتسع هنا لذكر هؤلاء الذين أسسوا لعراق المستقبل وحددوا الأهداف الاجتصادية (الاجتماعية/ الاقتصادية) له.

وتأسيساً على ذلك، كنا نقرأ عن ثورة ١٤ تموز من منظار واحد على الأغلب، وضمن منطق واحد أوحد، خالي من الترابط الجدلي بين مقومات الثورة وقواها

الاجتماعية، ويحابي التيار (القوماني)، بحيث غيب التوجه الوطني (العراقوي) حتى وصلت إلى انتهاج منطق بحثي معرفي لا يستوعب الحالة العراقية بتعدد أطيافها. لقد تعرضت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى تشويهات كثيرة ليس من المتضررين منها وحدهم، بل حتى نقد غير موضوعي من بعض القوى والشخصيات الاجتماعية التي كانت قريبة من الثورة. وذلك حينما أرجعوا كل أسباب التردي الذي عاشه العراق منذ الانقلاب الأمريكي عام ١٩٦٣ ولحد الآن، إلى ثورة تموز/ قاسم، ولم يجهدوا أنفسهم في التمعن في تاريخية الظاهرة العراقية وتعقدها وسيرورات تكونها وتصارع قواها، في الوقت الذي تدلل الأبعاد الموضوعية والعلمية إلى أن الثورة نقلت العراق المعاصر من مرحلة إلى أخرى أكثر تطوراً، أي أحدثت تغييراً عميقاً في مساراته الاجتصادية والسياسة والثقافية والأهم في تركيبته الطبقية.. .. أهلها أن تكون (الثورة الوحيدة في العالم العربي) كما شخصها المستشرق مكسيم رودنسون.

❖ **ما هي الدروس والعبر لثورة تموز للواقع العراقي خاصة ونحن الآن نعيش ظرفاً استثنائي؟؟**

❋ بالفعل يعيش العراق ظرفاً استثنائياً صعباً يهدد ليس العراق كذات مستقلة بل سيغير من واقع التركيبة الجيو سياسية في عموم بلدان المنطقة.. التي هي من أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة، لما فيها من ثروات طبيعية بالإضافة إلى موقعها في قلب العالم القديم. إن نظرة موضوعية علمية إلى تلك المرحلة وعقدها السياسية الصعبة والمتشابكة، تجبرنا على ضرورة دراسة ثورة ١٤ تموز واستنباط الدروس والعبر للاستفادة منها في الوقت الحالي.. ومن أهم هذه الدروس: ضرورة نبذ العنف بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية كوسيلة لبلوغ الحكم أو الحصول على الجزء الأكبر من (الكعكة العراقية). إذ إن الاحتراب السياسي الذي نشب آنذاك، والآن أكثر ضراوة وقسوة، أدى إلى فقدان واحدة من أهم وأصدق التجارب النهضوية في العالم الثالث عامة ومنطقتنا العربية بخاصة. كما أدت إلى تهديم مقومات الهوية الوطنية، وأضعفت القوى الاجتماعية جميعها مما أخضعها لمنطق الولاءات الدنيا والحزبية الضيقة

جداً . لذا علينا الحفاظ على الكيان العراقي ومكوناته الجمعية التي تمتد إلى عمق التاريخ وكذلك على ذاتنا الفردية.

أوضحت التجربة التاريخية المنصرمة عدم قدرة طرف سياسي واحد أو قوة اجتماعية واحدة على الانفراد بالسلطة مهما كان وأياً كان، وبغض النظر عن مبرراته الفكرية ووحدانية تمثيله لهذه الطبقة أو تلك الإثنية أو ذاك التوجه السياسي أو/و الديني. إن حكم القوة الاجتماعية الواحدة أو/و الحزب الواحد سيعبد الطريق لا محال نحو الاستبداد وما يستنبط منه، كوسائل للحكم وعلاقاته المتبادلة في مجتمع صعب في إدارته ومعقد في تركيبته وغني بتكويناته.

إن ظروف البلد السياسية ذات الصوت الواحد السابقة للاحتلال، وما أحدثه هذا الأخير من تغيير في التوازنات الاجتماعية، وكذلك طبيعة التطور في القوى المنتجة وتعدد الأنماط الاقتصادية وبالتناظر طبقاته غير المتبلورة، وعدم نضج الوعي الاجتماعي العام وتجلياته الفلسفية والجمالية والدينية والسياسية والحقوقية.. كلها عوامل موضوعية تفرض صياغة برامج وطنية عامة تتواءم وطبيعة الظروف المادية الملموسة وتحترم خيارات التكوينات الاجتماعية (الجمعية والفردية) بغية استعادة العراق لعافيته وبلوغ دولة القانون والمجتمع الحضري الذي أرست لبناته المادية بقوة ثورة ١٤ تموز.

لعبت الو لاءات الحزبية الضيقة في المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في تهيئة المناخ للانقلابية العسكرية وعرقلة رسوخ الحياة الدستورية.. وعليه تقتضي الضرورة الملحة أبعاد قوى الأمن والجيش والمليشيات المسلحة عن التناحرات والصراعات الحزبية والطائفية، وبالتالي تطبيق الفكرة الجميلة التي أرساها الزعيم قاسم والداعية إلى إبقاء الجيش (فوق الميول والاتجاهات). لقد زكت الحياة والتجربة المعاشة الآن، ماهية هذه الفكرة وصحتها، باعتبارها تمثل أحد أسس ترسيخ المجتمع المدني المرغوب بلوغه.

لعب العامل الخارجي دوراً كبير في صيرورة الظاهرة العراقية وفي التأثير على مساراتها المستقبلية.. إذ لعب هذا العامل دوراً كبيراً في وأد ثورة تموز بصورة

عنفية دموية عام ١٩٦٣. وقد تجدد هذا الدور في الظرف الراهن.. ولذا ولأجل ضمان عدم تفتيت الصيرورة السياسية لعراق المستقبل لابد من أخذ هذا العامل بنظر الاعتبار دون المساس بالثوابت الوطنية، وفي حق اختيار الطريق القادم وصيغ الحكم وأساليبه وارتباطاته الداخلية(الفيدرالية) وإنهاء الاحتلال الأجنبي.

ضرورة أن تنطلق سياسة الحكم من مفهوم العدالة الاجتماعية النسبية لمختلف الطبقات ومن حقها في العيش الكريم، والحفاظ على حق المكونات الاجتماعية والدينية في الحفاظ على تراثها والتعاطي معه بالشكل الذي يحفظ ديمومة هذا الحق الطبيعي. وكذلك الاهتمام بالطبقات الاجتماعية الفقيرة والكادحة والذين يمثلون مادة التاريخ الإنساني.. إذ أن أهم أهداف قاسم كانت تصب على هذه الطبقة.. مما أتاح لي التأكيد فكرة: أن قاسم حكم للفقراء وإن لم يحكم بهم. وكانت هذه الموضوعة أحد أسباب الانتفاض عليه من قبل القوى المتضررة من هذه الفكرة .

هذه الدروس وغيرها مما يمكن استنباطه، ينبغي أخذها بصورة كلية وبترابطها الجدلي.. ولأجل تحقيقها: على القوى الاجتماعية والسياسية أن تمارس الحياة ضمن نظرة متفتحة وتمارس مراجعة نقدية علمية صارمة لخطواتها وخططها وممارساتها السابقة بغية معرفة موقع القدم القادم.. وفي تحديد أهداف عملية ملموسة تنطلق من الحياة الواقعية وتعود إليها.. وأن يكون الإنسان في مركزية عقلها من أنه ذو قيمة مطلقة، وترتفع عن الو لاءات الضيقة التي لا تستوعب العراق ككيان اجتصادي / سياسي.

هذه الدروس البالغة الدلالة مستنبطة من الواقع الحي لعراق الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) حيث مارس قاسم، وكان صائباً في ذلك، الحد من تطرف القوى السياسية والمنظمات العقائدية، وتعصبها ضد الرأي الآخر، ولجوئه إلى نوع من الموازنة بينها.. . نحن بحاجة ماسة جداً لمثل هذه العقلية الواقعية التي فهمت الإنسان العراقي وطموحه الحقيقي.

◆ **هناك مفارقة وهى أن من حاول وساعد انقلابيي شباط الأسود هم أنفسهم من قضوا عليهم وكذلك ما رأيك بمحاكمة صدام أمام الجماهير في حين لم تستمر محاكمة الزعيم سوى دقائق وبدون اى قضاء ؟**

❋ بالنسبة إلى الشق الأول.. هذا لا يمثل مفارقة.. بل هو نتاج طبيعي مستخلص من طبيعة قوى الانقلاب والتناقض فيما بينها من حيث الماهيات الأساسية لعراق ما بعد المرحلة التموزية/ القاسمية النيرة. لقد تجمعوا تحت هدف مشترك مضمونه القضاء على الزعيم قاسم ولنهجه الوطني العراقي بارتباطه الجدلي مع الانتماء للأمة العربية، وكذلك محاولة اجتثاث قوى اليسار، وعلى وجه التحديد (الحزب الشيوعي)، لقد تحقق الهدف الأول، ومرحليا فقط وبصورة جزئية تحقق شيء من الثاني.. لكن بدأت طاحونة الاختلاف بين قوى الانقلاب تطحن بعضها البعض الآخر.. فكانت البداية مع الحركة التحررية الكردية التي ساموها أفظع وأبشع الدمار.. ثم جاء دور القوميين العرب الذين شاركوا في عملية الانقلاب والقمع، حتى أنهم اعتبروا بيان رقم ١٣ السيئ الصيت أنه (ثورة) كما يشير إلى ذلك استنادا إلى المصادر المنشورة **محمد جمال باروت** في كتابه (حركة القوميين العرب). لتصل حلقة العنف بعد ذلك إلى (البعثيين) أنفسهم بلغت حد القتل المادي والروحي.. بعدها تشرذموا و انقسموا إلى كتل صغيرة تحارب بعضها البعض الآخر، وجرت تصفيات (مادية ومعنوية) فيما بينهم.. وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من تتبع مصائر المساهمين في الانقلاب من أمثال: **إبراهيم فيصل الأنصاري** واحمد **حسن البكر** واحمد **العزاوي** وياسل **الكبيسي** وبدن فاضل واللواء **بشير الطالب** وتركي **الحديثي** وجاسم **مخلص التكريتي** والعميد **جابر حسن الحداد** والمقدم **داود الجنابي** واللواء الركن **حامد الورد** و اللواء الطيار **حردان التكريتي** واللواء **رشيد مصلح** والعميد **طارق الحمد الله** وسعدون **غيدان** والعقيد المظلي **عبد الكريم مصطفى نصرت** و اللواء الركن **عدنان خير الله طلفاح** وعبد **الكريم الشيخلي** ومدحت **الحاج سري**

وهناك العدد الوفير ممن رصدهم د. **علي كريم سعيد**، الذين بلغ عددهم ١١٦ شخصاً أعدموا من قبل (رفاقهم). كذلك ما يشير، حسن العلوي، إلى (ديمقراطية الموت) وما حصدت من أرواح من قبل بعثيي السلطة كما جاء في كتابه (دولة الاستعارة القومية، ص. ١٧٣). وقد اكتسبت عمليات القتل زخمها بعد انقلاب ١٩٦٨ حيث قام جناح البكر- صدام ليس بقتل رفاقهم الذين انشقوا عنهم عام ١٩٦٣، بل حتى رفاقهم من ذات الكتلة. وبكل موضوعية يمكنني أن أطلق على هذه الظاهرة اسم (**لعنة قاسم**)، التي ظلت تلاحقهم لحد هذه الساعة وما المطالبة بمحاكمة صدام عن قتله لرفاقه عام ١٩٧٩، إلا دليل على استمرارية هذه (اللعنة) المباركة والتي ستلاحقهم على مدى التاريخ.

أما بصدد الشق الثاني من السوءال والمتعلق بما يسمى زوراً (محاكمة قاسم) مقارنةً بما يجري الآن لصدام وزمرته.. فهي مقارنة غير واقعية ولا حقيقية.. إذ لم تتم محاكمة قاسم ولا رفاقه .. وخيرُ شاهد على ذلك ما قاله أحد قتلة قاسم ذاته وأعني به **طالب شبيب** الذي ذكر خلال مناقشته مع الدكتور الراحل الصديق **علي كريم سعيد**، حيث يقول في الصفحة (١٠٢) من مذكراته: [دار بيننا حديث غير منظم، سادته حالة من التوتر، ولم يكن هناك أي شيء يمكن تسميته بمحاكمة، وكل كلام قيل أو يقال عن إنشاء هيئة حاكمتهم إنما هو نوع من التسفيط والتخيل (الخيال).. .]. ولقد بحثت هذا الموضوع بصورة تفصيلة في كتابي [عبد الكريم قاسم في يومه الأخير- الانقلاب التاسع والثلاثون]. ولذا لا يمكننا المقارنة بين ما تم لقاسم من النية المسبقة لقتله وما بين المحاكمة الحالية التي تجري وفق القواعد القانونية حيث يمكن تطبيق نبوءة الجواهري الكبير عندما قال في قصيدة يوم الشهيد:

سُيحاسَبون، فإن عرتهم سكتةُ من خيفةٍ فستنطقُ الآثام

وهذا ما نراه في هذه المحاكمة حيث قوة الأدلة أدت إلى صمت المتهمين وحرف الموضوع الجنائي والتكلم عن أمور أخرى لا تمت لموضوع المحاكمة.. في حين كان قاسم يصرخ بوجوههم : نريد محاكمة ! فكانوا يتخوفون من ذلك. لكنه

صرخ بوجوههم صرخته الأزلية : [**ومع انهمار ذخيرة الموت انطلق صوت قاسم هاتفا بحياة الشعب]** كما ذكر الفكيكي.

- **كثيرون من الشخصيات والأحزاب في داخل العراق وخارجه حاربوا ثورة تموز وقائدها قاسم بودنا أن نعرف ويعرف القراء من هي تلك الشخصيات والقوى وبالتحديد؟**

❃ في البدء يجب التأكيد على أن موقف العداء لم يكن مطلقا ولم يكن على طول الخط لكل القوى التي حاربت قاسم وتموز:

فمنهم من حارب قاسم وتموز منذ انطلاقهما لأنهم تضرروا من فعل الثورة وصيرورتها وجردتهم من عناصر القوة والسلطة، كما أن هناك قوى سارت في الشوط الأول مع الثورة ولكنها تناكبت مع القوى الماضوية وتلك المتضررة، على العداء للثورة ولنهجها وكذلك لقاسم ومنطلقاته الفكرية والسياسية ولإدارته للصراع الاجتماعي وابتعدت أكثر فأكثر عن الثورة وهم الذين دخول التاريخ باعتبارهم قوى تقدمية واشتراكية عبر خطاب سياسي مفعم بالأمنية والشعاراتية. وعندما بدأت الثورة تطبق وتنجز أخذات أعلى بكثير من سقفهم المطروح حزبيا.. أخذتهم العزة بالتخلف فراحوا يطرحون برامج غير واقعية ولا تمت لطبيعة واقع العراق وبالتضاد من الظروف الموضوعية وحتى الذاتية ويحاولون تسفيه كل خطوة تخطوها حكومة قاسم.. .فأخذت هذه القوى تبتعد وتعادي قاسم وتتهمه بشتى النعوت بحيث بات التناقض واضحاً بين موقفها العملي وخطابها السياسي / الحزبي..

وهناك أحزاب كانت مع الثورة وقاسم لكنها خضعت لضغوط قوى إقليمية والتي هي بالحقيقة ضد المصالح الإستراتيجية لهذه الأحزاب في أفقها البعيد وتعاونت هذه الأحزاب مع الشيطان لتبرير موقفها غير السليم. وقد تميزت هذه القوى بصيغ ومفاهيم عطلت فيها واقع صيرورة التغيير التي كان يقودها قاسم.. وهنالك بعض القوى والأحزاب وقفت من قاسم وتموز الموقف الوسط.. هي مع تموز لكن بالضد من سياسة قاسم .

كما أن القوى الدينية(الإسلامية على وجه الخصوص) وقفت بشدة ضد توجهات الحكم وخاصة ما يتعلق بالإصلاح الزراعي وتلك القوانين المنظمة للأحوال الشخصية والإرث وما إلى غير ذلك. ناهيك عن القوى الإقليمية والمراكز الرأسمالية التي حاولت استيعاب تموز وقاسم وعندما لم تفلح عملت بكل قواها وبشتى الأساليب على قتل قاسم وإيقاف مسيرة الثورة.. وهناك حالة نادرة تتمثل في أن كافة دول الجوار العراقي كانت مضادة لقاسم رغم اختلافاتها في الموقف والمصالح والإيديولوجية.

ومن الملفت للنظر أن منظومة القوى التي عادت قاسم، الداخلية والخارجية، كانت من الضخامة بمكان لم يصادفها العراق في كل تاريخه المعاصر، ولا أي نظام حكم، حيث اجتمعت الأضداد المتناقضة واتحدت على هدف إسقاط حكمه والقضاء المادي والمعنوي عليه، نظراً لكليته وسعة موضوعه وعدم مهادنته وممارسته العضوية الفعالة لتغيير واقع العراق والمتسمة بالصدق العلمي والأخلاقي والصراحة والاستقامة. في الوقت نفسه عكست الزمر المؤتلفة ضده، واقعاً سياسياً وفكرياً غاية في التعقيد والاستيعاب.. إذ كانت تتكون من عناصر متناقضة ولم تكن لها أهداف بعيدة عن العراق إلا مسألة قتل قاسم، شخّصها حسن العلوي في كتابه (الشيعة والدولة القومية ص. ٢٠٩) منهم على سبيل المثال: [**جمال عبد الناصر؛ كامل الجادرجي؛ محمد الخالصي؛ ساطع الحصري؛ ميشيل عفلق؛ كميل شمعون؛ محمد محمود الصواف؛ فائق السامرائي؛ بيار الجميل؛ الشيخ عبد الله السالم الصباح؛ الملك سعود؛ الملك حسين؛ أكرم الحوراني؛ عبد الرحمن البزاز**]؛ وساهمت في الهجوم عليه مؤسسات صحفية وإذاعية عربية وأجنبية، فقد اشتركت اثنتان وخمسون جريدة يومية، وعشر مجلات عربية في نشر وتبني حملة دعائية موجهة ضد حكومة ١٤ تموز وخصصت ساعات بث إذاعي يومياً ضد ثورة تموز وسياسة عبد الكريم قاسم في إذاعات القاهرة؛ صوت العرب؛ الكويت؛ دمشق؛ بيروت؛ صوت أنقرة؛ صوت أمريكا؛ لندن؛ باريس؛ كراجي؛ طهران؛ عمان؛ الرياض؛ إسرائيل.

واشتركت أحزاب دينية وقومية، وحركات سياسية عربية وكردية في نشاط متعدد الجوانب ضد حكومة عبد الكريم قاسم منها: **حزب البعث، القوميون العرب، الأخوان المسلمون، الاتحاد الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الكتائب اللبنانية، الوطنيون الأحرار اللبنانيون، حزب النجادة، المقاصد الإسلامية، الحركة الدينية في العراق**. وخرجت **الجامعة العربية** لأول مرة عن تقاليدها فوقفت طرفاً ضد حكومة الثورة.. .) ويمكن للقائمة أن تطول لنضيف إليها من واقع عملية الصراع آنذاك، بعض رموز الحركة التركمانية ومشايخ العشائر العربية والكردية، وخاصةً الكبرى منها، وحتى بعض أجنحة اليسار العراقي والعربي. ويمكن أن نطلق على هذه القوى عنوان (وحدة الأضداد). إنها، بالحساب البسيط، نقطة مضيئة لصالح عبد الكريم قاسم ونهجه ودلالة على أهميته ومشروعه ونجاحه في جمع شمل هذه المتناقضات؟!! التي (خلطت شعارات متناقضة، أحياناً لا يجمع بينها شيء سوى كونها شعارات بلا تعريف يشتبك فيها الحابل بالنابل بسبب مصادرها السقيمة والبائسة هي ذاتها.. .).

❖ **ما هي الأسباب والدوافع التي جعلتك تهتم بل تختص بثورة تموز وقائدها ؟**

❁ علينا الإقرار في البدء على أن العظماء في التاريخ لا يظهرون عفوياً، بل طبقاً للضرورة التاريخية ذاتها، وذلك عندما تنضج الظروف الموضوعية والذاتية في فترة التغيير الثوري الجذري، أي في مراحل الانعطاف والحقبات المهمة. علماً بأن هذا الفرد/ القائد الموهوب لا يبرز إلا إذا كانت موهبته ضرورية للتاريخ، وكانت قدراته وطبعه وذكاؤه مطلوبة وضرورية للمجتمع ولمرحلة محددة.. والقائد هو المساهم بعمق في تغيير المجتمع ويساعد على إرساء أسس النظام الاجتماعي الأكثر تقدما وتطوراً وتستنبط شخصيته من قوة الحركة الاجتماعية التغييرية التي يعبر عنها ويتولى قيادتها.

وقد دللت الوقائع التاريخية والمستقاة من مختلف الشعوب، أن هناك نوعين من القادة:

- منهم من يمثلون القوى الاجتماعية ويعبرون عن مطامحها؛
- ومنهم من يساعدون في خلق هذه القوى وتهيئة مستلزمات تطورها

ومن هذين النموذجين يمكننا القول أن القائد هو من كان نتاجاً للعملية التاريخية. وتأسيساً على ذلك واستقراء لعراق القرن العشرين (المعاصر) وتغيراته الجذرية وللعوامل الذاتية والموهوبة التي تمتع بها قاسم والمتوائمة مع الضرورة التاريخية لواقع العراق آنذاك، تسمح لنا بالإقرار بما لا جدال فيه بأن:

عبد الكريم قاسم كان أحد أهم قادة عراق القرن العشرين، كما كان من أهم الشخصيات السياسية المؤثرة في مسارات العراق بغض النظر عن مدى اقترابنا منه أو ابتعادنا عنه، اتفقنامعه أو لم نتفق. وتتجلى هذه الميزة عندما نقارنه كذات سلوكية/ سياسية بالقيادات التي حكمت العراق المعاصر، ومقارنته بمعيار فعل التأسيس للجمهورية وأهميته، والذي لم يكن مجرد تغيير فوقي، بل غيّر من مواقع الطبقات الاجتماعية. بمعنى آخر خلق قاسم تاريخاً جديداً للعراق، إذا نظرنا للتاريخ (عملية تغيير الإنسان لبيئته، وإنه حيثما لا يوجد تغيير فليس ثمة تاريخ) كما قال هيغل. إن التماثل بين هذه المقولة الهيغلية والماهيات الحقيقة لتموز/قاسم مستنبطة من التداخل والتفاعل الجدلي لعدة عناصر أرأسية هي:

- عمق مضمون عملية التغيير الجذري ذاتها؛
- مكونات ومفردات برنامجه العملي والأهداف المبتغاة؛
- طبيعة إدارته للحكم وكيفية حله للصراع الاجتماعي وتناقضاته الداخلية والخارجية؛
- موقفه كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة بين الطبقات؛
- شرعيته السياسية المنبثقة من سعة التأييد للفئات الشعبية؛

- من غائية التغيير المستهدف للطبقات والفئات الفقيرة ؛

- المنطلق الفكري المرتكز على قاعدة الحداثة ؛

- منطلقه السياسي من أولوية عراقية العراق دون التخندق فيه ؛

- من ممارسته العضوية المتخطية للواقع القائم والمتنافرة معه ؛

- من طبيعة التوافق والتطابق في مضمون خطابه السياسي وممارسته العضوية الفعالة.

هذه هي حقيقة تموز/ قاسم وهي حقيقة تاريخية نسبية، لأني مدرك أن الحدث التاريخي يخضع للمصالح، الفردية والجمعية، وللجذور الفكرية والفلسفية، الاجتماعية /الطبقية للفرد المتلقي أو المفكر. رغم ما تتمتع به الواقعة التاريخية من كونها ظاهرة مطلقة، لأنها موضوعية أي لها وجود مستقل مكاني وزماني. وهذا يصب في جوهر ماهية سؤالك الأخير.

ومما له صلة بواقع العراق الحالي وترابطاً بالصراع الاجتماعي القائم نقول أن قاسم انطلق من معيارين أرأسين هما :

- فكرة الوحدة الوطنية العراقية وضرورتها ؛

- فكرة المساواتية الاجتماعية النسبية ودلالتها.

وتدور بعض أوجه الصراع الحالي، في بعض جوانبها، من هاتين الفكرتين وما يتفرع منهما ويستنبط. وكان هذان المعياران يمثلان الهاجس المركزي الذي يحرك قاسم في إدارته للسلطة السياسية وفي مختلف حقول نشاطه ومساراته العملية. كما كان منطق قاسم منطق بناء يفصل الرئيسي عن الثانوي وذات استدلالات استنباطية تتيح استخلاص نتائج حقيقية، واتسمت أفكاره كأعماله بالصدق والكثير من الموضوعية وبما يناسب واقع العراق آنذاك.. رغم شدة الصراع الاجتماعي (الذي كان بعضه مصطنعاً ومبوصلاً) آنذاك وقد حاول قدر الإمكان السيطرة على أوالية (ميكانيزم) فعاليات الظواهر والحراك السياسي

وكبح جماح اندفاعها بغية استكمال ما بدأه ضمن الرؤى الزمنية المنظورة دون الاعتماد على الإيديولوجيات الكبيرة.

ومن مسببات تخصصي بقاسم هي الجوانب الإنسانية والأخلاقية التي اتسم بها عند إدارته للسلطة، من قبيل: عفة اليد واللسان؛ خلاص النية؛ السريرة الصادقة؛ حسن الطوية؛ الرأفة؛ النزاهة؛ الزهد في الحكم؛ التسامح؛ ما استرخص الكلمة والوعد؛ كان حليما ولم يدع للانتقام مكاناً في ذاته (وهو الضابط- الأخصائي في العنف)؛ وأكثر من ذلك سن عرفاً جديداً وهو (عفا الله عما سلف) طوره لاحقاً إلى قاعدة قانونية وهي (الرحمة فوق القانون).. وهي حجر الزاوية لكل دولة قانون، ويكمن فيهما بعداً انسانياً تحتاج إليه الذات الفردية والجمعية لتطهير ذاتها.. كما نحتاج إليه اليوم أكثر من الأمس.

-٧-

خطأ القيادة السياسية لثورة تموز

في فهم آلية الصراع وأبعاده:[1]

حوار أجراه : سعدون هليل

■ يحتفل الشعب العراقي بذكرى ثورة ١٤ تموز المجيدة سنة بعد أخرى، مجسداً في ذاكرته صورة صبيحة يومها الأول الأغر. لقد جاءت ثورة تموز عبر نضال مرير، قدم الشعب فيه بسخاء وبنكران ذات التضحيات الجسام، إن الثورة كانت - حقاً - انتصاراً تاريخياً كبيراً للشعب العراقي بعربه وكرده، انتظمت معها الجماهير الغفيرة ومنظماتها الديمقراطية عشية الثورة التي كان حزبنا الشيوعي العراقي مع سائر حلفائه في "جبهة الاتحاد الوطني" قد أعلن حالة الإنذار في صفوف منظماته ورفاقه، فعممت قيادته في ١٢ تموز بيانا اختتمته سرياً.. . بالقول "اننا نحن الشيوعيين العراقيين الذين صعد قادتنا بأقدام ثابتة على سلالم مشانق المستعمرين وخر صريعاً برصاص البغي والجلادين مئات من خيرة أعضاء حزبنا وقضى آلاف منهم زهرة شبابهم وربيع أعمارهم في سجون الاستعمار ومنافيه.. . اننا نحن الشيوعيين كان لنا شرف الدعوة إلى الجمهورية وشرف النضال مع سائر القوى الوطنية وعلى رأسها الجماهير الشعبية بتصميم ونكران ذات من أجل الأهداف التي قامت من أجل تحقيقها جمهوريتنا العراقية ومن أجل اجتثات بقايا الاستعمار وتطهير أرض الوطن الحبيب من عملائه وفي

---

[1] - نشر في الحوار المتمدن بعنوان ١٤ تموز عطاء دائم وأعيد نشره في مجلة فكر حر التي يصدرها التجمع الثقافي في شارع المتنبي بالعنوان أعلاه في ١/٤/ ٢٠٠٧..

سبيل حياة حرة وديمقراطية كريمة لجماهير العراق.. ." ولقد شهد ضابط وطني من حركة الضباط الأحرار بذلك إذ قال: "على الشيوعيين ان يكونوا في المقدمة لحماية الثورة". وفي هذه الذكرى الجليلة.. . ذكرى ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة. حاورنا الباحث الدكتور عقيل الناصري .

◆ ظهرت الكثير من الكتب عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وهذه حالة صحية تصب في صالح الكتابة التأريخية في العراق، ولكن القارئ في العراق لم يزل يحن إلى دراسة متكاملة محايدة لما جرى من أحداث الثورة، ماهو رأي الأستاذ الناصري في تقييم ذلك؟

❋ في البدء شكراً لكم لإتاحتكم الفرصة لي للتكلم عن أهم حدث حضاري شهده عراق القرن العشرين.. وهو ثورة فرنسية كبرى في المنطقة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية.. إن حدثاً بهذا الحجم وبتلك السعة من التأثير سواء كان داخلياً أو خارجياً (إقليمياً ودولياً) سوف يثير الكثير من الإشكاليات الفكرية وستختلف إزاء ه الرؤى الفلسفية خاصة اذا علمنا أنه لايوجد تأريخ واحد.. بل تواريخ متعددة.. وهذا يتوقف على الفلسفة الحياتية لتلك الرؤئ وتقاربها من مصالحها (المادية وغير المادية).. ومدى التداخل بين العام والخاص. الموضوعي بالذاتي، الواقعي باللاواقعي.. الخ، وتأسيساً على ذلك سنرى الرؤيا مختلفة والآراء عن ثورة ١٤ تموز متناقضة إلى درجة بعيدة.. لذا سيطرح كل كاتب رؤيته من خلال التفاعل الجدي بين هذه المخارج الفكرية ووفقا لمنهجه في البحث.. بصورة أكيدة سوف لاتتطابق رؤية الفلاح المتنفع من الثورة مع رؤية الإقطاعي المتضرر منها.. وعلى هذا المنوال يمكن قياس الآراء الأخرى لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. التكامل والحيادية صفات مثالية لايمكن توافرها في البحث العلمي وخاصة في القضايا الاجتماعية.. لأنه مهما كان الفرد الباحث متجرداً لابد لذاته المعرفية من أن تفرض نفسها وان اختلفت نسبة تحققها.. كما ان أدوات البحث المنهجي ومقولاته تختلف من باحث إلى آخر.. ومن ثم سنصل إلى رؤى مختلفة وهذا جانب إيجابي في حد ذاته يخدم كشف الحقائق أكثر فأكثر.

❖ إن أوسع الكتب ولكن ليس أهمها عن ثورة تموز وعهدها، كان كتاب المرحوم خليل ابراهيم حسين الموسوم (موسوعة ١٤ تموز) في أجزائها السبعة، ولكن الكثير من النقد وجه لهذا الكتاب، كيف تقيمون هذا الكتاب اليوم؟

❁ استكمالاً للسؤال السابق أود القول ان هنالك دراسات وكتابات عديدة عن ثورة ١٤ تموز وكذلك فقد نشرت العديد من المذكرات للضباطالأحرار.. كما رفع الحظر عن الكثير من الوثائق الرسمية وشبه الرسمية التي تتناول الثورة نفسها وقيادتها في تلك الحقبة الزمنية النيرة.. كما بدأت في السنتين الأخيرتين تظهر آراء تكشف عن موقف الجماهير من الأحداث ومكونات حركتها وقبل تقييم (الموسوعة) يجب الأخذ بنظر الاعتبار جملة من النقاط العامة منها:-

١- الموقف اللاموضوعي للمؤلف من الزعيم قاسم نفسه وبعض القوى السياسية اليسارية عامة والحزب الشيوعي خاصة.. مما أفقد هذه الموسوعة الكثير من عدم الصدق في الطرح.

٢- إن الموسوعة وماتضمنته من معلومات واسعة كانت تعوزها الدقة من جانب والتسلسل المنطقي من جانب آخر.

٣- كانت تستهدف بلورة رأي محجم المضمون غير متكامل الأبعاد لأهم حدث سياسي وحضاري في عراق القرن العشرين ومن ثم فرض رؤية سياسية للتيار القومي، بل والأكثر لفصيل من هذه الفصائل دون غيرها.

٤- كتبت (الموسوعة) وهي متأثرة بجغرافية القمع الفكري ذي اللون الواحد والوتر الواحد، مما أفقدها صدق الوقائع التي لم تعكس موقف الألوان الاجتماعية التي أسهمت بالحديث من مختلف أطيافها الفلسفية والطبقية والإثنية.

٥- يجب التفريق في (الموسوعة) بين مضامين الأحداث وأشكال عرضها وبين تحليل المؤلف للحدث.. كما انها غالباً ماتكون مقطوعة عن سياقها الزمني

أو الحدثي ناهيك عن المصادر وغيابها وإن وجدت فهي قليلة جداً، فاستخدامها كان ناقصاً من حيث الشكل.

٦- ينقص هذه (الموسوعة) تطابق الشكل والمضمون.. وهذا مايتضح في عنوان كل جزء، كما ان بعضها كتب ظرفياً حيث لاتناسق في تسلسل مواضيع الكثير منها.

ويرغم كل هذه الاعتراضات ذات الطابع الاكاديمي/ المعرفي.. فإن (الموسوعة) تحمل في طياتها معطيات كثيرة جداً ومعلومات كشفت عن جوانب مهمة لثورة ١٤ تموز وقيادتها.. رغم عدائيتها لشخص قاسم.. كما انها، وبدون أن تعي، أسدت خدمة كبيرة لشخص قاسم وذلك عندما كانت تطرح وجهات نظر متناقضة عن الظاهرة القاسمية دون أن تشرح هذه الالتباسات.

❖لاريب أن عهد قاسم كان عهدا مشرقاً مقارنة بما حدث بعده، ولكن يشعر القارئ بأن أخطاء جسيمة وقع فيها قاسم وعهده أدت إلى الكارثة في ١٩٦٣ هل لنا أن نعرف أهم هذه الاخطاء؟

❋ يجب الإقرار بأهمية دور الفرد القائد في التأريخ من دون عبادته، بقدر كونه نتاجاً للضرورة التأريخية.. وأهميتها - فكرة- (الفرد/القائد) مستنبطة من قدرتها على فهم هذه الضرورات وتجسيدها مادياً ومن خلال هذا التجسيد المادي وصعوبة التحقيق،تبرز بالضرورة الحتمية جملة من الصعوبات والإشكاليات وحتى الأخطاء يصل بعضها حد "الجريمة"، وهذا يتوقف على طبيعة الصراع الاجتماعي وقواه ودرجة المرونة في فهم تشابكاته المتعددة الأوجه ومدى شموليته.

لو عدنا إلى جوهر السؤال لنقيم الحقبة النيرة- الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) لرأينا أن القوى السياسية، على تعدد مسمياتها، والقيادة السياسية للثورة نفسها، قد أخطأت في فهم آلية الصراع وأبعاده، وفي فهم قوى الصراع وتقارباتها الفكرية/ الفلسفية، كما أسهمت بوعي أو بدونه في صراع مادي/ سياسي ذي طابع عنفي، لم يكن أغلبه مبررا علمياً وعملياً،

في الوقت نفسه لم يكن الزعيم قاسم ملاكاً أو قديساً وهو يتحمل، كغيره من القوى السياسية، جزءاً من المسؤولية في ضياع الثورة، التي يمكن ان نرجعها حسب اجتهادنا إلى الظروف والعوامل الاتية:

١- بعضها له علاقة بمنظومة مكوناته الفكرية التي استمدت مضامينها من الثقافة التقليدية وثقافة المؤسسة العسكرية.

٢- ومن قلة تجاربه السياسية وكذلك حياته المبكرة وافتقاده للرؤية النظرية لفلسفة الحياة وصراعاتها الاجتماعية وتناقضاتها.

٣- ومن ردود أفعال صراع القوى الاجتماعية ومواقفها السياسية إزاء كيفية حل التناقضات وتقنينها عملياً وسنها تشريعياً بما يتواءم مع تصوراته.

٤- من طبيعة نظرته الوسطية التي تتصف بها الفئات الوسطى (الانتلجنسيا).

٥- مما أجبرته الظروف الواقعية لادارة البلد الصعب في الزمن الأصعب رغم تعارضها مع منظومة ماهية أفكاره.

٦- من واقع العراق السيسيولوجي والموروث الثقافي المتمحور حول (الزعامة الملهمة) و(عبادة الأبطال) و (الزعيم المنقذ).

٧- من عمق المهمات التي أخذت الثورة على عاتقها حلها.

هذه الأخطاء التي أشرت اليها والنواقص التي اقترفها الزعيم الراحل يجب النظر إليها على ضوء الانهماك الكبير في الصراع السياسي الداخلي والخارجي، فالمؤامرات مستمرة (٣٩ مؤامرة) وسيل الدعاية المعادية من الإذاعات الخارجية تعكس تيارات عقائدية متضادة ومن جهات مختلفة وتخلق جوا من عدم الثقة وعدم الاطمئنان.

كان الزعيم قاسم يسلك طرقاً ويتبنى حلولاً مجبراً عليها في زمن لا تكون فيها الظروف قد أفرزت عللها ومسبباتها أو قد يدخل معارك لم يسمح له الوقت

بمواجهتها.. كما كانت تخلق له مشاكل مصطنعة ومبوصلة بغية كبح جماح مسيرة الثورة وعقر مستلزمات صيرورتها.

من الأخطاء التي اقترفها الزعيم قاسم:

(١) انه كان يرى في ذاته تمثيل الكل.. وهذه إحدى دعائم طوباويته الثورية. إن (الأنا) الذاتية هي سمة الكثير من الزعماء السياسيين. لكنها كانت كبيرة لدى قاسم وهذا بسبب كبر المهام التي أخذ على عاتقه مواجهتها.

(٢) اعتمد قاسم في تحقيق أهدافه على الكثير من أدوات السلطة القديمة.

(٣) لم يستوعب قاسم شمولية وعمق التغيير الاجتماعي وعواقبه داخلياً وإقليمياً ودولياً.

(٤) أبطأ الزعيم في استكمال إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني التي تتلاءم وطبيعة المرحلة ومضامينها الفكرية.

(٥) لم يكمل المشروع القاسمي مشواره بصدد حل المشكلة القومية للأكراد.. رغم تحمل قادة حركة التحرر الكردي مسؤولية كبرى في ذلك.

(٦) مثل الفقراء والجماهير الكادحة، العصب المركزي في مشروعه، إلا انه لم يحكم بهؤلاء وإنما حكم لهؤلاء.

(٧) لقد أبطأت ظروف الصراع الاجتماعي من عملية التحول البرلماني، رغم قصر التجربة والمرحلة الانتقالية. ورغم ان المعطيات المادية كانت توضح توجهه لها وهذا ما دلل عليه في آخر مقابلة صحفية له عندما قال: (في كل الأحوال إنني اتعهد علناً أمام الشعب بأن يكون عام ١٩٦٣ هذا، عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية).

مع كل ذلك فإني هنا لا أتكلم عن حدث/ شخصية جرت في الماضي، بل عنهما بما لهما من حضور دائم فزمنهما ماثل أبداً ولايتحول إلى ماضٍ.. انهما التجدد المحسوس في حياة المجتمع العراقي المعاصر.

◆ نشرت الكثير من وثائق عن انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الكارثية، وصلتها بالجهات الأجنبية وأصبح الأمر معروفا للجميع، هل من جديد في هذا الأمر؟

❋ في الحقيقة لم تنشر الكثير من وثائق خفايا الانقلاب والقوى التي كانت تخطط له وتلك التي كانت تسانده على جميع المستويات بصورة مباشرة أو غير مباشرة داخلياً وخارجياً وحتى تباطؤ الزعيم في عزل الضباط المتآمرين وخضوع مثل هذه العملية الخطرة للأخذات الروتينية وليس الأخذ الاستثنائي. والجديد في الأمر يتمثل باعترافات بعض أقطاب النظام بشأن ما أطلقوا عليه "التدخلات التي انصبت على العلاقات الدولية في الانقلاب، وأعني بهم طالب شبيب وهاني الفكيكي وكذلك الخط الثاني من قادة الانقلاب وكتابه.. في الوقت نفسه اعترافات الكثيرين من مسؤولي المخابرات المركزية الاميركية وتبنيهم للانقلاب واعترافهم بالتخطيط له. وقد نشرت هذه الاعترافات وترجمت إلى اللغة العربية، ومنها ماترجمه (د. حامد البياتي) عن الانقلاب في الوثائق البريطانية.. وقد سبق لقوى المعارضة إعادة نشر مثل هذه الوثائق في الخارج، ويرهنت فيما حوته على صلة الانقلاب بالقوى الدولية، وبدوري نشرت فصلاً كاملاً عن هذا الموضوع في كتابي الموسوم (عبدالكريم قاسم في يومه الأخير.. والانقلاب التاسع والثلاثون) المنشور في بيروت عام ٢٠٠٣، قبيل سقوط النظام السابق، كما يمكن الإشارة إلى كتاب حسن السعيد (نواطير الغرب). وما تطرق إليه حسن العلوي بشأن هذا الموضوع.. هذه الكتب وغيرها اكدت على هذا الارتباط بالقوى الخارجية حتى أمست، وفق مؤشراتها، حقيقة معترفاً بها.

◆ أسماء كانت ملء العين والسمع في العهد القاسمي.. وهي: كامل الجادرجي- سلام عادل- الجواهري- حسين جميل- ناجي طالب- .. ما الذي يمكن ان نقوله عنها بعد ان تجردت الأحداث من حساسيات السياسة ونحو ذلك؟

❃ **الجادرجي**: واحد من أهم الشخصيات السياسية في عراق القرن العشرين ومن أكثرهم مطالبة بالديمقراطية البرلمانية والدعوة للاصلاح الاجتماعي التدريجي. وقد مهد للتغيرات الجذرية من واقع فلسفته الحياتية، أظهر موقفا سلبياً من الثورة وقيادتها.. من منطلقات أنوية ذاتوية، أكثر من كونها ذات أبعاد فكرية.. وما أشيع عنه من عدم تعاونه مع الضباط الأحرار تدحضه وقائع عديدة حيث ساند حركة الضباط الأحرار في أثناء مرحلة الملكية وأيد (الثورة) المصرية ووافق على استيزار بعض من زعماء الحزب الوطني الديمقراطي وغيرها من الأدلة.. كلها شواهد تدحض هذه الفكرة. وقد تناولت هذا الموقف في دراسة نشرت في جريدة الوفاق في لندن قبل نحو ١٠ سنوات. ويقدر ماهو ديمقراطي، داعية للاصلاح لكنه مهد السبيل لوأد الثورة قبل استكمال مهماتها.

سلام عادل: شخصية سياسية ناضجة، برزت في عنفوان النضال السياسي الذي خاضته الحركة الوطنية العراقية.. ومنها الحزب الشيوعي.. وقد لعب دورا ايجابياً في وحدة الحزب ورسم سياسته بعيداً عن المغامرة السياسية المتطرفة كما كان منظماً ذا أهمية بحيث استطاع استقطاب المتنافسين وتجميد صراعاتهم الذاتوية. وعلى النطاق الحزبي لعب دوراً مهماً في تحشيد قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية.. لكنه لم يتمكن من التغلب على كبح اندفاعاتها العفوية اللامسؤولة.. كما انه لم يستطع رسم وتحديد العلاقة الواضحة بينه وبين قائد الثورة، ولا مع القوى القريبة منه. امتاز بالشجاعة واستشهد مدافعاً عن مبدئيته وعن قناعاته الشيوعية

ناجي طالب: واحد من اعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار ذو اتجاه قومي مشوب بالنزعة الدينية المحافظة لم يترك اثراً واضحاً على الحركة السياسية وحركة الضباط الأحرار ولم يكن منافساً لقطبيها الكبيرين قاسم ورفعت الحاج سري.. كما انه لم تشهد له مواقف، خاصة في العهد الجمهوري الأول.. وكان شخصية غير مؤثرة.. كما انه لم يكن له لون حزبي معين .

محمد مهدي الجواهري: شاعر العرب الأكبر .. كان معتداً بنفسه إلى درجة النرجسية الجميلة العالية، يتصادم شعراً مع الأكابر.. عفوياً في ردود افعاله..

يتبنى التناقضات ويتنافر مع تشعباتها.. دافع عن المضطهدين ومدح بعض المضطهدين.. رحل وفي نفسه غضاضة من الزعيم قاسم وهو غير محق حسب قراءتي لمواقفه وكانت مذكراته تطفح باللامنطقي واللامعقول. لقد حقد على الزعيم حقداً يثير التساؤلات.. حتى انه ذم الثورة وانضم إلى الجوقة المعادية لها.. من منطلقات ذاتوية بحتة. انه أسطورة العراق الحديث ويجب التمييز بين الجوانب الأدبية والسياسية، الواقعية والمثالية.

حسين جميل: أحد المناضلين السياسيين في عراق القرن العشرين، وأحد رجالات القانون الذين ناضلوا من أجل تغيير المجتمع العراقي.. وهو أحد أبرز قادة الحزب الوطني الديمقراطي الذين لعبوا دوراً سياسياً في الخمسينيات ومطلع الستينيات.. كان رجلاً اصلاحياً في خط تفكيره وغالباً ماكان يصطدم بمؤسس حزبه. صمت قبل رحيله.

❖ في خضم غياب مدرسة لكتابة تأريخنا المعاصر، هل يود الباحث الناصري بيان المنهج الذي اختطه في كتابته لتأريخنا الحديث، الذين يرون فيه ابتعادا عن الحيادية في تقييم قاسم وعهده ماهو رأيك في ذلك؟

❁ان هذا الرأي صحيح جداً وأؤيده ومنطلقي في ذلك ان الباحث مهما كان حيادياً لابد ان تفرض ذاته البحثية على المواضيع التي يتناولها بالدراسة، مؤيداً ومعارضاً، لأنه لايوجد باحث مجرد وموضوعي بالتمام.. فإن وجد مثل هذا الباحث فهو بالتأكيد ليس منا نحن معشر البشر.. لكن الاختلاف يكمن في نسبة أو محدودية فرض الذات (الذاتية) على موضوع البحث من جهة وآراء الباحث الفلسفية من جهة ثانية..

ففي تناولي حدثاً مهم مثل ثورة ١٤ تموز.. لم أتناولها بذاتها فحسب، بل بالمواضيع الاجتماعية/ السياسية/ الفكرية.. التي أنتجتها ودرجة قربها من مصالحي الفردية والجمعية. من ثم فأنا منحاز لها مسبقا.. لكن هذا الانحياز يجب ان لايفقد بوصلة البحث ومعرفة السلبيات وهذا ينطبق على ما قمت به عند دراسة شخصية قاسم.. وغيرها من المواضيع ذات الأبعاد الانسانية. انا بطبعي

منحاز لها ومنهجي مستقى من أهداف هذه الأبعاد، مستخدماً ما امكن من أدوات البحث ومقولاته وقوانينه مستهدفة ليس تغيير هذه الظواهر، بل العمل على تغييرها ما أمكن كل من موقعه في عملية الإنتاج الاجتماعي والمعرفي. كما ان منطلقي في الدراسة هو الدراسة التأريخية والمنطقية في آن واحد.. اذ انطلق من العلاقة الجدلية لدراسة الظواهر في سياق صيرورتها التأريخية المقترنة بالمنظومة المنطقية وهناك أدوات مساعدة في فهم هذه السيرورات.. في إطار علاقاتها الجدلية بين: العام والخاص، الموضوعي والذاتي، التأريخي واللاتأريخي، الضرورة والصدفة، المطلق والنسبي وغيرها. أنطلق من هذه المنظومة من المقولات الفلسفية وقوانينها العامة ضمن الرؤيا الطبقية وعلاقاتها المتشابكة والمعقدة في حراكها العام المطلق أو النسبي لبعض مكوناتها. في الوقت نفسه اني استعين بالمناهج الأخرى من البحث باعتبارها ادوات تساعد في تفهم ماهيات الظواهر. من هذه المناهج.. المنهج الاحصائي، والوصفي، التحليلي وغيرها.

❖ بعد زوال الحكم الشمولي وانبثاق عهد الحرية، هل ان كتابة التأريخ في العراق مقبلة على تطورات كبيرة تناسب التطورات السياسية الجديدة بعد انهيار الخطوط الحمر التي وضعها النظام المقبور على كتابة التأريخ الحديث، وماهي المشاريع الجديدة التي يقوم بها الاستاذ الناصري بعد النجاح الذي شهدته مؤلفاته السابقة؟

❋ في كل مرحلة أو حقبة من الزمن ستنبثق بالضرورة قوى اجتماعية تختلف عن سابقاتها اذ لها تصوراتها ورؤيتها وكذلك أهدافها المستنبطة من ماهيات هذه المرحلة أو الحقبة.. خاصة اذا اقترن هذا التحول بالحرية النسبية للباحث في التعبير عن قراءته للواقع الجديد. من هذا المنطلق فإن المرحلة الحالية وماتتضمنه من مهام جديدة ومن صراعات بين قوى اجتماعية مختلفة، ومافرضه الاحتلال من اجندات ومصالح وغيرها من الظروف، ستتيح للباحث التفكير بحرية نسبية وهذا لايشمل الكتابات التأريخية وحدها بل جميع مجالات المعرفة خاصة

الاجتماعية منها.. وسينقسم الباحثون فيما بينهم في قراءاتهم ودراساتهم بعيداً عن المنهج الشمولي الواحد.. وهذه حالة صحية جداً فإن لم تبرز بحدة فيجب إشعال جذوتها حتى تتكامل الرؤى في نسبيتها. أما بصدد المشاريع الجديدة.. فهي سوف تتمحور في الاتجاه نفسه الذي أحاول التخصص فيه.. وهو ثورة ١٤ تموز وعبدالكريم قاسم.. ودراستهما ضمن تكاملهما الجدلي باعتبارهما صيرورة حضارية تعبر عن مرحلة نوعية سواء في العلاقات الاجتماعية وتطورها أو القيادة السياسية وواقعيتها.

لقد شوه عبدالكريم قاسم بوضعه قائداً للثورة وغيب دوره، وحتى أنصاره لم يفهموه إلا كونه عنصراً وطنياً نظيفاً وهذا لايكفي ولم يستوعبوا الأبعاد الحقيقية لقاسم وتأسيساً على ذلك فاني بصدد إنجاز دراسة موسعة لجزءين عن ماهيات سيرة قاسم أتناوله ضمن صيرورات التطور التي حدثت في العراق سواءً من خلال الأفكار المساواتية التي تأثر بها أو من خلال المؤسسات العسكرية ودورها أو من خلال حركة الضباط الأحرار.. في الوقت نفسه سيكون هنالك فصل عن (دور الفرد في التأريخ - قاسم نموذجا).. ضمن هذه التفاعلات حاولت ان تتبع المسارات (الرئيسية) في حياته حتى نستطيع فهم التأريخ العراقي، لأنه لايمكننا فهم التأريخ إلا من خلال أفراده أو لاعبيه الأساسيين.

❖ كما هو معلوم، ان نظرة المؤرخ لما يحدث في عراق اليوم، هي- بلاشك- غير نظرة السياسة التقليدية لها، فما هو استشرافك لعراق المستقبل بعد التداعيات الخطيرة التي ألمت بعراقنا الحبيب؟

❋ أرجو منك ايها العزيز أن تصحح هذه النظرة الخاطئة.. فأنا لست مؤرخاً بل باحثاً وكما لايخفى عليك فالفرق بينهما كبير. المنطقة برمتها.. والعراق قلبها، مقبلة على تغييرات جذرية جديدة، ستنهار ضمنها مفاهيم وأساطير، قوى اجتماعية ورؤى فلسفية.. في تصوري ان البلد سيمر بمرحلة صراعات، آمُل أن

لا تكون عنفية، بين أكثر من تيار، وستكون هنالك تحالفات تتغير باستمرار وهذا ناجم عن عدم التبلور الطبقي. وفي كوننا نمر بمرحلة انتقالية غير مستتبة أبعادها الاقتصادية وطبيعة توجهات السياسة في ظروف صراع المصالح الدولية ضمن اطر القطب الواحد وتناقضاته. اللا استقرار الأمني ستخف حدته لكن المعضلات الاقتصادية والاجتماعية وتحديداً العلاقات بين المركز والأطراف ستزداد قوة.. حلها مرهون (بالوئام الطبقي) بين القوى الاجتماعية لفترة زمنية معينة، لحين الخروج من الأزمة الراهنة..

ـ٨ـ

شخصية عبد الكريم قاسم

تمثل شموخ الثقافة الشعبية[1]

حوار: كاظم غيلان

لعل الباحث د/ عقيل الناصري هو الأبرز في شأن تموز وسيرة الزعيم الوطني الشهيد عبد الكريم قاسم و تحليل العديد من المفاهيم والإشكالات التي رافقت تجربة ثورة الرابع عشر من تموز، سواء كان ذلك في إصداراته، أو في الحوارات والندوات التي أجريت معه، وفي هذا الحوار يجيب الناصري عن العديد من الالتباسات، التي من أبرزها مفهومٍ تموز ثورة كانت أم انقلابا عسكريا وحقيقة دوافع مقتل العائلة الملكية، فضلاً عن العديد من المحاور التي أجاب عليها بصراحته المعهودة. الغور في الأعماق

❖ هناك التباسٍ في تسمية ثورة الرابع عشر من تموز فالبعض يجدها انقلابا عسكرياً لطبيعة القائمين بها وأعني حركة الضباط الأحرار.. فما وجهة نظركم بهذا الصدد؟

❁ في الحقيقة إن هذا الالتباس يمكن ان نصادفه في كل ظاهرة اجتماعية عميقة.. طالما ان فهم الظهور والاعتراف بها، كحقائق نسبية، ينطلق من مدى تقارب ماهياتها مع أبعاد مصالحنا الخاصة والعامة وتحققها، بغض النظر عن شكل

---

[1] - نشر في جريدة الصباح في ٣/٣/ ٢٠٠٨ وأعيد نشره في الحوار المتمدن في ٢٠٠٨/٣/١٩.

تجسدها، سواءً أكانت اقتصادية أم سياسية، فكرية أم اجتماعية، روحية أم مادية. ومن هذا المنطلق يرى البعض ثورة تموز من خلال النظر إلى وسيلة تحققها، فيرى انها انقلاب عسكري بحت.. متناسين أو ناسين مضامين أبعادها الاجتصادية السياسية والفكرية التي أعقبت (هذا الانقلاب!) وما تمخض عنه من تغيرات في البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج الاجتماعي وكذلك الحراك الاجتماعي الذي حققته أغلب الطبقات والفئات وبالأخص الطبقة الوسطى، بأغلب فئاتها، وتبوئها المركز الأرأس في السلطة لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، إذ أمسكت بزمام القرار المركزي للدولة.

كما ان ناعتي التغيير الجذري (ثورة ١٤ تموز) بكونها انقلاباً عسكرياً، فانهم لم يغوروا في عمق الظاهرة العراقية ولا في مسبباتها الاجتصادية والسياسية، في سياق تحققها التاريخي في العصر الحديث وخاصة منذ تأسيس الدولة العراقية. إذ من السهولة بمكان إصدار حكم عن ثورة تموز ولكن الأصعب هو التعمق في حراكها المنجز وفهم ماهياتها وغائيتها ومدى تتبع الماهيات الأرأسية المتجسدة على أرض الواقع. يمكننا التأكيد على ان ثورة تموز كانت حبلى بكم كبير من الصيرورات والأفكار والأهداف المنصبة على تطوير الانسان كقيمة مطلقة بذاته كما ان للثورة (كمفهوم وظاهرة اجتماعية) معاني عديدة عكس الانقلاب العسكري ذي المعنى الأحادي المتمركز حول التغيير الشكلي للسلطة، إذ يختلف معنى الثورة باختلاف المجال الذي تقع فيه من جهة وباختلاف الأسلوب الذي يمارس لتحقيقها من جهة أخرى. فمثلا الثورتان الصناعية والفكرية تقعان في حقل مشترك وتتشابهان في أوجههما العامة. لكن يختلف مضمون (الثورة السياسية) وأسبابها باختلاف حقل الرؤية لكل من:

- الأبعاد الفلسفية للحياة؛

- زاوية النظر الطبقية؛

- المنطلق في مدى مشروعيتها وشرعيتها التي تتجاوز القانون الوضعي، طالما أن حق الشعب في مقاومة الطغيان مشروع واحترام إرادته واجبة. فلسفياص تدل

الثورة بمعناها العام على كونها { نقطة التحول في الحياة الاجتماعية التي تدل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام اجتماعي جديد}.
وفي سياق التأكيد على الاختلاف بين مفهومي الانقلاب والثورة أزعم بكل موضوعية أن ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ مثلت انقطاعاص تاريخياً في الأمور الأرأسية مقارنةً بالمرحلة الملكية، وقد كانت استجابة للضرورة الموضوعية لسيرورة التطور الارتقائي وصيرورة مساراته التاريخية، نتيجة لما أحدثته من تغيرات عميقة في بنية وأوليات الأنماط الاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية المناظرة، حيث بدأ الاقتصاد التخلص من صفته الريعية الزراعية أو الهامشية (النفطية) ليحل محلها اقتصاد متعدد الأنماط الغلبة فيه {لنمط الإنتاج الرأسمالي الموجه} وكان من عاقبة ذلك تغير في ماهية علاقات الإنتاج السائدة بحيث ترتب عليها طرد الطبقات القديمة: الاقطاعية و الأرستقراطية التقليدية وفئة الكومبرادور من الموقع الأرأس في السلطة السياسية والتأثير الاجتماعي.

ومن الناحية الشكلية (السطحية) فحسب يمكننا الاتفاق مع المنادين بأن ١٤ تموز هو انقلاب، لكون أن الاستيلاء على السلطة قد قامت به إحدى اجنحة الطبقة الوسطى وهي(الانتلجنسيا العسكرية).. أؤكد على أن هذه المقاربة تعكس المنهج الشكلي لقراءة الظواهر. لكن المنهج الجدلي يغور في عمق الظاهرة ويحلل ماهياتها ومدى التطابق بين شكل الظاهرة وماهيتها. وعملياً فقد حظي هذا التغيير (الثورة) بالترحاب والتأييد المطلق من مختلف القوى الاجتماعية المالكة لفلسفة المستقبل والحداثة. ومن هذا المنطلق المفاهيمي المتطابق مع ما أبداه الأكاديميان (الزوجان **أديث** و **أف بنزور**) من أن: ١٤ تموز هو أول حدث من نوعه في تاريخ العراق الحديث الذي يقدر أن يسجل كثورة. وهذا ما أكده الأكاديمي القدير حنا **بطاطو** والخبير البريطاني في مجلس الإعمار **كاراكتاكوس** والمستشرق الفرنسي **مكسيم رودنسون** الذي نعت ١٤ تموز بكونها الثورة الوحيدة في العالم العربي. ومن المعروف منهجيا أننا لا يمكن أن نكشف عن المضامين الحقيقية للثورة إلا بمعرفة درجة ترابطها وتجانسها مع ضرورات العلاقات الاجتماعية والأوضاع التاريخية المحسوسة التي ظهرت فيها،ليس

بصورة مجردة بل ضمن الضرورات الملموسة التي افرزتها طبيعة الصراع الاجتماعي لتحقيق جملة مهام وعلى العديد من المستويات مثل:

- الانسان والجماعة وحقوقهما الطبيعية والمكتسبة ؛
- البناء الاقتصادي / المادي وتطويرهما ؛
- البناء الاجتماعي وتحقيق ما أمكن من المساواة النسبية وعدالة توزيع الثروة المادية ؛
- البناء السياسي المنطلق من واقعية تركيبته الاجتماعية/الإثنية ؛
- البناء الفوقي وتطوير وتحديث مكوناته وماهياتها وعصرنتها.

إن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تضررت من فعل الثورة أو من خلال تعمق التغيرات التي حققتها تطلق على هذا التغيير الجذري صفة انقلاب. في الوقت ذاته نلاحظ أن المستفيدين من هذا التغيير وهم طبقات وفئات اجتماعية واسعة من حيث الكم ومن حيث الموقع في عملية الإنتاج الاجتماعي، أطلقت على هذا التغييرصفة ثورة لانها رأت فيه المعبر عن أحلامها وتطلعاتها المستقبلية في الحياة الكريمة.. وهؤلاء يمثلون غاية التاريخ الانساني ومادته. وبصورة مكثفة يمكننا القول أن ثورة تموز لم تكن ظاهرة عابرة ولا انقلاباص فوقياً قدر كونها تغييراصاجتماعباًجذرياً ترتبت عليها تغيرات بنيوية في طبيعة وماهية كل من القاعدة المادية للتطور الاجتماعي- الاقتصادي والطبقات الاجتماعية ودور كل منها في قرار السلطة المركزي. وبالتالي فقد مهدت هذه الظروف وتلك التغيرات ليرتقي هذا التغيير بذاته ومضمونه إلى مفهوم الثورة وابتعد عن كونه مجرد انقلاب عسكري فوقي، إذ:

- استلام السلطة من قبل طبقة اجتماعية جديدة- الطبقة الوسطى؛
- إحداث تغيرات في المواقع الاجتصادية السياسية للطبقات والفئات الاجتماعية ؛

- دشنت سياقاً تاريخياً يختلف جذرياً عما سبقه من نواحي القضايا التي تبنتها القوى المحركة ؛

- تغيير الطبيعة المادية للقاعدة الاقتصادية وأولويات أنماطها وعلاقاتها وقضاياها المتبناة ؛

- تحديد الأفق التاريخي لمشروع الثورة النهضوي ؛

- تدشين تعددية سياسية مع مفهوم كاريزماتي للرئاسة.

دوافع متباينة

❖ مقتل العائلة المالكة على أيدي بعض الضباط سجل مؤاخذة كبرى على الثورة، ألا تجدون أن خرقاً قد حصل لتشويهها؟

❃ نعم وبكل تأكيد فقد أمست هذه الواقعة سلاحاً يستخدم ضد الثورة وفي كثير من الأحيان بصورة لا أخلاقية ولا مبدئية وبعيدة جداً عن الموضوعية.. إذ يتناولونها من دون التمحيص في ماهيتها وفي تفاصيل حراكها الزمني، إذ توجد وراء ذلك دوافع متباينة ذات صبغة نفعية أكثر من كونها دراسة موضوعية.. قولي هذا لا يعني التسويغ لهذا الفعل غير المبرر، بقدر ما انه يتوجب علينا وضعه في إطاره الزمني السيكولوجي وضمن مقومات الصراع الاجتماعي ومسبباته في المرحلة الملكية برمتها وأيضاً ضمن الإرث الثقافي/ السيسيولوجي للمجتمع العراقي ومنظومة قيمه المتباينة وبعضها المتناقضة مع العصر والحداثة المرغوب ببلوغهما. علماً بأن الزعيم قاسم قد أشار في خطاب له وبالنص قال: {إننا قمنا بثورة ولم نستهدف أشخاصاً بل كنا نريد أن نزيل نظاماً} من جهة، ومن جهة ثانية أود الإشارة إلى حقيقة مستقاة من التاريخ العراقي ومضمونها أنه لا توجد أية رابطة مباشرة تربط العائلة الهاشمية المالكة بالعراق قبيل تأسيس الدولة العراقية واستيراد ملك لها. إذ كانت الملكية تفتقر إلى جذور تنتمي إلى تاريخ العراق أو تقاليده تمدها بالتغذية اللازمة أو تمنحها تلك القوة

غير الملموسة.. ولولا قوة الدعم من المحتل البريطاني لكان حظ الملكية في التواجد ضئيلا جداً. من جانب ثالث يُوسِم العديد من الكتاب والسياسيين ثورة ١٤ تموز بالعنف والدموية ويعتبرونها بداية بروز الظاهرة السلطوية وفتح باب السلطة أمام (أخصائي العنف المنظم- الضباط) متخذين من واقعة قصر الرحاب مدخلا. لكن من خلال تحليلي للواقعة كمنطلق ومن الناحية الجمعية الاجتماعية فسيصعب من فلسفية هذا المنطلق وتاريخية الصراع الاجتماعي وحدوده وقواه، الحسم في حتمية ما جرى من عنف في واقعة قصر الرحاب صبيحة يوم الثورة، نرى:

- فهل هو امتداد لما سبقه من عنف اجتماعي؟

- أم كان نتاجاً لردود الأفعال الآتية لتلك الحشود المسلوبة الإرادة والمغيبة عن واقعها؟

- أم هو نتاج لحظتها الزمنية المتوترة غير المحسوبة لعاطفة القوات المسلحة: المدافعة عن القصر أوالمهاجمة عليه على وجه الخصوص؟

- أم أن هذا العنف والموقف منه هو نتاج سيسيولوجي لواقع العراق وتخلفه وسيادة القيم القبلية والعشائرية؟

- ثم نتساءل أيستغرب أن تنبع {اللاإنسانية من الأوضاع اللا إنسانية} التي كانت تعيشها الطبقات الاجتماعية المسحوقة والهامشيون والبروليتاريا الرثة ومدقعو الريف وفقرائه؟

إن وسم ثورة ١٤ تموز بالعنف واتهامها بما يتنافى وطبيعتها وماهيتها وتحميلها وزر الآخرين هي نظرة مجتزئة، إذ هي:

- بقدر ما هي جزئية تنظر إلى نصف الكأس الفارغ فقط ؛

- بالقدر ذاته تعبر عن منهج الشكلي في رؤيته للظواهر ؛

- تفصح عن جهالة بتاريخية النظام السياسي للعراق وعدم دراية بما لعبه عنف الدولة في تثبيت كيانها وسيطرتها وضمان تنفيذ قرارها ؛

- غير مدركة لأهمية العنف ودوره في التحولات الجذرية ؛

- تتناسى منهجياً عدم إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة، طالما ان التاريخ هو حصيلة تداخل الذاتي بالموضوعي، المرغوب بالمفروض والخيالي بالواقعي ؛

- انها تنطلق من واقع السكون وقيمه وليس من واقع الحركة وديناميكيتها التي تستوجب التفاعل والصراع وضرورتهما للتطور.

نؤكد ثانية أن ما نقوله ليس تسويغاً لما حدث صبيحة يوم ١٤ تموز ولا استحساناً للعنف قدر القول إلى كونه حالة اجتماعية ملموسة ومرصودة علمياً في تاريخ الشعوب قاطبةً. لذا أرى ان سمة العنف التي توسم الثورة بها غير موضوعية ومبالغ فيها. لقد نجم هذا التصور من خلال جملة من المسببات التي رافقت الثورة في أثناء صيرورة تحقيق ذاتها وغائيتها.. أزعم أن أهمها هي :

- إن العنف قد طال أقطاب الحكم الثلاثة : الملك وولي العهد ونوري السعيد ؛

- وقد عمقه القتل غير المقصود لبعض اعضاء العائلة المالكة ؛

- التمثيل بجثمان عبد الإله والسعيد ؛

- صغر سن الملك المقتول ولا مسؤوليته عن أغلب موبقات نخبة الحكم ؛

- ما لعبه الإعلام المناوئ للثورة من تهويل للجوانب اللا انسانية التي ارتكبت عفوياً ؛

- تبني القوى الاجتماعية المهزومة للعنف(الثورة المضادة) لأجل اجهاض أو/و عرقلة مسيرة الثورة ؛

- تبني العنف من قبل بعض القوى السياسية التي كانت مع الثورة في البدء وافترقت عنها بعد فترة وعمقته بعد استلابها للسلطة بالمعونة الخارجية في الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣)؛

- الضغط الاجتماعي السياسي الذي مارسته الطبقات والفئات الاجتماعية الدنيا والذي اقترنت بعض مفاصله بالعنف المادي؛

- التيه الذي ميز مسارات الثورة صعوداً وهبوطاً، نتيجة للصراع الاجتماعي وانقسام الطبقة الوسطى، وهو من قانونيات تطورها وتبلورها نتيجة تعدد وتضارب مصالح فئاتها؛

- الانشقاق ومن ثم الصراع بين الضباط الأحرار وخاصة المحوريين منهم وتبنيهم الانقلابية العسكرية مجدداً؛

- الممارسات العنفية القاسية والخالية من المعايير الانسانية التي استخدمتها أنظمة الحكم التي اغتصبت سلطة تموز طيلة الجمهورية الثانية والتي كانت فاجعة رمضان محطتها الأولى؛

- ما لعبته القوى الخارجية (الإقليمية - عربية وغير عربية- والدولية) من تحريض ومن ثم التبني العملي للعنف بأشكاله المتعددة بغية إسقاط الثورة ؛
- تكرار وتكاثف الحركات الانقلابية من قبل القوى المتضررة؛

- كما لعبت التركيبة النفسية للمجتمع وإرثه الثقافي السيسيولوجي والعلاقات البطريكية ومنظومة القيم العشائرية البالية، دورها في تصعيد ذلك التصور وان ما حدث، بلغة التحليل النفسي، هو أشبه بجريمة قتل الأب الروحي للنظام.
وتأسيساً على ذلك فمن حقنا التساؤل، إذا ما انطلقنا من (عنفية الثورة) هل:
- نجم عنها إنجازات حضارية أفادت المجتمع برمته وخاصةً طبقاته الفقيرة والكادحة؟

- وهل أن هذا العنف، المبالغ في تصويره، كان من دون مسوغ مستساغ؟

- ولماذا ننطلق من فكرة السكون لتقييم حراك اجتماعي جذري كثورة تموز؟

- وهل هناك تطور وتغيير، مهما بلغت نسب جذريته في أي مجتمع بدون تكاليف اجتماعية ونفسية وعنفية؟

- وهل حدث تطور حقيقي في أي مجتمع كان بدون العنف وتكاليفه؟

- فهل كان انتشار الاسلام بدون تكاليف باهظة تكبدتها الأنفس البشرية؟

- أم كان نشوء النظام الرأسمالي من دون تكاليف باهظة تكبدتها الطبقة العاملة في مراكزها وشعوب عالم الأطراف في استغلالها؟

- وهل قامت الدولة العراقية المعاصرة بدون تكاليف عنفية على مداها الزمني؟.
لذا علينا التركيز والنظر بموضوعية في ماهية العنف الذي تم استخدامه، وهل كان نتاجاً مقصودا أم كان عرضياً اشتق دوره من غائية الثورة ذاتها ذات الأبعاد النبيلة. أو انه كان رد فعل على الطبقات المغلوبة.

وتشير أكثر الرؤى موضوعية إلى حصول اتفاق شبه موحد بين المحوريين من الضباط الأحرار على ضرورة التخلص من الثنائي عبد الإله- السعيد ومحاكمتهما وتنفيذ الحكم بهما مباشرة، أما مصير الملك فقد تعددت الآراء فيه:

- فمنهم من اقترح إجباره على التنازل ومن ثم تسفيره؛

- ومنهم من أراد التخلص منه فوراً كالثنائي؛

- واقترح آخرون إجبار الملك على تشكيل وزارة دستورية وأخذ انتخابات دستورية تقرر السلطة التشريعية نفي الملك وإعلان الجمهورية؛

- أما كتلة المنصورية بقيادة الزعيم الراحل، فقد أرادت اختزال الحل الأخير من خلال أعلان الجمهورية مباشرة وليس على مرحلتين كما في الاقتراح السابق. وكان اقتراح قاسم اكثرها قبولا وماهيته تكمن في احتجازالملك ومن ثم إجباره على التنازل عن العرش وبعد استقرار الوضع يُسفر إلى الخارج. إذ أن قاسم، وهذا ما ميز إدارته للصراع الاجتماعي، كان يختار {الوسائل النبيلة لتحقيق

الغاية النبيلة} عكس كل حكام العراق في القرن العشرين. فلم يكن من أهدافه أعدام حياة العائلة المالكة قدر ما كان يهدف إلى تغيير النظام. وهذا ما أشار إليه ممثل الملكية في الوقت الحاضرالشريف علي بن الحسين في أحد احاديثه لجريدة المشرق البغدادية في الفترة القريبة الماضية. ومما يدلل على ذلك أيضاً ما صرح به أحد المهاجمين على القصر الضابط **حميد السراج** حيث أشار إلى عدم ارتياح قادة الثورة لمقتل العائلة المالكة وأن قاسم وعارف قد رفضا استقباله بعد خروجه من المستشفى بعد اصابته بطلق ناري من ضابط الحرس الملكي **ثابت يونس** في أثناء عملية احتلال القصر. علماً بأن عدد القتلى في اليومين الأولين للثورة لم يتجاوز تسعة عشر شخصاً كما قال الزعيم لكني احصيت عددهم فكانوا ٢٢ شخصاً (٤ من العائلة المالكة فحسب مع طفل متبنى و٣ من العاملين في القصر). وهو رقم يكاد لا يذكر مقارنةً بالثورات التاريخية والتغييرات الجذرية في العالم ودول المنطقة.

أما حيثيات وقائع مقتل العائلة المالكة، خاصة بعد انغلاق أبواب حصول عبد الإله على المساندة من قبل القوات المناط بها حفظ بغداد؛ وانضمام كتيبة الهاشمي إلى الثورة؛ وتطويق القوة المهاجمة للقصرِ للحيلولة دون هروبه؛ وأخيراً الانضمام المعنوي لآمر الحرس الملكي وكالةً للثورة، طه البامرني.. آنذاك قرر الوصي الاستسلام إلى القوة المهاجمة التي كانت تعتقد أن هذا الاستسلام هو لعبة يخوضها الوصي لكسب الوقت .. فكان الترقب والتوجس قد حكم الوضع بين الساعة السادسة صباحا والسابعة والنصف بين الطرفين.. وبين المدافع عن القصر والمهاجم عليه.

لقد أثارت وقائع عملية مقتل العائلة بعضاً من الاشكاليات التي تكمن في الأساس في الجواب على تساؤل كبير: من بدأ أولاً في إطلاق النار ولماذا تم ذلك؟ لقد اختلفت الروايات وتناقضت الإجابات.. واختلط الواقع بالفنطازيا والمرغوب باللامرغوب والعام بالخاص عند تحليل هذه الواقعة والإجابة على التساؤلات والاستفهامات التي تطرحها الواقعة ومجرياتها.. لكن يمكن جمع هذه الرؤى في روايتين أساسيتين متناقضتين في الوقت نفسه في الطرح والسبب

والمضمون.

ـ الرواية الأولى المتبناة من أنصار الملكية والتي رواها ضابط استخبارات الحرس الملكي آنذاك، الدكتور فالح حنظل. وفحواها أن عبد الستار العبوسي هو الذي بدأ باطلاق النار ومن ثم فتح مصطفى عبد الله نيرانه على العائلة وتم قتلهم جميعا باستثناء السيدة هيام الحبيب زوجة عبد الإله.

ـ **الرواية الثانية:** التي أعتقد وأزعم انها الأقرب إلى الواقع ويشير مضمونها إلى أن النقيب ثابت يونس، وكان من المتحمسين إلى العائلة المالكة، قد صعد إلى الطابق العلوي بغية التصدي للمهاجمين.. رغم تحذير عبد الإله له وللعسكريين الذين كانوا معه، بضرورة الاستسلام بدون قيد أوشرط، وبدون عنف. لقد بدأ هذا الضابط خلافاً لرغبة سيده رميَ القوة المهاجمة (قيل برشاشة كان يحملها) فأصيب النقيب مصطفى عبد الله بطلق ناري في صدره وسقط أرضاً والدم ينزف منه كما تهاوى النقيب حميد السراجِ وقد أصابته طلقة نارية في كعبه وسقط ضابط صف برتبة رئيس عرفاء قتيلاً من بين المهاجمين، مما أعاد أثارة الشكوك والمخاوف والتوجس لدى القوة المهاجمة من مسألة الاستسلام وحفزهم، لا شعوريا، هذا الوضع الجديد الناجم عن هجوم ثابت يونس عليهم، على الرد، دفاعا عن أنفسهم، بفتح النار بكثافة عالية على العائلة المالكة وقتلتهم جميعاً إضافة وكذلك الضابط ثابت يونس.

وعليه واستناداً إلى الكثير من الدراسات والوثائق يمكن القول بموضوعية:

أولاً: أن الفعل غير المنضبط والتصرف غير المتزن من قبل النقيب ثابت يونس وقبله التفاوض غير الدقيق من قبله مع القوة المهاجمة من جهة، ومن جهة ثانية الإدارة السيئة للمفاوضات التي قادها عبد الإله عبر ثابت يونس ومن ثم طه البامرني قد اشعلت لهيب النفوس المتوجسة التي لم تستطع السيطرة على ذاتها.

ثانياً: وفي كل الأحوال يمكن القول بأن إطلاق النار سواءً من ثابت يونس أو القوة المهاجمة كان قراراً فردياً وانفعالياً وابن ظرفه الزمني والنفسي.. لذا لا يجوز، علمياً واخلاقياً، نسبه إلى الثورة أو قيادتها بأي حال من الأحوال.

ثالثاً: إن ما قيل عن ان عبد السلام عارف كان وراء قتلهم عبر الإذاعة والطلب من الجماهير المؤيدة للثورة (دك القصور الملكية ومهاجمتها) فقد كان وصول هذه الجماهير بعد انتهاء الواقعة وجمع الجثث لإرسالها إلى الطب العدلي قبيل دفنها.

رابعاً: رمي جثة الوصي عبد الاله إلى الجماهير كان من قبل ضابط صغير من المرافقين لجثمان الملك والوصي وليس من قبل عبد الكريم قاسم كما أشار السياسي الراحل زكي خيري . وهكذا يوضح التحليل العلمي أن تشويهات كبيرة قد أُلحقت بالثورة وواحد منها هذا المتعلق بمقتل العائلة المالكة. وعلى الرغم من إقرارنا وفق المنطق العقلاني أن هذا العمل كان لا اخلاقياً .. لكن التساؤل المطروح هل كانت نخبة الحكم الملكي وعلى رأسها الثنائي الوصي والسعيد قد مارست الحكم وإدارة الصراع الاجتماعي بأخلاقية سياسية؟ أما كانا ينظران باستخفاف إلى القوى الاجتماعية الجديدة التي بدأت تظهر في المجتمع العراقي؟! حتى أنهما أغلقا تبادل السلطة وتداولها سلمياً بين مختلف القوى الاجتماعية.. بل وحتى داخل نخبة الحكم.. كما أنهما ومعهما أغلبية بقية نخبة الحكم، لم يأخذا بتطوير النظام نفسه وإعادة إنتاج مكوناته.. هذه الظروف وغيرها قد حطمت الأبواب أمام دخول الإنتلجنسيا العسكرية لتغيير النظام بعد أن عجزت القوى الاجتماعية وأحزابها السياسية عن الدخول في اللعبة البرلمانية التي كان مثلث الحكم (مؤسسة العرش ورئاسة الوزارة والسفارة البريطانية) يزَوِّرها باستمرار. أما مقتل العائلة المالكة فقد كان نتاجاً غير مقصود بالمطلق. وهذا ما دلل عليه قاسم عندما سمح لبقية أعضاء العائلة المالكة من السفر إلى خارج العراق بدون أية معوقات.

غسل العقل الجمعي

◆ دعوة صدام لإعادة كتابة التاريخ استجاب لها نفر من المأجورين الذين عمدوا إلى تشويه صورة الزعيم الوطني الشهيد عبد الكريم قاسم.. بماذا تفسرون دوافع هذه الدعوة؟

❋ في سؤالك هذا، قد لعبت اللعبة الفلسفية التي أطلقها الروائي الكبير **غابريل ماركيز** عندما قال قولته الشهيرة: {**للأشياء حياتها الخاصة .. علينا أن نوقظ روحها**}. لذا تصب ماهية سؤالك في هذا التوجه. خاصةً إذا علمنا أن التاريخ هو الخميرة الوحيدة التي لا تفسدها الحذلقة المبتذلة للكتاب والسياسيين اللا موضوعيين. إذ حالما نعي مكونات التاريخ الخاصة بالزعيم قاسم فإننا سنكون وعياً غير عادي عنه، ربما بشكل أسطوري، ونخرجه خارج تخوم الزمان والمكان. إن هذه العملية الشائكة من تداخل حلقات الزمن الثلاث في عقولنا وأفعالنا ستكون متباينة بفعل اختلاف مصالحنا (الفردية أو الجمعية)، وفي رؤانا للواقع وأفاق تطوره. ومن هنا كانت محاولة النظام السابق في إلغاء ما أمكن من (الظاهرة القاسمية)، التي هي: ظاهرة عراقية ربطت هوية الانسان ببيئته المتعددة الانتماءات ومحيطه الاجتماعي ذي الألوان المختلفة وإرثه الثقافي وانتمائه القومي، المنبثقة جميعها من جغرافية العراق وحقل زمنيته الطويل. في الوقت نفسه علمتنا الوقائع أن القادة العظام في التاريخ لا يظهرون عفوياً بل طبقاً للضرورة التاريخية ذاتهاعندما تنضج الظروف الموضوعية والذاتية كون موهبتهم هي ضرورة للتاريخ وكلما كانت سجاياهم الشخصية تستجيب للضرورة كان دورهم في التاريخ أكبر شأنا وبروزا خاصةً إذا كانوا مدركين للمجرى الموضوعي للتاريخ. علماً ان قوة شخصية القائد تستنبط من قوة الحركة الاجتماعية التي يعبر عنها ويتولى تحقيقها. إذ من المتفق عليه بين جمهرة كبيرة من الكتاب والباحثين والسياسيين أنه ليست هنالك من شخصية كبرى في تاريخ العراق المعاصر استطاعت أن تستثير خفايا الوعي والضمير الاجتماعيين وتثير الاستفهامات والتقييمات المتضاربة كشخصية عبد الكريم قاسم.. حيث كتب عنها مناوئه قبل صديقه، وقد اضفى الناس وبخاصة فقراؤهم، على سيرته بعاداص ميثولوجية ذات هالة أسطورية لما تنطوي عليه من فكرتين أخلاقية وروحية معاً، علمية وعملية. هذا الموقف الشعبي، كما أرى، قد استنبط من جملة مزايا تميزت بها الجمهورية الأولى (١٤ تموز١٩٥٨- ٨شباط ١٩٦٣)، أو كما سبق وان أطلقت عليها إسم {المرحلة النيرة}، ومن هذه المزايا، كون أن مرحلة قاسم/ تموز قد انطلقت من فكرتين أرأسيتين هما:

- فكرة الوحدة الوطنية العراقية ؛

- فكرة المساواة الاجتماعية ودلالتها ؛

وهنالك فكرة ثالثة هي تأسيسه للنظام الجمهوري. فقد أحدث قاسم تاريخاً جديداً للعراق، إذا انطلقنا من أن التاريخ { هو عملية تغيير الإنسان لبيئته، وإنه حيثما لا يوجد تغييرفليس ثمة تاريخ}. كما قال هيغل. إذ هنالك تماثل كبير، كما أرى، بين هذه المقولة الهيغلية والماهيات الحقيقية لأعمال قاسم وما غيره من واقع العراق الاجتصادي السياسي الفكري.. التي كانت نتيجة للتفاعل الجدلي لعدة عناصر كما أزعم، منها:

- عمق مضمون عملية التغيير الجذري (١٤ تموز) ذاته ؛

- مكونات ومفردات برنامجه العملي والأهداف المبتغاة تحقيقها ؛

- طبيعة إدارته للحكم وكيفية حله للصراع الاجتماعي وتناقضاته الداخلية والخارجية ؛

- موقفه كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة بين الطبقات غير المتبلورة ؛

- شرعيته السياسية المنبثقة من سعة تأييد الأغلبية الشعبية واختياره الواعي والعفوي له ؛

- غائية التغيير المستهدف للطبقات الفقيرة - مادة التاريخ الانساني ؛

- المنطلق الفكري المرتكز على قاعدة الحداثة ؛

- من ممارسته الأخلاقية والمعايير الانسانية التي وسمت إدارته للسلطة. وتأسيساً على ما ذكر يمكننا الحكم بالقول: إن قاسم كان من صنف القادة العظام وصانعي التاريخ لبلادهم ومن الذين ثبتت أعمالهم وغائيتها مكانتهم الاجتماعية. والسؤال الذي يثار هنا ذو شقين: الأول لماذا طلب صدام حسين إعادة كتابة التاريخ؟ وهل ان منطلقه لتبيان الحقيقة والكشف العلمي على ما هو

مستور منه؟ أم كان يريد إسقاط رؤيته الذاتوية على واقع العراق ليبرر لذاته والآخرين اغتصابهم للسلطة؟ أم هو إجبار الباحثين على الخضوع لمنطق السلطة ورؤاها؟أم كان يحاول قدر الإمكان (غسل العقل الجمعي) للناس بغية تهيئتهم لقبول الخضوع المذل للسلطة ومسايرتها في أخذاتها المتخذة من دون نقاش؟أم انه كان لا إرادياً يقارن نفسه بما قام به قاسم؟ لأن قاسم كان يقض مضاجع كل الحكام من بعده.. وإن العراقيين كما أشار الجاحظ، بما معناه، اعتادوا منذ الزمن القديم على المقارنة بين الحكام والبحث عن حسناتهم وسيئاتهم وبالتالي يكون الطعن والقدح والترجيح والتمييز بينهم وبالتالي إظهار عيوبهم وإخراجهم من الوعي الاجتماعي. إني أميل إلى أن هذه الفكرة (إعادة كتابة التاريخ) كانت لعبة لعينة لأجل بسط نفوذ وسيادة اللون الواحد والنسق الواحد والفكرة الواحدة والحزب الواحد.. ومن ثم إلغاء هذا التنوع الاجتماعي/الفكري الذي يزخر به المجتمع العراقي. فنظرية قاسم كانت زراعة نخيل مثلتها مُثل جديدة منها على سبيل المثال: عفا الله عما سلف، والرحمة فوق القانون وأصبحت المساواة أمام القانون، الزهد في الحكم وعفة اليد، التشبع بروح التسامح، كره العنف، عفة اللسان، خلوص النية، التفاني في خدمة الشعب، إنصاف الضعفاء، المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية، النظر للعراقيين بعين متساوية، مناهضة العصبوية والطائفية والالتزام بمصالح العراق وجعلها محوراً مركزياً في العمل، عدم التخندق في عراقيتنا والانطلاق منها نحو الأرحب.. وهو بذلك انطلق من الخاص إلى العام. مما جعله أكثر حكام العراق شعبية، حسب وصف **باتريك كوبيروون وحنا بطاطو.**

◆ ألا تتفق معي بضرورة إدراج ثورة تموز ضمن المناهج الأكاديمية بغية تدريسها للأجيال الحالية بعناية؟

❋ يذكرني سؤالك هذا بفكرة سبق أن طرحها الراحل الخالد المفكر هادي العلوي عندما رصد حالة بحثية في قوله: { إن التقييم الموضوعي للشخصيات التاريخية بما فيه الملتبسة بالدين، يبدأ في تاريخنا كنزعة إنصاف}. وهذا يصدق على ثورة ١٤ تموز وقاسم في الوقت الحاضر طالما لا نستطيع فصل الفعل عن الفاعل.. إن نزعة الإنصاف تبلورت في ذاتي منذ أكثر من ثلاثة عقود وأنا أدرس وأبحث في ثنايا الثورة وشخوصها المحوريين ومنعطفاتها الجذرية وأهميتها في تاريخ العراق الحديث وغائيتها الاجتصادية والاجتماتاريخية. وقد وقفت كثيرا على حيثيات فعل التغيير ومسبباته وماهية الظروف الاجتما سياسية التي وفرت أرضية التغيير وحقول مساراته، إذ توصلت إلى قناعة مستنبطة من موضوعية الرؤية إلى ان هذه الثورة جاءت تعبيرا عن الآراء التي تبلورت ونضجت قبل وقوعها وأن كل ما حدث كان أمراً متوقعاً. كما كانت الثورة نتاجاً عراقياً بحتاً ولم تكن مدينة لأحد لا في التخطيط لها ولا في تنفيذها، على الرغم من أن بعض القوى الخارجية المساندة لها لعبت دوراً كبيراً في إيقاف الغزو الخارجي من قبل دول حلف بغداد وبعض المراكز الرأسمالية العالمية.

لذا علينا أن نرفع الصوت العلمي والمعرفي لأجل تدريس تاريخ العراق المعاصر بروح موضوعية وعلمية .. والوقوف طويلاً أمام المتغيرات وتحليل مكوناتها وآفاقها ومدى تأثيراتها على واقع العراق وما أحدثته من تطور فيه.. ومن هذه المتغيرات ثورة ١٤ تموز.. بحيث يشمل البحث في ماهيات العراق المعاصر في كل من:

- الأنظمة السياسية التي تعاقبت على العراق والمقارنة بينها وتقسيمها إلى ثلاث مراحل: **الأولى**: تتعلق بتأسيس الدولة والمرحلة الملكية برمتها ما لها وما عليها

باعتبارها نقلة نوعية جرت حسب السيسيولوجي القدير فالح عبد الجبار من الإمبراطورية الدينية المقدسة (العثمانية) إلى عالم الدولة المركزية الحديثة ومن عالم التجمعات الزراعية إلى الدولة ؛ **الثانية**: ثورة ١٤ تموز (الجمهورية الأولى) وموقعها في النقل الحضاري للعراق ووضعه على سكة الحداثة ؛ **الثالثة**: تتعلق بالجمهورية الثانية وحقبها المتعددة وما حملت للعراق من عوامل بإيجابيتها وسلبيتها وحروبها الداخلية والخارجية. ويختتم الموضوع بدراسة المرحلة الحالية الممتدة من سقوط النظام السابق ولغاية الحاضر مع استشفاف المستقبل المنظور.

- الأنظمة الاجتماعية وروابطها والولاءات وانتقال أنماطها وتطور كل من المدينة والريف والهجرات الواسعة الداخلية والخارجية وتغيير البنى الطبقية وغيرها من المواضيع الاجتماعية المترابطة ببعضها.

- النظام والتطور الاقتصادي وماهية الأنماط الاقتصادية التي سادت في المجتمع العراقي المعاصر ومن ثم تحديد الأولويات في كل مرحلة من مراحل التطور والبحث في سبل الإسراع به والتعجيل بإيقاعه.

- النظام الثقافي والصراع الفكري واتجاهاته وسبل زيادة ثقافة المدن على ثقافة الريف كمدخل لعصرنة الحياة..

هذه المواضيع العامة تتطلب منا التخصص في مجالاتها المتعددة..

وان الوقوف عليها بروح علمية ستغير الكثير مما أطلق عليه سابقا (حقائق) أو مسلمات وهذا سيشمل ليس الأفعال فحسب بل حتى القيادات السياسية ومسؤولياتها في تطوير العراق أو تراجعه.. طالما أن هنالك علاقة جدلية بين الفعل والفاعل.

أضم صوتي إلى فكرتك الجميلة ولنمارس حقنا في الدفاع عن الثورة التي دفعت بنا إلى واجهة الحياة وزرعت الآمل الجميل .. لنعمل جميعا لاستكمال هذه المهمة الأخلاقية والعملية والعلمية في الوقت ذاته.

ثورة ١٤ تموز نقلة نوعية
وأول مشروع حضاري[1]

حوار مازن لطيف

تبحث اليوم الدراسات والمقالات والمؤلفات عن ثورة ١٤ تموز من عام ١٩٥٨ في رد الاعتبار لها لأنها بمنجزاتها وضعفها أيضاً خضعت لعملية تشويه هائلة ويجب ان لاننسى ان القوى التي عادتها حكمت العراق منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ٢٠٠٣ لم تكن ذات نفس ايجابي.. ورؤية موضوعية لثورة تموز والعكس هو الصحيح.. لقد تمت محاولة تشويه ثورة تموز والتقليل من مكانتها والمبالغة في تشويه قادتها ورموزها.. وهذا شمل أيضاً ليس فقط الخطاب الايديولوجي للحكومات المتعاقبة عبر الأربعين سنة الأخيرة وانما امتد إلى الى الجانب الأكاديمي.. وحتى في الدراسات الأكاديمية كانت أية محاولة لتقييم ثورة ١٤ تموز أو لتقييم القوى التي وقفت موقفا سلبيا منها كان يمنع ويحجز.. اما اليوم فعلينا ان نفهم بشكل أفضل دور القوى المحافظة الرجعية التي وضعت العصي في عجلة ثورة تموز حتى إسقاطها.. لحظتها ندرك ان دور هذه القوى المضادة لثورة تموز ، يجب ان يكون إعادة الاعتبار للثورة التي تكمن أهميتها في أنها سعت

---

[1] - نشر في صحيفة الصباح في ١٥ تموز ٢٠٠٨ وأعيد نشره في **الحوار المتمدن** بالعدد ٢٣٤٤ في ٢٠٠٨/٧/١٦

إلى نظام ديمقراطي وطني.. وميل إلى دور الدولة في عملية بناء المجتمع.. بعد جميع الكوارث التي مر بها العراق مازالوا يلقون اللوم على ثورة ١٤ تموز ويحملونها تبعات ما حصل في العراق من كوارث على أيدي الحكومات القومانية منذ انقلاب شباط الدموي في عام ١٩٦٣ وحتى الآن.. وبمناسبة الذكرى الخمسين للثورة كان لنا هذا الحوار مع الباحث عقيل الناصري:

❖ماذا حققت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وما أهميتها في تاريخ العراق المعاصر؟ ولماذا ينظر اليها البعض على أنها سبب الكوارث في العراق؟ وكيف وُئِدت بسرعة؟ وهل دُرست بموضوعية ؟

❃ في الواقع السؤال يحمل أربعة مواضيع مترابطة ومتقاطعة منهجياً في الوقت نفسه.. ولاجل الإجابة علينا تفكيكه إلى مناحيه والنظر بصورة مكثفة إلى كل جزء منه، وأبتدئ بالجزء الأخير من السؤال فأقول: ان موضوعة خطرة وذات أهمية عميقة في البنية والوعي الاجتماعيين كثورة تموز لابد ان تشمل بالدراسات، الغثة والثرية على السواء، أما مدى موضوعيتها فهذا مشتق من هدف كل دراسة والغائية المبتغاة منها. وإجمالا أقول ان الأغلب المطلق من الدراسات والقراءات التي تمت في جغرافية القمع القوماني منذ الرحيل القسري للثورة في انقلاب شباط ١٩٦٣ ولغاية الاحتلال الثالث نيسان ٢٠٠٣ كانت غير موضوعية ومُبوصلة في اتجاه معين.. وهناك استثناءات قليلة، ان لم تكن قليلة جداً، درست الثورة بالكثير من الموضوعية وإحداها كانت دراسة الأستاذ ليث الزبيدي.. على الرغم من أنني أزعم ان فيها ما يتنافى والروح الموضوعية وما توصل إليه المؤلف وأستاذه المشرف وقد أُمليت عليهما قبيل النشر من قبل قوى السلطة السابقة وهذا ما يتلمسه الباحث الأكاديمي عندما يسير مع هذا السفر الجميل وتنوع وتضارب الأراء بشأن الحدث الواحد انه يكشف غابة تموز المعرفية التي تستوعب جميع ألوان الأفكار السياسية للطيف العراقي. في الوقت نفسه هنالك دراسات موضوعية ذات صفة جزئية لبعض مفاصل

الثورة كالاصلاح الزراعي او/و السياسة النفطية او/و في شؤون المراة او/و في البنية الاقتصادية وغيرها من المواضيع.. في حين كانت الدراسات الأجنبية وأخص بالذكر دراسات حنا **بطاطو** والزوجين **ماريون فاروق وبيتر سلكليت** والزوجين **بينروز** و **جاك بيرك ومكسيم رودنسن وكاراكوس واليعازر بعيري**، والى حد معين **اوريل دان** وغيرهم من الكتاب في الدول الاشتراكية السابقة وكذلك بعض الباحثين العرب من خارج إطارالفكر القومي. كانت قراءاتهم موضوعية والى درجة كبيرة محايدة وقد تعقبوا الحدث وقرأوه من زوايا متعددة ومن مقاربات فكرية مختلفة .. لكنهم جميعهم توصلوا إلى ان ما حدث كان ثورة حقيقية نقلت العراق إلى مرحلة متقدمة قياساً لما سبق. وان حاولت قدر الإمكان ان اأسير على هذا المنهج العلمي وادعي اني قد أفلحت فيه لكن كان فيه شيء من ذاتي المؤيدة للثورة.. وأترك للقارئ الحكم على موضوعيتي غير الممغنطة في التوجه الاحادي.

اما بالنسبة لأهمية الثورة فأقول: في تاريخ العراق المعاصر ثلاثة مفاصل تاريخية غيرت من مساراته بعمق كبير وهي:

١. تأسيس الدولة العراقية بعد الاحتلال الأول؛

٢. ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية؛

٣. الاحتلال الثالث عام ٢٠٠٣ وإعادة تأسيس الدولة.

كانت ثورة ١٤ تموز الحدث الأبرز في القرن العشرين والأكثر أهميةَ حتى ان الاحتلال الثالث كان من عاقبة الثورة غير المقصودة في بعض جوانبه. وأهمية الثورة كمنت في قدرتها على إحداث تغيرات بنيوية في: فلسفة الحكم؛ القوى الطبقية القائدة للمجتمع؛ الأنماط الاقتصادية وأولوياتها؛ في السياسة الاقتصادية وعدالة التوزيع؛ والتغييرات الاجتماعية التي طالت جميع البنى والتكوينات؛ الثورة الثقافية ونشر التعليم؛ وتوسيع منظمات حقوق الانسان ومفاهيمه؛ والإصلاح الزراعي ونشر العلاقات السلعية النقدية في الريف؛ وتحقيق التطور المتكافئ لقطاعات الإنتاج المادي؛ في عملية الحكم للفقراء

واجتثاث الفقر؛ في الانطلاق من أولوية عراقية العراق، دون التخندق فيها، نحو الأمة العربية؛ في الحياد الايجابي والانتماء إلى معسكر التحرر العالمي ونصرة الشعوب المقهورة. إن العواقب الاقتصادية/ السياسية في بعديهما الاجتما تاريخي وضمن زمكانيتها وما ترتب عنها من طرد طبقات وفئات اجتماعية من مسرح الحياة ومن ثم وضع العراق على سكة الحداثة.. وتأسيسا على ذلك يمكننا القول: كانت الثورة نقلة نوعية وأول مشروع حضاري جدي في القرن العشرين. أما بصدد تحميل الثورة عواقب الكوارث التي حلت بالوطن.. فإن أي باحث جدي وأي مبصر ثاقب النظر سوف لا يقتنع بمثل هذه القراءات (الميتة) التي تنطلق من حالة السكون وليس حركة الحياة ومن الموقف الرمادي المصحوب بالأمنية في جوهره وليس من اخضرار الحياة. إن النظرة الجدلية للتطور توضح لنا ان عملية التطور لا تسير وفق رغائبنا وهي أيضاً لا تتم بصورة مستقيمة. إن أية عملية تغيير، ولاسيما الجذرية، ستخلق تناقضاتها في أثناء نموها وتطورها وستدخل في حالة من الصراع على الأصعدة كافة، بين القوى المنتفعة من عملية التغيير وتلك المتضررة منه، ضمن نطاق محيطها الداخلي وفي تفاعلاتها مع العالم الخارجي في أخطر بقعة في عالم الامسِ واليوم. بمعنى ان لجغرافية المكان وتاريخية علاقات دول المنطقة دوراً مهماً فياشتداد الصراع وفي مديات استخدام العنف.

وهذا ما حدث في عراق الجمهورية الأولى التي غيرت من التوازنات الاجتماعية الداخلية ومن صدق نواياها في تعميق الإصلاحات الداخلية، ومن واقع العلاقات الدولية في ظروف الحرب الباردة التي (سخنتها وألهبتها) الثورة حتى بلوغ مراحل متقدمة من التوتر في الوضع الدولي، ومن السياسة النفطية المتحررة التي اتبعتها الثورة حتى بلغت تأثيراتها إلى ان تفقد الأوساط السياسية الانكليزية، الباردة لأعصابها، وتهدد بضرب العراق حتى ولو بالقنابل الذرية المحدودة.. كما هنالك عوامل عديدة ساهمت في تصعيد العنف والانقلابية العسكرية، بأشكالها المتعددة، منها ما هو كامن : في علاقة الفرد بالجماعة؛ علاقة الجماعة بالدولة؛ والدولة بالدولة، كمعطيات لواقع موغل في القدم..

وهذا يشمل تاريخ العراق الحديث والقديم. في الوقت نفسه كان للعوامل الخارجية دور كبير في التأثير على الظاهرة العراقية، بغض النظر عن ماهية العوامل الداخلية.. وهذا مشتق، كما قلنا، من موقع العراق الاستراتيجي وثرواته الطبيعية وغيرها من العوامل. لهذا رأينا ان كل دول الجوار بلا استثناء قد اتفقت على معاداة الجمهورية الأولى (تموز١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) وحاربتها ماديا او/و معنوياً رغم تناقضاتهم المتبادلة ذات الطبيعة التناحرية. أما بصدد التغييب القسري للثورة فقد تشابكت جملة من العوامل الداخلية والخارجية، الموضوعية والذاتية للبلد ولقيادتها السياسية، على تغييب الثورة وقتل قائدها ورفاقه بصورة بشعة. وقد لعب الصراع الاستنزافي بين القوى القومية واليسارية، بين قوة التحرر الكردي وزعامة قاسم، بين الضباط المغامرين، وما لعبته قيادة ناصر ونظرته الأنوية وتحالفاته الهشة مع أعدائه الاستراتيجيين من دور سلبي هيأ لظرف الانقلاب الدموي والأبعاد القسري للثورة.. ناهيك عن المراكز الرأسمالية ودورها في التخطيط (لذبح) الثورة بأيد عراقية كمنفذين لغيرهم. بمعنى مكثف ان الثورة لم تستنفد ذاتها ولا مقوماتها ولا أفقها المستقبلي، قدر كونها نتاج للتناقض بين معسكرين متنفعين ومتضررين ليس من فعل الثورة فحسب بل من مسيرتها وبرنامجها. لذا تحالف المتضررون لإسقاط الثورة ونجحوا في المرة التاسعة والثلاثين. ومع كل ما مر فلا تزال الثورة طرية في مدياتها وفي نزاهة قيادتها وفي أفق مستقبلها وفي شعبية زعيمها.. وعلينا الآن ان نسترشد بها من أجل حل واقعنا ضمن إطار النظام الجمهوري الفيدرالي ونحقق الاستقلال الوطني ونجسد الهوية الوطنية، ونكمل ذاتنا في الانتماء العربي. هذه الإجابة المكثفة هي الأخرى يراد لها تفكيك معرفي لكي نفصل في الماهية الموضوعية للثورة.

❖ثورة أم انقلاب هكذا يصفها المؤيد والمعارض للثورة.. ما سبب هذا الاختلاف في التسمية برأيك؟ ولماذا يعدها البعض بداية العنف وعسكرة المجتمع في العراق؟

❋ في البدء لابد من ضرورة التفرقة بين عدة مفردات فيها شيء مشترك وتشابك مفاهيمي في آن واحد مع مقولة الثورة، منها: الانقلاب، الفتنة، العصيان والتمرد. اذ لكل مفردة معناها الخاص ومدلولها الاجتماعي .. وكلها تختلف بل وتتناقض مع مقولة الثورة وان كان يجمعها عامل الحراك الاجتماعي لكنها تختلف في المضمون. علينا الإقرار بأنه طيلة القرن المنصرم، لم تكن هناك كلمة أكثر جاذبية وبريقاً من كلمة الثورة، كما لم يكن هناك فضل يفوق فضل هؤلاء الثوريين والمناضلين، وقد بدا الأمر في أحيان كثيرة وكأن كلمة ثوري أو مناضل تشير إلى مهنة أو وظيفة، كما انها تشير إلى احتراف للتمرد والرفض لا هواية زائلة أو نزوة عابرة . وهذا أمرٌ طبيعي طالما:

- ان (الثورة) هي ظاهرة اجتماعية كثيرة الحدوث والتكرار في المجتمع الانساني؛
- كما أنها تعبر في الوقت نفسه عن طموح قطاعات اجتماعية واسعة كانت ترى في فعل الثورة وسيلة لاستئصال الأمراض الاجتماعية والتخلف المزمن؛
- وترى هذه القطاعات الاجتماعية في هذه الثورات امتداداً طبيعياً للثورات الاجتماعية للقرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين التي لا يسعها ان تستمد شعاراتها من الماضي بل من الرؤية المستقبلية. لذا كان الكثير منها ذا طابع راديكالي طموح انصب على تغيير الواقع المتخلف.

- كما تتميز ثورات العالم الثالث بكونها ذات أبعاد ديمقراطية طبقية مشتركة تستمد مقومات أهدافها من طبيعة التطور في قواها المنتجة في زمكانيتها الملموسة ومن الماهية الطبقية لقيادتها. والثورات برمتها بمثابة تكملة لعملية الارتقاء، أي النضج التدريجي لعناصر أو إرهاصات نظام اجتماعي جديد.

و للثورة (كلمة وظاهرة اجتماعية) معان عديدة. تختلف تلك المعاني باختلاف المجال الذي تقع فيه الثورة من جهة وباختلاف الاسلوب الذي يتخذ لتحقيقها من جهة اخرى.. . واذا نظر الباحث إلى الثورات أمكنه القول ان الثورتين الصناعية والفكرية تقعان في حقل مشترك وتتشابهان في أوجههما العامة. أما

الثورات السياسية فتقع هي الأخرى في حقل مشترك وتتشابه في أوجهها العامة. ويختلف مضمون مفهوم الثورة السياسية أسبابها باختلاف الرؤى الفلسفية، وزاوية النظر الطبقية اليها والمنطلق في مدى مشروعيتها وشرعيتها التي تجاوزت القانون الوضعي طالما ان حق الشعب في مقاومة الطغيان مشروع واحترام إرادته واجب. لقد شهد هذا المفهوم مراحل تطور عديدة ليصل إلى ما هو عليه اليوم. وذلك نتيجة للتحولات والتغييرات الاجتماعية والسياسية الفكرية الجذرية التي شهدها العالم لا سيما بعد انهيار النظم الاقطاعية في اوروبا وما تلاه من تغيرات في البنية الاجتماعية والنظم الاقتصادية والرؤى الجمالية والحقوقية. وقد تكون الثورة عنفية، وهو الغالب، أو لا عنفية. والثورة بمعناها الفلسفي العام: " نقطة التحول في الحياة الاجتماعية التي تدل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام اجتماعي جديد، بمعنى انها ليست فقط عبارة عن حركة الجماهير وتغيير النظام السياسي؛ لكنها تعني أيضاً التغيير السريع الجذري، الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي مع أو عقب الكفاح الشعبي من أجل السلطة .

وتأسيساً على ذلك تعني الثورة ببساطة شديدة عملية تحول تاريخية تنتقل السلطة فيها من قوة اجتماعية أو مجموعة قوى قديمة أو مختلفة انتهى دورها التاريخي، لأن تمسكها بالسلطة كأقلية اجتماعية/سياسية، بات يتعارض مع مصالح الأغلبية التي بقيت خارج السلطة بقوة القمع، إلى قوى جديدة تمثل الأغلبية التي تحرم من المشاركة في السلطة ولا تستطيع تحقيق أهدافها أو مصالحها.

في حين ان الانقلاب العسكري هو تغيير شكلي فوقي من داخل التركيبة الاجتماعية والطبقية.. .وعادة تتسم مثل هذه التغييرات (الانقلابات) بالظاهرة البونابرتية[١].

---

[١] - **مفهوم البونابارتية**، مستنبط من دراسة كارل ماركس لما حدث في فرنسا على ضوء الانقلاب العسكري الذي قاده لويس بونابرت في كانون أول ١٨٥١، وهي دراسة موضوعية وفلسفية معمقة جداً للأحداث التي جرت في المرحلة ١٨٤٨/ ١٨٥١ وصدرت =

من هنا نلاحظ تعدد زوايا النظر إلى ثورة ١٤ تموز طالما ان هنالك تبايناً في مصالح وفلسفات الآراء التي يتداخل فيما بينها الخاص والعام، الموضوعي والذاتي، التاريخي واللا تاريخي. إن النظر إلى الثورة بكونها بوابة العنف والعسكرة يدلل على عدم معرفة بتاريخ العراق ومكوناته السيسيولوجية وإرثه الثقافي بكل تجلياته وما لعبته المؤسسة العسكرية في تاريخ العراق المعاصر. وفي هذا الرأي كذلك عدم فهم لمسببات العنف سواءً من حيث واقعه وصيرورته، مسبباته وعلله، في أطرها الاجتما ـ تاريخية. كما ان العنف يلعب، في الكثير من الأحيان، ادواراً باعتباره مولداً للتاريخ عندما تنضج ضرورات التغيير الاجتماعي. في الوقت نفسه ينظر هذا الرأي إلى هذه الواقعة من المنطقة الرمادية والمنطلق من الرغبة الجامحة نحو التطور اللا عنفي. علماً بأن مثل هذا الخيار ليس حالة رغبوية قدر كونه مناطاً بجملة من المعطيات الاجتماعية والثقافية والنفسية الجمعية والمستوى الاقتصادي وما هيات تطور القوى المنتجة فيه وعمق تأصل الحركات الاجتماعية المدنية اللا عنفية وتلك الداعية لحقوق الانسان وغيرها من العوامل المشتقة والمستنبطة من واقع البلد الحضاري وتركيبته الاجتماعية.

أما بصدد الشق الثاني من السؤال والمنصب على كون ثورة تموز هي التي فتحت الباب أمام العسكر.. فهذا يدلل على الجهل التام بتاريخية أخصائي مؤسسة العنف في تاريخ وادي الرافدين وخاصة في العراق المعاصر ودور الضباط في تأسيس الدولة العراقية. إني أنطلق في ذلك من فرضية ذات شقين هما:

= بعنوان (الثامن عشر من بروميو، لويس بونابرت) حيث طور ماركس فيها أهم الموضوعات السياسية للمادية التاريخية. كذلك درس مسألة الفلاحين والأحزاب السياسية. أما مضمون البونابرتية فهي تعد: إحدى مظاهر مرحلة الانتقال للدولة ومركزيتها المقترنة بالتوجه العنفي نحو النظام الرأسمالي وهذا يمثل المفهوم الواسع. ويعني المفهوم بمعناه الضيق، مناهضة الثورة ويعبر عن مصالح البرجوازية الكبيرة المستندة إلى الطغمة العسكرية. أما معناه المعاصر الأوسع فهو: الدولة الدكتاتورية المستندة إلى قوى العنف المنظم والمناهضة لديمقراطية قوى اجتماعية متعددة ذات مصالح متنافرة في الوقت نفسه.

- لاختصاصيي العنف المنظم دور تاريخي في تاريخ العراق وبلدان المنطقة منذ القدم.

- ان قوى الاحتلال الأول(١٩١٤- ١٩٣٢) قد انشأت الدولة العراقية الحديثة وسلمت مفاتيحها المركزية لاختصاصيي العنف المنظم (الضباط). وعليه تفاعلت الظروف الموضوعية والذاتية وراء هؤلاء الأخصائيين ليحكموا سيطرتهم على العراق الملكي وهذا ما توضحه حالة تحليل بنية عناصر القوة لدى الزعماء السياسيين الذين تسنموا السلطة أو بعض مفاصلها، سواءً في العهد الملكي أو الجمهوري وخاصةً في الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣). عكست تاريخية الحكم ارتفاع وتيرة عسكرة المجتمع بصورة مطردة من خلال معيار واحد سبق أن درسته، والاستثناء الوحيد هو فترة الجمهورية الأولى(تموز ١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) حيث يتضح ذلك من خلال تطور حجم المؤسسة العسكرية الكمي مقارنة بعدد السكان حيث كانت في اواخر العهد الملكي في حدود ٩٪ انخفضت في الجمهورية الأولى إلى ٧٪، لتزداد في الجمهورية الثانية وتصل إلى ٥٥٪ عام ١٩٩٠. وقد سبق أن أوضحت ذلك في كتابي الصادر في بغداد وبعنوان {الجيش والسلطة في العراق الملكي - دفاعا عن ثورة ١٤ تموز} والصادر عن وزارة الثقافة. وحتى في الجمهورية الثانية فإن الروح العسكرية هي التي كانت مسيطرة من خلال الدكتاتوري العسكري ذي الثياب المدنية.

- **الثورة الثرية هذا هو عنوان كتابك الذي سوف يطبع قريباً جداً، ترى ما هو الجديد في هذا الكتاب؟ وهل هناك معلومات وأسرار ستكشف في هذا الكتاب؟**

الكتاب هو دراسة تحليلية عن الثورة الثرية وقراءة جديدة لها من خلال تحليل الكثير من قضاياها ومفاصلها وهو يمثل الجزء الأول من الكتاب الثاني من ماهيات سيرة الزعيم عبد الكريم قاسم. اذ سبق أن أصدرت من هذه الثلاثية التي تدرس أرأسيات ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم (٢١/ ١١/ ١٩١٤- ٩/ ٢/ ١٩٦٣).

الكتاب الثالث: عبد الكريم قاسم في يومه الأخير- الانقلاب التاسع والثلاثون، بيروت ٢٠٠٣، توزيع دار الحصاد.

- الكتاب الأول: عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية ١٩١٤-١٩٥٨، دار الحصاد دمشق عام ٢٠٠٦.

دراستي لهذا الحدث وقادَتِه لا تنطلق من الكشف عن أسرار قدر كونها قراءة جديدة لهذه الثورة ذاتها (كصيرورة تغيرية) في بعض الأحيان ومن خلال ذاتية قاسم في البعض الآخر منه.. تناولت في الفصل الأول منه الكثير من المفاصل وكان باسم: ١- مقاربة مع أهم المظاهر الاجتماعية/السياسية لعراق ما قبل ١٤ تموز:

١ ـ تأسيس الدولة العراقية؛ التغيير الجذري في ١٤ تموز؛ المؤسسة العسكرية ودورها؛ الحراك الاجتماعي والانتفاضات الشعبية؛ المؤسسات السياسية الحديثة وتطورها؛ دور العامل الخارجي في الظاهرة العراقية.

٢ ـ ماهية ثورة ١٤ تموز: مفاصل التغيير وملازماتها؛ القاعدة الاجتماعية للحكم.

٣- ثورة ١٤ تموز والتحديات: قاسم وتموز والارتباطات الخارجية؛ التغييب القسري للثورة.

اما الفصل الثاني فقد تناول الصيرورة التاريخية لحركة التغيير الجذري في ١٤ تموز واشتمل على:

١- انفراد قاسم وكتلة المنصورية بالتنفيذ ومقدماته: مقدمات الانفراد. مبررات الانفراد. يوم الحسم وإقرار موعد التنفيذ.

٢- سفر التكوين وفعل التحرك.

٣- صيرورة التحقيق - حركة اللواء العشرين؛ البيان الأول للثورة. في حين انصب الفصل الثالث على تحليل واقعة قصر الرحاب ومقتل العائلة

المالكة، وهي قراءة أقرب إلى الموضوعية حيث حللت بعضاً من مفاصل هذه الواقعة.

أما الفصل الأخير فهو تحليل لردود الفعل الإقليمية والدولية الأولى والذي قسمتها إلى مجموعتين هما الدول المؤيدة للثورة وما قامت به من أخذات مساندة لها؛ والدول المناوئة للثورة وصحافتها.. وقد مهدت لذلك بدراسة تكتيكات الثورة التي تبنتها وساعدت على نجاحها.

وكما قلت هذه دراسة تأخذ بُعدها من النظرة الشمولية للكتب الثلاثة الخاصة بقاسم ونشاطه الحياتي وخاصة في الإعداد للثورة وقيادته لها.

-١٠-

من تاريخية مناهضة الأحلاف العسكرية:

حلف بغداد - في ذكرى انهياره

حوار مع الباحث الأكاديمي د. عقيل الناصري [١].

أجراه / نوري صبيح

شكل تكوين الأحلاف العسكرية، الغربية خاصة، ظاهرة في فترة الحرب الباردة التي بدأت بقوة منذ نهاية الأربعينيات من القرن المنصرم.. وقد شملت الشرق الأوسط وكان حلف بغداد الأكثر بروزاً وخطورةً بالنسبة للمصالح الوطنية لدول المنطقة ولقواها الديمقراطية الطامحة للتغير. كانت لنا هذه الوقفة التاريخية مع الباحث بالشأن العراقي المعاصر د. عقيل الناصري:

❖ **حلف بغداد .. لمن كان موجهاً وما هي أهدافه؟**

أفرزت الحرب العالمية ثانية جملة من الظواهر على المستوى الدولي تمحورت في بروز الكتلة (الاشتراكية) السابقة وانتشار الأفكار التحررية والديمقراطية التي استلهمت طموحاتها من هزيمة الفاشية وانتصار فكر المساواتية والعدالة الاجتماعية وفكرة الحرية، بكل جمالياتها الرومانسية والواقعية، ليس على النطاق المحلي لكل بلد، خاصة في العالم الثالث، بل على عموم المعمورة واشتدت صيرورة القضاء على الاستعمار والتبعية للمراكز الرأسمالية، وخاصة

---

[١] - نشر في صحيفة بغدادية وأعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤

المتطورة منها. في الوقت نفسه خلقت هذه الصيرورة نقيضها الموضوعي والمتمثل فياشتداد نزعتي المركزية والتمركز لقواها على المستوين الداخلي والعالمي وخلقها للجدار العازل بينها وبين هذا الوليد الجديد- المعسكر الاشتراكي. ومن هذا الظرف انطلقت المراكز الرأسمالية على لملمة أطرافها وتكوين أحلاف إقليمية ذات هدفين :

- داخلي .. يكمن في عرقلة صيرورات التغيير التي كان العالم الثالث على وجه الخصوص، مشحوناً بها وكبح كل من حراكية التقدم الاقتصادي/ السياسي ، وتهيئة مستلزمات النهوض العام.

- خارجي.. تطويق المعسكر الاشتراكي ، بصورة خاصة ، وحصره ما أمكن ضمن حدوديته المرسومة له من جهة ، واستنزاف فائضه الاقتصادي من خلال التركيز على المجهود الحربي واستقطاع ما أمكن من هذا الفائض المخصص للتطوير المدني.

هذه الأهداف استوجبت في الوقت نفسه إرساء جزء من أعباء الدفاع عن الرأسمالية على عاتق بلدان العالم الثالث وتخصيص بعض من مواردها ، على قلتها وندرتها ، لهذه الغاية.. كما أنها تعني في الوقت نفسه أن هذه الأحلاف قد أوكلت لجيوش هذه البلدان مهمة هي ليست من اختصاصها وليس لها علاقة بالمصالح الحقيقية لهذه البلدان ، خاصة إذا علمنا أن بريطانيا في تلك الفترة كانت أعباء تكاليف الحفاظ على مستعمراتها ومصالحها ، باهظة الثمن ، ولذا أشركت هذه البلدان العالمثالثية في تحمل قسط منها من جهة ، وطالبت الولايات المتحدة بالحلول في هذه البلدان خوفا من (الدب الروسي) حسب تعبيرات الحرب الباردة في حينها ، فيما أطلق عليه " مسألة شرق السويس". إن استقراء تاريخ العراق السياسي المعاصر يوضح عمق هذه النظرة ومدى تطابقها.. مع حلف بغداد في مضامين توجهاته العامة ، وكذلك في الدفاع عن مواقع المراكز الرأسمالية.

❖ **يشاع أن وثائق الحلف قد استولت عليها السفارة الأمريكية في بغداد ظهيرة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.. ما مدى دقة ذلك؟**

تشير الكثير من الآراء إلى العكس من ذلك.. حيث حاولت حكومة الثورة الاستفادة من هذه الوثائق وتصويرها في مقر الحلف.. وأشيع آنذاك أنها طلبت من السكرتير الثقافي للحلف (أمسى بعد تموز أحد أقطاب التوجه القومي المعادي لمضامين ثورة تموز) منحها مفاتيح خزائن الوثائق.. لكنه أبى ذلك، مما حدا بالحكومة إلى استقدام خبراء من مصر الناصرية، عندما كانت في قممها النيرة في محاربة الحلف، وتصوير هذه الوثائق التي استُفيدَ منها في سياقات الحرب الباردة وحرب المصالح.. بعدها أعلنت حكومة الثورة في ٢٤ آذار ١٩٥٩، انسحابها من الحلف مما ترتب عليه تسليم هذه الوثائق للحلف بعد نقل مركزه إلى خارج العراق و تغيير إسمه.

في الوقت نفسه حاولت الولايات المتحدة، العضو المراقب في الحلف، الضغط بكل قواها على حكومة الثورة وبكل السبل لمنع فضح جوهر سياسة الحلف وتأثيره على الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية من خلال وثائقه. لكنها لم تفلح في ذلك نتيجة المساندة الشعبية التي حظيت بها الثورة من أغلب القوى الاجتماعية وخاصة الحية منها.. وكذلك المساندة المادية والمعنوية من قبل مصر الناصرية، في قممها التحررية، والمعسكر الاشتراكي.

بمعنى آخر لا أرى العقلانية في طلب الولايات المتحدة في الاستيلاء على الوثائق التي تمتلك هي نسخها، إلا في التصور أن فعل الاستيلاء يراد به هنا عدم استيلاء الآخرين من خارج الحلف على الوثائق. وهذا ما تم في الواقع، وخاب أمل الأمريكان وكان غيظهم شديداً جداً من قاسم، ، حيث انعكس ذلك في تهديد وزير خارجيتها آنذاك بالقول : " سنحطم رأس زعيمكم ".، مخاطباً وزير خارجية عراق قاسم هاشم جواد في دورة الامم المتحدة.

❖ هل هناك تأثيرات إقليمية ودولية مارسها الحلف على حكومات الدول المنضوية تحت لوائه وما شكل هذه التأثيرات؟

إن عملية الانضواء بحد ذاتها لم تكن على قدر من المساواتية بين الدول المنتمية للحلف.. حيث كان للكبار رؤيتهم الاستراتيجية وتأثيراتهم القوية وخططهم التي هي فوق المصالح الوطنية للصغار.. فاقدي القدرة على التحكم بهذا القدر أو ذاك، بالقرار المركزي للحلف. كما أن هؤلاء الصغار لم يكن لهم القدرة على الرفض الكامل .. إذ كانوا إلى حد معين مسلوبي القدرة في اتخاذ القرار المستقل.. وإن وجدت لديهم فهي مناطة بالمسائل الثانوية أكثر مما هي عليه بالرئيسية منها، فما بالك بالأرأسية من القرارات وغائية الحلف؟!. كما أن أغلب الشركاء الصغار كانوا تابعين سياسياً واقتصادياً للشركاء الكبار مما أفقدهم قدرة المساومة في لعبة اتخاذ القرار.. والصغار كانوا مدينين للكبار في بقائهم بالسلطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. إذ ان تركيبة اقتصادهم وقاعدته المادية والاجتماعية وتبعية اقتصادهم لاقتصاديات الكبار هو قيد آخر في هذا المجال.

إن ظروف الصراع الدولي والانقسام الإقليمي والحرب الباردة وصراعات الزعامات بين الرؤساء المحوريين في المنطقة وخاصة بين السعيد وناصر.. كانت من العوامل التي سعرت هذا الصراع وتحديد مجالات وفعالية توجهاته. ناهيك عن الظروف الداخلية لكل قطر.. فإذا أخذنا العراق كمثل.. لرأينا إن فعل عقد الحلف كان ذا تأثيرات سلبية عميقة في عملية التطور السياسي حيث أغلقت العشرات من الصحف والجمعيات وتعمقت الاعتقالات وأسقطت الجنسية عن عراقيين أصلاء لهم جذور، وطنية وانتماء للعراق، تفوق أولئك الذين أصدروا هذه القرارات وربطوا مصير العراق بعجلة مصالح رأس المال العالمي.

❖ **هل أسهمت ثورة ١٤ تموز في تفكيك وإسقاط الحلف؟**

كان العامل الأرأس في تهديم الحلف هو ثورة ١٤ تموز.. ليس كفعل تغييري قادته الإنتلجنسيا العسكرية- الذراع المسلح للطبقات الوسطى، بل كمنظومة تدابير اجتصادية/ سياسية/ ثقافية أسهمت في تغيير واقع العراق السياسي وغيرت من المهام المستقبلية له والتي كانت في مجملها المطلق بالتضاد التناحري مع توجهات وماهيات حلف بغداد.. سواءً في مضمونه العسكري أو في توجهاته الفكرية أو فضاءات تحركه الاقتصادي أو تحالفاته الإقليمية والدولية والتي تصب في مجملها في مضمار مضاد لحركة التاريخ في ارتقائها الحلزوني. إن موقع العراق وجغرافيته السياسية كان لها الدور الأمثل في إسقاط الحلف وفي تبعثر وتشتت مركزية فكرته وفي بعث التناقضات الثانوية بين اعضائه، وخاصة الكبار منهم، إلى السطح لينهار الحلف بعد ترميمه وتغيير اسمه.. لكن المسبب الأرأس كان ثورة ١٤ تموز.

إن التأثيرات التي أحدثتها الثورة في مضامينها الاجتصادية كانت، كما قلت سابقاً في حديث مع جريدة طريق الشعب، بمثابة ثورة فرنسية جديدة في القرن العشرين.. من حيث المضمون والتأثير النسبي لعموم دول المنطقة وكذلك من حيث التركيبة الطبقية للسلطة في أخطر بقعة في العالم، أو انها أمست الأخطر بالنسبة للمراكز الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الدول المحورية في حلف بغداد وهذا يفسر لنا في الوقت نفسه، مدى تأثير ثورة تموز على العقل السياسي لمخططي السياسة في المراكز الرأسمالية، وعلى الانتقام منها سواء عن طريق التدخل المباشر أو/و غير المباشر (من خلال سياسة الترهيب والترغيب) أو الإسقاط الدموي لها.. وهذا ما تم في الانقلاب التاسع والثلاثون حيث ذبحت الثورة وغيبت قسراً قبل أن تحقق ذاتها وتستكمل مضامينها وتحقق أفق تاريخيتها.

وبنظرة جدلية نلاحظ أن ثورة تموز قد استكملت بعضاً من ذاتيتها المغيبة، من ليس من خلال إسقاطها لأسوأ حلف عسكري/ ثقافي في المنطقة آنذاك فحسب، بل من خلال ممارسة هذا الحلف (المنسي) فكرة الإسقاط القسري

للثورة بأيدٍ عراقية، لكن بفكر مخطط غربي التكوين أمريكي الجنسية يصب فحواه في العودة غير العلمية لمهمات تلك المرحلة من الحرب الباردة . لقد اعترف العديد من منفذي الانقلاب أو بعضهم على وجه الدقة، في ماهية جوهر انقلابهم وتلاقيه الفكري والعملي مع مضامين حلف بغداد في محاربته للفكر التقدمي وفي مضامين منطلقه من أولوية عراقية العراق، وفي خدمة مصالح رأسمال العالمي.. وهذا ما تم في حينه وما أعقبه من نتائج لا نزال نعاني منها. إذن الرابطة بين ثورة تموز وإسقاطها القسري .. يمكن تفسيره في بعض أوجهه بين انهيار حلف بغداد وإمكانية ترميم جثته الميتة. وتأسيساً على ذلك يمكننا الإقرار بأن ثورة ١٤ تموز " أنزلت بالاستعمار في العراق بوجه خاص وفي الشرق الأوسط بوجه عام، ضربة زلزلت كيانه وشبهت بسقوط الباستيل، وكادت أن تفقده صوابه حتى أوشك أن ينزلق إلى التدخل المسلح لولا خوفه من اندلاع نار حرب عالمية لم يعدّ لها العدة. وقد جاءت الضربة مفاجئة وحاسمة .. ".

❖ ماذا كانت مواقف هذه الدول إزاء الثورة وما هي محاور هذه المواقف؟

توضح تاريخية ثورة ١٤ تموز أن تحقق الثورة كان نتاج تفاعل العامل الخارجي المؤيد للثورة، مع العوامل الداخلية التي قامت بها السلطة الجديدة، وكونتا عوامل سببية موضوعية مشتركة أدت في نهاية المطاف إلى استقرار الوضع وكبح جماح التدخل الخارجي. كما يمكن النظر إلى هذه العوامل من حيث أهميتها ونسبية قوتها التأثيرية والقول إنها كانت نتيجة تفاعل عوامل أرأسية وأخرى رئيسة ساهما كليهما، بالتكامل الجدلي، بصورة حاسمة في كبح فكرة التدخل الخارجي ووأد الثورة، سواءً عبرَ الغزو الخارجي، أو الثورة المضادة في الداخل، رغم التلويح باستخدام القوة وذلك عندما طلبوا تسهيل مغادرة الجنود والرعايا البريطانيين لأن خطوات كهذه غالبا ما تتخذ قبيل الإقدام على عمل عسكري.. وهذا ما فسرته حكومة الثورة على الأقل. وهو تفسير يحمل

بذرة الوجاهة فيه. وعليه وحسب معيار الأهمية النسبية والقوة التأثيرية يمكن أن نوعز أسباب نجاح الثورة إلى جملة عوامل متداخلة هي:

العوامل الأرأسية:

- عمق وسعة التأييد الشعبي الذي غطى مساحة العراق: جغرافياً واجتماعياً وقومياً؛
- القضاء على أقطاب الحكم الثلاثة الكبار، الملك وولي العهد والسعيد ؛
- موقف الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية؛
- موقف الجمهورية العربية المتحدة.

هذه العوامل مجتمعة أسقطت إمكانية تبرير التدخل وكبح جماح الغزو المزمع، بالتفاعل الجدلي المتزامن مع جملة من العوامل والأحدات الداخلية والخارجية، منها :

العوامل الرئيسية:

- الانقسام في المواقف بين دول حلف بغداد نتيجة تضارب المصالح ثم الرؤى؛
- الكفاءة والسرية في التحضير والإعداد للثورة؛
- السرعة الخاطفة في إنجازها؛
- السيطرة المبكرة على الفرقة الثالثة واعتقال قائدها المناط به حماية بغداد؛
- اعتقال رئيس أركان الجيش والسيطرة على معسكر الرشيد؛
- الإحباط والإجهاض الفوريين لحركة الثورة المضادة في معسكرات الديوانية والمسيب والناصرية والسيطرة على مقر الفرقة الثانية في كركوك؛

- سرعة تجاوب كتل حركة الضباط الأحرار وسيطرتهم على وحداتهم وتأييدهم للثورة ؛

- انعدام وجود شخصية بارزة من الحكم السابق، تقود حركة الثورة المضادة ؛

- النشاط السياسي الواعي الذي عبر عنه البيان الأول والمقابلات مع الدبلوماسيين الأجانب وتهدئتهم ؛

- الإعلان عن تطمينات الثورة للغرب حول تدفق النفط إلى الأسواق العالمية ؛

- عدم وجود شخصية يسارية راديكالية في مجلس الوزراء(إقرأ شيوعية؟) ؛

- كان للتعيينات العليا في ١٤ تموز أثرها المباشر على التطورات التي أعقبتها ؛

- تأكيد الثورة على احترام ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر باندونغ والاتفاقيات الدولية المبرمة مع كافة الدول ؛

- الخطاب السياسي الهادئ للثورة والمتسم بالحيطة والحذر، الخالي من العداء اللفظي للغرب ومصالحه ؛

- عمق التأييد الشعبي الذي أحاطته شعوب البلدان العربية ودول الجوار للثورة، و تعاطف حركات التحرر والقوى التقدمية في العالم معها ؛

- دعوة قيادة الثورة لبعض شيوخ العشائر والإقطاعيين الكبار إلى المجيء إلى بغداد، بغية إغلاق منافذ تحركهم المحتمل ضد الثورة ؛

- حجز بعض الشخصيات المحورية السياسية الحاكمة وبعض كبار ضباط الجيش ؛

- هيأت الثورة الظرف لبروز عدم الرضا والسخط ضد النظام السابق ونخبته السياسية، مما كبح فرص المقاومة لمن كان ممكناً له أن يقاوم ؛

- تخوف الحكومات الغربية من أن يؤدي غزو العراق إلى تقوية نفوذ القوى الراديكالية وخاصةً اليسارية في عموم الشرق الأوسط والعراق على الأخص ؛

- الاعترافات المبكرة والسريعة من بعض الدول بالنظام الجديد ؛

- التحذير الذي أطلقه السفيران الأمريكي والبريطاني لحكومتيهما، بضرورة القيام بإنزال كاسح وسريع وبقوة متفوقة كثيراً إن أرادتا التدخل، وإلا ستؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح لرعايا الأمريكان والأوربيين.

هذه العوامل مجتمعةً، وما أفرزته ردود الفعل الدولية، المؤيدة للثورة أو المعارضة لها أثمرت في حل واحدة من أهم المعاضل التي كانت في مركز تفكير اللجنة العليا للضباط الأحرار.. ألا وهي كبح التدخل الخارجي المحتمل، والذي من أجله أرسلت صديق شنشل إلى جمال عبد الناصر للاستفسار منه عن مدى جدية التدخل الخارجي وإمكانية تنفيذه. كما أرسل عبد الكريم قاسم لعبد الناصر، رسولان منه وباسمه الشخصي، من خلال الحزب الوطني الديمقراطي (محمد حديد وحسين جميل كلٌ على انفراد). وكلف الحزب الشيوعي، الذي أوفد (في البدء عامر عبد الله ومن ثم بمعية سلام عادل)، لمعرفة موقف الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وللاستفسار منهما عن إمكانيات مساندة الثورة عند نجاحها من خلال كبح محاولات التدخل الخارجي المحتمل.

في الجانب الآخر كانت منظومة الدول الغربية وحلف بغداد ومن يدور في فلكه من دول المنطقة قد أصيب، كما قلنا، بصدمة كبيرة اختلفت نسبتها بين دولة وأخرى، مما أجبر أحد قادتها المتشائمين الكبار، وفق منطقهم النفعي، من القول: " سوف نفتح صندوق كل الشرور. ولكن علينا أن نفتحه وإلا فإن البديل مواجهة كارثة كاملة.. ."، طالما أن الثورة، أوصلتهم، حسب مذكرات آيزنهاور، ".. . إلى مفترق الطرق. فمنذ سنة ١٩٤٥ وسياستنا تقوم على ضرورة الوصول إلى منابع البترول وضمان سيطرتنا عليها بدون أية عوائق من جانب أي طرف. وأن يتحقق ذلك سلمياً إذا أمكن. والآن فإن علينا أن نناضل لكي

تمنع ناصر من السيطرة على هذا المورد، وإلا أعطيناه المال والنفوذ والقوة التي يتمكن بها من تدمير العالم الغربي. لقد كان علينا في نقطة ما على الطريق أن نواجه هذه المشكلة، وقد وصلنا إلى هذه النقطة الآن "، يعني يوم ١٤ تموز١٩٥٨.

كان لثورة ١٤ تموز عواقب وخمية على هذا المعسكر، الذي أخذ يبحث عن كل السبل الممكنة لإجهاض صيرورة الثورة من خلال التدخل المباشر وإعادة عجلة التاريخ إلى ما كانت عليه في العراق وإعادة رسم الشرق الأوسط وفق رغبات المصالح الأمريكية التي تقوم خطتها، حسب وليم قاندت، إستناداً إلى مقابلات خاصة أجراها مع كبار المسؤولين الأمريكيين: " على تدخل واسع عُهد فيه إلى تركيا غزو الأراضي السورية وإلى إسرائيل ضرب ج.ع.م. وضم الضفة الغربية. كما عهد إلى القوات البريطانية احتلال الأردن والعراق ".

كما كان من نتائج الثورة على دول هذا المعسكر هو:

- الوهن غير المعلن لفعالية دوله، نتيجة التناقضات الثانوية بينها وتعارض مصالحها، خاصة بين قطبيه الرئيسيين: بريطانيا والولايات المتحدة، التي رغبت في الاستحواذ على عموم المنطقة، وتجلى ذلك عندما رفض آيزنهاور مساعدة بريطانيا لاستعادة وضعها في العراق، مما أدى إلى تأثر البريطانيين بالقرارات المتخذة في واشنطن أكثر من تأثرهم من سياسة عبد الناصر أو السوفيت.

- كما انخفضت حدة تأثيرات حلف بغداد وضمور فعاليته ومن ثم تلاشي وجوده لاحقاً.

- أصبح (مبدأ ايزنهاور) في مهب النسيان والاضمحلال.

- والأهم هو ضمور مكانة ودور بريطانيا في الشرق الأوسط عامة، وخضوعها لإرادة واشنطن وسياستها بعد خروجها مهزومة من حرب السويس خاصة. إذ كانت ثورة تموز المسمار الأخير في نعشها الذي أرخ لأفول إمبراطوريتها. لهذا السبب رفضت، بدورها أن " تنفرد تركيا في دخول الأراضي

العراقية وتتولى إسقاط ثورة ١٤ تموز بمعونة أمريكية فذلك سيؤدي في نظر لندن، إلى تصفية النفوذ البريطاني في العراق وانتقاله كلياً ضمن الساحة الأمريكية- التركية. وقد كان الدور الموكل إلى تركيا في خطة التدخل الشامل التي اتفق عليها ينحصر في سوريا، لذلك رأت بريطانيا أن منع قواتها من دخول العراق وإيكال هذه المهمة إلى القوات التركية ينطوي على نوايا أمريكية مريبة بالنسبة للمصالح البريطانية ".

❖ كيف سيكون وضع العراق، بصورة عامة، لو عاش هذا الحلف؟

قبل البدء بالإجابة على هذا السؤال لابد من الإشارة إلى أن فكرة الانقلابية العسكرية جلبتها الولايات المتحدة من بلدان أمريكا اللاتينية وطبقتها في المنطقة وكانت في إحدى تجلياتها تعبيراً عن جوانب الصراع التناحري الثانوي بين المركز الرأسمالي البريطاني والأمريكي .. حيث عمل هذا الأخير على طرد الأول من مناطق نفوذه في منطقة الشرق الأوسط. وحاولت أمريكا القيام بأكثر من محاولة انقلابية في المنطقة (سوريا نهاية الأربعينيات) وكذلك في العراق في أثناء الحكم الملكي.. في تحقيق هذا الهدف.. إحدى هذه المحاولات أماط اللثام عنها صديق شنشل كما وردت في عمل المبدع، ليث الزبيدي، عن ثورة ١٤ تموز.

من جانب آخر السؤال ينم عن حالة سكونية لعملية الصراع الإقليمي والدولي.. ضمن عملية الاحتمال.. وإذا سرنا مع منطق السؤال سنصل إلى احتمالية تشدد الصراع على المستوى الداخلي.. وأما الإشكالات المظهرية الدستورية والاتفاق مع الأردن وغلق أبواب التداول السلمي للسلطة وتعمق الاضطهاد للقوى الديمقراطية، فقد عملت كلها على تعميق عملية الصراع الداخلي من جانب ولعلها كانت تهدد النظام من جانب آخر.. وفي الوقت نفسه كان قد آن الأوان لقيادة السلطة العراقية، سواء المتمثلة في نوري السعيد أو عبد الإله، أن تترك

الفعل السياسي ، وهذا ما شعرت به قوى حلف بغداد قبل غيرها. بمعنى إن شيئاً ما سيطرأ على واقع العراق المحتمل.

أما من حيث شكلية النظام.. فأعتقد ضمن هذه الاحتمالية أنه لم يكن بمقدوره توليد حالة تستقطب قوى الطبقة الوسطى وتغير آلية الحكم كما لم يكن بمستطاعه تغيير معادلات التنمية المرغوبة التي تستجيب للقوى الاجتماعية الفقيرة والمنتجة في الوقت ذاته. وسيعمق هذا العجز واقع الصراع الاجتماعي.. لأن نخبة الحكم تعتمد على قاعدة اجتماعية عفى عليها الزمن وليس بمقدورها نقل العراق إلى سكة الحداثة والتطور. رغم ما ينتاب هذه المرحلة الانتقالية من صراع وتناقض ومن حراكية عمودية وأفقية ستقلب المفاهيم والقيم وستعمق الصراع الخفي بين مفاهيم الحضارة المدينية المتحركة وقيم العشيرة والريف الساكنة . هذه الرؤية هي في جوهرها ضمن الاستعارة الفكرية الاحتمالية وهي بالتضاد من اليقينية التي هي من أفكار المجتمع الساكنة .

كلمة أخيرة.. كانت ثورة تموز نقطة تحول في تاريخية العراق حيث هيأت سبل التغيير المادي والروحي لعراق المستقبل، والصراعات الاجتماعية التي أعقبتها كانت دليلاً على حيويتها العضوية.. وكل الإنجازات التي تحققت بعدها مدينة لتموز ولقواها الاجتماعية.

- ١١ -

١٤ تموز.. الثورة الثرية وذكراها

إجابات مكثفة لتساؤلات واسعة!

حوار مكثف مع مازن لطيف[1]

◆ سؤال: راح الكثيرون، بعد كل الكوارث التي مر بها العراق، يلقون اللوم على ثورة ١٤ تموز ويحملونها تبعات ما حصل في العراق من كوارث على أيدي الحكومات القومانية منذ انقلاب شباط الدموي عام ١٩٦٣ ولحد الآن. سؤالنا ينصب على ماذا حققت الثورة وما أهميتها في تاريخ العراق المعاصر؟ ولماذا ينظر إليها البعض على أنها سبب الكوارث في العراق؟ وكيف وُئدت بسرعة؟ وهل دُرست بموضوعية ؟؟؟

الجواب: في الواقع السؤال يحمل ٤ مواضيع مترابطة ومتقاطعة منهجياً في الوقت نفسه، ولأجل الإجابة علينا تفكيكه إلى مناحيه والنظر بصورة مكثفة إلى كل جزء منه، وأبتدئ بالجزء الأخير من السؤال وأقول:

إن موضوعة خطرة وذات أهمية عميقة في البنية والوعي الاجتماعيين كثورة تموز، لابد أن تحظى بالدراسات، الغثة والثرية على السواء، أما مدى موضوعية هذه الدراسات فهذا يعود إلى هدف كل دراسة والغائية المبتغاة منها. وإجمالا أقول ان الأغلب المطلق من الدراسات والقرءات التي تمت في جغرافية

---

[1] - نشر في جريدة الصباح في أواسط تموز ٢٠٠٨

القمع القوماني منذ الرحيل القسري للثورة في انقلاب شباط ١٩٦٣ ولغاية الاحتلال الثالث نيسان٢٠٠٣ كانت غير موضوعية ومبوصلة في اتجاه معين .. وهناك استثناءات قليلة، إن لم تكن جداً، درست الثورة بالكثير من الموضوعية وإحداها كانت دراسة الاستاذ ليث الزبيدي.. رغم أني أزعم أن فيها ما يتنافى والروح الموضوعية وما توصل إليه المؤلف وأستاذه المشرف وقد أُمليت عليهما قبيل النشر من قبل قوى السلطة السابقة وهذا ما يتلمسه الباحث الاكاديمي عندما يسير مع هذا السفر الجميل وتنوع وتضارب الآراء حول الحدث الواحد أنه يكشف غابة تموز المعرفية التي تستوعب كل ألوان الأفكار السياسية للطيف العراقي.

في الوقت نفسه هنالك دراسات موضوعية ذات صفة جزئية لبعض مفاصل الثورة كالاصلاح الزراعي أو/و السياسة النفطية أو/و في شؤون المرأة أو/و في البنية الاقتصادية وغيرها من المواضيع.. في حين كانت الدراسات الأجنبية واخص بالذكر دراسات **حنا بطاطو** والزوجان **ماريون فاروق وبيتر سلكليت** والزوجان **بينروز** و **جاك بيرك** و**مكسيم رودنسن** و**كاراكوس** و**إليعازر بعيري**، وإلى حد معين **أوريل دان** وغيرهم من الكتاب في الدول الاشتراكية السابقة وكذلك بعض الباحثين العرب من خارج إطارالفكر القومي. كانت قراءاتهم موضوعية وإلى درجة كبيرة محايدة وقد تعقبوا الحدث وقرأوه من زوايا متعددة ومن مقاربات فكرية مختلفة .. لكنهم جميعهم توصلوا إلى أن ما حدث كان ثورة حقيقية نقلت العراق إلى مرحلة متقدمة قياسا لما سبق. وبدوري أيضاً حاولت قدر الإمكان ان أسير على هذا المنهج العلمي وأدعي أني قد أفلحت فيه لكن كان فيه شيء من ذاتي المؤيدة للثورة.. وأترك للقارئ الحكم على موضوعيتي غير المغنطة في التوجه الآحادي.

- أما بالنسبة لأهمية الثورة فأقول: في تاريخ العراق المعاصر ثلاثة مفاصل تاريخية أرأسية غيرت من مساراته بعمق كبير وهي:

١- تأسيس الدولة العراقية بعد الاحتلال الأول؛

٢- ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية ؛

٣- الاحتلال الثالث عام ٢٠٠٣ وإعادة تأسيس الدولة.

كانت ثورة ١٤ تموز الحدث الأرأس في القرن العشرين والأكثر أهميةً حتى أن الاحتلال الثالث كان من عاقبة الثورة غير المقصودة في بعض جوانبه. وأهمية الثورة كمُنَ في قدرتها على إحداث تغيرات بنيوية في: فلسفة الحكم ؛ القوى الطبقية القائدة للمجتمع ؛ الأنماط الاقتصادية وأولوياتها ؛ في السياسة الاقتصادية وعدالة التوزيع ؛ التغييرات الاجتماعية التي طالت كل البنى والتكوينات ؛ الثورة الثقافية وتوسيع التعليم؛ في توسيع منظمات حقوق الانسان ومفاهيمه ؛ في الإصلاح الزراعي ونشر العلاقات السلعية النقدية في الريف ؛ في تحقيق التطور المتكافئ لقطاعات الإنتاج المادي ؛ في عملية الحكم للفقراء واجتثاث الفقر ؛ في الانطلاق من أولوية عراقية العراق، دون التخندق فيها، نحو الأمة العربية ؛ في الحياد الإيجابي والانتماء إلى معسكر التحرر العالمي ونصرة الشعوب المقهورة. إن العواقب الاجتصادية/ السياسية في بعديهما الاجتما تاريخي وضمن زمكانيتها وما ترتب عنها من طرد طبقات وفئات اجتماعية من مسرح الحياة وبالتالي وضع العراق على سكة الحداثة.. عليه كانت الثورة نقلة نوعية وأول مشروع حضاري جدي في القرن العشرين.

- أما بصدد تحميل الثورة عواقب الكوارث التي حلت بالوطن.. فإن أي باحث جدي وأي مبصر ثاقب النظر سوف لا يقتنع بمثل هذه القراءات (الميتة) التي تنطلق من حالة السكون وليس حركة الحياة ومن الموقف الرمادي ذات اللوم مع الأمنية في جوهره وليس من اخضرار الحياة. إن النظرة الجدلية للتطور توضح لنا أن عملية التطور لا تسير وفق رغائبنا وهي أيضاً لا تتم بصورة مستقيمة. إن أية عملية تغير، وخاصة الجذرية، ستخلق تناقضاتها في أثناء نموها وتطورها وستدخل في حالة من الصراع على كافة الأصعدة، بين القوى المتنفعة من عملية التغيير وتلك المتضررة منه، ضمن نطاق محيطها الداخلي وفي تفاعلاتها مع العالم الخارجي في أخطر بقعة في عالم الأمس واليوم. بمعنى أن

لجغرافية المكان وتاريخية علاقات دول المنطقة دوراً مهماً في اشتداد الصراع وفي مديات استخدام العنف.

وهذا ما حدث في عراق الجمهورية الأولى التي غيرت من التوازنات الاجتماعية الداخلية ومن صدق نواياها في تعميق الإصلاحات الداخلية، ومن واقع العلاقات الدولية في ظروف الحرب الباردة التي (سخنتها وألهبتها) الثورة لحد بلوغ مراحل متقدمة من التوتر في الوضع الدولي، ومن السياسة النفطية المتحررة التي اتبعتها الثورة حتى بلغت تأثيراتها حداً أفقد الأوساط السياسية الإنكليزية الباردة أعصابها فراحت تهدد بضرب العراق حتى ولو بالقنابل الذرية المحدودة.. كما هنالك عوامل عديدة ساهمت في تصعيد العنف والانقلابية العسكرية، بأشكالها المتعددة، منها ما هو كامن في علاقة الفرد بالجماعة وفي علاقة الجماعة بالدولة والدولة بالدولة كمعطيات لواقع موغل في القدم.. وهذا يشمل تاريخ العراق الحديث والقديم. في الوقت نفسه لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في التأثير على الظاهرة العراقية، بغض النظر عن ماهية العوامل الداخلية.. ويرجع هذا، كما قلنا، إلى موقع العراق الاستراتيجي وثرواته الطبيعية وغيرها من العوامل. لهذا رأينا ان كل دول الجوار بلا استثناء قد اتفقت على معاداة الجمهورية الأولى (تموز١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) وحاربتها ماديا أو/و معنوياً رغم تناقضاتهم المتبادلة ذات الطبيعة التناحرية.

- أما بصدد التغيب القسري للثورة فقد تشابكت جملة من العوامل الداخية والخارجية، الموضوعية والذاتية للبلد ولقيادتها السياسية، على تغييب الثورة وقتل قائدها ورفاقه بصورة بشعة. وقد لعب الصراع الاستنزافي بين القوى القومية واليسارية، بين قوة التحرر الكردي وزعامة قاسم، بين الضباط المغامرين، وما لعبته قيادة ناصر ونظرته الأنوية وتحالفاته الهشة مع أعدائه الاستراتيجين من دور سلبي هيأ لظرف الانقلاب الدموي والأبعاد القسري للثورة.. ناهيك عن المراكز الرأسمالية ودورها في التخطيط (الذبح) الثورة بأيدٍ عراقية كمنفذين لغيرهم. بمعنى مكثف أن الثورة لم تستنفذ ذاتها ولا مقوماتها ولا أفقها المستقبلي، قدر كونها نتاج للتناقض بين معسكرين متنفعين

ومتضررين ليس من فعل الثورة فحسب بل من مسيرتها وبرنامجيتها. لذا تحالف المتضررون لإسقاط الثورة ونجحوا في المرة التاسعة والثلاثون. ومع كل ما مر فلا تزال الثورة طرية في مدياتها وفي نزاهة قيادتها وفي أفق مستقبلها وفي شعبية زعيمها.. وعلينا الآن ان نسترشد بها لأجل حل لواقعنا ضمن إطار النظام الجمهوري الفيدرالي وتحقيق الاستقلال الوطني وتجسيد الهوية الوطنية، واستكمال ذاتنا في الانتماء العربي. هذه الإجابة المكثفة هي الأخرى يراد لها تفكيك معرفي لكي نفصل في الماهية الموضوعية للثورة.

-١٢-

حقائق وأسرار الصراع السياسي العراقي

في حقبة الخمسينيات

حوار هادئ لموضوع ساخن:[1]

أجرى الحوار/ نوري صبيح

د. عقيل الناصري .. باحث معروف في الوسط العلمي من خلال دراساته المتعددة عن ثورة ١٤ تموز وشخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم.. ويكاد يعتبر حسب قول الناقد المبدع الراحل محمد مبارك { المؤرخ المنصف لقاسم وثورة ١٤ تموز}. أجريت معه حواراً متعدد المناحي أوضح فيه رؤيته النقدية لواقع العراق السياسي في مرحلة تموز/ قاسم والتي يطلق عليها خلافاً لجمهرة واسعة من السياسيين والكتاب اسم { المرحلة النيرة} ، ترى لماذا هي نيرة؟ وهل تمثل حدثاً استثنائياً في تاريخ العراق المعاصر ؟ وما أهمية الراحل الشهيد قاسم ودوره في عملية التغيير ذاتها ودوره، كما يقول د. الناصري، في التكتل الغائي لحركة الضباط الأحرار؟ تعالوا معنا في هذه الرحلة التاريخية الفكرية نحاور عقل المبدع د. عقيل الناصري ونتلمس أراءه حول تموز وقاسم والنظر إليهما.

---

[1] - نشر في جريدة البيان العراقية العدد(٢١١) في ٢٠/٤/٢٠٠٩ وأعيد نشره في الحوار المتمدن في ٢٢/٤/٢٠٠٩

في المقابل لابد لنا في البدء من التعريف المكثف لضيفنا بالقول .. أنه قد ألف ٦ كتب و٣ كراريس واكثر من ٨٠ بحثاً ودراسة ومقالة.. وشارك في العشرات من الندوات العلمية .. وعمل أستاذا في جامعة وهران لمدة ٩ سنوات وباحث غير متفرغ في معهد الاستشراق في موسكو، وقبلها باحث في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.. ومتفرغ منذ ٢٠ سنة في دراسة موضوعه الذي تخصص فيه. وهو الآن استاذ مساعد في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، أشرف ولا يزال على عدة أطاريح ورسائل جامعية.

❖ **ما هي أبرز الأحداث السياسية والاجتماعية التي سبقت ثورة ١٤/تموز؟**

إن هذا السؤال يحمل في رحمه ضرورة تتبع المسببات الأرأسية لثورة ١٤ تموز بصورة غير مباشرة.. لذا سأحاول التكثيف في الإجابة وأقول: لقد حفلت خمسينيات القرن المنصرم بجملة من التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في داخل العراق والمنطقة.. أثرت بمجملها في عملية إنضاج الظروف الموضوعية والذاتية لعملية التغيير الاجتماعي واشتداد فعالية صيرورتها . وقد تم رصدها من قبل قوى اجتماعية وسياسية عديدة.. نتيجة استفحالها التي انعكست إحدى جوانبها في جملة الانتفاضات الاجتماعية التي عبرت عن رفضها لنتائج هذه الصيرورة .. والتي برفضها هذا قد أنضجت في الوقت نفسه بعض سمات الظروف الذاتية لقوى التغيير الاجتماعي.

في الواقع هنالك ثلاثة مستويات لهذه الأحداث وهي :

- التغيرات الداخلية ؛
- التغيرات الإقليمية ؛
- التغيرات الدولية.

في البدء لا يمكن فصم هذه الحلقات الثلاث بعضها عن البعض الآخر من حيث التأثير على الواقع العراقي.. فمن الناحية الداخلية تراكمت جملة ظواهر سواء ما يتعلق منها في انبثاق حلف بغداد وما أضاف إلى العراق من مهام ومسؤولية لا تصب في مصلحة تطوره وحياده على المستوى الدولي.. اذ أقحم في هذا الصراع بالضد من مصالحه (عراقيا وعربيا) ومركزية صراعهما مع المراكز الرأسمالية آنذاك وخاصة في علاقاته الاقتصادية غير المتكافئة معها.. وكذلك بالنسبة لمركزية الصراع حول فلسطين. ومن أبرزها في المنطقة هو تأميم النفط في إيران في زمن حكومة مصدق.. وكذلك (الثورة المصرية) وما أعقبها من تطورات بصدد علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي السابق وتجديد أسلحة الجيش المصري وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي.

أما على الوضع الداخلي فهنالك بعض (المنجزات) التي فرضتها طبيعة الصراع الاجتماعي/ السياسي ومنطق التطور وفعله الذي هو نتاج لآلية قوانينه وسريان سننه سواءً في المدينة أوالريف، كتطبيق قانون المناصفة للفلاحين، وزيادة حصة العراق من شركات النفط، والتوسع في عمليات بناء البنى التحتية للاقتصاد والنمو النسبي للطبقة الوسطى وغيرها. في الوقت نفسه تعمق الصراع السياسي مع النخبة الحاكمة وقاعدتها الاجتماعية والتي انعكست في الأخذات القمعية التي قامت بها وزارة نوري سعيد الثانية عشر وذلك القمع والعنف (المادي والمعنوي) التي رافق الاحتجاجات الاجتماعية السياسية في مختلف قطاعات الإنتاج المادي في صناعة النفط والمؤسسات الصناعية وحتى في الريف في مختلف المناطق. ولكن الأهم من هذه الظواهر هو استكمال مقومات النشوء لظاهرة جديدة وهي التكتل الغائي لحركة الضباط الأحرار.. التي رافقها وأكمل مهامها هو انبثاق جبهة الاتحاد الوطني الذراع السياسي للفئات والطبقات الاجتماعية المعارضة والمساندة لفعل التغيير. هذا الفعل قد جسد وجوده بقوة حتى أن الكثير من القوى الأجنبية وخاصة (السفارة البريطانية) قد تحسست وجوده وأخذت تكثف من ضغطها على النخبة الملكية الحاكمة لتفريغ مضامينه القابلة للانفجار.

- لماذا نشأت حركة الضباط الأحرار السرية ؟

عند الإجابة على هذا السؤال علينا العودة إلى فترة تاريخية ماضية من تاريخ العراق المعاصر وتكوين الدولة العراقية ودور الضباط فيها، وإلى ماهيات الفعل السياسي للقوات المسلحة ونشوئها وإلى نظرة الضباط إلى ذواتهم المهنوية و(نظرية البعد التاريخي) لدورهم ومهامهم .. حيث لعبوا منذ الحضارات الأولى دوراً مهماً في عقد السلطة وديمومتها، بغض النظر عن ماهيتها وعنوان ذراعها المادي المسلح: مقاتل، مجاهد، محارب، عسكري، ضابط.

وفي العصر الحديث فقد مارس ضباط المؤسسة العسكرية السياسة وتسنموا المناصب الأرأسية في الدولة العراقية الجديدة .. وبعد أن توسعت المؤسسة العسكرية والأمنية في أواسط الثلاثينيات، فقد تدخلت بقوة في الحدث السياسي عبر الانقلابية العسكرية التي عجت بها سنوات ١٩٣٦- ١٩٤١ حيث أصبحت تمارس السياسة بصورة مباشرة أو/و غير مباشرة، وبدأت الحزبية تنمو في رحمها بصورة غير علنية، في البدء، إلى أن اصطدمت بالسلطة إبان بدء الاحتلال الثاني (١٩٤٠- ١٩٤٧) وتقهقر المؤسسة العسكرية وانعدام الثقة بالعائلة الحاكمة بعد أعدام قادة حركة مايس.. وتسريح ما يقرب من ثلثي ضباط المؤسسة العسكرية، ومما زاد الطين بلة هو الدخول الواهن لحرب فلسطين الأولى بقوة مادية ضعيفة جداً غير مؤثرة وبلعبة سياسية مكشوفة ساهمت العائلة الهاشمية في رسم أبعادها.. مما حفز الضباط على فكرة التكتل الغائي ضمن ظاهرة جديدة عمت بلدان الشرق الأوسط أطلق عليها أسم (حركة الضباط الأحرار) وهي الترجمة العملية لعودة الضباط للعب ما يمكن أن نطلق عليه (الدور التاريخي) لهم .. خاصةً بعد ان ضخموا من ذاتهم ومن تصوراتهم باعتبارهم حاملين فكرة التغيير الاجتماعي .. بغض النظر عن مدى قربهم من هذا المفهوم أو بعدهم عنه.

وفي الوقت نفسه في تلك الفترة كانت البداية الجدية للدخول الأمريكي للمنطقة عبر الانقلابات العسكرية المتبناة من قبلها والذي سبق أن طبقته منذ نهاية القرن التاسع عشر في أمريكا اللاتينية.. وهي التعامل مع الوضع من خلال الانقلاب العسكري. وقد بدأ في سوريا في نهاية الأربعينيات ومن ثم (الثورة) المصرية عام

١٩٥٢.. وغيرها من المحاولات غير الناجحة في العراق وبعض البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط كإيران والباكستان ومن ثم تركيا لاحقاً.. ..الخ.

هذا التبني الأمريكي للفكرة الانقلابية لا يعني أن جميع هذا الحركات كانت أمريكية التخطيط.. وهذا ما يتضح بقوة الموضوعية، على الأقل، بالنسبة لحركة الضباط الأحرار في العراق .. والتي نشأت بالضد من توجهات المراكز الرأسمالية والحكومات الحليفة لها في العراق. لذا كان الموقف الرافض للحرب الفلسطينية الأولى أحد الدوافع الأرأسية لفكرة التكتل الغائي لدى الضباط العراقيين.. ومما عمقه هو (الموقف التابع) لحكومات تلك المرحلة المتماهية مع المشاريع الغربية حتى تلك التي ليس للعراق وانتمائه العربي فيها مصلحة.. وقد تعمقت أكثر نتيجة التناقضات الاجتماعية والسياسية وبروز قوى اجتماعية لها دور كبير في عملية الإنتاج الاجتماعي المادي وازديادة حدة الصراع في الريف ضد الهيمنة الاقطاعية وجملة القوانين التي تنظم الحياة فيها والتي جميعها تصب في مصلحة الشيوخ والملاك الغائبين.

وفي اعتقادي لعب العامل السياسي المتمثل في فشل النظام الانتخابي لتداول السلطة سلمياً بين الطبقات الاجتماعية دوراً كبيراً في إنضاج ظروف وفكرة التغيير لدى الطبقات الوسطى بمختلف فئاتها وخاصة عبر جناحها العسكري (الانتلجنسيا العسكرية). وهذا ما عبر عنه القائد الأرأس لحركة الضباط الأحرار الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم.. عندما أشار، إلى ما معناه، إلى أننا في القوات المسلحة ما كنا لنتدخل في تغيير النظام لو كان بمستطاع الأحزاب الوطنية المعارضة الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، إذ كانت كل الحكومات تتدخل فيها وتزورها بصورة فجة.

كما إن فشل حكومات تلك المرحلة في تحقيق تغيرات في بنية الاقتصاد وهيكلية أماطه ورفع مستوى المعيشة عوامل متداخلة لعبت دوراً في نشوء هذه الحركة الجديدة ذات الغائية المحددة والمتمثلة في إمكانية تحقيق ما كانت تصبو إليه القوى الوطنية العراقية المعارضة من تحقيق التغيير في الأفكار والبنى، في الأنماط الاقتصادية وأولوياتها، في الحياة السياسية وديناميكيتها المعبرة عن تطلعات الكم

الكبير من العاملين في حقل الإنتاج الاجتماعي بمختلف فروعه. إنها عوامل مترابطة جدلياً اكتسبت موضوعيتها من قدرتها في التعبير عن مطالب الجماهير الفقيرة والكادحة.. مادة التاريخ الإنساني.

في الوقت نفسه وحتى نكون قريبين جداً من الموضوعية لابد من الإشارة إلى العامل الذاتوي لدى فئة قليلة من الضباط الطامحة للوجاهة الاجتماعية والتماثل مع ضباط الحركة المصرية.. وفي اعتقادي من خلال دراستي لهذه الموضوعة أن اغلب أعضاء ضباط اللجنة الوسطية في حركة الضباط الأحرار في العراق كانوا من المتأثرين بهذا العمل.. لا بل حتى لدى بعض القادة المحوريين في اللجنة العليا للحركة.. وقد تجلى هذا في تزعمهم للحركات الانقلابية ومشاركتهم الفعالة فيها، أو على الأقل في انزوائهم عن فعل التفعيل صيرورة الحركة وأهدافها.

❖ ما الأهداف السياسية والاجتماعية التي جمعت هؤلاء الضباط رغم انحدارهم من أصول وقوميات وأديان ومذاهب مختلفة وأيضا ايدولوجيا تتراوح بين الوطنية والإسلامية والقومية واليسارية ؟

قبيل الإجابة على هذا السؤال.. لابد من التعمق إلى التركيبة الاجتماعية (القومية والدينية، الطبقية والإثنية) للواقع العراقي. إن تعددية هذه التكوينات وتشعباتها توسم المجتمع العراقي.. وقد تكونت في سياق البعد التاريخي الطويل سواءً لجغرافيته الطبيعية أو/ و السياسية والى تلك القمم الشامخة من حضارته وكبواتها. هذا التكوين وما أفرز من تعددية قد يعتبر عنصر من عناصر القوة للمجتمع سواءً في تركيبه أو في تنوع قيمه وسلوكيات وثقافات أبنائه .. لكن في الوقت نفسه يمكن أن يكون عنصر تشتت واحتدام واحتقان خاصة في تلك المنعطفات التي تتعارض فيها مصالح وتطلعات هذه التكوينات المتعددة.

وهنا لابد من العودة إلى تاريخية تأسيس الجيش العراقي سواءً قبل تكوين الدولة العراقية أو بعد تأسيسها.. وقد تطرقت إلى ذلك بالتفصيل في كتابي {الجيش والسلطة في العراق الملكي- دفاعا عن ثور ١٤ تموز} الصادر عن

وزارة الثقافة عام ٢٠٠٥. لأقول.. نعم عندما تأسس الجيش وبلور ذاته المهنوية وتطورت عقلية قادته ظهر فيه عالمان :

- عالم الضباط ومنابتهم الاجتماعية التي تتمحور في الفئات المتوسطة (والقليل منهم) الصغيرة من الطبقة الوسطى.. والتي أخذت تنمو لغاية نهاية الجمهورية الأولى(١٤ تموز١٩٥٨- ٩ شباط ١٩٦٣) بصورة طبيعية حتى تكونت عوائل عسكرية من حيث المهنة الرئيسية للعائلة. هذا النموذج قد طرأ عليه تغير جذري في الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣) من حيث الأصول الطبقية لضباطه. أما مناطقهم الجغرافية فقد كانت تتمركز في بغداد وشمالها وأعالي الفرات. هذا المنبع الاجتماعي جعلهم أقرب إلى سياسي وأحزاب الطبقة الوسطى وخاصةً في توجهها الحزبي القومي منها والاسلامي.. أما من ذوي الفئات الصغيرة فقد كان ميلهم الأعم مع الأحزاب اليسارية والديمقراطية وتلك ذات المنحى الوطني.

لكن الموقع الطبقي هذا غالبا ما يتغير مع الصعود في المراتب العليا للمؤسسة العسكرية حيث تنسج عندها مصالح طبقية جديدة تبتعد بمسافة عن أصولها.

- عالم المراتب.. حيث أن اغلب منتسبيه والقاعدة الواسعة لهم هم من المطرودين (لأسباب مختلفة) طوعاً أو/و إجباراً من عالم الريف وفقرائه المدقعين ومن فقراء المدينة والهامشيين منها.. وهؤلاء أغلبهم من المناطق الجنوبية والفرات الأوسط.. ويميل أغلبهم إلى الأفكار الرديكالية في صيغتها الشيوعية.. وهذا ما وسم العراق لغاية مطلع سبعينيات القرن المنصرم. وقد لعب منتسبي المراتب دوراً مهما في إحباط عدة محاولات انقلابية ضد نظام الراحل قاسم.. وهي سمة نادرة في عالم البلدان المتخلفة

ومن هنا لو عُدنا إلى السؤال لقلنا أن لا عجب في تنوع هؤلاء الضباط وفي تعددية انتماءاتهم الفكرية والسياسية حيث انهم عكسوا هذا الواقع من جهة وفي كونهم قد عبروا عن مطاليب اجتماعية معبراً عنها ضمن هذه الخريطة السياسية من جهة أخرى. وهذا ما توضح بشكل موضوعي عند المقارنة بين مطاليب

الحركة الوطنية على تعدد توجهاتها الفكرية والبرنامج المتبنى من قبل حركة الضباط الأحرار في كل أبعاده السياسية والاجتصادية والثقافية سواءً الداخلية منها أو/و الإقليمية والموقف من التحالفات العسكرية والصراع الدولي. بمعنى آخر أن عامل التمركز كان أقوى من عامل التشتت إبان نضال الضباط الأحرار في الموقف من النظام الملكي ومن الأهداف العامة المراد تحققها. لكن في الوقت نفسه أصبح هذا التباين الفكري عامل تشتت لا بل وتناقض في بعده التناحري المفتعل والمبوصل من بعض الأطراف بعد تأسيس الجمهورية.

• هل ساهمت جبهة الاتحاد الوطني /١٩٥٧في تقريب وجهات النظر عبر برنامج مشترك لإسقاط الحكم الملكي ؟ ثم انفرط عقدها بعد استلام السلطة والاستئثار بها ؟

يمكن تلمس بعض جوانب السؤال مما ذكر سابقاً. في حين أنا أعتبر أن جبهة الاتحاد الوطني مثلت بعض أوجه النضوج الذاتي لمطلبية التغيير التي قادها الجناح المسلح للطبقة الوسطى.. وقد كانت هنالك علاقات بين الطرفين وعلى مستويين:

- **المستوى الأول** .. وهو الذي ربط الجبهة باللجنة العليا للضباط الأحرار من خلال شخصية سكرتير اللجنة (رجب عبد المجيد).. رغم ما اكتنف هذه العلاقة من بعض الغموض و الادعاء وعدم قبول بعض أعضاء اللجنة العليا،على الأقل، من الاتصال بالجبهة حيث، ليس لديهم تلك التصورات الواضحة لمثل هذه العلاقة.. ولذا اقتصرت العلاقة هذه على العموميات ولم يساهم أي عضو من أي طرف في اجتماعات الآخر.. وكان هناك إجماع على رفض اللجنة العليا من مساهمة أي مدني في اجتماعاتهم.

- **المستوى الثاني**.. هو العلاقة الثنائية بين بعض الأشخاص المحوريين في اللجنة العليا للضباط الأحرار وبعض الأحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني.. **فقاسم** كان على علاقة بكل من الحزبين **الوطني الديمقراطي**

والشيوعي العراقي، وكان رجب عبد المجيد على علاقة بالأحزاب القومية كالاستقلال ومحي الدين عبد الحميد كان مع الحزب الوطني الديمقراطي، ووصفي طاهر مع الحزب الشيوعي.. كما أن هنالك علاقة ببعض الضباط الأحرار الصغار من خارج اللجنة العليا بحزب البعث.

هذه العلاقات لم تكن بمستوى التنسيق الجمعي بين كلا الطرفين.. فقاسم كان يعبر عن ذاته المحورية ويرسم العلاقة مع الحزبين أعلاه من خلال تبنيه لمنطلقات فكرهم والاسترشاد به.. في الوقت نفسه كان رجب عبد المجيد يؤكد ذاته المحورية من خلال علاقته ببعض أحزاب الجبهة أو بالأحرى ببعض شخصياتها القيادية. وبالتالي لا أعتقد أن عملا جادا كان قد تم بين الجهتين.. إذ أن ليس كل الأحزاب المؤتلفة بالجبهة قد علمت بموعد الثورة، والحقيقة تبدو أنها كانت مرتكزة في الحزبين الشيوعي والوطني الديمقراطي.. أما بقية الأحزاب والمنظمات المهنية والشخصيات المستقلة المؤتلفة.. فإنها لم تعرف على وجه اليقين بالموعد المحدد. لذا انفرد الشيوعيون بنشر توجيهاتهم العامة لما سيحدث بمنشور داخلي للكوادر المتقدمة دون غيرها وحتى الضباط والمراتب المُنضمة إلى الجناح العسكري للحزب قد تفاجأت بيوم الثورة.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الأهداف المعلنة لجبهة الاتحاد الوطني ذات النقاط الخمس.. لم تصل من حيث مدها وطموحها سوى للمطالبة بالتغيير في سياسة السلطة وإصلاح ما أمكن لقوامها واطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراء انتخابات نزيهة. في حين كانت اللجنة العليا للضباط الأحرار قد تبنت تغيير النظام برمته وإجراء تغييرات بنيوية في السلطة وقوامها وفي الأنماط الاقتصادية وأولوياتها ومضامينها وفي البنية الاجتماعية وتطلعاتها ضمن العقد الاجتماعي الأقرب إلى الواقع الموضوعي لعراق تلك المرحلة وفي الإصلاح الزراعي وواقع الملكية الإقطاعية والموقف من الطبقات الفقيرة والكادحة وفي السياسة النفطية والموقف من الأحلاف العسكرية.

كل هذه الرؤى التي تبنتها ومن ثم مشروعها المستقبلي قد فاقت تصورات أحزاب الجبهة مما أفقدها البوصلة العقلانية وتبنيها للنزوع الاستعجالي كل من

طرفه. مما أدى بها إلى السجال ومن ثم الصراع وبالتالي الاحتراب غير المبرر.. الذي أوضح عدم قدرة هذه الأحزاب على تشخيص ماهيات المرحلة وقواها وفهم قواعد اللعبة السياسية ومن ثم ضرورة الاتفاق على القاسم المرحلي المشترك.. وهو عين ما نحن فيه في الوقت الحاضر .. ولولا قوة المحتل لرأينا أن الصراع كان على أشده بين هذه القوى وعلى الأقل مع تلك التي خسرت مواقعها في السلطة.

إن فكرة الاستئثار والمنزع الاستعجالي الرامي في صيغته الفلسفية (لحرق المراحل)، حالة عامة في التجارب الانسانية وفي عالم الواقع المادي كما تدلل عليه الكثير من الوقائع.. وهذه الحالة في حالة صراع متناقض مع صيرورة قوانين التطور وسننها والتي تفعل مفعولها بصورة موضوعية.. وهذا النزوع تزداد وتائره في المجتمعات غير المتبلورة طبقيا الضعيفة في قواها المنتجة وبالتالي المشوشة في تجليات الوعي الاجتماعي: الفلسفية، السياسية، الجمالية، الدينية والقانونية. وهذا ما دللت عليه تجربة تموز العظيم.

السؤال الخامس:

- **كيف نشب الصراع وما أسبابه بين الضباط الأحرار العراقيين رفاق الأمس وما سبب الخصومة التي حصلت بين جمال عبد الناصر والزعيم عبد الكريم قاسم ؟**

يشتمل سؤالك يا صديقي الفاضل على شقين مختلفين من حيث الدوافع.. الأول بين قوى الثورة من العسكريين والثاني مع الرئيس ناصر. فبالنسبة للشق الأول فقد توقفت كثيراً وبصورة مسهبة على تحليل هذه المسببات.. في كتابي الذي سوف يصدر في دمشق هذا الشهر أو الشهر القادم على أبعد احتمال وهو بعنوان{ ١٤ تموز- الثورة الثرية} وهو يمثل الجزء الأول من الكتاب الثاني من ثلاثية من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم. وتكمن عوامل عديدة وراء الصراع الذي نشب بين رفاق الأمس.. وهو ليس وليد فعل الثورة أو/و من الذي قام

بها (أو كما يدعون سرقها). إن تاريخية حركة الضباط الأحرار تكشف عن هذه الجوانب المتعددة والتي قسم منها متعلق بالمواقف الفلسفية والحياتية للضباط الأحرار ورؤيتهم للمستقبل المنظور وماهية موضوعاته الأرأسية ومفرداتها. كما يكمن أحد الأسباب في الطبيعة الموضوعية للثورات التي تقودها الطبقات الوسطى وتضارب مصالحها الآنية والمستقبلية.. كما أن النزعة الذاتوية لبعض الضباط، وخاصة أولئك الذين لم يحصلوا على تلك النزعة الصمدانية (الكرازمية) المتوقعة من مشاركتهم في الثورة.. ثم إن النجاح السهل للثورة وعبقرية الخطة وسرعة تنفيذها وترابط عناصرها الجدلي.. عوامل ساهمت في دفع المغامرين إلى ركوب (الدبابة) ثانية وبدون مؤازرة شعبية، قدر اعتمادهم على فتات تلك المساعدة الخارجية، الإقليمية والعربية والدولية. حيث تخادمت هذه القوى الخارجية مع القوى الداخلية لحرف الثورة عن مسارها ومضمونها في البدء، وعندما لم ينجحوا قرروا ذبحها وقائدها.. كما يكمن سبب آخر، لكنه ليس الأخير، في التآمر الداخلي للقوى المتضررة من الثورة أو/و من مسيرتها اللاحقة.. من هذه الأسباب وغيرها التي تشتق، تكمن عوامل الفرقة والتشتت. إن اختلاف الرؤى الفلسفية والمنطلقات الحياتية عوامل مهمة في هذا الصراع وسياقاته اللاحقة.

أما بالنسبة إلى الشق الثاني .. وهذا ما أنا دارس له في الوقت الحاضر، ففي اعتقادي أن ذاتوية الرئيس ناصر لعبت دوراً كبيراً في تخريب هذه العلاقة.. خاصة عندما حدثت ثورة ١٤ تموز كان ناصر يتربع على قمته النيرة تلك، بعدما أقنعته تجارب السياسة بالابتعاد عن الخطى والنصائح الأمريكية.. وأخذت شعبيته تطغي في الشارع السياسي.. وخاصة في مصر حيث أن عمق المعضلة الاقتصادية أجبرته على الخروج من مصريته إلى عروبته لإيجاد سبل عمل للعمالة الفائضة والحصول على موارد إضافية للخزينة المصرية وبالتالي التخفيف من الضغط الاجتماعي الداخلي. ضمن هذه الظروف بدأ قاسم منطلقاً من عراقويته نحو عروبته وإن لم يتخندق في الأولى بل رأى في الثانية عمقاً استراتيجياً له ولثورة تموز.. ومن هذا المنطلق بدأ يساعد البلدان العربية

كالجزائر وعمان وظفار ويؤلف جيش التحرير الفلسطيني ويمد يد العون للحركة الوطنية اللبنانية في صراعها آنذاك.. هذا المنطلق اصطدم بقوة بنظرة ناصر الذي رأى في الوحدة الفورية إحدى القنوات الأرأسية لتتزايد قوته في فوضى (لعبة الأمم) الدولية.. ومنفذاً كبيراً لحل المعضلة الاقتصادية المصرية مما سيضفي عليه الهالة الصمدانية (الكرازمية) ليس داخل مصر فحسب بل في عالم دول عدم الانحياز وكذلك في المعسكر الاشتراكي السابق.

وهنا لا يفوتنا القول إن الظروف الموضوعية والذاتية لحركة التحرر العربية آنذاك لم تكن تشجع على قيام وحدة سياسية دون إرساء المقدمات المادية لها.. حيث أن العقلية السائدة كانت، ولا تزال في الكثير من الأقطار العربية، قبلية المضمون ومتريفة في تعاملها مع الحياة فكيف بنا القفز على ذلك الواقع وتبني الفكرة القومية- وهي مرحلة تتطلب وعياً متقدماً وأسس وعلائق اقتصادية مترابطة- . كما أن قاسم انطلق في موقفه هذا من كون أن هذه العملية تمس حياة الناس فلا بد من أخذ رأيهم في موضوع يهم مصالحهم وتكويناتهم ومستقبلهم.. وكذلك كما قلنا أن المجتمع العراق يتكون ولا يزال من تكوينات متعددة، ترى بعضها في الوحدة الاندماجية الفورية مساساً بذاتها القومية. لذا فقد احترم قاسم هذا الشعور الذي كان قائماً في الواقع العراقي. في الوقت نفسه وقفت قوى سياسية عراقية فعالة ضد توجهات ناصر السياسية وخاصة ما يتعلق بالحياة الحزبية التي منعها ناصر في دولة الوحدة.. وهذا يتمثل في القوى العراقوية (تفضيلاً وليس تصغيراً) على مختلف منطلقاتها النظرية.

كما يمكننا أن نضيف أثر القوى القومية في العراق وأجهزة ناصر الأمنية التي لعبت دوراً غير محمود حيث نقلت إليه تصورات غير واقعية عن اللوحة السياسية في العراق وبالغت في قواها العددية وتأثيراتها على الساحة.. وكان بعضها، كحزب البعث كما يقول **هاني الفكيكي**، تحاول عن طريق رفع شعار الوحدة الفورية حسم موضوع ضآلتها العددية إزاء الاكثرية الشعبية ذات المنحى العراقوي يسارية كانت أم ديمقراطية أو/و من التكوينات الإثنية التي يزخر فيها المجتمع العراقي. لذا قدم ناصر العون المادي والمعنوي الكبير لأحزاب التيار

القومي لأجل الإطاحة بقاسم.. وقد ندم على ذلك، لكن بعد فوات الأوان. وأخيرا، وليس آخراً، كان التخادم بين المراكز الدولية، التي تضررت من ثورة تموز، وناصر قد عمل بكل ما وسعه لتعميق الخلاف بين النظامين وحرفهما عن مضامينهما التقدمية.. وهذا ما تحقق في الواقع على صعيد حركة التحرر العربية. في الوقت نفسه ساهمت طبيعة المعركة بين الفصائل السياسية داخل العراق في تعميق هذه الفجوة ورغم إلحاح القوى العراقوية في ردم هذه الفجوات ومطالبة ناصر بالابتعاد عن شعار الوحدة الفورية.. إلا أنه رفض هذه العروض، كان منها ما اقترحه الجادرجي في نهاية عام ١٩٥٨.. وتتحمل القوى السياسية والحكومة العراقية، وخاصة عند إدارتها للحملة الإعلامية المناهضة، دوراً في تصعيد هذا الخلاف وليس حله أو على الأقل التخفيف من حدته. وهكذا اصطدمت واقعية ومنطلقات قاسم باحلام ناصر وأنويته وتصوراته لواقع العلاقة.. وكانت النتيجة خسارة الجانبين وتضررت حركة التحرر العربية من أنوية زعامتها ولا تزال.

❖ ما هي المحاولات المضادة لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى أي الأطراف السياسية والاجتماعية تنتمي؟

تدلل تاريخية الانقلابية العسكرية في القرن المنصرم على أن الجمهورية الأولى قد شهدت محاولات عديدة لم تشهدها أية مرحلة في القرن المنصرم، حيث بلغ عددها في حدود ٣٩ محاولة أي بمعدل محاولة كل ٤٣ يوماً. ولقد توقفت طويلاً عند تحليل هذه الظاهرة وحاولت تفكيك أبعادها في الكتاب الثالث من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم والذي صدر في مطلع عام ٢٠٠٣ في بيروت وتوزيع دار الحصاد وكان بعنوان { عبد الكريم قاسم في يومه الأخير- الانقلاب التاسع والثلاثون}. ومن الملاحظ ما يتعلق بهذا الصدد أن نرصد ظاهرة لم تتوفر في أية مرحلة زمنية من تاريخ العراق المعاصر وتتمثل ماهية هذه الظاهرة في نشوب حالة من العداء من كل دول الجوار العراقي والتي جميعها ساهمت بلا استثناء بهذه الدرجة أو تلك في مساعدة حركات الردة أو/و في

تهيئة تربة تأزم الوضع أو/و في فبركة الإعلام المضلل ومحاربة التجربة العراقية الثرة، خوفا من سريان مفعول تأثيراتها على هذه الدولة، خاصة وأن هنالك قطاعات معتبرة من الحركات السياسية في هذه البلدان قد تبنت الأفكار العامة للثورة وبرنامجيتها المستقبلية. وهذا ما لمس في هذه الحركات حيث أضحت تموز وما قامت به دافعاً لتشديد وترشيد نضالها. هذا الزخم الكبير من الحركات الانقلابية تبنتها قوى وأحزاب متعددة منها:

- أغلب أحزاب التيار القومي إن لم يكن جميعها، رغم اختلافاتها وصراعاتها؛

- بعض قيادات الحركة الكردية التي تحالفت مع العدو الاستراتيجي لتطلعاتها القومية التحررية؛

- جمهرة واسعة من قيادات الحركات الدينية، الاسلامية على وجه الخصوص، حيث اتفقت هذه القيادات، بغض النظر عن مذهبيتها المختلفة، لكنها توحدت في عدائها لقاسم؛

- قوى نخبة الحكم من العهد الملكي وقاعدته الاجتماعية من إقطاعيين ومتضررين من الثورة

- شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق؛

- جميع الدول الإقليمية التابعة وتلك التي كانت ترتاب من مسيرة الثورة في الشرق الأوسط؛

- المراكز الرأسمالية العالمية المتضررة كالولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل.

لقد لعب هذا الكم من الأحزاب والقوى السياسية دوراً تخريبياً من الثورة بحكم مصالحه وأفكارها.. لكن في الوقت نفسه ساهمت بعض قوى اليسار والديمقراطية وحتى قاسم نفسه في تهيئة تربة التصعيد من خلال تبني سياسة ردود الأفعال التي لا تتناسب وذات الفعل .. كذلك من ضغط الشارع السياسي

من الأسفل وتبني أفكار ومطالب رديكالية لا تتواءم ولا تتزامن مع سنن وقانونيات التطور للثورة الوطنية وطابعها الطبقي. كما ان الزعيم قاسم ساهم هو الآخر في .. ضياع الثورة من خلال نظرته الطوباوية الثورية لعملية الصراع الاجتماعي من جهة ومن سعة الأهداف التي كان يرنو لتحقيقها من جهة ثانية كذلك من جهة ثالثة فقد كان للتباين الفكري وللاختلاف السياسي لطاقمه الإداري المساعد.. لا بل حتى أن بعضهم كان يتآمر عليه كما اعترفوا في مذكراتهم من أمثال جاسم العزاوي ومحسن الرفيعي وغيرهما. هذه الظروف جميعها ساعدت على خلق حالة من الارتباك التي مهدت إلى الانقلاب الدموي الأخير في ٨ شباط ١٩٦٣ ، والذي اقترنت به مقولة علي صالح السعدي {جئنا بقطار امريكي}.

- **ما هو دوره في توزيع الأراضي السكنية للفقراء من صرائف الشاكرية والميزرة والنازحين من العمارة والناصرية هرباً من ظلم الإقطاع؟ ومنها قول الزعيم عبد الكريم (يجب أن يمتلك كل عراقي مسكناً يحفظه وعائلته من قيظ الصيف وبرد الشتاء ويحفظ كرامتهم) وفعلاً بنيت في عهده على قصر مدتها (أربعة سنوات ونصف) مجمعات سكنية فأصبحت مدناً كمدينة الثورة (الصدر) حالياً ومدينة الشعلة والحرية.**

لقد لعب قاسم دوراً كبيراً في عملية البناء الاجتصادي(الاجتماعي – الاقتصادي) من خلال تغير أسس البناء المادي للدولة العصرية ووضع العراق على سكة الحداثة الروحية والثقافية والدخول في العصر من خلال الانطلاق في أول مشروع نهضوي في العصر الحديث سواءً في إشباع جزء حيوي من الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة والكادحة أو من خلال تبني عقد اجتماعي جديد حيث ساهمت أغلب القوى الاجتماعية في عملية البناء هذه.. وما بناء المساكن وتوزيع الأراضي في أغلب الحواضر العراقية إلا سمة أرأسية للجمهورية الأولى.. قابلها استفادة أكثر من ٣٠٠ الف عائلة فلاحية عندما استلمت أراضٍ بموجب قانون الإصلاح الزراعي. إن عملية الارتقاء بالانسان مهمة ليست سهلة في ظروف البلدان المتخلفة. وقد جسدت هذه العملية الفكرة الغائية الأرأسية

للثورة لأن قاسم كان مسكوناً بفكرة مناقضة لتصورات كل حكام العراق في العصر الحديث تمثلت في كونه يحقق الغاية السامية بوسائل تناسبها من حيث السمو. من جانب آخر أرى في قاسم وبنيته الفكرية والنفسية أنه كان شغوفا بالطبقات الفقيرة والكادحة.. ولهذا هو لم يطعمهم الأمل الكاذب والأمنية الواهمة لخلاصهم من الفقر المزمن، قدر ما حقق لهم مادياً بعض من هذه الأماني الانسانية.. وما الموقف من المرأة إلا جانب مضيء من سيرة تموز/ قاسم والتخفيف من قانون التفاوت بين الريف والمدينة كان أيضاً من سمات هذه المرحلة من خلال إزالة أو التخفيف من حدة العوامل الطاردة من الريف من جهة ومن خلال تمدن الريف من جهة ثانية.. فضلاً عن استيعاب المدنية لهؤلاء القادمين إليها وليس العكس كما رأيناه في الجمهورية الثانية وخاصة في عقديها الأخيرين.

ويتجلى من جانب آخر موقف قاسم من ذاته في هذه المواضيع .. حيث نرى أنه لم يكن يملك بيتاً خاصاً به بل كان مستأجراً لدار حكومية عائدة للأموال المجمدة.. وهنالك قصة معروفة يتداولها الناس وقد تحققت منها بالفعل مضمونها أن إحدى أخواته كانت وعائلتها مستأجرة بيتاً بغدادياً بسيطاً وحالتها المادية لا تساعدها على شراء بيت.. لذا طلبت منه ان يعطيها داراً من الدور الحكومية.. نعم وعدها بإعطائها .. لكن بعد أن تلغى كافة الصرائف وأحزمة الفقر المحيطة ببغداد.. واستشهد الرجل ولم تستلم أخته بيتاً بل فقدت ابناً باراً قتله الانقلابين يوم ٨ شباط وهو الضابط الطيار طارق القيسي.

هذا التناغم بين قاسم وفقراء بلدي عكسته الماهية الحقيقية لجوهر العلاقة الذي تبناها قاسم حيث كان الفقراء يمثلون العصب المركزي لهذا المشروع.. ومن هنا بالذات كسب قاسم المسار الحقيقي لتاريخ العراق المعاصر وأصبح معياراً للحاكم العادل الذي يقاس به مدى خدمة الحاكم للشعب. ومن هنا يمكن الإجابة على سؤالك التالي :

◆ هل لا زلت تعتقد بدور القادة في التاريخ من حيث الإلهام والتأثير (الكاريزما)؟ وهل كان عبد الكريم قاسم زعيماً أم قائداً؟

نعم يلعب القادة دوراً مهماً في التاريخ حيث تم دراسة هذه الظاهرة الجوهرية { دور الفرد في التاريخ} ، وليس كل قائد له دور ويمنح لمن يشاء.. قدر كون أن هذا الدور يستنبط من قدرة الفرد القائد الذي يستطيع ان يستوعب ماهية وضرورة الظروف الموضوعية لعملية التغيير وشروطها.. ما يتمتع به من إمكانيات ذاتية لفهم ذلك هذا من جهة ومن جهة ثانية إن هنالك علاقة جدلية بين القائد والجمهور.. فما قيمة نابليون لولا جنوده المحاربين؟؟ وما أهمية ثورة تموز ومساراتها لولا وجود قيادة متمثلة بقاسم بحيث لم يكتفِ بعملية الزحف إلى بغداد دون ربطها بسلسلة من الحلقات الرئيسية والثانوية أكملت الحلقة الأرأسية للاستيلاء على بغداد؟ ومن جهة ثالثة فإن القائد هو نتاج للضرورة الموضوعية وهو لا يظهر بفرمان أو أرادة ذاتوية.. بل هو المعبر عن هذه الضرورة والمدرك لماهياتها وأهميتها. ومن هذا نستنبط أن قاسم كان قائداً للحركة السياسية العراقية وقد مهد لتربة التغيير والأكثر من ذلك إنه قاد فعل التغيير في المجتمع.. مما مهد العراق لأن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه.

◆ لماذا أنت متخصص بالبحث عن تفاصيل حياة الزعيم عبد الكريم قاسم من خلال تأليفك الكتب عنه والتي يغلب عليها الجانب الايجابي جداً في الوصف وهذا صحيح إلى حد بعيد ومن صفات الزعيم (الوطنية – الشعبية – الزهد) لكن المنهج الأكاديمي يستدعي بالضرورة البحث عن السلبيات والإخفاقات التي أدت إلى انتكاس الثورة لمجموعة من الأسباب يتحمل بعضها الزعيم شخصياً رغم المؤثرات الشخصية (الحاشية) وطبيعة العراقيين من عدم الثقة و الملل و حبهم لأخذ التغيير حتى لو كانوا من الأنبياء والأئمة والمصلحين والثوار والأبطال والزعماء والشواهد كثيرة خصوصاً في التاريخ الإسلامي !

سؤالك هذا فيه مناحي كثيرة ومقاربات متعددة .. بعض منها قد تتلمس الإجابة عليها من خلال الإجابة أعلاه.. فإذا بدأت بالقسم الأول من السؤال فيمكنني الإجابة من أني من خلال دراستي لتاريخ العراق المعاصر وتحليل الشخصيات القيادية لقادته سواء في أثناء العمل في وزارة العمل أو في أثناء كتابة الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاديات العمل، وكذلك في أثناء عملي الاكاديمي في جامعة وهران حيث أنيط بي، من جملة ما أنيط إدارة حلقات دراسية عن الحركة العمالية وأحزابها السياسية في العراق.. ضمن هذا العمل المتواصل قررت منذ منتصف الثمانينيات الوقوف وقفة جدية عند الأهمية التاريخية لثورة ١٤ تموز وكذلك عند أشخاصها المحوريين وعلى رأسهم قاسم.. قد توصلت من قراءتي (وهي قابلة للخطأ والصواب) إلى أن ثورة ١٤ تموز هي ثورة عظيمة ووحيدة في العالم العربي في القرن العشرين حسب رصد المستشرق مكسيم رودنسون. ومن هنا دخلت في أغوارها وحاولت تحليلها وتفكيك معاضلها التي زورت طيلة الجمهورية الثانية.. وبأبشع الصور.. حيث أبرزت هذه القراءات اللاموضوعية شخوصاً وقوى لم يكن لها من دور فيها.. بل والأكثر من ذلك جردوا الثورة من ماهياتها الأرأسية ومن نتائجها وأهميتها. كل هذه كانت الدافع الرئيسي لدراستي للثورة وقاسم..

من جهة ثانية لا اتفق معك من أني لم أنتقد قاسم.. إني ضد عبادة الفرد.. إذ كان قاسم قائداً وحولته الجماهير الشعبية إلى رمز أخرجته خارج تخوم الزمان والمكان.. لكن كما قلت أعلاه وقد سبق أن تناولت قاسم بالنقد أيضاً وحملته جزءاً من المسؤولية في ضياع فعل التغيير الذي قاده. وهذا مانشرته في كل كتبي وخاصة في خطة بحثي الموسوم{ قراءة أولية في ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم} المنشور سنة ٢٠٠٣. حيث خصصت فصلاً كاملاً لهذا الموضوع.

من جهة ثانية إني متأثر بالفكرة القائلة { إن كمال الوجود.. وجود النقص فيه} ومن هذا المنطلق قرأت قاسم.. لكن الإشكالية هي أن أغلب من اتهمني بهذا الموضوع لم يقرؤوا كتبي بصورة حقيقية. لأن أغلبهم قرؤوا العناوين. وبالمناسبة أخبرني أحد الصحفيين في جريدة الصباح الذي كان حاضراً في محاضرة لي في

مجلس السلم والتضامن حول نشوء المجتمع المدني عند تأسيس الدولة، قال هذا الصحفي أنه طلب من رئيسه في العمل الذهاب إلى المحاضرة فقال له: أن د. الناصري سيبدأ بقاسم مدحاً وبلا نقد. هذه رؤية غير موضوعية ولا تعبر عن كامل حقيقتي.. رغم أني أتفاعل مع شخصية قاسم.. لأنه بدون هذا التفاعل لا يمكن أن تنجز عملاً مبدعاً.

في الختام أشكرك من الأعماق وأتمنى ان تقرأ ما أنا فيه عن الظاهرة القاسمية.

- ١٤ -

سياحة فكرية مع الباحث في القاسمية:

بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لثورة ١٤ تموز[1]

حاوره: نوري صبيح

د. عقيل الناصري .. باحث معروف في الوسط السياسي العلمي من خلال دراساته المتعددة عن ثورة ١٤ تموز وشخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم.. ويكاد يعتبر{ المؤرخ المنصف لقاسم وثورة ١٤ تموز} أجريت معه حواراً بمناسبة الذكرى {٥١} لثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ أوضح فيه رؤيته النقدية لواقع العراق السياسي في أثناء مرحلة تموز/ قاسم والتي يطلق عليها خلافاً لجمهرة واسعة من السياسيين والكتاب اسم { الثورة النيرة - الثرية /١٤/تموز/١٩٥٨} ترى لماذا هي نيرة - ثرية؟ وهل تمثل حدثا استثنائيا في تاريخ العراق المعاصر ؟ وما أهمية الزعيم الراحل قاسم ودوره في عملية التغيير ذاتها، في هذه الرحلة التاريخية ونحاوره ونتلمس أرائه حول تموز وقاسم والنظر إليهما. ومناقشة {أفكار} و{أراء} الزعيم الخالد وخدمته للفقراء والكادحين التي لا زالت تشرق من جديد وهناك {هالة} مضيئة دوماًحول صورة و شخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم .

- **لماذا يتحدث الناس عموما والفقراء خصوصاً بايجابية عن شخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم ؟**

---

[1] - جريدة البيان العراقية العدد في ٢٠٠٩/٧/١٣ واعيد نشره في الحوار المتمدن ٢٢ /تموز/ ٢٠٠٩.

في البدء شكراً لجريدة البينة الجديدة والبيان.. . على موقفها من ثورة ١٤ تموز وفي التبشير بأهم ثورة في القرن العشرين ليس في العراق فحسب بل عموم دول المنطقة. هذا القول ربما يعتبره البعض فيه شيء من المبالغة!! لكني أرى وأزعم انه قد أصاب كبد الحقيقة لما لعبته هذه الثورة من دور ايجابي في نقل العراق من النظام السابق ذي النمط السابق للرأسمالية (من الناحية الاقتصادية) إلى النظام الأكثر توأمة مع الضرورة الموضوعية للتطور والدخول الحداثوي للعصر لعراق تلك المرحلة.. وكانت إحدى جوانب هذا التحول تكمن في تبني الثورة لفكرة العدالة الاجتماعية النسبية من حيث توزيع الثروة الوطنية والنهوض بالواقع المادي للطبقات والفئات الاجتماعية وخاصة الفقيرة منها في الريف و المدينة وقد تمثلت هذه الأبعاد في قانون الإصلاح الزراعي الذي أعاد توزيع الأراضي إلى المنتجين الفعليين، أصحابها الحقيقيين الذين تم استلاب أراضيهم بطرق متعددة منذ أواخر القرن التاسع عشر وازدادت سرعة إيقاعه بعد عام ١٩١٨ عندما تبنت قوى الاحتلال الأول قانون الأرض الذي سبق ان طبقته في الهند كي تؤسس لطبقة الإقطاع وملاك الأراضي بحيث تمثل القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم.. وهذا ما تم طيلة المرحلة الملكية. هذه الصيرورة التي قامت بها الثورة قد أصابت قطاعاً واسعاً من أبناء الريف. كذلك الحال عندما شرعت الثورة بالاهتمام بقطاع السكن وتوزيع الأراضي على المحتاجين من أبناء الطبقات الفقيرة ببدل منخفض جداً. ومن ثم الشروع بتطوير قانون العمل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى المنجز الثقافي وتوسيع التعليم وإيصال الخدمات الاجتماعية إلى كم هائل من المحرومين منها. بمعنى آخر ان الثورة قدمت منجزات مادية لهذه الفئات الاجتماعية على كافة الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية.. ولم تطعمهم الوعود المعسولة كما جرت في عراق الجمهورية الثانية، وقد ترجمت إلى واقع كثيراً من أماني هذه الفئات في العيش الكريم والغد الموعود. هذا المنجز وما كان مؤملا إنجازه دفعت هذه الجماهير الكادحة إلى أن تناطح السماء بأيديها العارية للدفاع عن هذا المكتسب وعن حلمها اليومي من هجوم الجراد. وكان خير دليل لموقف هذه الفئات هو خروجها تعارك القوى المغتصبة للسلطة التي قدمت بالقطار

الأمريكي لقتل الثورة وقائدها وقتل الحلم اليومي لها.. كما خرجت بعنفوان وهي تحاول الإطاحة بسلطة الانقلاب في حركة الشهيد حسن السريع في ٣ تموز عام ١٩٦٣.

كما أن هذه المنجزات لم تصب هذه الفئات الفقيرة حسب.. بل الطبقة الوسطى بأغلب فئاتها حيث تفتحت أمامها فرص التطور وتبوؤ المركز الأول في الحكم وإقرار القرار المركزي للسلطة. كذلك الفئتين التجارية والصناعية من الطبقة الوسطى وما اكتسبته من إمكانية التطور والارتقاء في مجالاتها المهنية. ويمكننا الإشارة إلى التشريع الأجمل، بالمنظور الحضاري، وهو قانون الأحوال الشخصية وإنصاف المرأة وإعادة بعض من حقوقها الإنسانية المستلبة من المجتمع الذكوري. هذا القانون تم محاربته من قوى متعددة وكان الهدف الأول لسلطة انقلاب شباط ١٩٦٣. لكنه من زاوية أخرى كان علامة مضيئة في النضال من أجل شمس المساواة بين الجنسين. من هذا العرض المكثف جداً يمكننا الوقوف على سر محبة الناس لقاسم ولثورة ١٤ تموز.. من قبل الفقراء وهم مادة التاريخ الإنساني وهدفها {الأرأس} ومن الأكثرية الشعبية المستفيدة من الثورة ذاتها.

❖ ما الأسباب التي جعلت الجيش يقوم بالثورة ضد نظام الحكم الملكي ؟

إن صيرورة التطور الاجتماعي لأي مجتمع تخضع حسب رأيي، إلى قوانين وسنن عامة.. تفعل مفعولها بغض النظر عن إرادويتنا، طالما الظروف الموضوعية مهيأة لإحداث التغيير المطلوب، لكن ليس بصورة ميكانيكية.. بل ضمن وعي هذه الضرورة والتفاعل الجدلي من قبل القائمين بها. ومن هذا المنطلق لم تجر عملية التطور حسب منظور سنن الصراع الاجتماعي بين الطبقات والفئات المتعددة نظراً للظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها بلدان عالم الأطراف ومنها العراق في المرحلة الملكية. وكان من أهم الأسباب {الأرأسية} لتدخل الجيش في العملية السياسية هو أن نخبة الحكم الملكي ومثلث الحكم {مؤسسة العرش والوزارة والسفارة البريطانية وقبل عام ١٩٣٢ المندوب

السامي البريطاني } قد أغلقوا تداول السلطة سلمياً بين القوى الاجتماعية المتعددة وسدوا منافذ الاشتراك في هذه العملية {الاجتماسياسية} أمام قوى التغيير العضوية المتمثلة بالأحزاب السياسية الوطنية المعارضة.. في كافة حقب النظام سواءً في سنوات الانتداب أو/و في الثلاثينيات وصعود العسكر أو/و بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خافوا من رياح التغيير التي هبت في العالم وخاصة في أطرافه.. ناهيك عن الخمسينيات حيث تحكموا في عملية تداول السلطة بصورة محكمة حتى أنهم لم يسمحوا لأحد عشر نائبا من خارج نخبة الحكم الاستمرار في عملهم النيابي عام ١٩٥٤. بمعنى آخر إن تشويه العملية الانتخابية ومنع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة الراديكالية منها من ممارسة حقها في المساهمة بالسلطة .. دفع هذا العامل {الأرأس} ، بالإضافة إلى عوامل أخرى، بالانتلجنسيا العسكرية إلى الدخول في فلك هذا الاشتباك وبالتالي تغيير ليس قوام السلطة بل النظام بأكمله وطرد طبقات اجتماعية من مسرح الحياة السياسية وإضعافها من التحكم الاجتماعي. هذا في رأيي أهم عامل في تدخل الجيش في السياسة ناهيك عن قصر البرامج الاقتصادية السياسية وفشلها وكبت الحريات حيث وصل إلى ذروته في حينه.. وهذا ما عبر عنه زعيم الثورة الراحل عبد الكريم قاسم عندما أشار في خطاب له في ١٩٥٨/٨/٩ عندما قال { ولو كنا نعتقد أن باستطاعة الشعب أن يزيل هذا الكابوس من الظلم لما تدخلنا تدخلاً مسلحاً.. لكننا عرفنا أن الشعب أعزل مغلوب على أمره ولذلك ركبنا هذا المركب واضطررنا إلى التدخل حتى نصون حقوق الشعب} هذا من جهة، ومن جهة ثانية إن قوى التغيير في عالم الأطراف، بصورة خاصة، يمكن حصرها بجهتين اثنتين، هما: قوى المجتمع المدني والجماهير الشعبية؛ وقوى العنف المنظم {المؤسسة العسكرية }. ونظراً لعدم تمكن الأولى من إحداث التغييرات المعبرة عن الضرورة الاجتماعية، فقد بات المجال مفتوحاً أمام قوى العنف المنظم لإحداث هذا التغيير.. وهذا ما جرى بالعراق عشية الثورة، إذ كانت الأحزاب الوطنية المعارضة قد حاولت أخذ تغييرات في توجهات نظام الحكم من خلال التعبير عن المطالب الاجتماعية المراد بلوغها والمعبرة عن آمال قطاعات اجتماعية واسعة. لكن نخبة الحكم كانت تواجه هذه الحالة بالمزيد من

الإهمال المقترن بالقمع. في الوقت نفسه كان السعيد يرى في قوى {المعارضة كونها لا تتعدى بضع مئات من الطلبة والمحامين وهذا أمر تستطيع الشرطة معالجته؟}. لذا فالديمقراطية النيابية لا تعمل في فراغ بل في نظام اجتماعي يحدد ماهيتها في أثناء الممارسة. إن الواقع الاجتماعي وما يحمل في أحشائه من ضرورة التغيير ويستلزم المعالجة، قد رصدته حتى قوى السفارة البريطانية في بغداد كما ذكرتها وثائقها السرية المنشورة بعد رفع السرية عنها.

وهكذا أستطيع القول إن الثورة جاءت تعبيراً عن الآراء التي تبلورت ونضجت قبل وقوعها وإن كل ما حدث كان أمراً متوقعا. وهي نتاج للأزمة البنيوية الداخلية لنظام الحكم وعلاقاته وتحالفاته الإقليمية والدولية وفي ظل تشبثه بالقديم بكل أبعاده الماضوية سواءً كأنماط فكرية أو قوى اجتماعية أو أساليب عمل، وبمواقعه ووجوده الاجتماعيين.

• ما هي انجازات ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨؟

في البدء علينا تحديد مفهوم الثورة الذي هو: نقطة التحول في الحياة الاجتماعية التي تدلل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام تقدمي جديد. والثورة نتيجة ضرورية لتطور المجتمع وهي تختلف جذرياً عن الانقلاب العسكري الذي يعني التغيير الداخلي الفوقي لقمة النخبة الحاكمة وعلى الأقل في سمتين {أرأسيتين} هما:

- المشاركة النشطة من قبل الجماهير الشعبية عوضا عن سلبيتها؛
- استمرارية التغيير مقابل الحدث الوحيد.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نحكم على أن ثورة ١٤ تموز كانت تدشيناً لثورة عظيمة في عموم المنطقة ويمكن مقاربتها {نسبيا} مع ما أحدثته ثورة ١٤ تموز الفرنسية من أثار طالت الكثير من الأنظمة والمفاهيم والعلاقات الإقليمية

والدولية.. وباعتبارهما مثلتا عتلات للتغيير الاجتماعي والسير في تطور المجتمع بالتماشي مع سنن التطور على كافة الأصعدة الاجتصادية و السياسية/الفكرية. لقد سرعت ثورة تموز العراقية من زخم صيرورات الارتقاء وغيرت بعمق من الاتجاهات الفكرية والفلسفية وفي غائية الحكم وبرنامجيته لدرجة أصبح معها الكم المختلف كيفاً جديداً، طالما ـ كما قال المفكر الراحل هادي العلوي ـ ان الثورات هي نتيجة الصراع الطبقي الاجتماعي وهويتها لا تأتي من هوية قادتها بل من مطالبها التي تأتي الثورة للوفاء بها وهي مطالب عامة الناس لا فئة محدودة من أهل العقائد.

لا يمكننا الكشف عن مضامين الثورة الحقيقية والمنجز المادي منها إلا بمعرفة درجة ترابطها وتجانسها مع ضرورات العلاقات الاجتماعية والأوضاع التاريخية المحسوسة التي ظهرت فيها ليس بصورة مجردة بل لابد من الأخذ بالحسبان الضرورات الملموسة والمصادفات المفاجئة ودورها ودور القادة وممارستهما وتغيرات الزمن وتأثيراته وما تحدثه العلاقات الدولية على مسار تحقيق الثورة.

لقد عاضدت الثورة، والتي هي بمثابة انقطاع تاريخي ناجم عن عوامل داخلية بحتة، مركزية الدولة والتي رنت نحو وحدة السوق الوطنية العراقية وتبنت نمط الإنتاج الاجتماعي الأكثر حداثة والتأسيس المادي لمنطلقات العلمانية. كما أن الثورة بتهديمها البنى والمؤسسات الإنتاجية شبه الإقطاعية القائمة على الاقتصاد الزراعي/ الحرفي و{الكمبرادوري} والريعي النفطي الهامشي، فإنها نحت عملياً نحو تعددية الأنماط الاقتصادية ذات التوجه الرأسمالي الموجه وبناء القاعدة المادية لاقتصاد السوق الموحد من خلال الربط الاقتصادي بين المدينة والريف و تصنيع ما أمكن لهما. هذه أفضت إلى فسح المجال موضوعياً لإزالة قوى التلاحم القديم، أو على الأقل التغيير من وظائفها مما استدعي إلى الوجود الاجتماعي قوى اجتماعية جديدة . وهذا ما حققته الثورة حيث أفسحت المجال أمام فئة الصناعيين {المنتجين البرجوازيين} وهذا هو منطلق التحديث الجديد. وهكذا فإن المنجز للثورة قد تمثل بكونه نقلة نوعية في :

- عمق التغيرات الاجتصادية السياسية في المكونات الاجتماعية ؛

- في ماهية قيادتها والقاعدة الاجتماعية للحكم ؛
- في العلاقات الاقتصادية وأنماطها الأكثر ملاءمة لواقع تطور العراق والعصر ؛
- في عمق الآثار الاجتماسياسية/الفكرية المتمخضة عن هذه الثورة ؛
- في طبيعة المستفيدين منها طبقيا {الطبقات الفقيرة والكادحة} والمناطق الجغرافية ؛
- انفتاح أفق مهماتها التاريخية للمستقبل القادم ؛
- في أسلوب الثورة ومعاييرها المستندة على الكفاءة والوطنية العراقية ؛
- و في العقد الاجتماعي بين الدولة والمكونات المتعددة ضمن مفهوم الدولة التعاقدية ؛
- التعميق المادي والمعنوي لمقومات الهوية الوطنية والسوق الموحدة ؛
- التوسع الكمي والنوعي لمؤسسات المجتمع المدني {السياسية والمهنية والنقابية.. الخ} ؛
- الثورة الثقافية والبناء الواسع للمؤسسات التعليمية لتشمل مساحة اجتماعية وجغرافية واسعة مما أهلها أن تكون عنصراً أساسياً من عناصر التطور ؛

هذا المنجزات هي جزء عضوي من تاريخ الحقل الزمني للعراق المعاصر والذي حققته الثورة في عمرها الزمني القصير الذي لم يتعدى ١٦٦٦ يوماً.

❖ لماذا لم يستطع الزعيم الأخذ بالانتخابات البرلمانية وهي كانت موجودة في العهد الملكي ؟

انطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية شأنها شأن أي نظام آخر من أنظمة الحكم فهي، كما قلنا لا تعمل في فراغ، وهي مادة غير قابلة للتصدير والزرع

المصطنع. قدر كونها تتاجاً للصراع الاجتماعي وللتطور المفاهيمي لمنظومة حقوق الإنسان وللمجتمع وتبلورا لوعيه الاجتماعي في تجلياته الفلسفية والجمالية والحقوقية والسياسية والدينية. تجريدياً مثلت الحياة البرلمانية هذه خطوة جميلة ومهمة في الحقبة الملكية.. لكن آلية التداول وسلامة التحقق القانوني فيها كانت متضادة مع الممارسة العلمية والعملية من حيث المضمون والشمول. لذا فقد أخفقت البرلمانات المزروعة من قبل الدول الرأسمالية في الشرق، وهذا ما دللت عليه التجربة البرلمانية العراقية لأن الحياة البرلمانية قد صيغت أبعادها النظرية في عشرينيات القرن المنصرم في لندن بمفاهيم تتطابق وما بلغته هذه الأفكار من تطور في حينها هناك في مجتمع رأسمالي متطور بكل مفاهيمه. لذا تمثلت نقطة ضعف السلطة الملكية في كونها فشلت في بناء مؤسسات سياسية حقيقية قابلة للاستمرار.. ومنها البرلمانية. إن نقدنا للمرحلة الملكية يستوجب توجيه النقد الموضوعي ذاته للجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) في تباطئها في الإقرار بسن الدستور الدائم وإجراء انتخابات حرة في المجتمع. إني أعتقد وأزعم أن أحد أسباب هذا التباطؤ يكمن في ضرورة وجود مرحلة انتقالية كي تتمكن السلطة الجديدة وقواها الطبقية من بسط استقرار الواقع وتقنينه في شرائع دستورية تعبر عن توجهاتها الفلسفية والسياسية كما تعبر عن أفق مهماتها التاريخية.. وهذا ما تم عند نشوء الدولة العراقية ١٩٢١ فقد تطلب ٤ سنوات من الانتظار {مرحلة انتقال} ليشرع الدستور الأول عام ١٩٢٥. كذلك الحال بالنسبة للجمهورية الأولى فقد ارتأت القيادة السياسية المتمثلة بالوزارة ومجلس السيادة التأجيل بغية هدوء الأوضاع السياسية والاستقرار النسبي للعلاقات الاجتماعية الجديدة حتى تشرع في إقرار الدستور الدائم المعبر عن ذاتها وعن أفقها الطبقي والسياسي وفلسفتهما. وتشير كثير من الدلالات والوقائع المادية أنه كان هناك توجه رسمي جاد من قبل السلطة السياسية للجمهورية الأولى في الأخذ بالانتخابات النيابية في تموز ١٩٦٣. إذ كان مقرراً أن تنشر مسودة الدستور في ٢٤ آذار { عيد الحرية والخروج من حلف بغداد} ليتم مناقشته ومن ثم إجراء انتخابات من قبل حكومة وطنية إئتلافيه كان مزمعا

تأليفها. وقد فاتح قاسم فيها كل القوى السياسية بما فيهم البعثيين، الذين رأوا في هذه الدعوة دلالة ضعف لقاسم . وهذا ما أشار إليه طالب شبيب في مذكراته.

ولأجل تثبيت الدليل المعنوي على نية قاسم أشير إلى ما صرح به في آخر تصريح صحفي له مع مراسل جريدة الليموند الفرنسية في ٥ شباط ١٩٦٣ حيث أشار إلى هذه التواريخ.. وهذا ما أكده محمد حديد في صلب مذكراته من أن الهيئة المكلفة بإعداد الدستور كانت قد أكملت ثلثي عملها يوم وقوع الانقلاب الدولي في الثامن من شباط ١٩٦٣ لا بل أن أحد دوافع هذا الانقلاب يكمن في وقف هذه الصيرورة الدستورية. وهذا ما تم لهم.[1]

❖ لماذا أجاز الزعيم بعض الأحزاب السياسية ورفض بعضها ؟

من الصعوبة بمكان أن ندخل الزعيم قاسم في كل عملية أو إجراء يتم في البلد وننسبه إليه .. إذ ليس هناك من قائد سياسي يطلع على مثل هذه الأمور الثانوية.. خاصةً إذا علمنا أن قاسم في إدارته للسلطة التنفيذية .. كان يترك للمؤسسات الوزارية حرية اتخاذ القرار مسترشدةً بالتوجهات العامة لفلسفة السلطة و القوانين العامة.. ومن هنا نشأت وتنشأ التفسيرات المتعددة لرؤى

---

[1] يقول عبد اللطيف الشواف أن" المرحوم عبد الكريم قاسم يبدو أنه قد أحس أنه مدعو لاتخاذ ما يلزم في سنة ١٩٦٣ لإنهاء هذا الوضع أو على الأقل للتقليل من عواقبه وآثاره المدمرة على المجتمع العراقي و اقتصادياته وقد شعر بحاجة المجتمع العراقي للعودة إلى القفص المدني الخاضع لسيادة القانون والمؤسسات السلطوية وقد عبر عن شعوره بطريقته الخاصة .. وقد أكد لي السيد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية وصديق المرحوم عبد الكريم قاسم وموضع سره، إن عبد الكريم قد عبر له عن رغبته ونيته في الأخذ بتغيير واسع يوم الأربعاء المصادف ١٢ رمضان أي قبل وقوع انقلاب ١٤ رمضان بيومين اثنين.، كما أنه – بعد ان كلفني وكلف لجنة في وزارة الداخلية واستشار آخرين بوضع مسودة دستور للجمهورية العراقية منهم على ما سمعت المرحوم المحامي داود السعدي وغيره ـ طلب مني عدم السفر في بعثة.. . لأنه قد يحتاجني خلال تلك الأيام التي كان همه فيها وضع قانون انتخاب النواب ووضع مبادئ الدستور ووضع السياسة النفطية بعد اكمال تشريع قانون شركة النفط الوطنية.. " ص. ١١٢- ١١٣، مصدر سابق.

قاسم من قبل السلطة التنفيذية خاصة إذا علمنا أن عقب هذا التغيير الجذري انقسم المجتمع العراقي بصورة عمودية بين مؤيد ومعارض للسلطة وهم ينفذون القرار المركزي للدولة.. لذا تعدد التفسيرات في هذه الجوانب وازدادت الخلافات وتعثرت العمليات الإدارية، طالما كل طرف يسحب المآل نحوه بغض النظر عن مداه وتوافقه وفلسفة السلطة والحق.

لم ترفض وزارة الداخلية عملياً إلا طلب الحزب الشيوعي {اتحاد الشعب}، ، وهذا كان مرتبطا كما أعتقد، بما تمخضت عنه فترة السنة والنصف الأولى من عمر الثورة من التجاذب والصراع بين قاسم والحزب، وفي الوقت نفسه بين القوى والأحزاب السياسية نفسها. هنا أستطيع التأكيد على ما لعبته كل الأطراف آنذاك من صراع أغلبه غير مبرر علمياً، وخاصة الفرقاء المحسوبين على الثورة، ومن نظرة هذه القوى وحتى قاسم نفسه إلى ذاتهم المضخمة وإلى رؤيتهم لواقع العراق ومستقبله والمسترشدة بكونهم يخدمون الشعب. لقد نسج قاسم مع الحزب الشيوعي علاقات وطيدة سواء من ناحية العمل والتنسيق مع قيادة الحزب عند الإعداد للثورة أو/و مع الضباط التقدمين واليساريين في حركة الضباط الأحرار. وبالتالي فهذه العلاقة القلقة بينهما شابها الكثير من الصعوبات بعد تموز ١٩٥٩ وموقف الحزب غير الواضح من حكم قاسم واختلاف قادته {الأرأسيين} معه.. ونظرة قاسم الذاتية لبعض قادة الحزب. سأعود إلى دراسة هذه الفكرة لاحقاً في الكتاب الذي أقوم بإعداده وهو بعنوان {قاسم وصيرورة الثورة الثرية}.

أما الحزب الإسلامي فقد رفض طلبه من قبل وزارة الداخلية لكنه استأنف القرار ونقضت محكمة التمييز قرار وزارة الداخلية وأجازت الحزب. أما قوى التيار القومي فقد رفضت هي تقديم الطلب للعمل العلني والرسمي.. لأنها كانوا مشبعة بالروح الانقلابية من جهة ومعرفتهم بأنفسهم وبدورهم غير المؤثر في الواقع السياسي وهذا ما أشار إليه بعض قادتهم مثل هاني الفكيكي وخالد علي الصالح وطالب شبيب.

وحقيقة يمكننا أن نضيف أن قاسم كان مدركاً للحياة الحزبية وأهميتها .. لذا رمى بثقله إلى جانب الأحزاب {المعتدلة} التي ينتمي إليها روحياً كالحزب الوطني الديمقراطي.. لكن انقسام قادة الحزب في الموقف من قاسم وانشقاقهم قد أثر على الحياة الحزبية التي سادت الشارع السياسي آنذاك، وخاصة موقف رئيسه الراحل الجادرجي من زعامة قاسم وهذا ما سأعود إليه لاحقاً في الكتاب المنوه عنه أعلاه.

❖ **هل أنت مع صدور قوانين الأحزاب السياسية، الانتخابات، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ؟**

الأحزاب بصورة عامة تعبر عن تطلعات تكوينات اجتماعية لها مصالح مشتركة، ولذا فمن حق هذه الأحزاب أن تنظم نفسها وتدافع عن مصالح تكويناتها من خلال العمل العلني وليس السري.. وأن ينظم عمل هذه الأحزاب بقانون بغية تأكيد و ضرورة ضبط إيقاع الحركة السياسية والحزبية، لكن بشرط أن لا تُخضع هذه الأحزاب إلى مشيئة ورحمة السلطة التنفيذية أو {دكتاتورية أحزاب الأكثرية البرلمانية}.. وان تتم هذه الرقابة وذاك العمل بشفافية بغية توطيد المؤسسات الحزبية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها عتلات العمل السياسي الصريح وبغية إنضاج الظروف للتداول السلمي للسلطة عبر العملية الانتخابية، لإعطاء حركة الناس دفعاً وتوجيهاً جديدين في مهمة إشراكهم في العملية السياسية، لأجل تحقيق المنافع الاجتماعية المشتركة العامة ولكل الأطراف من جهة وإيقاف أخصائيي العنف المنظم{ ضباط المؤسسة العسكرية} من فرض رؤيتهم السياسية وحل إشكاليات الصراع. في الوقت الذي هم مطالبون بتحقيق مهماتهم المناطة بهم والمتعلقة في الحفاظ على حدود البلد وأمنه. ثم إن كل القوى السياسية سواء الموجودة بالسلطة أو غير المشتركة فيها هي مدعوة بقوة إلى بناء المؤسسات الدستورية ليس كهياكل شكلية، قدر ما أن تكون مؤسسات حيوية عضوية في النظام السياسي. كما أن الدستور النافذ يوجب تنظيم الأحزاب السياسية. لذا علينا النظر إلى هذه المسألة نظرة شمولية تستقي مادتها من ما نروم بلوغه لعراق المستقبل والابتعاد قدر الإمكان عن

النظرات الحزبية الضيقة أو المصالح النفعية والزبائنية. إن التنظيم العلني لهذه الأحزاب سوف يقوم في الوقت نفسه عمل هذه الأحزاب ويشفيها من أمراض العمل السري ويبعدها عن ردود الأفعال غير المتجانسة مما يعود في النهاية إلى صالح العملية السياسية برمتها. لنأخذ من تجارب الحياة الحزبية في الأنظمة المتقدمة دليلاً وليس تماثلاً معها نظراً لاختلاف الظروف بين الاثنين. كما أن الأحزاب يجب أن تكون أحزاب عامة لديها قاعدة اجتماعية وترابط فكري ومصلحي وليس مرتبطة بهذا الشخص أو ذاك وان تسودها الممارسة الديمقراطية والشفافية عبر مؤتمرات دورية وتكون بالفعل عملاً جماعياً نقضي فيه على دكتاتورية الرئيس أو السكرتير العام.

❖ هل انتهت ظاهرة الانقلابات العسكرية {بيان رقم واحد} في العراق بعد التغيير، وأصبح التداول السلمي للسلطة هو الطريق الوحيد؟

هذا الرأي فيه الكثير من التفاؤل ومفعم بالأمنية. نحن مع تحديد مهام وواجبات كل مؤسسة في السلطة عبر الوضوح الدستوري ويجب عدم الخلط في المهام ولا يسمح بالتداخل. فمن الناحية التاريخية العامة فإن مهمة القوات المسلحة الدفاع عن الوطن بصورة أرأسية وتحقيق الأمن الداخلي.. لذا ليس من واجبها التدخل في الأمور السياسية خاصة غير المرتبطة بمصالح المؤسسة العسكرية نفسها من جهة، كما لا يجوز لأية قوة سياسية الاستعانة بالقوات المسلحة لفرض رؤيتها أو لحلولها وتعميم سلطتها. إن هذا الفعل سينعكس على النظام السياسي ويعبد الطريق نحو الاستبداد والقهر والاستلاب. غن من الممكن إيجاد توافق فكري وسياسي لننطلق من مقولة : { أن الحرب مسألة مهمة يجب أن لا تترك للضباط وحدهم.. وان السياسة مسألة مهمة يجب أن لا تترك للسياسيين وحدهم} فمن خلال التفاعل الجدلي بين هذه المهام علينا إيجاد المشترك والتفكير بعقلية واحدة.

لذا من الناحية الواقعية ونظراً لعدم استكمال التجربة الديمقراطية في العراق وطالما أن سياسة وفكرة الفرض بالقوة لا تزال منتعشة عند الكثير من السياسيين.. لذا سيفتح هذا الموقف شهية الضباط الكبار من التدخل بدورهم ونقل الولاء لهم. مما سيدفع بالعمل السياسي إلى الوراء وتفقد هذه الأحزاب وميلشياتها ليس قوتها فحسب وربما حتى وجودها المادي والمعنوي. لذا لا أعتقد بحتمية سؤالك لأن هذا أيضاً مناط بماهية العلاقة مع {المحتل} وكيف سيخرج في المستقبل المنظور.. وما هي القوى التي ستؤمن مصالحه.. فإذا رأى أن ذلك مرتبط بنظام عسكري فأزعم انه يسير بهذا الطريق. وهذا ما دللت عليه الكثير من التجارب في العالم الثالث. إذ أن بناء المؤسسات الدستورية وتوطيد النجاح في العملية السياسية وحصر القوات المسلحة بالدولة ضمانات أساسية لمنع الانقلابية العسكرية.

❖ ما هي برأيكم الطريقة الناجعة لإصلاح العملية السياسية في العراق؟

لنأخذ من تجارب العراق السياسية الماضية دليل عمل في تجنب المزالق المؤدية إلى إعاقة تطور النظام السياسي.. فالوطن للجميع بحقوق مواطنيه الجمعية والفردية ولكل المكونات الاجتماعية ولا ننظر للموضوع من زاوية الأقلية والأكثرية.. الحق في الحياة الكريمة، بكل ما يحمل من معنى، هدف سامي أخلاقي وفي الوقت نفسه ضمانة لعدم تفجر الصراعات الاجتماعية. هذه العملية معقدة جداً وصعبة التحقيق في الظرف الراهن طالما الغالبية تنطلق من منطلقات وولاءات ضيقة قومانية أو/و مذهبية أو/و دينية أو/و مناطقية أو /و قبلية قائمة على رابطة الدم. وواجب علينا ضمن الصراحة والشفافية كتابة عقد اجتماعي يضمن لكل الأطراف حقوقها. بمعنى آخر علينا أن نحدد معيار الانطلاق في البدء ومن ثم التحاور بالشامل وذلك المتفق عليه. آخذين بنظر الاعتبار حقل الرؤية الوطنية العامة. كما من الواجب النظر للموضوع بالترابط الجدلي بين ما يؤسس له في الوقت الحاضر وتلك الأهداف المراد بلوغها

مستقبلا.. ونعتمد على الحوار ثم الحوار ثم الحوار المتبادل للتوفيق بين المصالح المختلفة والرؤى المتباينة. في الوقت نفسه أن يكون هذا الموضوع عراقيا بحتاً لا نستجير بالقوى الخارجية مهما كانت.. بل نعتمد على واقع صراعنا وإذا لم نحقق ما نريد فلنواصل النضال في المستقبل لأجل تحقيق ذلك؟

◆ **ما الذي تود قوله أخيرا؟**

أقول لكم أنكم تحرثون في مجرى الرقابة الصحفية الجميلة بما فيها من متاعب وإرهاق وصراع نفسي .. كما أقول ان تموز انطلق من أولوية عراقية العراق ولم يتخندق فيه وليكن هذا شعارنا القادم. ويجب أن لا نصوب مسدسنا على تموز لأن المستقبل سيوجه مدافعه لكم .. كما وجهها للنظام السابق.

حوار عن تموز وقاسم [١]

كاظم غيلان

*** هناك التباس في تسمية ثورة الرابع عشر من تموز فالبعض يجدها انقلاباً عسكرياً لطبيعة القائمين بها وأعني حركة الضباط الأحرار.. فما وجهة نظركم بهذا الصدد؟**

في الحقيقة إن هذا الالتباس يمكن ان نصادفه في كل ظاهرة اجتماعية عميقة.. طالما ان فهم الظهور والاعتراف بها، كحقائق نسبية، ينطلق من مدى تقارب ماهياتها مع أبعاد مصالحنا الخاصة والعامة وتحققها، بغض النظر عن شكل تجسدها، سواءً أكانت اقتصادية أم سياسية، فكرية أم اجتماعية، روحية أم مادية. ومن هذا المنطلق يرى البعض ثورة تموز من خلال النظر إلى وسيلة تحققها، فيرى إنها انقلاب عسكري بحت.. متناسين أو ناسين مضامين أبعادها الاجتصادية والسياسية والفكرية التي أعقبت (هذا الانقلاب!) وما تمخض عنه من تغيرات في البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج الاجتماعي وكذالك الحراك الاجتماعي الذي حققته أغلب الطبقات والفئات وبالأخص الطبقة الوسطى، بأغلب فئاتها، وتبوئها المركز الأرأس في السلطة لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، إذ أمسكت بزمام القرار المركزي للدولة.

---

[١] - نشر في الصباح بتاريخ ١٤ تموز ٢٠٠٩ وأعيد نشره في ١٧تموز ٢٠٠٩ في الحوار المتمدن.

كما ان ناعتي التغيير الجذري (ثورة ١٤ تموز) بكونها انقلابا عسكريا، فانهم لم يغوروا في عمق الظاهرة العراقية ولا في مسبباتها الاجتصادية والسياسية.. في سياق تحققها التاريخي في العصر الحديث وخاصة منذ تأسيس الدولة العراقية. إذ من السهولة بمكان إصدار حكم عن ثورة تموز ولكن الأصعب هو التعمق في حراكها المنجز وفهم ماهياتها وغائيتها ومدى تتبع الماهيات الأرأسية المتجسدة على أرض الواقع . وكما أشار أحد الكتاب في جريدتكم الموقرة من {إن القراءة الحقيقية ينبغي ان تعتمد على الدليل العلمي المتمثل بالوثائق والحقائق التاريخية والمنهج العلمي لا الأهواء ولا النزوات ولا الإسقاطات الايديولوجية ومن هنا تأتي قراءة ثورة الرابع عشر من تموز لتكشف عن معطيات الثورة الحقيقية المتمثلة بالمنجز والمتجسد على الارض والشواخص التاريخية لهذه الإنجازات ليست فقط ماثلة في الأذهان أو في اللاشعور الجمعي للشعب العراقي بل انها ماثلة للعيان كركائز حضارية} استندت عليها الدولة في الحقب الزمنية التالية.

يمكننا التأكيد على ان ثورة ١٤ تموز كانت حبلى بكم كبير من الصيرورات والأفكار والأهداف المنصبة على تطوير الانسان كقيمة مطلقة بذاته.. وهذه الحالة تتناقض مع مفهوم الانقلاب العسكري الذي هو تغيير شكلي فوقي من داخل التركيبة الطبقية الحاكمة، كما أنه غالبا ما تتسم هذه الانقلابات العسكرية بالظاهرة البونابرتية وتكون قرينتها وهذا ما دللت عليه جل الانقلابات التي حدثت في عالم الأطراف ومنها منطقتنا العربية.

ترى هذا التغيير الذي حدث في عراق تموز هل يمكن ان نطلق عليه اسم انقلاب؟ أم انه ثورة حقيقية مثلت واحداً من أهم المفاصل التاريخية للعراق الحديث والمعاصر وهذا ما يمكن التوصل إليه عند تحليل الماهيات الاجتصادية والسياسية والفكرية التي أعقبت هذه الثورة، التي أخلت بموازين القوى الدولية وهزتها في منطقة الشرق الأوسط برمته في زمن الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين آنذاك وخلخلت خططهم الاستراتيجية. كما قال العالم الراحل د. جواد علي.

كما ان للثورة (كمفهوم وظاهرة اجتماعية) معان عديدة عكس الانقلاب العسكري ذي المعنى الأحادي المتمركز حول التغيير الشكلي للسلطة، إذ يختلف معنى الثورة باختلاف المجال الذي تقع فيه من جهة وباختلاف الأسلوب الذي يمارس لتحقيقها من جهة أخرى. فمثلا الثورتين الصناعية والفكرية تقعان في حقل مشترك وتتشابهان في أوجههما العامة. لكن يختلف مضمون (الثورة السياسية) وأسبابها باختلاف حقل الرؤية لكل من :

- الأبعاد الفلسفية للحياة ؛

- زاوية النظر الطبقية ؛

- المنطلق في مدى مشروعيتها وشرعيتها التي تتجاوز القانون الوضعي، طالما أن حق الشعب في مقاومة الطغيان مشروع واحترام إرادته واجبة.

فلسفياص تدل الثورة بمعناها العام على كونها { نقطة التحول في الحياة الاجتماعية التي تدل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام اجتماعي جديد. بمعنى آخر إن الثورة ليست فقط عبارة عن تغيير النظام السياسي (عبرالحركة الجماهيرية أو/و الانقلابية العسكرية)، بل إنها تعني تحول تاريخي تنتقل فيه السلطة من قوة اجتماعية إلى قوة جديدة أخرى، وهما تختلفان في البرنامجية والطموح وفي الرؤية المستقبلية المراد بلوغها، سواء أكانت اجتصادية أو ثقافية، سياسية أو فكرية

وفي سياق التأكيد على الاختلاف بين مفهومي الانقلاب والثورة أزعم بكل موضوعية أن ثورة ١٤ تموز١٩٥٨.. مثلت انقطاعا تاريخيا في الأمور الأرأسية مقارنة بالمرحلة الملكية، وقد كانت استجابة للضرورة الموضوعية لسيرورة التطور الارتقائي وصيرورة مساراته التاريخية، نتيجة ما أحدثته من تغيرات عميقة في بنية وأوليات الأنماط الاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية المناظرة.. حيث بدأ الاقتصاد التخلص من صفته الريعية الزراعية أو الهامشية (النفطية) ليحل محلها اقتصاد متعدد الأنماط الغلبة فيه {لنمط الإنتاج الرأسمالي الموجه} وكان من عاقبة ذلك تغير في ماهية علاقات الإنتاج السائدة بحيث ترتب عليها

طرد الطبقات القديمة : الاقطاعية والارستقراطية التقليدية وفئة الكومبرادور من الموقع الأرأس في السلطة السياسية والتأثير الاجتماعي.

ومن الناحية الشكلية (السطحية) فحسب يمكننا الاتفاق مع المنادين بأن ١٤ تموز هو انقلاب، لكون أن الاستيلاء على السلطة قد قامت به إحدى أجنحة الطبقة الوسطى وهي(الانتلجنسيا العسكرية).. أوكد على أن هذه المقاربة تعكس المنهج الشكلي لقراءة الظواهر.. لكن المنهج الجدلي يغور في عمق الظاهرة ويحلل ماهياتها ومدى التطابق بين شكل الظاهرة وماهيتها. وعمليا فقد حظى هذا التغيير (الثورة) بالترحاب والتأييد المطلق من مختلف القوى الاجتماعية المالكة لفلسفة المستقبل والحداثة . ومن هذا المنطلق المفاهيمي المتطابق مع ما ابداه الأكاديميان (الزوجان أديث و أف بنزور) من أن: ١٤ تموز هو أول حدث من نوعه في تاريخ العراق الحديث الذي يمكن ان يسجل كثورة. وهذا ما أكده الأكاديمي القدير حنا بطاطو والخبير البريطاني في مجلس الاعمار كاراكتاكوس والمستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون الذي نعت ١٤ تموز بكونها الثورة الوحيدة في العالم العربي.

ومن المعروف منهجياً اننا لا يمكن أن نكشف عن المضامين الحقيقية للثورة إلا بمعرفة درجة ترابطها وتجانسها مع ضرورات العلاقات الاجتماعية والأوضاع التاريخية المحسوسة التي ظهرت فيها، ليس بصورة مجردة بل ضمن الضرورات الملموسة التي أفرزتها طبيعة الصراع الاجتماعي لتحقيق جملة مهام وعلى العديد من الأصعدة، مثل :

- الانسان والجماعة وحقوقهما الطبيعية والمكتسبة ؛
- البناء الاقتصادي / المادي وتطويرهما ؛
- البناء الاجتماعي وتحقيق ما أمكن من المساواة النسبية وعدالة توزيع الثروة المادية ؛
- البناء السياسي المنطلق من واقعية تركيبته الاجتماعية/الإثنية ؛

- البناء الفوقي وتطوير وتحديث مكوناته وماهياتها وعصرنتها.

هذه المهام وما يستنبط منها ويتفرع عنها قد أخذ (الانقلاب) على عاتقه عملية تنفيذها في زمنية قصيرة جدا.. كلها عوامل ساهمت في نقل هذه الصيرورة إلى (ثورة) بكل معنى الكلمة.. وكانت مسألة اجتثاث ما امكن للفقر ومقوماته وتحقيق أساسيات الحياة المادية والروحية والمساواة بين الجنسين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي وإقامة أنظمة اجتماعية ملائمة للعصر وروحه سواءً على صعيد العلاقات الزراعية أو/و العلاقات العائلية والموقف من المرأة أو/و السياسة الدولية وحقوق العراق وحركات التحرر العربية.. . كلها وغيرها تمثل أحد أبرز معالم هذه الثورة. من جهة أخيرة رصدت منذ فترة طويلة أن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تضررت من فعل الثورة أو من خلال تعمق التغيرات التي حققتها تطلق على هذا التغيير الجذري اسم (انقلاب) .. في الوقت ذاته نلاحظ أن المستفيدين من هذا التغيير وهم طبقات وفئات اجتماعية واسعة من حيث الكم ومن حيث الموقع في عملية الإنتاج الاجتماعي.. أطلقت على هذا التغيير اسم (ثورة) لانها رأت فيه المعبر عن أحلامها وتطلعاتها المستقبلية في الحياة الكريمة .. وهؤلاء يمثلون غاية التاريخ الانساني ومادته. وبصورة مكثفة يمكننا القول أن ثورة تموز لم تكن ظاهرة عابرة ولا انقلاباً فوقياً قدر كونها تغييراًاجتماعياًجذرياً ترتبت عليها تغيرات بنيوية في طبيعة وماهية كل من القاعدة المادية للتطورالاجتماعي- الاقتصادي والطبقات الاجتماعية ودور كل منها في قرار السلطة المركزي. وبالتالي فقد مهدت هذه الظروف وتلك التغيرات ليرتقي هذا التغيير بذاته ومضمونه إلى مفهوم الثورة وابتعد عن كونه مجرد انقلاب عسكري فوقي، إذ أدى إلى:

- استلام السلطة من قبل طبقة اجتماعية جديدة- الطبقة الوسطى ؛
- إحداث تغيرات في المواقع الاجتصادية السياسية للطبقات والفئات الاجتماعية ؛

- تدشين سياقٍ تاريخي يختلف جذرياً عما سبقه من نواحي القضايا التي تبنتها القوى المحركة ؛

- تغيير الطبيعة المادية للقاعدة الاقتصادية وأولويات أنماطها وعلاقاتها وقضاياها المتبناة ؛

- تحديد الأفق التاريخي لمشروع الثورة النهضوي ؛

- تدشين تعددية سياسية مع مفهوم كاريزماتي للرئاسة.

◆ مقتل العائلة المالكة على ايدي البعض من الضباط سجل مؤاخذة كبرى على الثورة، ألا تجدون أن خرقاً قد حصل لتشويهها؟

كما تعرف أيها العزيز إني عالجت هذه الاشكالية بإسهاب سبق أن نشرته في عدة مقالات ودراسات وخرج بشكله الأخير في كتابي الجديد الذي صدر قبل شهر عن دار الحصاد في دمشق بعنوان(١٤ تموز- الثورة الثرية – الفصل الرابع ص. ٣٦١- ٤١٨) وهو الجزء الأول من الكتاب الثاني من ثلاثية (عبد الكريم قاسم – من ماهيات السيرة). وأقول نعم وبكل تأكيد فقد أمست هذه الواقعة سلاحاً يستخدم ضد الثورة وفي كثير من الأحيان بصورة لا أخلاقية ولا مبدئية وبعيدة جداً عن الموضوعية .. إذ يتناولونها من دون التمحيص في ماهيتها وفي تفاصيل حراكها الزمني، إذ توجد وراء ذلك دوافع متباينة ذات صبغة نفعية أكثر من كونها دراسة موضوعية .. قولي هذا لا يعني التسويغ لهذا الفعل غير المبرر.. بقدر ما أنه يتوجب علينا وضعه في إطاره الزمني السيكولوجي وضمن مقومات الصراع الاجتماعي ومسبباته في المرحلة الملكية برمتها وأيضاً ضمن الإرث الثقافي/السيسيولوجي للمجتمع العراقي ومنظومة قيمه المتباينة وبعضها المتناقضة مع العصر والحداثة المرغوب ببلوغهما. علماً بأن الزعيم قاسم قد أشار في خطاب له وبالنص قال: {إننا قمنا بثورة ولم نستهدف أشخاصاً بل كنا نريد أن نزيل نظاماً} من جهة، ومن جهة ثانية أود الإشارة إلى حقيقة مستقاة من التاريخ العراقي ومضمونها أنه لا توجد أية رابطة مباشرة تربط العائلة الهاشمية

المالكة بالعراق قبيل تأسيس الدولة العراقية واستيراد ملك لها. إذ كانت الملكية تفتقر إلى جذور تنتمي إلى تاريخ العراق أو تقاليده تمدها بالتغذية اللازمة أو تمنحها تلك القوة غير الملموسة.. ولولا قوة الدعم من المحتل البريطاني لكان حظ الملكية في التواجد ضئيلا جداً.

من جانب ثالث يوسِم العديد من الكتاب والسياسيين ثورة ١٤ تموز بالعنف والدموية ويعتبرونها بداية بروز الظاهرة السلطوية وفتح باب السلطة أمام (أخصائيي العنف المنظم- الضباط) متخذين من واقعة قصر الرحاب مدخلا . لكن من خلال تحليلي للواقعة كمنطلق ومن الناحية الجمعية الاجتماعية فسيصعب من فلسفية هذا المنطلق وتاريخية الصراع الاجتماعي وحدوده وقواه، الحسم في حتمية ما جرى من عنف في واقعة قصر الرحاب صبيحة يوم الثورة، ترى:

- فهل هو امتداد لما سبقه من عنف اجتماعي؟؟؟
- أم كان نتاجاً لردود الأفعال الآتية لتلك الحشود المسلوبة الإرادة والمغيبة عن واقعها؟؟؟
- أم هو نتاج لحظتها الزمنية المتوترة غير المحسوبة لعاطفة القوات المسلحة: المدافعة عن القصر أوالمهاجمة له على وجه الخصوص؟؟؟
- أم أن هذا العنف والموقف منه هو نتاج سيسيولوجي لواقع العراق وتخلفه وسيادة القيم القبلية والعشائرية؟؟؟
- ثم نتساءل أيستغرب أن تنبع { اللاإنسانية من الأوضاع اللا إنسانية } التي كانت تعيشها الطبقات الاجتماعية المسحوقة والهامشيون والبروليتاريا الرثة ومدقعو الريف وفقراؤه؟؟؟

لقد دلت التجربة الانسانية أن مرحلة الانتقال إلى حكم أكثر تمثيلا للقاعدة الاجتماعية للمجتمعات، كثورة ١٤ تموز، لا ينفي مطلقا من المرور بمراحل يستخدم فيها القسر الاجتماعي والعنف (المادي و/أوالمعنوي). لذا علينا في

البدء عندما نريد أن نحكم التمييز بين عنفين: الأول الذي تستعمله قوى اجتماعية مستغَلة(بفتح الغين) لتغيير نظام العلاقات الاجتماعية في اتجاه تقدمي.. وهنا سيلعب هذا العنف دور {مولدة التاريخ}.. والثاني الذي تلجأ إليه بعض المجموعات للقفز إلى السلطة من أجل السلطة.

إن وسم ثورة ١٤ تموز بالعنف واتهامها بما يتنافى وطبيعتها وماهيتها وتحميلها وزر الآخرين هي نظرة مجتزأة، إذ هي:

- بقدر ما هي جزئية تنظر إلى نصف الكأس الفارغ فقط؛
- بالقدر ذاته تعبر عن المنهج الشكلي في رؤيته للظواهر؛
- وتفصح عن جهالة بتاريخية النظام السياسي للعراق وعدم دراية بما لعبه عنف الدولة في تثبيت كيانها وسيطرتها وضمان تنفيذ قرارها؛
- غير مدركة لأهمية العنف ودوره في التحولات الجذرية؛
- تتناسى منهجيا عدم إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة، طالما ان التاريخ هو حصيلة تداخل الذاتي بالموضوعي، المرغوب بالمفروض و الخيالي بالواقعي؛
- انها تنطلق من واقع السكون وقيمه وليس من واقع الحركة وديناميكيتها التي تستوجب التفاعل والصراع وضرورتيهما للتطور.

نؤكد ثانية أن ما نقوله ليس تسويغاً لما حدث صبيحة يوم ١٤ تموز ولا استحساناً للعنفمن أجل العنف قدر القول أنه حالة اجتماعية ملموسة ومرصودة علمياً في تاريخ الشعوب قاطبةً.. لذا أرى ان سمة العنف التي توسم الثورة بها غير موضوعية ومبالغ فيها . لقد نجم هذا التصور من خلال جملة من المسببات التي رافقت الثورة في أثناء صيرورة تحقيق ذاتها وغائيتها.. أزعم أن أهمها هي :

- إن العنف قد طال أقطاب الحكم الثلاثة : الملك وولي العهد ونوري السعيد ؛
- وقد عمقه القتل غير المقصود لبعض أعضاء العائلة المالكة ؛
- التمثيل بجثمان عبد الإله والسعيد ؛
- صغر سن الملك المقتول ولا مسؤوليته عن أغلب موبقات نخبة الحكم ؛
- ما لعبه الإعلام المناوئ للثورة من تهويل للجوانب اللا انسانية التي ارتكبت عفوياً ؛
- تبني القوى الاجتماعية المهزومة للعنف (الثورة المضادة) لأجل إجهاض أو/و عرقلة مسيرة الثورة ؛
- تبني العنف من قبل بعض القوى السياسية التي كانت مع الثورة في البدء وافترقت عنها بعد فترة وعمقته بعد استلابها للسلطة بالمعونة الخارجية في الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣) ؛
- الضغط الاجتماعي السياسي الذي مارسته الطبقات والفئات الاجتماعية الدنيا والذي اقترنت بعض مفاصله بالعنف المادي ؛
- التيه الذي ميز مسارات الثورة صعوداً وهبوطاً، نتيجة للصراع الاجتماعي وانقسام الطبقة الوسطى، وهو من قانونيات تطورها وتبلورها نتيجة تعدد وتضارب مصالح فئاتها ؛
- الانشقاق ومن ثم الصراع بين الضباط الأحرار وخاصة المحوريين منهم وتبنيهم الانقلابية العسكرية مجدداً ؛
- الممارسات العنفية القاسية والخالية من المعايير الانسانية التي استخدمتها أنظمة الحكم التي اغتصبت سلطة تموز طيلة الجمهورية الثانية والتي كانت فاجعة رمضان محطتها الأولى ؛

- ما لعبته القوة الخارجية (الإقليمية – عربية وغير عربية- والدولية) من تحريض ومن ثم التبني العملي للعنف بأشكاله المتعددة بغية إسقاط الثورة ؛

- تكرار وتكاثف الحركات الانقلابية من قبل القوى المتضررة ؛

- كما لعبت التركيبة النفسية للمجتمع وإرثه الثقافي السيسيولوجي والعلاقات البطريكية ومنظومة القيم العشائرية البالية، دورها في تصعيد ذلك التصور وأن ما حدث، بلغة التحليل النفسي، هو أشبه بجريمة قتل الأب الروحي للنظام.

وتأسيساً على ذلك يحق لنا التساؤل، إذا ما انطلقنا من (عنفية الثورة) هل:

- نجم عنها إنجازات حضارية أفادت المجتمع برمته وخاصةً طبقاته الفقيرة والكادحة؟؟؟

- وهل أن هذا العنف، المبالغ في تصويره، كان دون مسوغ مستساغ؟؟؟

- ولماذا ننطلق من فكرة السكون لتقييم حراك اجتماعي جذري كثورة تموز؟؟؟

- وهل هناك تطور وتغيير، مهما بلغت نسب جذريته في أي مجتمع بدون تكاليف اجتماعية ونفسية وعنفية ؟؟؟

- وهل حدث تطور حقيقي في أي مجتمع كان بدون العنف وتكاليفه؟؟؟

- فهل كان انتشار الاسلام بدون تكاليف باهظة تكبدتها الأنفس البشرية؟؟؟

- أم كان نشوء النظام الرأسمالي دون تكاليف باهظة تكبدتها الطبقة العاملة في مراكزها وشعوب عالم الأطراف في استغلالها؟؟؟

- وهل قامت الدولة العراقية المعاصرة بدون تكاليف عنفية على مداها الزمني؟؟؟.

لذا علينا التركيز والنظر بموضوعية في ماهية العنف الذي تم استخدامه، وهل كان نتاجاً مقصوداً أم كان عرضياً اشتق دوره من غائية الثورة ذاتها ذات الأبعاد النبيلة . أو انه كان رد فعل على الطبقات المغلوبة.

ومن هذا المنطلق فعند مناقشة موضوع مقتل ثلاثي الحكم وبعض الأفراد ضمن الاستقرائية التاريخية لصيرورة الثورة، يطرح السؤال التالي نفسه : ترى هل كان مقتلهم عملاً وحشياً ولا انسانياً؟؟. ربما لا يكون إصدار مثل هذا الحكم ملائماً، لكن علينا أن نضيف لا تسويغاً بل توضيحاً.. أن نوري السعيد وعبد الإله لم يكونا رحيمين بحياة الناس مطلقاً.. ثم إن حياة الأغلبية الساحقة من السكان، خاصة بالريف، كانت في مستويات دون الكفاف.. لذا لا نستغرب أن تنبع اللاإنسانية من الاوضاع اللاإنسانية التي كانت تعيشها هذه الجمهرة الكبيرة

أما بصدد واقعة القتل فعلينا التأكيد، رغم تعدد الرؤى لها، أن اللجنة العليا للضباط الأحرار قد ناقشت وبحثت في مصير ثلاثي الحكم، وتشير أكثر الرؤى موضوعية إلى حصول اتفاق شبه موحد بين بين المحوريين من الضباط الأحرار على ضرورة التخلص من الثنائي عبد الإله- السعيد ومحاكمتها وتنفيذ الحكم بهما مباشرة، أما مصير الملك فقد تعددت الآراء فيه ..

- فمنهم من اقترح إجباره على التنازل ومن ثم تسفيره ؛
- ومنهم من أراد التخلص منه فوراً كالثنائي ؛
- واقترح آخرون إجبار الملك على تشكيل وزارة دستورية وإجراء انتخابات دستورية تقرر السلطة التشريعية نفي الملك وإعلان الجمهورية ؛

- اما كتلة المنصورية بقيادة الزعيم الراحل، فقد أرادت اختزال الحل الأخير من خلال أعلان الجمهورية مباشرة وليس على مرحلتين كما في الاقتراح

السابق. وكان اقتراح قاسم أكثرها قبولاً وماهيته تكمن في احتجازالملك ومن ثم إجباره على التنازل عن العرش وبعد استقرار الوضع يُسفر إلى الخارج. إذ أن قاسم، وهذا ما ميز إدارته للصراع الاجتماعي، كان يختار {الوسائل النبيلة لتحقيق الغاية النبيلة} عكس كل حكام العراق في القرن العشرين. إذ انه لم يكن من أهدافه إعدام العائلة المالكة قدر ما كان يهدف إلى تغيير النظام. وهذا ما أشار إليه ممثل الملكية في الوقت الحاضرالشريف علي بن الحسين في أحد أحاديثه لجريدة المشرق البغدادية في الفترة القريبة الماضية. ومما يدلل على ذلك أيضاً ما صرح به أحد المهاجمين للقصر الضابط حميد السراج حيث أشار إلى عدم ارتياح قادة الثورة لمقتل العائلة المالكة وأن قاسم وعارف قد رفضا استقباله بعد خروجه من المستشفى بعد إصابته بطلق ناري من ضابط الحرس الملكي ثابت يونس في أثناء عملية احتلال القصر. علماً بأن عدد القتلى في اليومين الأولين للثورة لم يتجاوز تسعة عشر شخصاً كما قال الزعيم لكني احصيت عددهم فكانوا ٢٢ شخصاً (٤ من العائلة المالكة فحسب مع طفل متبنى و٣ من العاملين في القصر). وهو رقم يكاد لا يذكر مقارنة بالثورات التاريخية والتغييرات الجذرية في العالم ودول المنطقة .. ولا بما اقترفه النظام الملكي بدأً من أول عملية اغتيال سياسي دبرته السلطة الملكية إزاء وزيرها توفيق الخالدي والذي اتهم فيه نوري السعيد ذاته الذي كان يرى في الارهاب وسيلة للوصول إلى الهدف.

أما حيثيات وقائع مقتل العائلة المالكة، خاصة بعد انغلاق أبواب حصول عبد الإله على المساندة من قبل القوات المناط بها حفظ بغداد؛ وانضمام كتيبة الهاشمي إلى الثورة؛ وتطويق القوة المهاجمة للقصر للحيلولة دون هروبه؛ وأخيراً الانضمام المعنوي لآمر الحرس الملكي للثورة، طه البامرني.. آنذاك قرر الوصي الاستسلام إلى القوة المهاجمة التي كانت تعتقد أن هذا الاستسلام هو لعبة يخوضها الوصي لكسب الوقت .. فكان الترقب والتوجس قد حكم الوضع بين الساعة السادسة صباحاً والسابعة والنصف بين الطرفين.. وبين المدافع عن القصر والمهاجم له. لقد أثارت وقائع عملية مقتل العائلة بعض الاشكاليات التي تكمن في الأساس في الجواب على تساؤل كبير : من بدأ أولاً

في إطلاق النار ولماذا تم ذلك؟؟. لقد اختلفت الروايات وتناقضت الإجابات.. واختلط الواقع بالفنطازيا والمرغوب باللا مرغوب والعام بالخاص عند تحليل هذه الواقعة والإجابة على التساؤلات والاستفهامات التي تطرحها الواقعة ومجرياتها.. لكن يمكن جمع هذه الرؤى في روايتين أساسيتين متناقضتين في الوقت نفسه في الطرح والسبب والمضمون. لقد ناقشت هذا الموضوع في كتابي المذكور أعلاه بالتفصيل ولا حاجة للاعادة ويمكن العودة إليه. لكن وبكثافة عالية يمكن القول أن :

- **الرواية الأولى** المتبناة من أنصار الملكية والتي رواها ضابط استخبارات الحرس الملكي آنذاك الدكتور فالح حنضل.. وفحواها أن عبد الستار العبوسي هو الذي بدا بإطلاق النار ومن ثم فتح مصطفى عبد الله نيرانه على العائلة وتم قتلهم إثر ذلك جميعا باستثناء السيدة هيام الحبيب زوجة عبد الإله.

- **الرواية الثانية**: التي أعتقد وأزعم انها الأقرب إلى الواقع ويشير مضمونها إلى أن النقيب ثابت يونس، وكان من المتحمسين للعائلة المالكة، قد صعد إلى الطابق العلوي بغية التصدي للمهاجمين.. رغم تحذير عبد الإله له وللعسكريين الذين كانوا معه، بضرورة الاستسلام بدون قيد أوشرط، وبدون عنف. لقد بدأ هذا الضابط خلافاً لرغبة سيده برمي القوة المهاجمة (قيل برشاشة كان يحملها) فأصيب النقيب مصطفى عبد الله بطلق ناري في صدره وسقط أرضاً والدم ينزف منه كما تهاوى النقيب حميد السراج وقد أصابته طلقة نارية في كعبه وسقط ضابط صف برتبة رئيس عرفاء قتيلاً من بين المهاجمين، وهذا ما أثار الشكوك والمخاوف والتوجس لدى القوة المهاجمة من مسألة الاستسلام وهذا الوضع الجديد الناجم عن هجوم ثابت يونس عليهم، حفزهم لا شعورياً على الرد، دفاعاً عن أنفسهم، بفتح النار بكثافة عالية على العائلة المالكة وقتلهم جميعا وكذلك الضابط نفسه. وعليه واستنادا إلى الكثير من الدراسات والوثائق يمكن القول بموضوعية:

- **أولاً**: ان الفعل غير المنضبط والتصرف غير المتزن من قبل النقيب ثابت يونس وقبله التفاوض غير الدقيق من قبله مع القوة المهاجمة من جهة، ومن

جهة ثانية الإدارة السيئة للمفاوضات التي قادها عبد الإله عبر ثابت يونس ومن ثم طه البامرني قد أشعلت لهيب النفوس المتوجسة التي لم تستطع السيطرة على ذاتها .

- **ثانياً**: وفي كل الأحوال يمكن القول بأن إطلاق النار سواءً من ثابت يونس أو القوة المهاجمة كان قراراً فردياً وانفعالياً وابن ظرفه الزمني والنفسي.. لذا لا يجوز، علمياً واخلاقياً، نسبه إلى الثورة أو قيادتها بأي حال من الأحوال.

- **ثالثاً**: إن ما قيل من ان عبد السلام عارف كان وراء قتلهم عبر الإذاعة والطلب من الجماهير المؤيدة للثورة (دك القصور الملكية ومهاجمتها) لايصح لأن وصول هذه الجماهير جاء بعد انتهاء الواقعة وجمع الجثث لإرسالها إلى الطب العدلي قبيل دفنها.

- **رابعاً**: رمي جثة الوصي عبد الإله إلى الجماهير كان من قبل ضابط صغير من المرافقين لجثمان الملك والوصي وليس من قبل عبد الكريم قاسم كما أشار السياسي الراحل زكي خيري.

وهكذا يوضح التحليل العلمي أن تشويهات كبيرة قد أُلحقت بالثورة وكان هذا المتعلق بمقتل العائلة المالكة واحداً منها. وعلى الرغم من إقرارنا وفق المنطق العقلاني أن هذا العمل كان لا أخلاقياً .. لكن التساؤل المطروح هل كانت نخبة الحكم الملكي وعلى رأسها الثنائي الوصي والسعيد قد مارست الحكم وإدارة الصراع الاجتماعي بأخلاقية سياسية ؟؟؟؛ أما كانا ينظران باستخفاف إلى القوى الاجتماعية الجديدة التي بدأت تظهر في المجتمع العراقي !؟ حتى انهما أغلقا تبادل السلطة وتداولها سلمياً بين مختلف القوى الاجتماعية.. بل وحتى داخل نخبة الحكم.. كما أنهما ومعهما أغلبية بقية نخبة الحكم، لم يأخذوا بتطوير النظام نفسه وإعادة إنتاج مكوناته.. هذه الظروف وغيرها قد فتحت الأبواب أمام دخول الانتلجنسيا العسكرية لتغيير النظام بعد أن عجزت القوى الاجتماعية وأحزابها السياسية عن الدخول في اللعبة البرلمانية التي كان مثلث الحكم (مؤسسة العرش ورئاسة الوزارة والسفارة البريطانية) يزورها باستمرار.

أما مقتل العائلة المالكة فقد كانت نتاجاً غير مقصود بالمطلق. وهذا ما دلل عليه قاسم عندما سمح لبقية أعضاء العائلة المالكة من السفر إلى خارج العراق بدون أي معوقات.

❖ **دعوة صدام لأعادة كتابة التاريخ استجاب لها نفر من المأجورين الذين عمدوا لتشويه صورة الزعيم الوطني الشهيد عبد الكريم قاسم.. بماذا تفسرون دوافع هذه الدعوة؟**

يا سيدي الفاضل يذكّر سؤالك هذا، باللعبة الفلسفية التي أطلقها الروائي الكبير **غابريل ماركيز** عندما قال قولته الشهيرة: {للأشياء حياتها الخاصة .. علينا أن نوقظ روحها}. لذا تصب ماهية سؤالك في هذا التوجه .. خاصةً إذا علمنا أن التاريخ هو الخميرة الوحيدة التي لا تفسدها الحذلقة المبتذلة للكتاب والسياسيين اللا موضوعيين.. إذ حالما نعي مكونات التاريخ الخاصة بالزعيم قاسم فإننا سنكون وعياً غير عادي عنه، ربما بشكل أسطوري (!!!) ونخرجه خارج تخوم الزمان والمكان.. إن هذه العملية الشائكة من تداخل حلقات الزمن الثلاث في عقولنا وأفعالنا ستكون متباينة بفعل اختلاف مصالحنا (الفردية أو الجمعية)، وفي رؤانا للواقع وآفاق تطوره. ومن هنا كانت محاولة النظام السابق في إلغاء ما أمكن من (الظاهرة القاسمية)، التي هي : ظاهرة عراقية ربطت هوية الانسان ببيئته المتعددة الانتماءات ومحيطه الاجتماعي ذي الألوان المختلفة وإرثه الثقافي وانتمائه القومي، المنبثقة جميعها من جغرافية العراق وحقل زمنيته الطويل.

في الوقت نفسه علمتنا الوقائع أن القادة العظام في التاريخ لا يظهرون عفوياً بل طبقاً للضرورة التاريخية ذاتهاعندما تنضج الظروف الموضوعية والذاتية وضمن كون موهبتهم هي ضرورة للتاريخ وكلما كانت سجاياهم الشخصية تستجيب للضرورة كان دورهم في التاريخ أكبر شأناً وبروزاً خاصةً إذا كانوا مدركين للمجرى الموضوعي للتاريخ. علماً إن قوة شخصية القائد تستنبط من قوة الحركة الاجتماعية التي يعبر عنها ويتولى تحقيقها.

عمليا وضمن هذا المنطق لمكن أن نشير إلى الشخصيات البارزة في المجتمع العراقي على مداه الزمني الطويل منذ الحضارات الأولى مروراً بالنكبات التي حلت به.. إذ مجد العراقيون القادة الذين خدموه وبذلوا ما أمكن من أجلهم .. لذا أخرجوهم من واقعيتهم لينسجوا حولهم الأساطير والحكايات التي كان بعضها يدخل ضمن اللا معقول.. وهذا ما كان مع كلكامش وعشتار، نبوخذ نصر وأشور بانيبال، الفيلسوف علي ابن أبي طالب والثوري أبي ذر الغفاري، الوطني العراقي البارز محمد جعفر أبو التمن والقائد الشيوعي فهد، وأخيراً وليس آخراً مؤسس الجمهورية الخالد عبد الكريم قاسم . إذ من المتفق عليه بين جمهرة كبيرة من الكتاب والباحثين والسياسيين أنه ليست هنالك من شخصية كبرى في تاريخ العراق المعاصر استطاعت أن تستثير خفايا الوعي والضمير الاجتماعيين وتثير الاستفهامات والتقييمات المتضاربة كشخصية عبد الكريم قاسم.. حيث كتب عنها مناوئه قبل صديقه، وقد أضفى الناس، وبخاصة فقراؤهم، على سيرته أبعاداً ميثولوجية ذات هالة أسطورية لما تنطوي عليه من فكرتين أخلاقية وروحية معاً علمية وعملية. هذا الموقف الشعبي، كما أرى، قد استُنبط من جملة مزايا تميزت بها الجمهورية الأولى (١٤ تموز١٩٥٨- ٨شباط ١٩٦٣)، أو كما سبق أن أطلقت عليها اسم {المرحلة النيرة}، ومن هذه المزايا، كون أن مرحلة قاسم/ تموز قد انطلقت من فكرتين أرأسيتين هما:

- فكرة الوحدة الوطنية العراقية ؛
- فكرة المساواة الاجتماعية ودلالتها ؛
- وهنالك فكرة ثالثة هي تأسيسه للنظام الجمهوري.

لقد كانت هذه المعايير وما يتفرع عنهما ويستنبط منهما، تمثل في الوقت نفسه، الهاجس المركزي الذي حكم نشاط قاسم عند إدارته وحله للصراع الاجتماعي في مختلف حقول منطلقاته ومساراته العملية ونشاطاته السياسية. من هنا فقد أحدث قاسم تاريخاً جديداً للعراق، إذا انطلقنا من أن التاريخ { هو عملية تغيير الإنسان لبيأته، وإنه حيثما لا يوجد تغييرفليس ثمة تاريخ}، كما قال هيغل. إذ

هنالك تماثل كبير، كما أرى، بين هذه المقولة الهيغلية والماهيات الحقيقية لأعمال قاسم وما غيره من واقع العراق الاجتصادي السياسي الفكري.. التي كانت نتيجة التفاعل الجدلي لعدة عناصر كما أزعم، منها:

- عمق مضمون عملية التغيير الجذري لـ(١٤ تموز) ذاته؛
- مكونات ومفردات برنامجه العملي والأهداف المبتغى تحقيقها؛
- طبيعة إدارته للحكم وكيفية حله للصراع الاجتماعي وتناقضاته الداخلية والخارجية؛
- موقفه كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة بين الطبقات غير المتبلورة؛
- شرعيته السياسية المنبثقة من سعة تأييد الأغلبية الشعبية واختياره الواعي والعفوي له ؛
- غائية التغيير المستهدف للطبقات الفقيرة — مادة التاريخ الانساني؛
- المنطلق الفكري المرتكز على قاعدة الحداثة؛
- من ممارسته الأخلاقية والمعايير الانسانية التي وسمت إدارته للسلطة.

وتأسيساً على ما ذكر يمكننا الحكم بالقول: إن قاسم كان من صنف القادة العظام صانعي التاريخ لبلدانهم ومن الذين ثبتت أعمالهم وغائيتها مكانتهم الاجتماعية وبالقدر ذاته الذي أثارت أعمالهم ومناهج حكمهم من تغيير في مصائر شعوبهم كذلك غيرت مُثلهم في مفاهيم الحياة الاجتماعية بكل أبعادها. هؤلاء القادة لا يمكن قياس عظمتهم بمقدار ما نجحوا في تحقيقه وما أخفقوا فيه.. لأن الحكم على النتائج النهائية بمنطق التطور المتصاعد دوماً دون انقطاع أو توقف، بصورة حتمية أو عفوية، هو منهج خاطئ. لأن التاريخ، كما قال الشهيد المغدور كامل شياع، { ليس ظاهرة جمالية بل واقع ثقيل ومؤذ، لأنه لا

يقف دون التمادي على الغايات المنتظرة أو الرغبات المسقطة عليه التي تحاول انهاء القصة قبل الأوان}.

والسؤال الذي يثار هنا ذو شقين: الأول لماذا طلب صدام حسين إعادة كتابة التاريخ؟ وهل كان منطلقه لتبيان الحقيقة والكشف العلمي عما هو مستور منه؟ أم كان يريد إسقاط رؤيته الذاتوية على واقع العراق ليبرر لذاته وللآخرين اغتصابهم السلطة؟ أم هو إجبار الباحثين على الخضوع لمنطق السلطة ورؤاها؟ أم كان يحاول قدر الإمكان (غسل العقل الجمعي) للناس بغية تهيئتهم لقبول الخضوع المذل للسلطة ومسايرتها في إجراءاتها المتخذة بلا نقاش؟ أم انه كان لا إرادياً يقارن نفسه بما قام به قاسم؟ لأن قاسم كان يقض مضاجع كل الحكام الذين جاؤوا من بعده .. وإن العراقيين كما أشار الجاحظ، بما معناه، اعتادوا منذ الزمن القديم على المقارنة بين الحكام والبحث عن حسناتهم وسيئاتهم وبالتالي يكون الطعن والقدح والترجيح والتمييز بينهم وبالتالي إظهار عيوبهم وإخراجهم من الوعي الاجتماعي.

إني أميل إلى أن هذه الفكرة (إعادة كتابة التاريخ) كانت لعبة لعينة لأجل بسط نفوذ وسيادة اللون الواحد والنسق الواحد والفكرة الواحدة والحزب الواحد.. وبالتالي إلغاء هذا التنوع الاجتماعي / الفكري الذي يزخر به المجتمع العراقي، وهو الحالة الطبيعية لكل مجتمع حي والمتطابق مع قانونيات الحياة وتطورها. إذ إن التعددية الفكرية غالبا ما تطور الرؤى المختلفة.. وواقعياً لا يمكن ان تسود فكرة واحدة، وهذا خطأ أغلب الحكام الذين حكموا العراق، خاصةً أولئك الذين لم ينظروا إلى العناصر الحية في المجتمع وقواه المحركة وما تحمله من قوة اجتماعية .. بل أرادوا إسقاط رغائبهم، والكثير منها كان كسيحاً وغير معافى، على المجتمع برمته.. والتاريخ الانساني يعطينا أمثلة كثيرة على ذلك، ليس بالعراق وحدهز

فنظرية قاسم كانت زراعة نخيل مثلتها مُثل جديدة منها على سبيل المثال: عفا الله عما سلف، والرحمة فوق القانون، المساواة أمام القانون، الزهد في الحكم وعفة اليد، التشبع بروح التسامح، كره العنف، عفة اللسان، خلوص النية،

الثقافي في خدمة الشعب، إنصاف الضعفاء، المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية، النظر للعراقيين بعين متساوية، مناهضة العصبوية والطائفية والالتزام بمصالح العراق وجعلها محوراً مركزياً في العمل،عدم التخندق في عراقيتنا بل الانطلاق منها نحو الأرحب.. وهو بذلك انطلق من الخاص إلى العام. مما جعله أكثر حكام العراق شعبية، حسب وصف باتريك كوبيروون وحنا بطاطو.. هذه الصفات عندما تتبلور عند حاكم ما فإنها بالضرورة تقض مضاجع كل الحكام الجائرين، كما كان ولا يزال ابن ابي طالب وعمر ابن عبد العزيز يلعبون ذات الدور الاخلاقي للحكام. وبالتالي فأرى أن أحد أوجه دعوة (إعادة كتابة التاريخ) تصب في هذا التوجه أعني غسل الدماغ الجمعي ومسح ذاكرة الناس وخاصة الأجيال الحديثة. لكن أصحاب هذه الدعوة وغيرهم لم يستفيدوا من تجارب التاريخ الانساني في هذا المجال.. إذما أن تغيرت السلطة وتبدلت المناخات الفكرية وسمح بالحرية النسبية في التعبير.. حتى ظهرت تلك الآراء التي حاولت أنظمة الجمهورية الثانية المتخندقة في رؤيتها، إخفاءها ولو بالقوة المادية والمعنوية[1].. . لذا أعيد الاعتبار للراحل قاسم وطاقمه السياسي ورفاقه بصورة عفوية وجماهيرية.. حتى أن بعض الرداحين من الكتبة الذين ساهموا في تشويه صورة قاسم.. قد عادوا إلى (رشدهم) وأخذوا يكتبون بإنصاف أو ما يقارب ذلك عن قاسم وثورة ١٤ تموز.

الاستنتاج الأرأس من هذا يمكننا من التأكيد على أن الحقائق الاجتما/ تاريخية لا تلغى بقرارات أو إسقاطات ذاتوية لهذا القائد أو ذلك الكاتب. انها تكمن في أواليات سنن التطور وقوانينه.

---

[1] - حدثني أحد الحاضرين في (الندوة التي انتظمت في دار الحكمة من أن ممثل رئاسة الجمهورية آنذاك وكان برتبة مقدم اقترح في الندوة التي كان يديرها الدكتور منذر الشاوي، عدم التطرق إلى الجمهورية الأولى وعدم تدوينها في كتب التاريخ كي لا تتذكرها الأجيال، لأنها مرحلة سوداء شعوبية دموية حمراء.)

❖ الا تتفق معي بضرورة إدراج ثورة تموز ضمن المناهج الأكاديمية بغية تدريسها للأجيال الحالية بعناية؟

يذكرني سؤالك هذا بفكرة سبق أن طرحها الراحل الخالد المفكر هادي العلوي عندما رصد حالة بحثية عندما قال: { إن التقييم الموضوعي للشخصيات التاريخية بما فيه الملتبسة بالدين، يبدأ في تاريخنا كنزعة إنصاف}. وهذا يصدق على ثورة ١٤ تموز وقاسم في الوقت الحاضر طالما لا نستطيع فصل الفعل عن الفاعل.. إن نزعة الإنصاف تبلورت في ذاتي منذ أكثر من ثلاثة عقود وأنا أدرس وأبحث في ثنايا الثورة وشخوصها المحوريين ومنعطفاتها الجذرية وأهميتها في تاريخ العراق الحديث وغائيتها الاجتصادية والاجتماتاريخية. وقد وقفت كثيرا في حيثيات فعل التغيير ومسبباته وماهية الظروف الاجتما سياسية التي وفرت أرضية التغيير وحقول مساراته.. إذ توصلت إلى قناعة مستبطة من موضوعية الرؤية إلى هذه الثورة جاءت تعبيراً عن الآراء التي تبلورت ونضجت قبل وقوعها وأن كل ما حدث كان امراً متوقعاً. كما كانت الثورة نتاجاً عراقياً بحتاً ولم تكن مدينة لأحد لا في التخطيط لها ولا في تنفيذها.. رغم أن بعض القوى الخارجية المساندة لها لعبت دوراً كبيراً في إيقاف الغزو الخارجي من قبل دول حلف بغداد وبعض المراكز الرأسمالية العالمية.

وقبيل الإجابة على جوهر السؤال أقول تطرح التغييرات والضرورات السياسة والصيرورات الاجتماعية التي حدثت في بلدنا بعد الاحتلال الثالث (نيسان ٢٠٠٣) من الناحية المنهجية ضرورة إعادة دراسة مختلف فواصل الوقائع التاريخية المعاصرة وماهية مضامينها الاجتصادية والفكرية السياسية، وحتى تلك التي كبحت هذه الصيرورات وغيرت من توجهات التطور وبوصلة اتجاهاتها العامة.. بغية إعادة إنتاجها من الناحية المعرفية ومعرفة دورها الواقعي والموضوعي في تطور البلد وكذلك للوقوف على الأبعاد المختلفة في فهم العلل والمسببات في العراق المعاصر وخاصةً في المرحلة الجمهورية.. وهذا الكلام يشمل ليس البعد السياسي فحسب بل النشاط الانساني المتمثل في حراك الشعب العراقي عامة وانتمائه الأرحب ومفاصل تطوره المعبر عن شخصيته في الوقت نفسه.

لذا علينا أن نرفع الصوت العلمي والمعرفي لأجل تدريس تاريخ العراق المعاصر بروح موضوعية وعلمية .. والوقوف طويلاً أما المتغيرات الأرأسية وتحليل مكوناتها وآفاقها ومدى تأثيراتها على واقع العراق وما أحدثته من تطور فيه.. ومن هذه المتغيرات الأرأسية هي ثورة ١٤ تموز.. بحيث يشمل البحث في ماهيات العراق المعاصر في كل من:

- الأنظمة السياسية التي تعاقبت على العراق والمقارنة بينها وتقسيمها إلى ثلاثة مراحل : الأولى: يتعلق بتأسيس الدولة والمرحلة الملكية برمتها ما لها وما عليها باعتبارها نقلة نوعية جرت حسب السيسيولوجي القدير فالح عبد الجبار من الامبراطورية الدينية المقدسة(العثمانية) إلى عالم الدولة المركزية الحديثة ومن عالم التجمعات الزراعية إلى الدولة ؛ الثانية: ثورة ١٤ تموز (الجمهورية الأولى) وموقعها في النقل الحضاري للعراق ووضعه على سكة الحداثة ؛ الثالثة: يتعلق بالجمهورية الثانية وحقبها المتعددة وما حملت للعراق من عوامل بايجابيتها وسلبيتها وحروبها الداخلية والخارجية. ويختتم الموضوع بدراسة المرحلة الحالية الممتدة من سقوط النظام السابق ولغاية الحاضر مع استشفاف المستقبل المنظور

- الأنظمة الاجتماعية وروابطها والولاءات وانتقال أنماطها وتطور كل من المدينة والريف والهجرات الواسعة الداخلية والخارجية وتغيير البنى الطبقية وغيرها من المواضيع الاجتماعية المترابطة ببعضها .

- النظام والتطور الاقتصادي وماهي الأنماط الاقتصادية التي سادت في المجتمع العراقي المعاصر ومن ثم تحديد الأولويات في كل مرحلة من مراحل التطور والبحث في سبل الإسراع به والتعجيل بإيقاعه.

- النظام الثقافي والصراع الفكري واتجاهاته وسبل زيادة ثقافة المدن على ثقافة الريف كمدخل لعصرنة الحياة..

هذه المواضيع العامة تتطلب منا التخصص في مجالاتها المتعددة .. وان الوقوف عليها بروح علمية ستغير الكثير من ما اطلق عليه سابقاً (حقائق) أو مسلمات

وهذا سيشمل ليس الأفعال فحسب بل حتى القيادات السياسية ومسؤولياتها في تطوير العراق أو تراجعه.. طالما أن هنالك علاقة جدلية بين الفعل والفاعل.

من خلال هذا الطرح سنقف مع منطلق الراحل العلوي في ضرورة إنصاف تاريخ العراق الحديث وخاصة ثورة ١٤ تموزوقائدها الأرأس. انها مهمة عسيرة لكنها غير مستحيلة. وممكن ان تكون الدراسات الأكاديمية الخاصة وليس الحكومية معينا في هذا المجال. ومن هذا المنطلق كان، ولا يزال، من الأولى بالقوى الاجتماعية القريبة من الثورة تكوين معهد متخصص بثورة ١٤ تموز، فإذا كان الوضع السياسي العام في العراق ما بعد الاحتلال وما يتنابه من تشويهات ومحاصصة طائفية لا يساعد على تدريس هذه المادة في الدراسات الجامعية.. نظراً لأن بعض القوى السياسية في السلطة حالياً لديها موقف من ثورة تموز وقائدها بالتحديد. كما أن الولايات المتحدة قد ساهمت بقوة في إسقاط الثورة فهل تريد منهاأن يشار ويفضح دورها في قتل حلم طبقات وفئات واسعة من المجتمع؟؟؟

لذا يتعذر عملياً إخراج اقتراحك إلى حيز التنفيذ.. لكن هذا لا يمنع من مواصلة النضال من أجل تحقيق ذلك ونحن (التموزيون على مختلف انتماءاتنا القاسمية أو الوطنية العراقوية، اليساريون) نسعى إلى بلورة هذا التوجه . لقد كتبت في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم أن الكتابة عن قاسم وتموز كانت في البدء ممنوعة والحديث عنهما كان مهموساً .. فسوف نوقده إن لم يوقدا ذاتهما، ليصبح الحديث عالياً ومن ثم ليكن مدوياً.. وهذا ما حققنا النصف الأول منه حيث أخذنا نعمل وننشر الدراسات والمقالات عن الموضوع .. وهذا ما يستدل عليه من خلال المواضيع التي تنشر في تموز أو تلك التي تتحدث عن إخراجها القسري في كل شباط.

أضم صوتي إلى فكرتك الجميلة ولنمارس حقنا في الدفاع عن الثورة التي دفعت بنا إلى واجهة الحياة وزرعت الأمل الجميل .. لنعمل جميعاً لاستكمال هذه المهمة الأخلاقية والعملية والعلمية في الوقت ذاته.

-١٧-

دردشة على شواطئ تموز مع مؤرخها[1]

سعدون هليل

تحل هذه الايام الذكرى الحادية والخمسون لواحدة من أهم التغييرات الجذرية في تاريخ العراق المعاصر.. بما تحمل من نكهات عبقة طالت كل مسامات المجتمع العراقي وحقول نشاطه الاجتماعي ومكوناته المتعددة. إن رصد التغييرات التي حصلت في مواقع التكوينات الاجتماعية وتراتبية موقعها في صلب القرار المركزي للدولة، وتغير أولويات الأنماط الاقتصادية وخلخلة ماهية العقد الاجتماعي بين الدولة وهذه التكوينات الاجتماعية وما آلت إليه إيقاع حركة التطور.. إن هي إلا سمات بارزة لعراق ما بعد ثورة تموز.. وإزاء هذا الحدث دعونا ندردش ونتحاور مع الباحث المختص بالثورة وشخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم مؤسس الجمهورية العراقية الدكتور عقيل الناصري وللباحث مجموعة من الكتب والدراسات عن هذا الموضوع كان آخرها كتابه (١٤ تموز- الثورة الثرية) الذي صدر قبل شهر من الآن. كان لنا هذا الحوار من منفاه السويدي.

---

[1] - نشر في جريدة طريق الشعب في ١٤/تموز/ ٢٠٠٩ واعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ١٨ / تموز/٢٠٠٩

◆ **دكتورنا الفاضل.. يقال بأن ثورة ١٤ تموز هي أهم حدث في تاريخ العراق المعاصر.. في الوقت نفسه هناك من يعدّها انتكاسة للديمقراطية الليبرالية النامية. السؤال كيف تفسر لنا هذا التناقض بين الرؤيتين؟**

في البدء شكراً جزيلاً لطريق الشعب التي عودتنا على الاحتفاء بأهم حدث جرى في عراق القرن العشرين.. وكانت دوماً من السباقين في تحليل هذا الحدث وتفكيك التجني اللاعلمي عليه. ولوعدنا إلى السؤال فإن رصدكم له هو حقيقة موضوعية يمكن تتبعها في الخطاب السياسي العراقي.. وهذا نتاج طبيعي في ان يختلف الناس في تفسيره فما بالك في فهم التحولات الكبرى.. وهذا يعود نظراً لاختلاف الرؤى الفلسفية والمصالح المادية والمعنوية وربما تناقضهما. لقد اشتدت النزعة الأخيرة منذ ثمانينيات القرن المنصرم عندما بدأت بعض القوى التي كانت محسوبة على اليسار في تبني المنهج الشكلي ورفع وتيرة التقليل من أهمية هذا الحدث إن لم يتهموه بما ليس عليه. فاكتفوا بدراسة الظواهر السلبية فقط، التي ترافق أية ظاهرة اجتماعية جديدة طالما أن هذه الأخيرة سيرافق صيرورة تحققها نواحي إيجابية وأخرى سلبية.. ومعيار المقارنة والمقاربة بينهما يستنبط من الظاهرة ذاتها وما تحدثه من آثار اجتماعية وتحقيق مصالح للأفراد والجماعات من جهة وزاوية النظر الفلسفية والفكرية للحدث ذاته من جهة ثانية.. كما أن المنهج الشكلي ليس له القدرة على إيجاد الترابطات بين شكل الظاهرة ومضمونها والعلاقة الجدلية المتبادلة بينهما.. لذا اكتفوا برؤية سطح الظاهرة فحسب دون التعمق في العواقب الإيجابية التي أحدثتها ثورة ١٤ تموز في بنية التكوين المادي والأنماط الاقتصادية للانتاج الاجتماعي وأهمية الحراك الاجتماعي بين الطبقات الذي حدث أفقياً وعمودياً.

لقد تطرقت في كتابي الجديد المنوه عنه أعلاه وناقشت هذا الرأي بإسهاب وخرجت باستنتاج مفاده.. أن ١٤ تموز قد خلقت دفعاً محفزاً قوياً للتيار اللبرالي وذلك عندما حطم الأسس المادية التي كانت تقف حائلاً أمام هذا التيار الحديث النشوء.. تمثلت أهمها في دفع الطبقة الوسطى (رافعة التحديث) بأغلب فئاتها

إلى تبوؤ مراكز مهمة في سلطة الدولة وفي مرافقها العامة.. نظراً لما تتميز به من مزايا الوعي النقدي وخصائص الإدراك الواقعي وصفات التصرف العقلاني هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تبنت الثورة الأفكار العلمية والمنطقية لمضامين الحداثة التي غزت عراق الجمهورية الأولى وأمست تمثل الأساس المادي للمشاريع النهضوية للحكومات المتعاقبة.. لكننا منهجياً ننظر إلى ان التطور في الماديات والروحيات لا يسير بخط مستقيم.. فالتراجع سنة من سنن التطور.. فمثلاً كان تشريع قانون الأحوال الشخصية، وقانون الإصلاح الزراعي وقانون العمل والضمان الاجتماعي ومضامين الدستور المؤقت الأول والقوانين الخاصة بالتظيم النقابي والاجتماعي والسياسة النفطية وغيرها من التشريعات التي ألغت مفعول القوانين الجائرة والمنظم لعلاقات المجتمع الساكن كقانون دعاوى العشائر و قانون إسقاط الجنسية وغيرها.. مثلت أساساً مادياً للتطور، رافقها تغيرات في بنية نظام التعليم الذي كان ثورة بحد ذاتها حتى أنها تبنت عملياً فكرة مفادها إن رسالة التربية والتعليم ليست مقتصرة على توسيع معارف الناس بل يجب ان تنصب على تحسين ظروفهم الحياتية .. وهذا ما قامت به الجمهورية الأولى، التي كانت بالحقيقة جمهورية الطبقات الوسطى والثورة ثورتهم. من زاوية أخرى تجلى المضمون الاجتماعي للثورة بالأساس من خلال تغيير طبيعة علاقات الإنتاج في الريف أسوة بالثورات الوطنية الديمقراطية جميعها التي تعد الثورة الزراعية جوهرها الرئيس. كما تجلى هذا البعد في كون الثورة حكمت للفئات الوسطى الدنيا والفئات البينية.. رغم عدم تجذر الثورة بما يكفي لإشباع طموح هذه الفئات. وهذا نابع من جملة ظروف موضوعية ليس هنا مجال بحثها.

في حين إن الطبقة الوسطى ونموها الكمي والنوعي منذ مطلع ثلاثينيات القرن المنصرم لم يرافقه تعاظم دورها السياسي المناظر لتأثيراتها ودورها الاجتماعيين.. إذ كان نموها بطيئاً طيلة مرحلة الملكية وكان مرتبطاً أشد الارتباط بالدولة وتطورها وتداخلها في مناحي النسيج الاجتماعي. كما أن القرائن التاريخية تدلل على أن النخب السياسية الملكية لم تدرك هذا الدور ولا خطورته.. وهذا نابع من ماهية المسيطرين على قرار الدولة المركزي وماهية القاعدة الاجتماعية

للنظام الملكي وخلفياتهم الفكرية ورؤاهم الفلسفية ومدى التعارض والتناقض بينهم وبين فئات الطبقة الوسطى حاملة أجنة اللبرالية طالما أن سلوك البشر تحكمه مبادئ مشتقة من طبيعة الأشياء.

كما أن الاطار الاجتماعي الذي كانت تعمل فيه النخبة الملكية وتبعيتها لحاضنة مصالحها (بريطانيا) جعلها لا تعتمد بالأساس على إرادتها الحرة في إدارة الدولة.. لذا أغلقت أبواب تداول السلطة سلمياً أمام الطبقة الوسطى من خلال التلاعب بالانتخابات وتزويرها وما تلاها من خنق الحريات العامة. وطالما أن الانتخابات كفعل يصب في بلورة الأفكار اللبرالية وتداول السلطة فقد رُصد أنه منذ زمن الملك فيصل الأول وبالاتفاق مع سلطة الانتداب والوزارة (وهم يمثلون مثلث الحكم) كانوا وراء انحراف سير الدولة العراقية الحديثة عن الديمقراطية الصحيحة نتيجة تدخلهم في الانتخابات النيابية منذ قيام المجلس التأسيسي حتى آخر مجلس نيابي.. وبذلك مسخت الحياة الدستورية والنظام السياسي القائم على حرية الكلام والنشر والحياة البرلمانية القائمة على أن تكون السيادة في الدولة لمجلس نيابي ينتخب انتخاباً مباشراً مما يكفل سيادة القانون وضمان الحريات وحقوق الانسان. بمعنى آخر فإن جميع المجالس النيابية قد خرجت من رحم إدارات وزارة الداخلية كمنفذ والبلاط والسلطة التنفيذية كمخطط والسفارة البريطانية كمستشار.. مهما كانت عاقبة ذلك، بالاضافة إلى عوامل أخرى، عرقلت تطور وتبلور التيارات اللبرالية فما بالك بالديمقراطية عامة والرديكالية منها خاصة، وذلك عن طريق غلق الابواب أمام صعودها من جهة ومحاربة الأفكار اللبرالية الجذرية ومطاردة الداعين إليها من جهة ثانية.

كما أن أصحاب الرأي المنادي بأن ثورة ١٤ تموز قد قطعت تطور اللبرالية، ينطلقون منهجياً من واقع الاحتمالية (لو) وليس من واقع الامكانية والتجربة الملموستين التي مر بهما العراق الملكي وماهية الحراك الفكري ودور اللبراليين في الحياة السياسية والفكرية وسط مجتمع مكبل بالأمية والتخلف والجهل ومحاربة الأفكار الحديثة تحت ذرائع متعددة.. بينما أرى أن ثورة تموز قد سعت إلى

التأسيس المادي للمؤسسات والتشريعات التي تساهم في تسريع وتعجيل خطى الديمقراطية اللبرالية، وهذا ما حصل فعلا.

◆ **كيف ينظر الدكتور الناصري إلى فعل التنفيذ لثورة ١٤ تموز ولماذا انفردت كتلة المنصورية في تحقيق الثورة دون معرفة واعلام اللجنة العليا للضباط الأحرار؟**

لقد سبق أن وقفت بصورة تفصيلية على هذه الموضوعة وحاولت تفسير هذه الحالة من خلال دراسة نشوء وتطور حركة الضباط الأحرار في بعدها التاريخي.. ويمكن التعرف على هذه الموضوعات في ثلاثيتي: عبد الكريم قاسم- من ماهيات السيرة. وأقول بصورة مكثفة حول ذلك أنه من خلال استقرائي للسيرورة المادية لحركة الضباط الأحرار وحراكيتها الدائمة والظروف الموضوعية والذاتية التي حددت مساراتها اللاحقة ودفعت بها للخروج من كونها فكرة هلامية اختمرت لدى هذا الضابط أو ذاك، إلى حالة مادية غائية متكتلة، أنضجت ذاتها لتصبح نزعة ذات زخم تستهدف إنجاز ما خططت له.. كذلك من خلال دراستي لما انتابها من إشكاليات وتناقضات من جهة؛ ومن نسبية طبيعة ظروف البلد والحراك السياسي فيه وفي دول المنطقة من جهة ثانية. من كل هذه الظروف الموضوعية والذاتية، الخاصة بقاسم وكتلته واللجنة العليا للضباطالأحرار، تمكنت من الوصول، كما أعتقد، إلى جملة من العوامل دفعت بقاسم، كشخصية أرأسية ومحورية في حركة الضباط الأحرار، إلى تحقيق التغيير الجذري من قبله ومناصريه، نكثفها بما يلي:

- ما له علاقة بقاسم كذات قيادية محورية لها مشروعها الجمعي وطموحها الذاتي؛
- تعددية الزعامة اللارسمية في اللجنة العليا وكثرة الكتل في حركة الضباط الأحرار؛
- تباينات المواقف الفكرية/ الفلسفية والأبعاد التنظيمية لأعضاء اللجنة العليا

- إستناده إلى الإتفاق الضمني والصريح بإسناد أي حركة من جميع الكتل الأخرى ؛
- إن قاسم كان يعرف بصورة جيدة كل عضو في اللجنة العليا وتوجهاتهم ؛
- المنافسة الحادة بين القادة المحوريين وتزايد النشاط التقسيمي بينهم ؛
- عدم وجود ذلك القائد الثوري الجريء الذي يقودهم للنصر وانفراد بعض أعضاء اللجنة العليا في تبني محاولات لم يحصل إجماع عليها ؛
- شيوع حالة من التردد، إن لم نقل الشلل والإحباط الذي أصاب بعض أعضاء اللجنة من الذين سنحت لهم فرص عديدة ليتولوا التنفيذ، لكنهم لم يستغلوها ؛
- الحاجة إلى السرية والعمل المبني على التوقيت السريع ؛
- قوة الرقابة التي أخذت السلطة تفرضها على تحركات قاسم ؛
- الضغط الذي مارسه الضباط الأحرار الصغار وبالأخص من الكتلة الوسطية المندفعة ؛
- تعدد الخطط لتنفيذ الثورة وعدم إجماع اللجنة العليا على أية خطة منها
- معرفة قاسم بصورة جيدة لكل أعضاء اللجنة العليا وقدراتهم، فانفراده وكتمانه سر التنفيذ كانت لها مبرراتها بغية ضمان النجاح ؛
- وهنالك عوامل أخرى أقل أهمية منبثقة من واقع حراك الحركة و مما له علاقة بالإشاعات والأقاويل التي تسربت (بعضها عمداً) من بعض الضباط ضد قاسم.

هذه العوامل حولت الثقل الكبير إلى صالح تركيز المبادرة وتمركزها في يد قاسم، واقنعته بقراره الذاتي، الذي كان يساوره منذ زمن بعيد، وبات من الطبيعي أن

يضطلع بشؤون الاستعدادات العسكرية والسياسية أكثر فأكثر، وإقناع المحوريين من كتلته، بالانفراد في تحقيق فعل التغيير المرتقب ووضع عموم كتل الحركة، القريبة من اللجنة العليا أو التي تدور في فلكها، أمام الأمر الواقع. وهذا ما يتناغم مع أعماق ذاته واستعدادها للتضحية وركوب المخاطر التي تتفق مع طبيعته ورسالته نفسها.

لقد سنحت فرص عديدة لغير عبد الكريم قاسم ليتولوا قيادة وتنفيذ الثورة، ولكن سعيهم قد استطال أكثر مما ينبغي (لاستكمال الاستعدادات) وأغلب الظن، أن قاسم، بعد أن رأى كل ذلك، وركن إلى مساندة الكثيرين، بدأ يفكر بالاعتماد على قواته وأنصاره الأقربين، إلى جانب حرصه المفرط على الكتمان واستخدامه عنصر المباغتة. هذه الفكرة قد تكون راسخة في ذهنه من قبل، وهي أن يأخذ على عاتقه والقوات التي كانت تحت إمرته والأنصار المقربين إليه زمام المبادرة وهذا ما تم فعلاً.

والاستنتاج المنطقي الذي يمكن الخروج به من هذا العرض المكثف هو: إن محاولة قاسم للانفراد بالتنفيذ لا تخرج عن السياق المألوف لدى الاعضاء المحوريين في اللجنة العليا للضباط الأحرار أواللجنة الوسطية. وبهذه الصورة والمبررات سلك قاسم ذات الدرب التكتلي الذي سار عليه قبلئذ اللاعبون الأساسيون من الضباط الأحرار مثل: عبد الوهاب الشواف ورفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد ووصفي طاهر وغيرهم.

- **على ذكر وصفي طاهر، نشر البعض اتهاماً لوصفي طاهر بأنه قام عند اعتقال نوري السعيد بالرمي المقصود قبل وصوله إلى القصر من أجل تنبيهه ليهرب، لأنه أراد ان يضع خطة رجعة لنفسه في حالة فشل الثورة؟ وذات الموضوع ينطبق على قاسم. السؤال ما موضوعية هذه الآراء وكيف تقرأها وما مصدرها؟**

لقد صار هذا الموضوع مثار لجاجة بين القوى السياسية وكذلك بين الضباط الأحرار وكتلهم. فذهب التيار القومي، بأغلب مكوناته، إلى أن

الطلقات التي خرجت من رشاشة وصفي طاهر قبل أربعمئة يارد من دار نوري السعيد هي التي نبهته إلى الخطر الذي أخذ يحدق به، وأراد وصفي طاهر بتلك الطلقات أن يعتمدها لدى نوري السعيد إذا فشلت الثورة. وذهب بعض الكتاب والضباط اليساريين (بعضهم شيوعيون) إلى أن اختلال موقف بهجة سعيد من الموقف وعدم ضبطه نار سريته عندما أحاطوا بالقصر، هو الذي نبّه صاحبه إلى الخطر المحدق به. إني أعتقد أن هذه الرؤيا ونظرة الطرفين غير دقيقة وخالية من المنطقية العلمية، إذ جاءت هذه الاتهامات المتبادلة في سياق الصراع السياسي الذي شهده الواقع العراقي بين الأحزاب الوطنية والقومية بعد ١٤ تموز. لذا أعتقد أن الذي نبه السعيد إلى الثورة ثلاثة احتمالات، هي حسب رجحانها:

- **الأول**: وهو الأكثر واقعيةً، أن الذي نبه السعيد هو ذلك الإطلاق الناري الذي جرى عند السيطرة على معسكر شرطة القوة السيارة القريبة جداً من دار السعيد في كرادة مريم.. خاصة وكما هو معروف أن العراقيين عادة ما ينامون على سطح الدار صيفاً لذا سمع السعيد أصوات هذه الإطلاقات وأيقظته من نومه وعندما أطل من السطح على الشارع العام رأى القوة المهاجمة متجهة نحو داره، فنزل من السطح متجهاً نحو النهر من الباب الخلفي بملابس النوم (البيجامة) حاملا مسدسه معه. أما ما روي عن أن الخبازة (عمشة) التي تأتي إلى دار السعيد فجراً قد روت له مشاهداتها لقطعات عسكرية قريبة ومتجهة إلى داره، فهي عامل مساعد أكد للسعيد تلك المخاوف و أيقظ الهواجس التي نبهته إياه الإطلاقات النارية وهو العارف بوجود قطعات عسكرية متوجهة إلى الأردن صباح ذلك اليوم.

- **الثاني**: وهو الأقل رجحاناً، فيركز على أن جنود السرية المطوقة لدار السعيد قد بدأت بالرمي قبل دخول وصفي طاهر إليها، الذي وصف تلك الحالة بالقول: وبعد أن وصلت إلى قصر نوري السعيد كان المفروض أن تلتحق بي سرية مدرعات لحمايتنا، لأننا كنا نخشى أن تكون هناك قوة في هذا القصر. ولكن الصدف هي التي ساعدتنا، فقد كان الحرس الخاص بنوري السعيد من الشرطة قد انسحبوا إلى ثكناتهم قبل مجيئنا بربع ساعة، و بصفتي الضابط الذي

يقود هذه السرية أمرت الرئيس الأول بهجة سعيد ـ وبهذه المناسبة كان أحد أعضاء المحكمة المحترمين وهو الرئيس الأول إبراهيم اللامي قد رافقني في هذه الحركة - أن يقسم سريته إلى ثلاثة أقسام، ينفذ فصيلان منها إلى النهر للحيلولة دون هروب نوري السعيد وفصيل آخر يلحق بي إلى داخل القصر.. فأخذت الفصيل ودخلت إلى الحديقة وكانت معي قنابل يدوية رميتها في الحديقة. وهنا وقبل دخولي وفي أثناء دخولي بدأ الرصاص وصرنا نصرخ أنا والرئيس الأول إبراهيم اللامي (اقطعوا الرمي لأن ليست هناك مقاومة) فاستمروا بالرمي وهذا الرمي هو الذي سبب هروب نوري السعيد قبل تطويقه، ولم يتم التطويق لأن بهجة سعيد بقي منشغلاً مع جنوده.

ويؤيد وجهة النظر هذه صبيح علي غالب عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار عندما يقول: أما الموقف في قصر نوري السعيد فتوجهت سرية مشاة.. . وعند وصول السرية لم يقم آمر السرية بتطويق القصر من جميع الجهات حسب مقتضيات القواعد العسكرية بل فتح النار علي القصر قبل تطويقه مما سبب هروب نوري السعيد من الباب الخلفي.. . خاصة إذا علمنا أن حالة من الذهول والارتباك قد أصابت القوة المهاجمة مدة ساعة زمنية من بداية وقوع الهجوم على الأقل وعلى أثر ذلك أصيب العقيد سلمان خيالة نفسه بطلق ناري من جنود السرية التي كان من أمراء فصائلها.

وهذا الاحتمال بالتزامن والتداخل المتفاعلين مع الأول هما الأكثر واقعيةً في تنبيه السعيد ومن ثم هروبه. وما يؤكد ذلك ما أشار إليه بطاطو من أن هنالك مقاومة واهنة أبداها حراس بيت نوري السعيد. لكن في الحقيقة لم تكن هناك أية مقاومة بما تحمل من مدلول علمي.. لأن الصدف عملت مفعولها، إذ كان وصول القوة المهاجمة قد تم بعد أخذ تغيير طاقم حراسة دار السعيد.

- الثالث: وهو الأضعف ومضمونه أن مكالمة هاتفية تسلمها السعيد من بهجة عطية مدير الأمن العام في الساعة الخامسة صباحاً، حسب مؤلف موسوعة ١٤ تموز خليل ابراهيم حسين، وقيل أيضاً أن صباح نوري السعيد، حسب رواية جاسم العزاوي في مذكراته، استفسر من والده عن حركة اللواء

العشرين وتمركزه في بعض مناطق بغداد، محذراً إياه من أن شيئاً ما غير اعتيادي يحدث في بغداد وانه لربما كان الجيش يحاول القيام بانقلاب. وقع هذا الحديث التلفوني في الساعة الخامسة والنصف من صبيحة ١٤ تموز كما ذكر لي في مديرية الاستخبارات العسكرية بهجة العطية عندما استدعته المديرية للاستفسار منه عن بعض القضايا. يطال هذه الرواية كثير من الشك وتعوزها الدقة والتوثيق ولم تثبتها الوقائع. فمن جهة بدأت القوة المهاجمة بتطويق قصر السعيد في حدود الخامسة صباحاً، كما سيطرت قوى الثورة في الوقت ذاته على البدالات الرئيسية في بغداد وقطعت الاتصالات السلكية واللا سلكية، بدليل أن الوصي حاول الاتصال بنوري السعيد فلم يجب على الهاتف أحد.. وإن هاتف رئيس أركان الجيش لا يجاوب أيضاً.. وأن كافة هواتف وزارة الدفاع والبدالة لا تجاوب. ومن جهة ثانية وحتى لو افترضنا حصول هذه المكالمة فهي قد أكدت تلك المخاوف عند سماعه إطلاق النار في معسكر شرطة القوة السيارة. كما أن السعيد كان على علم بحركة اللواء العشرين في ذلك اليوم وكذلك بقية المسؤولين الكبار بمن فيهم مدير الأمن العام.

ولهذا أخفقت محاولة القاء القبض على نوري السعيد يوم ١٤ تموز، وأمسى هروبه الهاجس الأرأس الذي طغى على تصرفات وتفكير قيادة الثورة وحكومتها وكل الضباط الأحرار، وحتى الشعب العراقي، ولم تهدأ الحالة إلاّ بعد إلقاء القبض عليه ومن ثم قتله (وقيل انتحاره حسب رأي أنصاره وبعض الغاضبين والمتضررين من ثورة تموز وهذا عين ما ذهب إليه الجواهري الكبير) في منطقة البتاويين من رصافة بغداد في حوالي الساعة الثانية (وقيل في الساعة الرابعة والربع) من ظهيرة يوم الثلاثاء ١٥/ ٧ .

يحاول البعض استغلال هرب نوري السعيد لزرع وإثارة الكثير من ظلال الشكوك الاتهامية حول الزعيم قاسم ووصفي طاهر، وذلك بالتلميح أو/و التصريح بأن قاسم كان يعرف بكيفية هروب السعيد ومكان اختفائه منذ الساعة التي حل بها في بيت أخيه حامد قاسم الساعة العاشرة من ليلة ١٤/١٥ تموز، للاستراحة من عناء العمل الفيزياوي- النفسي الذي نفذه منذ ١٠ تموز

وبالأخص منذ ليلة ١٢/ ١٣ . وهذا ما حاول إيراده عبد الجبار العمر عندما قال: أغلب الظن عندي أن أخبار اختفاء نوري السعيد في دار الدكتور صالح البصام وما يعقب ذلك من إمكانية الوصول إليه خلال وقت قصير في أي مكان يكون فيه في بغداد أو العراق قد وصلت إلى عبد الكريم قاسم في يوم ١٤ تموز.

وأغلب الظن عندي أن عبد الكريم قاسم لم يترك مقره في وزارة الدفاع في تلك الساعات الحرجة من عمر الثورة ويذهب إلى دار أخيه في كرادة مريم ليمنع تسرب خبر مكان اختفاء نوري السعيد إلى الحكومة ربما لتلافي موقف شخصي حرج وأراد لسبب قاهر أن يتركه لقدره. إن هذا الإدعاء لا يصمد أمام التحليل المنطقي وهو غير متماسك من الناحيتين الشكلية والماهية. فكيف بالزعيم قاسم يترك السعيد لقدره، وصيرورة فعل الثورة ونجاحها اللاحق يتوقف على إلقاء القبض عليه؟ وهو أحد أهم الثلاثة الكبار في نظام الحكم والذي بسبب غيابه قد أُجلت عدة محاولات سابقة لتحقيق فعل التغيير. وكيف يترك قاسم مصير السعيد لقدره؟؟ وهو الذي قاد فعل تغيير النظام برمته ولم ينصب على تغيير فوقي شكلي خاص بالسعيد أو بغيره من قادة النظام الملكي؟؟ إن التعكز على فكرة الظن بأن قاسم، وذات الموضوع يسري على وصفي طاهر، أرادا أن (يتلافيا موقفاً شخصياً حرجاً)، لا يمكن أن تفسر عملية التغيير بحد ذاتها، فالذي يقوم بمثل ذلك، هل يضع مصير فعل التغيير بمجمله حتى (يتلافى موقفاً حرجاً) ذات بعد أخلاقي وهو المخطط للقضاء على النظام ورموزه ؟!.

إن هذا الردح لا يصب في معرفة الحقيقة التاريخية ولا إعادة انتاجها. كما يتناسى (وربما ينسى) مروجو هذه الفكرة.. طبيعة الحالة النفسية التي سادت مقر قيادة الثورة بسبب عدم إلقاء القبض على السعيد، وكيف تلكأ العديد من قادة الوحدات العسكرية في منح تأييدهم للثورة بسبب ذلك، وكيف أن دول حلف بغداد كانت متلهفة لسماع خبر نجاته بغية إفشالها للثورة.. بل إنهم حاولوا خلق أوهام كاذبة عن كون السعيد وغيره يقودون فعل الثورة المضادة؟! فهل يعقل أن يترك قاسم مصير ما قام به لحكم القدر؟ وفي حالة فشل هذا الفعل الغائي هل يعفى قاسم وكل رفاقه من المسؤولية والمصير المحتوم؟. كما أن هذا الظن يتناقض

مع منظومة مكونات قاسم النفسية والاخلاقية.. والذي في ماهياتها تحمل السعيد عواقب ما وصل إليه العراق الملكي.

◆ **كيف يقرأ الدكتور الناصري البيان الأول للثورة.. وبماذا يتميز؟**

في البدء لابد من التأكيد على أن الدلائل التاريخية المتوفرة، أن الزعيم قاسم سبق وأن تداول مع القريبين منه فكرياً وسياسياً، في اللجنة العليا للضباطالأحرار، منهم محيي الدين عبد الحميد، بشأن نص البيان الذي اطلع على مسودته بخط قاسم نفسه، فنصحه محيي الدين بأن يعرض النص على اللجنة العليا. إلا أن عبد الكريم قاسم، كما نعتقد، فكر في أنه لو فعل ذلك فإنه سيؤدي إلى اختلاف في الرأي، مما جعله لا يستشير غير القليلين، بينهم عبد السلام عارف. وقال محيي الدين في رسالة له بأنه لفت نظر عبدالكريم قاسم إلى تعبير الجمهورية الشعبية، وهو تعبير مأخوذ من البلاد الاشتراكية، وفي استعماله ما قد يثير شكوك الغرب في ما يتعلق بأهداف الثورة. إلا أن عبد الكريم قاسم لم ير في استعمال هذا التعبير أي ضرر. ويؤكد هذا الرأي المتواتر في الأدبيات السياسية الخاصة عن الإعداد لثورة ١٤ تموز، **ليث الزبيدي** الذي قال أن قاسم أطلع على مسودة البيان العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد قبل الثورة بحوالي شهر، وهي لا تختلف عن البيان الأول الذي أذيع في صباح ١٤ تموز١٩٥٨ وأن العقيد محيي اعترض على كلمة الشعبية التي وردت في البيان، إلا أن قاسم لم يأخذ بها وبقيت كما هي في البيان الذي أذيع صباح يوم الثورة.

أما بصدد البيان ومضامينه فيمكننا القول بعد تحليله أنه: عكس إلى حدٍ كبير فكرة [نظرية المسلك الطبيعي أو الدور التاريخي] للضباط، التي تنطلق من أن حكم العسكر في الوقت الحاضر، في دول المنطقة على وجه الخصوص ومنها العراق، ما هو إلا استمرار تاريخي للحقب الزمنية المنصرمة. وعليه فالانقلابات والثورات العسكرية هي بمثابة ضرورة تاريخية حسب وجهة نظر دعاة هذه النظرية.. ويدللون على ذلك من خلال التحليل التاريخي لدور المؤسسة العسكرية (الحربية) في مختلف المراحل التاريخية السابقة للعصر الحديث، وما

الانقلابات العسكرية التي بدأت منذ عشرينات القرن المنصرم في المنطقة، كانقلاب اتاتورك في تركيا ورضا بهلوي في إيران، وفي المشرق العربي كانقلاب بكر صدقي في العراق ١٩٣٦، وما أعقبه من انقلابات مكشوفة ومستترة لغاية مايس ١٩٤١، ثم الانقلابات الثلاث في سوريا منذ نهاية الأربعينيات وفي مصر عام ١٩٥٢، وغيرها في بلدان المنطقة.. كلها دلائل تشير إلى أهمية العسكر، والتي ازدادت مكانتهم بعد أن نظروا (الضباط) إلى ذاتهم باعتبارهم حملة مشروع نهضوي.

- لهذا جسد البيان الأول لثورة ١٤ تموز هذه الحقيقة الفكرية عندما أشار بصورة مكثفة "..

> **بعد الاتكال على الله ومؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات المسلحة الوطنية أقدمنا على تحرير الوطن.. . إن الجيش هو منكم وإليكم وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية.**

رغم أن سياسة قاسم، بعد تسنمه المركز الأول في السلطة، قد ابتعدت بدرجة كبيرة عن مضمون هذه النظرية. وهذا الاستنتاج مشتق من المضمون الاجتماعي/ السياسي للثورة ومن الأهداف التي حققتها ومشروعها التاريخي؛

- كما يعكس البيان ومنطقه.. طبيعة الحكم بتوجهه المنطلق من أولوية عراقية العراق، دون التخندق فيها، نحو امتداده القومي، مراعياً بذلك الماهية الحقيقية لطبيعة المكونات الإثنية والدينية والاجتماعية في المجتمع العراقي، ولهذا انطلق من الواقع الملموس وأكد على تأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة.

- كما جاء البيان تعبيراً عن الأفكار الشعبوية التي كانت منتشرة في أوساط الطبقة الوسطى وخاصة الضباط منهم وبالأخص أولئك المتأثرين بافكار الحزب الوطني الديمقراطي وما كان ينادي بها، الحزب الشيوعي إلى حدٍ ما آنذاك..

كمحيي الدين عبد الحميد وعبد الوهاب الشواف وماجد محمد أمين ووصفي طاهر وغيرهم ؛

- لذا مثل البيان التوجهات الفكرية العامة للطبقات الوسطى من خلال تحديد الأهداف العامة لها وفي علائقها.. وكان بمثابة الترجمة الفكرية لمطالب جبهة الاتحاد الوطني، التي انطلقت في نضالها من أن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه.. . وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ؛

- يتماثل البيان في نظرته للسياسة الخارجية مع التوجهات الفكرية للحزب الوطني الديمقراطي على الخصوص، إذ عند مقارنة البيان بمنهج الحزب الذي أقره المؤتمر الرابع عام ١٩٥٠ الذي نص على العمل من أجل " تحرير العراق من كل ما ينقص من استقلاله الكامل، وعلى إقامة العلاقات بين العراق والدول الأخرى على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بشكل ينسجم وميثاق الأمم المتحدة" ؛

- عند تحليل البيان نتوصل إلى أن ثورة ١٤ تموز"أصيلة تستهدف اقتلاع جذورالاستعمار وتحرير الشعب ستكون بالضرورة ثورة ديمقراطية تدين بالقومية المتحررة التي تعترف بحق القوميات الأخرى في المساواة في حدود الوطن.. ." بمعنى أنه ذو أهداف وطنية مشتركة ويتفق في توجهه العام مع أهداف جبهة الاتحاد الوطني التي هي بمثابة الكتلة التاريخية للقاعدة الاجتماعية للثورة، كما مر بنا ؛

- كان البيان في حدود وحدة صياغته يمثل التشخيص المشترك لطبيعة الثورة باعتبارها ثورة تحرر وطني في " جزء من أمة مجزأة.. ."" ؛

- لم يتطرق البيان إلى أي شكل من أشكال الارتباط المزمع القيام به مع الدول العربية، وخاصة مع الجمهورية العربية المتحدة، بل جاءت الفكرة عامة لترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية!. ومعنى ذلك أنه ساوى بين البلاد

العربية والإسلامية وجعلهما في درجة واحدة، كما ساوى بين الدول العربية المتحررة وتلك غير المتحررة ؛

- كُتب البيان بلغة دبلوماسية هادئة لم تستفز مصالح المراكز الرأسمالية الكبرى، ولا دول حلف بغداد، مما أحبط مشاريع تدخلها المباشر في الشأن العراقي. وقد أشار عامر عبد الله ،إلى صفة العمومية هذه بالقول: "انه خلال الاتصالات مع عبد الكريم قاسم بواسطة رشيد مطلك تم الاتفاق على ضرورة اقتصار البيان الأول على صيغ عمومية تتجنب كشف الأهداف الأساسية للثورة وذلك من أجل كسب الوقت وشل محاولات التدخل الأجنبي" ؛

- كما انتابت صيغة البيان صفات الغموض والحذر في بعض فقراته، مما جعله عرضةً للتفسيرات المتعددة.. كالقول وفق مصالح الوطن، أو الارتباط برباط الأخوة ؛

- انعكست الكثير من مبادئ البيان في صيغة الدستور المؤقت للجمهورية الأولى الذي صدر بعد الثورة.. مما يدلل على وحدة المنظومة الفكرية للذي صاغه ومعبر عن طموح ونظرة الطبقات الوسطى، وخاصة تلك المتأثرة بالحزب الوطني الديمقراطي، وقد أشار قاسم إلى هذا التأثر وإلى تلك التوجهات في خطب عديدة له، حيث تتردد هذه الأفكار بكثرة وجلاء واضح، عكست في سيرها العام هذا التوجه.

- كما اتضح تأثير فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي على واضع البيان خاصةً في ما له علاقة باحترام الحقوق وصيانة حريات المواطنين واحترام الحقوق القومية ضمن الوحدة العراقية.

- وبدت هذه التأثيرات أكثر وضوحاً عندما تعلق الأمر بالحياد الإيجابي ومؤتمر بندونغ، إذ سبق أن دعا رئيس الحزب الوطني الديمقراطي "منذ زمن طويل إلى الحياد الإيجابي.. وكان أول من تبنى الحياد الإيجابي في البلاد العربية، والكل

يعرف الجهود التي بذلها شخصياً لإصدار بيان الحياد عام ١٩٥١.. . كما أن الثورة العراقية ثبتت هذا المبدأ في بيانها الأول".

- لم يتطرق البيان الأول إلى الانسحاب من الأحلاف العسكرية (كحلف بغداد ومبدأ أيزنهاور) أو التكتلات الاقتصادية (الكتلة الإسترلينية)، رغم أن الأول كان مطلباً جماهيرياً وقد ثبتته جبهة الاتحاد الوطني كهدف أرأسي لنضالها السياسي. في حين كان الثاني مطلباً اقتصادياً تبنته الشخصيات المثقفة وخاصة ذات التوجهات الديمقراطية. إن عدم الإشارة إلى هذا الموضوع كان بمثابة التفاتة سياسية واعية من قائد الثورة لطبيعة المواجهة المحتملة. وسحب العذر من دول حلف بغداد لإجهاض الثورة. لذا اكتفى البيان بالصياغات العامة. كذلك تنطبق هذه الحالة بالنسبة لفك الارتباط بالكتلة الإسترلينية، التي كان من الممكن استخدامها للضغط على العراق. وهذا ما أشار إليه وزير مالية حكومة الثورة محمد حديد في مذكراته.

وهكذا كان البيان الأول في ماهياته يتطابق ويعبر مع ضرورات مرحلة التحرر الوطني ومستلزماتها الاجتصادية والسياسية.. ويعبر كذلك عن فلسفة الطبقة الوسطى في عمومياته، وقواها السياسية المتمثلة في الكتلة التاريخية والتي عبرت عنها تنظيمياً جبهة الاتحاد الوطني التي تآلفت قبيل الثورة مع حركة الضباط الأحرار. كما أنه يتواءم والماهية الاجتصادية وتركيبة القوى الطبقية ولدرجة التطور في القوى المنتجة التي تعكسها التعددية المتناقضة للأنماط الاقتصادية السائدة في عراق تلك المرحلة.

❖ في صبيحة ١٤ تموز قامت حكومة الثورة بجملة أخذات ساهمت في نجاح الثورة وكبح التدخل الخارجي. السؤال ماهية هذه العوامل؟

لقد تفاعل جدلياً العامل الخارجي (الدولي والإقليمي) المؤيد للثورة، مع العوامل الداخلية، المقررة والحاسمة، التي قامت بها السلطة الجديدة، وكونت جميعها وعلى مختلف مستوياتها عوامل سببية مشتركة أدت في نهاية المطاف إلى

إستقرار الوضع وكبح جماح التدخل الخارجي. كما يمكن النظر إلى هذه العوامل من حيث أهميتها ونسبية قوتها التأثيرية والقول إنها كانت نتيجة تفاعل عوامل أرأسية وأخرى رئيسة ساهمت كلتاهما، بالتكامل الجدلي، بصورة حاسمة في كبح فكرة التدخل الخارجي ووأد الثورة، سواءً عبرَ الغزو الخارجي، أو من خلال الثورة المضادة في الداخل، رغم التلويح باستخدام القوة وذلك عندما طلبت بريطانيا، عبر سفيرها في بغداد، تسهيل مغادرة جنودهم ورعاياهم البريطانيين لأن مثل هذه الخطوات غالبا ما تتخذ قبيل الإقدام على عمل عسكري، وهذا ما فسرته حكومة الثورة على الأقل. وهو تفسير يحمل بذرة الوجاهة فيه. لقد أدركت بريطانيا والولايات المتحدة عمق التبدلات المنتظرة التي تعقب توطيد نظام الحكم، مما دفعهما إلى البحث عن الامكانيات المتاحة لإسقاط الثورة بأسرع ما يمكن. لكن خاب الظن نتيجة تفاعل عوامل عدة وهي حسب معيار الأهمية النسبية والقوة التأثيرية يمكن أن نوعز، كما نعتقد، أسباب نجاح الثورة إلى جملة عوامل متداخلة جدلياً وهي:

١- العوامل الأرأسية:

- عمق وسعة التأييد الشعبي الذي غطى العراق: جغرافياً واجتماعياً وقومياً. وهو ما شكل الحصن الحصين لها؛
- القضاء على أقطاب الحكم الثلاثة الكبار، الملك وولي العهد والسعيد؛
- الموقف المؤازر للإتحاد السوفيتي وبقية دول الكتلة الإشتراكية؛
- مساندة الجمهورية العربية المتحدة.

هذه العوامل الأرأسية مجتمعة، أسقطت إمكانية تبرير التدخل وكبح جماح الغزو المزمع، بالتفاعل الجدلي المتزامن مع واقع الحراك الدولي من جهة ومع جملة من العوامل والإجراءات الداخلية التي قامت بها حكومة الثورة والتي مثلت مجموعة العوامل الرئيسة، ومن أهمها، كما أرى من خلال الاستقراء الموضوعي لثورة ١٤ تموز والتحضيرات التي كانت تتم باحتراس بالغ، بحيث

كانت قيادة قاسم منتبهة بشكل جيد إلى المخاطر [المحتملة] والتخوف من المواجهة الرئيسة مع القوى الغربية في مثل هذه المرحلة المبكرة..

٢- العوامل الرئيسية:

- النشاط السياسي الواعي والهادئ الذي عبرعنه البيان الأول والمقابلات مع الدبلوماسيين الأجانب وتهدئتهم ؛

- إعلان حكومة الثورة عن [بيان النفط] المطمئن للغرب حول استمرار تدفقه إلى الأسواق العالمية ؛

- الانقسام في المواقف بين دول حلفي بغداد والأطلسي نتيجة تضارب المصالح والرؤى المستقبلية للمنطقة والعلاقات الدولية ؛

- الكفاءة والسرية في التحضير والإعداد للثورة والسرعة الخاطفة في نجاحها ؛

- السيطرة المبكرة على الفرقة الثالثة واعتقال قائدها المناط به حماية بغداد ؛

- اعتقال رئيس أركان الجيش والسيطرة على معسكر الرشيد ؛

- الإحباط والإجهاض الفوريان لحركة الثورة المضادة في معسكرات الديوانية والمسيب والناصرية والسيطرة على مقر الفرقة الثانية في كركوك ؛

- سرعة تجاوب كتل حركة الضباط الأحرار وسيطرتهم على وحداتهم وتأييدهم للثورة ؛

- إنعدام وجود شخصية بارزة من الحكم السابق، تقود حركة مضادة ؛

- عدم وجود شخصية يسارية ردیكالية (شيوعية) في مجلس الوزراء ؛

- كان للتعيينات العليا في ١٤ تموز أثرها المباشر على التطورات التي اعقبتها ؛

- تأكيد الثورة على احترام ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر باندونغ والاتفاقيات الدولية المبرمة مع كافة الدول ؛

- الخطاب السياسي الهادئ للثورة والمتسم بالحيطة والحذر، والخالي من العداء اللفظي للغرب ومصالحه ؛

- عمق التأييد الشعبي الذي أحاطته شعوب البلدان العربية ودول الجوار للثورة، و تعاطف حركات التحرر والقوى التقدمية في العالم معها ؛

- دعوة قيادة الثورة لبعض شيوخ العشائر والاقطاعيين الكبار إلى المجيء إلى بغداد، بغية إغلاق منافذ تحركهم المحتمل ضد الثورة ؛

- إلقاء القبض على بعض الشخصيات المحورية السياسية الحاكمة وبعض كبار ضباط الجيش وحجز بعضهم ؛

- هيأت الثورة الظرف لبروز عدم الرضا والسخط ضد النظام السابق ونخبته السياسية، مما كبح فرص المقاومة لمن يمكن أن يقاوم ؛

- تخوف الحكومات الغربية من أن يؤدي غزو العراق إلى تقوية نفوذ القوى الريديكالية وخاصةً اليسارية في عموم الشرق الأوسط والعراق على الأخص ؛

- الاعترافات المبكرة والسريعة من بعض الدول بالنظام الجديد ؛

- التحذير الذي أطلقه السفيران الأمريكي والبريطاني لحكومتيهما، بضرورة القيام بإنزال كاسح وسريع وبقوة متفوقة كثيراً، وإلا فسيؤدي العمل

العسكري إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح لرعايا الأمريكان والأوربيين.

أثمرت هذه العوامل مجتمعة، وما أفرزته ردود الفعل الدولية، المؤيدة للثورة أو المعارضة المراكز الرأسمالية وتوابعها في المنطقة، في حل واحدة من أهم المعاضل التي كانت تمثل المركز في تفكير الضباط الأحرار.. ألا وهي كبح التدخل الخارجي المحتمل وهذا ما تم.

◆ ما الذي نقرأه من جديد للدكتور الناصري وعلى ماذا يعمل الآن؟

بصورة مكثفة أعمل منذ أكثر من عقدين من الزمن على ثلاثية عبد الكريم قاسم – من ماهيات السيرة. وهذه الثلاثية بدأت بطرحها في البدء على خطة العمل وكانت بعنوان قراءة أولية لسيرة عبد الكريم قاسم صدر مطلع عام ٢٠٠٣، ومن ثم وقد بدأت بإصدار الثلاثية قبيل سقوط النظام السابق وكان الكتاب الثالث (عبد الكريم قاسم في يومه الأخير) قد صدر في البدء في كانون ثاني عام ٢٠٠٣، ومن ثم صدر الكتاب الأول (عبد الكريم قاسم ١٩١٤-١٩٥٨) عام ٢٠٠٦ وأخيراً صدر الجزء الأول من الكتاب الثاني (١٤ تموز- الثورة الثرية) عام ٢٠٠٩. واعكف الآن على العمل على اصدار الجزء الثاني من الكتاب الثاني، وفي الوقت نفسه أعمل على تجميع ما قيل عن قاسم من مختلف القوى و الشخصيات.

مع د. عقيل الناصري

دور الإرث الفلسفي والسوسيولوجي والثقافي والبناء الديمقراطي :[١]

حاوره : يوسف محسن

الجماعات السياسية الموحدة قانونياً وسياسياً والمكونة من مواطنين متساوين، هي حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، اذ قيم الديمقراطية الكبرى المؤسسة للنظام السياسي والاجتماعي (الحوار، التسامح، الاختلاف، الاعتراف المتبادل، الشراكة، الانفتاح والشفافية)

فضلا عن ذلك يلعب الإرث السوسيولوجي والثقافي للمجتمع دوراً مهماً في توحيد هذه البناءات أو تقويضها كما تلعب المنظومات الفلسفية دوراً في هذا الجانب، اذ ان الفلسفات والأفكار الاحادية الشمولية تعقد هذا البناء، عكس المنظومات الفلسفية الوسطية كما ان وجود التجمعات السكانية العشائرية وتشريعاتها التقليدية وقيمها وأعرافها تعد كابحاً للبناء الديمقراطي، لكونها تكرس معايير تتصادم من حيث الجوهر مع الوجود الديمقراطي كمؤسسة وقيم وأفكار ومعايير وبرامج مستقبلية. وحول ذلك حاورنا الباحث السياسي د.عقيل الناصري ليقدم لنا رؤيته حول التحديات التي تواجه مشروع البناء الديمقراطي

---

[١] - نشر في جريدة الصباح أيلول ٢٠٠٩ وأعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٧

في العراق والشروط الاقتصادية لإعادة ترميم الطبقات الاجتماعية حاملة مشروع التنوير والديمقراطية والدولة.

❖ **ماهي المعوقات والتحديات التى تواجه مشروع البناء الديمقراطي في العراق ؟**

إن إخضاع هذا البناء إلى التحليل التاريخي سيجيب عن بعض ماهيات التحدي التي تعيق تكامل هذا البناء. وقبيل الدخول في ذلك لابد من التنويه إلى المجتمعات الشرق أوسطية عامة والعربية على وجه الخصوص رصد فيها تاريخيا ضعف شديد للديمقراطية بحيث أرى من الصعوبة بمكان أن ينى صرح ديمقراطي رغم التطور البطيئ لمساحة الحقل الديمقراطي الجاري في الساحة العراقية. وان التبني للتحول الديمقراطي يمر بمخاضات عسيرة.

توضح تاريخية النظام السياسي العراقي ان المجتمع العراقي لم يعرف هذا النظام السياسي إلا منذ تكوين الدولة العراقية في مطلع عشرينيات القرن المنصرم.. وقد كان هذا البناء متصدعاً إذ ولد وهو كسيح ومصاب بالأمراض السياسية المزمنة التي رافقته طيلة القرن المنصرم .. بل الأنكى من ذلك انه تم تشويهه إن لم نقل قتل روحه سواء في الحكومات الملكية أم الجمهورية على السواء.. والاستثناء الوحيد، كما أزعم، قد تمثلت في ذلك المشروع المخطط له في الجمهورية الأولى (تموز١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) حيث أجهضته القوى الدولية والإقليمية وتلك الداخلية المنفذة لتلك الرغائب الخارجية، ما قطع حالة احتمالية كان يمكن لها ان تتطور. هذا الاستنتاج مستخلص من ماهيات المبادئ التي سطرتها قوى التغيير في ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن عقل الطبقة الوسطى التي أدارت السلطة والصراع الاجتماعي في تلك المرحلة.

تقوم الفكرة الاساسية للديمقراطية على {حكم الشعب} وجوهرها يتمثل في توفير الوسيلة لإدارة المجتمع السياسي بغية تطور حياة الأفراد من خلال وجود الدولة في سياق تطورها السياسي. من هذا المنطلق أرى أن من أهم الأسباب الكامنة في عدم استكمال هذا البناء في العراق المعاصر يعود الى:

- أن عملية البناء الديمقراطي لم تنبثق من خلال الصراع الاجتماسياسي للمجتمع العراقي ولا من خلال الصيرورات الاجتماعية للقوى الحية على الأقل.. قدر ما كانت قد صيغت أبعاده النظرية ومفاهيمها الفلسفية في لندن بمفاهيم تطابق وما بلغه هذا البناء من تطور في حينها هناك.. وبالتالي صحيح انتشرت المفاهيم الخاصة بالبناء الديمقراطي (من قبيل الاحزاب، الانتخابات، الدستور، حرية المعتقد.. ألخ) بين فئة المثقفين فحسب، وكانت بصيغ مجردة خالية من مضامينها ودلالاتها الاجتماعية، حتى أمست هذه المفاهيم شكلية تزين النظام السياسي، مما أفقدها المصداقية والموضوعية، برغم ان متعلمي الناس ونخبها المثقفة على الخصوص، يتوقعون ان يتطور النظام، لكن ممارسة النخبة الحاكمة خيبت الآمال المرتجات.

- ان البناء الديمقراطي يراد له ممارسات عضوية من قبل القوى الاجتماعية الحية التي تأخذ على عاتقها تصعيد النضال المطلبي للقوى الاجتماعية، كي ترسي في كل جولة شيئا من هذا البناء. إلا ان عمليات القمع السياسي المقترن بالعنف المتصاعد من قبل النخب الحاكمة، قد عطل هذا النضال الاجتما سياسي. مما شوه مقومات النظام الديمقراطي، خاصة عندما تبنت الدولة المستبدة فكرة الحزب الواحد والرأي الواحد والقائد الواحد كمرحلة تحول لدولة العشيرة.

- يلعب الإرث السيسيولوجي/ الثقافي للمجتمع دوراً مهماً في توطيد هذا البناء أو تقويضه. كما تلعب الماهيات الفلسفية دورا في هذا الجانب، حيث ان الفلسفات والأفكار الحديثة غالباً ما تعقد هذا البناء، إن لم تدمره عكس الفلسفات الوسطية التي تعترف بالرأي الآخر.. طالما ان أحد الجوانب المضيئة في البناء الديمقراطي يعطي الحق للفرد في التعبير عن رأيه ويحترم ممارسته الفكرية والاجتماعية والسياسية. وبما ان الديمقراطية لا تعمل في فراغ، إذ أنها تعمل وفق النظام الاجتماعي السائد.. خاصة إذا انطلقنا من أن النظام السياسي يشكل نمطاً مستمراً من العلاقات البشرية، وهو في الوقت نفسه يشمل: الرقابة والسلطة (القوة) والتأثير عليها من خلال النشاط الواعي للأفراد. كما ان وجود التجمعات السكانية للقبائل والعشائر ونزاعاتها التقليدية وانتشار قيمها

وأعرافها، تعتبر كابحاً كبيراً للبناء الديمقراطي لما تخلقه هذه التجمعات من معايير تتصادم من حيث الجوهر مع الوجود الديمقراطي كمؤسسات وقيم وأفكار وسلوكية حياتية وبراجية مستقبلية.

- أعتقد بوجود معادلة بين عمق البناء والتجربة الديمقراطيين ودرجة التحضر الاجتماعي.. لأن كل بناء له أسس مادية يعتمد عليها في ديمومة تطوره وحراكه الداخلي، كما له أيضاً جوانب معنوية تغذي هذا الموقف. وكلما ولج المجتمع دروب التحضر كلما تعمقت الأبعاد الديمقراطية واحترام الممارسة والابتعاد عن العنف كوسيلة لحل الاشكالية الاجتماعية. وبالعكس كلما تعمق التخلف، بجوانبه المتعددة، وازداد الاستلاب والاغتراب كلما ابتعد المجتمع بمساحات زمنية عن البناء الديمقراطي.

- ومن العوامل المؤثرة على البناء الديمقراطي، كما أرى من الناحية العملية، هو التباين في فهم حقل ماهيات هذا البناء ومكوناته وأجزائه وماهي المجتمعات التي يزدهر فيها.. وهل ان هذا البناء هو غاية أم وسيلة أم كلتاهما وما حدود هذه المفاهيم ؟ طالما ان الديمقراطية عبرت وتعبر عن مفهوم تاريخي اتخذ صوراً متعددة وتطبيقات متباينة في مختلف البلدان.

- حداثة المجتمع المدني في العراق المعاصر، وما يتطلبه بناؤه الفكري ومقوماته المادية والمعنوية، وتقف على رأسها فكرة العلاقات السلعية النقدية والسوق الموحدة وكذلك التعددية، المنبثقة من ذات تعدد الطبقات الاجتماعية والإثنية والدينية، والقبول بالاختلاف وبالتنوع وبالحقوق الجمعية والفردية الطبيعية والمكتسبة. علماً أن هناك حالة تكاملية وتفاعلاً جدلياً بين هذا المجتمع والبناء الديمقراطي.

- وأخيراً أعتقد ان البناء الديمقراطي يراد له ديمقراطيون حقيقيون من حيث الشكل والمضمون.. يؤمنون بالبناء الديمقراطي ويعبرون عن رسالته الاجتماعية وبعده التسامحي ويعكسون مفاهيمه في حراكها التطوري.. ويتفاعلون مع الواقع المادي من أجل تغييره بالوسائل السلمية عبر الأولويات التي ترسمها الممارسة الديمقراطية ذاتها والسلوك المعياري لأصحابها.

◆ كيف يتم بناء دولة ديمقراطية ومجتمع ديمقراطي في العراق ؟

في البدء لابد من التأكيد على ان عملية البناء الديمقراطي، بقدر كونها عملية اجتماعية معقدة وطويلة فإنها بالقدر ذاته تستلزم إزالة المعوقات التي تمنع التحقيق المادي لصيرورات الدولة الديمقراطية. هذه العملية المركبة والمعقدة تستوجب إحداث تغييرات عميقة في الوعي الاجتماعي وتجلياته الفلسفية والسياسية والحقوقية والجمالية وعلى وجه الخصوص الدينية منها. كما انها تتطلب إحداث تغيرات بنيوية في الواقع المادي للمجتمع وفي أنماطه الاقتصادية والتقرب قبل كل شيء من روح العصر وفلسفته ومن الانسان العصري وطموحاته.

وعند النظر إلى هذه الصيرورات المادية والمعنوية نستشف منها أن هذه العملية هي صيرورات متعددة وشائكة ومتداخلة بين حلقات الزمن الثلاث في العقل والفعل الانساني، ومتضاربة نتيجة لتباين القوى في مصالحها ورؤاها لما هو موجود ومرغوب. كما أن عملية بناء الدولة الديمقراطية مرتبطة بدرجة كبيرة بعملية تغيير الانسان إلى بيئته المادية والروحية ضمن مشروع رباعي الأبعاد كما أرى :

وضعي- عقلاني- علمي –علماني

ضمن تفاعل الأهداف التنويرية المنطلقة من :

الفرد- العلم- العقل- الطبيعة

ضمن هذه الرؤية النظرية يمكننا بناء الدولة الديمقراطية.. ولو أردنا تجسيد هذه الرؤية مادياً ، فإن ذلك يتطلب إحداث تغييرات عميقة تشمل : الانسان كذات مستهدفة ، المجتمع كحراك مستمر ، البناء المادي للواقع كعامل أساس في هيكلة الدولة ، المجتمع المدني كمؤسسات ركنية في البناء الديمقراطي. بمعنى آخر ان التغييرات يجب ان تطال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية للانسان العراقي وبيأته ، اي: ضمن تحديد الأفق التاريخي للمشروع المبتغى. في

الوقت نفسه ان تحقيق هذه المهام، في الوقت الحاضر، يتطلب وجود قوى اجتماعية معينة وقد سبق أن أطلقت عليها اسم {الكتلة التاريخية}، تأخذ على عاتقها قيادة هذا التغيير وتحقيق الحلم اليومي للفرد العراقي بدولة القانون. ومن المقومات الأرأسية إحداث تغييرات في بنيوية القوانين وعلى رأسها القانون الاساسي (الدستور) المعبر عن الأفق التاريخي لهذا التحول الديمقراطي. ومن الناحية العملية فإن هذه الصيرورة تعبر عن برنامجية طويلة المدى وتستلزم قوى اجتماعية متعددة تساهم جميعها في بلورتها. إذ ليس بامكان أية طبقة أو فئة، في الظروف الانتقالية الحالية، ان تستكمل هذه الصيرورة وحدها، وهذا ما دللت عليه التجارب التاريخية في عالم الاطراف.

❖ **الازمة العراقية هل هي أزمة بناء مجتمع أم أزمة بناء دولة ؟ ماهي القوى الأساسية التي باستطاعتها بناء دولة ديمقراطية ؟**

يلاحظ المتتبع لتاريخية النظام العراقي المعاصر والحديث، ان المجتمع العراقي، حاله كحال كل الأنظمة الاجتماعية، قد مر ولا يزال بأزمات، ليس بالضرورة سيئة، على مدى تاريخه الحديث ومنذ تأسيس الدولة العراقية، على وجه الخصوص، والبدء في لملمة القوى السكانية المستوطنة بالعراق، من قبائل وعشائر وسكان المدن، ضمن هوية اجتماعية محددة تتخذ من الوطن ملاذاً جامعاً لها عوضاً عن الانتماءات الصغيرة. لقد كان تأسيس الدولة العراقية دلالة مهمة في تأرخة هذا الجانب، إذ أدت إلى التحول من الهويات السياسية المتشظية (العشائر) إلى الهويات السياسية الكلية كالأمة أو الشعب أو الطبقة. هذه العملية لم تحقق ذاتها، وإن لم تتبلور، بصورة بسيطة وسهلة، بل العكس رافق ذلك صراع اجتماعي كبير ولا يزال، لظروف خاصة، أدى في النتيجة إلى انهزام مؤسسة العشيرة أمام الدولة. وفهمي للسؤال أعلاه يكمن في ان الأزمة تبسط نفوذها على المجتمع وعلى بناء الدولة على السواء.

إن مرحلة التحول في كلا البناءين (العشيرة والدولة) لا تزال قائمة وستبقى لفترة طويلة نظراً للتنازع المصلحي بين عناصرهما. فبالنسبة للمجتمع العراقي المتميز

بالتعددية الدينية والمذهبية والإثنية واللغوية والطبقية، وبقدر ما هو عامل ايجابي لكنه في الوقت نفسه عامل سلبي نظراً لتصادم مصالح ومواقف هذه المكونات. وهذا ما ميز الواقع العراقي المعاصر رغم وجود جزائر زمنية خف فيها هذا الصراع وبالتالي يراد للمجتمع عقد اجتماعي جديد يضمن الحقوق والمصالح الأساسية لهذه المكونات ويؤمن تطورها. وما الصراع الناشب في المجتمع العراقي الحالي، في بعض جوانبه، إلا انعكاس لكل هذا. إذ يريد كل عنصر اجتماعي ضمان الحدود الدنيا، على الأقل، لمصالحه. هذه الصيرورة الاجتماعية قد حُلت في الكثير من المجتمعات من خلال التوافق الاجتماعي والاعتراف بالآخر وبمصالحه وحقوقه، وبعيداً عن الإكراه والإجبار المادي أو/و المعنوي. كما إن التغيرات في بنية المجتمع العراقي وعلاقتها بقوانين التطور، نُظر إليها بصورة ميكانيكية وأحادية الجانب.. لذا كان المجتمع العراقي ولا يزال يعيش أزمة تكونه وهو في مرحلة انتقالية، لا نستطيع تحديد حدود مداها المستقبلي لأن القضية العراقية أصبحت عرضة للتدخلات الخارجية، لا بل يمكننا القول ان تأثيرات العوامل الخارجية أقوى بكثير من العوامل الداخلية، مما سيعرض الواقع العراقي ربما لتغيرات غير محسوبة في الوقت الذي كل المؤشرات الاجتماعية تدل على عمق الازمة الداخلية للمجتمع.. وما الصراع الناشب بعد التغيير عام ٢٠٠٣ سوى انعكاس لهذا الواقع وهو نتاج ما أفرزته مرحلة بداية القرن المنصرم والتي كانت بحق من أكثر المراحل عمقاً في تغييرات المجتمع ضمن عملية التدرج التاريخي. وكان من نتاجها تشكل الدولة العراقية التي تكمن أزمتها في كيفية نشوئها والقوى التي سيطرت على السلطة وأجهزتها ومضامين الأنماط الاقتصادية وماهية العقد الاجتماعي الذي سعت الدولة على إقراره. كما لعبت قوى الاحتلال الأول، الدور الأرأس في تشويه وتعميق أزمة الدولة ذاتها ناهيك عن ماهية التأسيس وتاريخية الدولة في المنطقة.

كان من نتائج ذلك عدم اهتمام السلطات الحاكمة وقاعدتها الاجتماعية في تعضيد الهوية الوطنية (الوليدة) من خلال تجميع القوى المتشظية وإيجاد القاسم المشتركبينها والقائمة على أساس الإرادة الحرة في العيش المشترك ضمن الوطن

كحاضن مادي لهذه القوى. كما أن هذه السلطات أبطأت في توحيد السوق الوطنية وتبني العلاقات السلعية النقدية وخاصة بالريف ضمن العلاقات الرأسمالية الموجهة. كما أن قوى الاحتلال الأول قد أسست الدولة واستوردت ملكاً لها وسلمت زمام أمورها الأرأسية إلى ضباط المؤسسة العسكرية المتعاونين معها في ما يسمى (بالثورة العربية). وهؤلاء الضباط، عند إدارتهم للسلطة والصراع الاجتماعي، قد هرولوا إلى الأمام إزاء المشاكل الاجتماعية وتكوين الأنماط الاقتصادية وتشكيل الهوية الوطنية من خلال القفز على الواقع العشائري إلى تبني الفكرة (القومية) ووضعوها ليس بالتداخل الجدلي مع الهوية الوطنية بل بالتضاد منها. ومن المعلوم أن نشوء الدولة يمثل الأداة التاريخية لخلق ثقافة وطنية شاملة تدرج فيها هذه العناصر المتشظية غير المتجانسة بغية توحيدها. وهذا لم يحدث في العراق طيلة المرحلة السابقة، باستثناء الجمهورية الأولى، طالما أن الثقافة هي في بعض جوانبها تمثل المستودع الطبيعي للشرعية السياسية حسب تعبير د. فالح عبد الجبار.

من هذا العرض المكثف يمكنني القول ان هنالك علاقة جدلية بين الأزمتين (أزمة بناء المجتمع و أزمة بناء الدولة) ولا يمكن حلها إلا من خلال إلغاء الظروف التي ساعدت على خلق هذه الازمة في الكيانين وليس حل هذه الإشكاليات بقرار سياسي أو إداري فوقي. وخير من يقوم بذلك هو الدولة ذاتها باعتبارها العتلة الأرأسية لذلك!.

أما بصدد الجزء الثاني من السؤال.. فكما قلت أرى أن هذه العملية الانتقالية بكل ما تحمل من أبعاد اقتصادية اجتماعية سياسية، لا يمكن ان تناط بطبقة أو فئة اجتماعية واحدة أو حزباً سياسياً واحد.. بل وانطلاقاً من الظروف الموضوعية التي يمر فيها العراق، علينا البحث عما أطلقت عليه اسم { الكتلة التاريخية} وهي قوى وشرائح اجتماعية متعددة لها دور عضوي فاعل في تحقيق المهام الوطنية وفي إعادة إنتاج ذاتها الاجتماعية ومن سماتها تطابق مصالحها ورؤاها مع عملية التغيير الاجتماعي المرغوب فيها وعلى أغلب الأصعدة. وتعتبر هذه الكتلة شكلاً من أشكال التحالف السياسي الانتقالي لتلك القوى

السياسية الحية والعضوية المنطلقة سياسياً واجتماعياً من جوهر ماهية مهام المرحلة الانتقالية الحالية، التي تتفق منطلقاتها الفلسفية وسياستها العملية مع هذه الماهيات. لقد أوضحت تاريخية السلطة السياسية لعراق القرن العشرين، شئنا أم أبينا، اتفقنا أم لم نتفق، ضرورة ولادة تاريخية جديدة للعراق ككيان اجتماعي/ سياسي مركب ومعقد يستند الحكم فيه على قاعدة اجتماعية تمثل الطبقة الوسطى، بأغلب فئاتها، المركز القيادي في سلطة هذا الكيان. وتمثل فيه التكوينات الإثنية والدينية وغيرها.

◆ من مهام الدولة الحديثة تفكيك الولاءات الطائفية والقومية والإثنية وان تكون الدولة المحور الأساسي، هل حدث هذا التحول في العراق منذ العام ٢٠٠٣؟.

من خلال تحليل الماهيات السياسية والاجتماعية الجارية منذ تكوين الدولة العراقية المعاصرة، نجد أن موضوع تفكيك الولاءات الدنيا قد مر بمراحل عديدة غير منتظمة صعوداً وهبوطاً.. كانت عشرينيات القرن المنصرم بداية هذا الصراع الكبير المتمثل بمعادلة الدولة - العشيرة.. وقد حاولت نخبة الحكم الملكي تحديث هذا الصراع لصالح الدولة من خلال عنفها وقدرتها المادية.. فابتعدت العشيرة عن التأثير في القرار المركزي وأصبح شيوخها يمثلون القاعدة الاجتماعية الأكثر حظوة في السلطة من خلال تأمين مصالح هؤلاء الشيوخ.. دون المساس بالولاءات والقيم العشائرية. كما بقيت الولاءات الطائفية والإثنية محافظة على ذاتها في المدينة مع ضمور نسبي لها كما توسعت طبيعة علاقات السوق السلعية النقدية، وكذلك توسعت قاعدة الثقافة العامة مع نمو الطبقات الجديدة. لكن الضربة القاصمة (النسبية) لتفكك هذه الولاءات جاءت بعد ثورة ١٤ تموز، وخاصة ما يتعلق بالريف تحديداً من خلال قانون الإصلاح الزراعي والغاء قانون دعاوى العشائر وبالتالي تعمق نمو العلاقة النقدية والتبادل السلعي. أما الولاءات الطائفية فقد اضمحلت نسبياً نظراً للتغيرات في ماهية العقد الاجتماعي الذي مارسته السلطة السياسية آنذاك، والتوزيع العادل نسبياً للثروة

المادية للدولة وما قامت به من تحديث للأنماط الاقتصادية وربط مفاصل المجتمع. وما قامت به السلطة من إعادة بناء الثقافة بصورة عامة لتتواءم مع متطلبات العصر الحديث وتجديد النزعة العقلية التطورية من خلال الاهتمام والاسترشاد بأولوية عراقية العراق. وهذا يعكس تطلعات الكم الكثير من مكونات المجتمع العراقي الإثنية والطبقية والدينية.

هذا التوجه للعصرنه الاجتماعية في العراق قطعت صيرورته الحكومات القومانية التي جاءت إلى السلطة وهي محمولة بالقطار الاجنبي في شباط عام ١٩٦٣.. وقد أخذت الولاءات الدنيا خاصةً بعد عام ١٩٨٠ ، بعداً خطيراً عندما شجعتها هذه الحكومات وتبنتها في صيغة (دولة العشيرة) وما رافقها من تعميق تريف الحضارة المدينية بما يتنافى ومنطق الأشياء والمكونات الاجتماعية.

وفي الاحتلال الثالث للأسف الشديد ظهرت نتائج وعاقبة الولاءات الدنيا ودولة العشيرة عند عقد التحالفات وتوزيع المهام السياسية بين الأطراف الاجتماعية، فكانت أحد أسباب إعادة إنتاج هذه الولاءات بقوة كبيرة حتى طغت على المنطق السليم، خاصة عند غياب الدولة واضمحلال السلطة فكانت العامل الموضوعي لبروز الكثير من هذه الولاءات التي لا تعكس الهوية الوطنية العراقية إن لم تكن تطمسها. لقد برهنت الحياة السياسية في العراق الحالي خطل هذه الولاءات وتأثيراتها على المشروعين الوطني والقومي.. إن عملية تفكيك مثل هذه الولاءات يتطلب إلغاء أسها المادي واجتثاث الظروف التي ساعدت على إنتاجها واعادة إنتاجها.. وبالأساس ليس من قبل الدولة فحسب بل من خلال تطوير الأسس المادية للوعي الاجتماعي الفردي والجمعي. وفي اعتقادي أن الدولة لم تنجز هذه العملية الاجتماعية المعقدة، نظراً للتداخل الظرفي للمصالح بين الشركاء الاجتماعيين الذين يقودون مفاصل السلطة التنفيذية والتشريعية ذوي النزعة الطائفية.. رغم تبدل الخطاب السياسي للكثير من القوى ذات الأفق الضيق دينياً كان أم عشائرياً ، مذهبياً أم إثنياً.

ان التطورالمتوازن والمقترن بالعدالة الاجتماعية ومركزه السلطة وتركيزها على عوامل معجلة في تفكيك هذه الولاءات خاصة في ظل الظرف العالمي والتطور

التكنولوجي وبالأخص في حقل الاتصالات، سيساهم في تفكيك الولاءات الدنيا بل وحتى تفكيك التضاد الخارجي ليتحول الأمر إلى انقسامات اجتماعية ثقافية وتهيؤ لنشوء أشكال جديدة من السلوك الاجتماعي وأنماط جديدة من الوعي وفي حراكية سريعة الإيقاع. هذا العمل بحد ذاته سيقوي العناصر التقليدية على التمسك بهذه الولاءات ومحاربة التطلعات الجديدة من خلال إعادة إنتاج الرموز القديمة لتصبح فعلاً معاشاً.

◆ الطبقة الاجتماعية الوسطى الشرط الاجتماعي لقيام وبناء دولة ماهي الشروط الاقتصادية لإعادة ترميم الطبقة الوسطى؟.

في البدء إن هذا الاقرار المبدئي لدور الطبقة الوسطى هو شيء مهم جداً في فهم العمليات الاجتماعية العامة، وتكمن الأهمية الأساسية للدور التاريخي للطبقة الوسطى انطلاقاً من كونها طبقة انتقالية تتمثل فيها مصالح طبقية متباينة. وفي العراق كما في عالم الأطراف النامي تكتسب هذه الطبقة أهمية استثنائية بسبب غياب الدور الفعال للطبقتين البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة. وعلينا التعامل معها ليس من منظور مثالي ضيق نظراً لما تتمتع به مختلف فئاتها بمزايا الوعي النقدي والإدراك الواقعي، طالما انهم يضعون النظريات المعرفية العامة. وهكذا تلعب الطبقة الوسطى دوراً مركزيا بل وحتى ثوريا في تحقيق صيرورات أي مشروع تنموي باعتبارهم العتلة المركزية لمثل هذه المشاريع.

ومن المفارقات المثيرة في التكوين الاجتماعي العراقي المعاصر إن نشوء ومن ثم نمو هذه الطبقة عند تأسيس الدولة ونموها الكمي والنوعي في مطلع الخمسينيات لم يرافقه تعاظم في دورها السياسي المناظر لتأثيرها ودورها الاجتماعيين. وكذلك علينا إدراك أن هذه الطبقة ارتبط نشوؤها اشد ارتباط بالدولة العراقية كحاضنة لمصالحها. علماً ان هذه الطبقة اكتسبت عند النشوء ذات السمات المشوهة التي رافقت الدولة العراقية مما أعاق ولا يزال رؤيتها الوطنية وإدراك أهميتها الذاتية في المجتمع. وكانت الجمهورية الأولى قد شهدت أكبر توسع كمي لها، والأهم أن هذه الطبقة، أو بالأحرى إحدى فئاتها، قد قادت التغيير الجذري في ١٤ تموز١٩٥٨ ومارست السلطة وعبرت عن ماهياتها التي ترجمتها

السمات العامة لمرحلة الجمهورية الأولى. في الوقت الذي يمكن اعتبار أسوأ مرحلة عاشتها هذه الطبقة تمثلت في الفترة التي بدأت منذ استحواذ رئيس النظام السابق على السلطة.. حيث بدأت تفقد مكوناتها وسماتها وأصابها الدمار المادي والمعنوي.

تفرض الضرورة الموضوعية في الوقت الحاضر أن نعمل بجد على إعادة إنتاج هذه الطبقة بمختلف فئاتها ومنحها المكانة المناسبة التي توازي دورها في الإنتاج الاجتماعي وفي رسم القرارات المركزية وإقرارها. إن التوسع في رفع مستوياتها المادية والمعنوية هي الأخرى ضرورة موضوعية لأجل التعجيل في النشاطات الاجتماعية/ الاقتصادية/ السياسية للمجتمع برمته. ويتطلب هذا الدور التوسع الكمي والنوعي لهذه الطبقة من خلال الانفتاح على المنجز العلمي ومتابعة التطورات فيه.. وما علينا إلا الاسترشاد بالبرنامجية والمنجز العام الذي طبقته الجمهورية الأولى حتى وسمت بكونها كانت ثورتهم- ثورة الطبقة الوسطى.

حوار مع الباحث الاكاديمي

عقيل الناصري

في رحاب التغيير الجذري وأفقه المستقبلي:[1]

أجراه سعدون هليل

تحل علينا الذكرى الثانية والخمسون للتغيير الجذري في (١٤ تموز١٩٥٨) الذي شمل كل مساحات الحقول الاجتماعية و الاقتصادية، السياسية والفكرية التي أعقبت هذا المنعطف التاريخي الكبير.. مما نقله من فعل عسكري إلى صيرورة تغييرية بلغت مفهوم الثورة بكل موضوعية.. حتى انه أمسى أكبر مَعْلَم من معالم تاريخ العراق المعاصر.. كما تفرض هذه المناسبة نفسها على الفكر العراقي وقواه السياسية والعضوية منها خاصة، الإمعان في أهميتها ومغازيها، فيما أنجزته وما لم تنجزه، في نجاحاتها وإخفاقاتها، في قواها الاجتماعية التي استندت إليها وتلك التي طردتها من مسرح الحياة، في ماهية قياداتها وصراعهم السياسي في قمة السلطة والشارع السياسي، في الإشكاليات التي واجهتها.. بغية استنباط الدروس منها كي نلج الألفية الثالثة بكل ثقة ونحقق ما لم يتحقق من أسس البناء الاجتماعي المادي ونرسم ملامح الديمقراطية الاجتماعية بكل أبعادها، كي يعيش الفرد العراقي في وضعه الانساني باعتباره غاية الوجود.

---

[1] - نشر في طريق الشعب في تموز ٢٠١٠ وأعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣

إن فهم الظواهر التاريخية، كما عبر عنها شهيد الثقافة العراقية الراحل، كامل شياع لا ينفصل عن الإقامة في التاريخ وصنعه، الذي هو في نفس الوقت صنع الانسان لنفسه، بعبارة أخرى، إن صعوبة الفهم تبدأ من لا إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة كما هو الحال مع الطبيعة مثلاً. وبما أن التاريخ هو حصيلة التداخل الذاتي بالموضوعي؛ المرغوب بالمفروض؛ والخيالي بالواقعي.. فقد تعددت زوايا مقاربته. إنه كلية تبحث عن كليتها.. . فالتاريخ محمول دائماً على صيغ الجمع، إنه تواريخ أو روايات تنتج من داخل السياق المؤرخين عن الموضوعية والحقيقة.

دعونا من هذا المنطلق نعاودقراءة تاريخنا من خلال فلسفة التاريخ وأن نحاور د.عقيل الناصري، باعتباره واحداً من أهم من كتبوا عن هذا التغيير (الثورة)، لنحاوره ونتراشق وإياه بجملة من الاستفهامات والوقائع التي تتعلق بهذه الثورة العظيمة.

◆ د. عقيل الناصري في البدء نرحب بكم في جريدة "طريق الشعب" ونتمنى لكم طيب الإقامة بين الأصدقاء والرفاق ونود أن يبدأ حوارنا بالسؤال التالي: كيف نقرأ المشهد السياسي الذي تشكل بعد الثورة بين القوى المتضررة داخلياً والمراكز الرأسمالية العالمية؟

كما هو معلوم، لقد أحدث التغيير الجذري في ١٤ تموز ١٩٥٨، والذي يمكن أن نطلق عليه، من منطلق الموضوعية العلمية والصيرورة التاريخية، مفهوم الثورة، تغيرات أساسية في مجمل العلاقات السياسية والاجتماعية ليس في رحم المجتمع العراقي حسب، بل في عموم دول المنطقة وكذلك في مجمل العلاقات الدولية. نظراً لما يتمتع به العراق من مكانة جيو سياسية ولما تلعبه جغرافية مكانه من أهمية في مجال الموارد الطبيعية (والنفط من أهمها) من جهة، ولما يلعبه موقعه الاستراتيجي باعتباره في قلب العالم من جهة ثانية، ولما له من بعد تاريخي مؤثر على دول منطقة الشرق الأوسط عامة والمشرق العربي خاصة

من جهة ثالثة. وهنا يمكن أن نقارن هذه الثورة وتأثيراتها النسبية بما أحدثته الثورة الفرنسية من تأثير على أوروبا وعلى مجمل انهيار النظام الإقطاعي فيها.

وانطلاقا من هذه الحقائق فإن المراكز الرأسمالية العالمية وتلك المتضررة من ماهية الثورة ومضامين برمجيتها حاولت، بصورة مستمرة، الحد من هذا التأثير واعادة الحصان الجامح إلى الحظيرة حسب تعبير مجلة الأكونومست البريطانية. من هنا نشأت علاقة زبائنية نفعية بين أغلب قوى الداخل المتضررة؛ وتلك التي في المنطقة و بالاخص دول حلف بغداد؛ والمراكز الرأسمالية العالمية وقاعدتها في المنطقة (اسرائيل). هذا التحالف الثلاثي الأبعاد بررته الخسارة التي مني بها من جراء ثورة ١٤ تموز ومن مسيرتها المتوقعة.. وأخذت قاعدة هذا الحلف اللاأخلاقي تتسع لتضم دولاً كانت أقرب إلى الثورة، ومضمونها، لكن الأسباب الذاتوية قادتها والنظرة القصيرة التي تعاملوا بها مع الثورة دفعتهم إلى الانضمام إلى هذا الحلف بصورة مباشرة علموا بذلك أم لم يعلموا، بوعي أو بلا وعي.. ومن هنا رصدنا من خلال البحث بروز ظاهرة لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، لم تتكرر تمثلت في كون كل دول الجوار الإقليمي (بلا استثناء) قد عادت الثورة بهذه الدرجة أو تلك، وحاولت جميعها التأثير على مسيرتها كل منها حسب قدرتها ومدى تضرر مصالحها وما مسموح به ضمن علائق الحرب الباردة. وهذا التأثير تراوح بين الضغط والتآمر، بين تشويه الحقائق المادية والاساءة المعنوية اللا اخلاقية، بين تسفيه منهجيتها والتشكيك بقيادتها.

❖ يقال أن ثورة ١٤ تموز هي أبرز حدث في تاريخ العراق المعاصر، علماً إن هناك من يرى فيها انتكاسة للديمقراطية الليبرالية؟ما رأيك في ذلك؟

قبل الإجابة علينا ان نقسم السؤال إلى شقين فالإجابة عن الشق الأول تتعلق بماهية المعايير المستخدمة لقياس تلك الأهمية، فهل نتطلق من صيرورة تغيير النظام السياسي؟ أم من إعادة إنتاج أولويات الأنماط الاقتصادية؟ أم

ننطلق في فهم هذه الصيرورة الجذرية من عقابيلها الثقافية والروحية وتلك الأبعاد الفكرية المستحدثة؛ أم ننظر لفعل التغيير هذا من ماهية الطبقة الاجتماعية (الطبقة الوسطى) التي قادت فعل التغيير ووسمته بخصائصها؛ أو من برنامجيتها وسياستها الاقتصادية وأفق مستقبلهما؛ أم ننظر لهذا الفعل من خلال المنجز المادي والمعنوي الذي شمل حقولاً معرفية واقتصادية وسياسية أو النظر إليها من خلال الفئات والطبقات الاجتماعية المستهدفة من قبل الثورة، الذين يمثلون مادة التاريخ الانساني (الطبقات الكادحة والفقيرة والمتوسطة) ؟؛ أم يُنظر للثورة من ماهية العقد الاجتماعي ومضامينه والذي أُعيد انتاجه، ومن المشاركة العادلة نسبياً في الحكم لأغلب المكونات الاجتماعية والإثنية والقضاء على احتكار السلطة السياسية؟؛ أم ننظر لهذا الفعل من خلال (الثورة) الثقافية التي تحققت، على الأقل من خلال منجزها الكمي؟؛ ربما يمكن النظر للثورة من خلال الماهية التقدمية للتنظيم الأسري وحقوق المرأة؟؟ وغير ذلك من المنطلقات ذات الطابع التغييري في صيرورته التقدمية.ولو أخضعنا هذا التغير لكل ما ذكر أعلاه، وغيره، والعواقب الاقتصادية والسياسية والفكرية التي تمخضت عنها، لتوقفنا عند حالة لا يمكن أن تفسر إلا بكونها ثورة اجتماعية ونقلة نوعية لولوج عالم الحضارة. وكما حددتها سابقاً فإني اعتبرها أول مشروع حداثوي جدي في العراق المعاصر، وبالتالي اكتسبت مشروعيتها من ماهياتها ومما أحدثته من تغييرات ومن شملتهم نتائج هذه التغييرات المادية.. عبر عنها قيام السلطة الجديدة بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الموعودة والمتوقعة ذات الاتجاهات المتعددة ومنها كان التغييرات في العلاقات الاقتصادية والحقوقية داخل الريف والتعليم بكل مستوياته وسياسة الإسكان والعلاقات الاقتصادية الدولية، وكذلك العلاقة مع شركات النفط (المعيار الوطني لأية حكومة). بمعنى آخر هي نقلة نوعية في ماهيات السلطة وواجباتها وفي نظرتها إلى الافراد باعتبارهم مواطنين لا رعايا وفي عمق التغيير الذي أصاب مؤسساتها والتنظيمات الاجتماعية المدنية وتوسيع العلاقات السلعية ـ النقدية للاقتصاد الوطني.. لكل ذلك برزت باعتبارها أبرز حدث في تاريخ العراق الحديث. أما بصدد الشق الثاني من السؤال والمتمحور حول حالة البرلمانية الليبرالية لعراق

المرحلة الملكية، فإن هذه الحالة تتصف بالاحتمالية.. وأستطيع القول بصورة مكثفة أن الحالة الليبرالية وتلك البرلمانية وحتى المضمون الديمقراطي للنظام بوصفه نظام حكمٍ للشعب ولدت وهي مشوهة ومصابة بالكساح المزمن.. وهذا ليس اتهاما عاطفيا للتجربة، قدر كونه نتاجاً للولادة القسرية للدولة العراقية من جهة، ولكون الذين اسسوا لها وللقاعدة الاجتماعية للحكم لم يكونوا ديمقراطيين حقيقيين ولا تتمتع فلسفتهم بصلة بالديمقراطية الليبرالية من جهة ثانية.. إذ ان النظام الليبرالي ومضمونه الديمقراطي، وخاصةً ذا الصيغة الاجتماعية منه، لم ينشأ في العراق من خلال عملية الصراع الاجتماعي للواقع العراقي ومكوناته.. قدر كونه فُرض من أعلى وفق متطلبات دولة الاحتلال الأول (بريطانيا) وكان استجابة لمستلزمات فعل الانتداب في عشرينيات القرن المنصرم، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم الملكي لم تستطع استيعاب مضامين التجربة البرلمانية إلا بقدر ما تخدم ديمومتها في السلطة والحفاظ على مصالحها.. لذا لم يتم تداول السلطة فعلياً بين الطبقات الاجتماعية المتعددة وممثليها، بل كانت محصورة بين نخبة الحكم وقاعدته الاجتماعية الضيقة جداً. كما ان اللبرالية كانت تتقلص مع سير الزمن.. حيث انعدمت الحياة الحزبية الحقيقية وكثرت الأحزاب السرية، وأُجهض الكثير من محاولات تأسيس منظمات المجتمع المدني وتقلصت المساحة الفكرية للطبقات الجديدة التي أخذت تتسع باضطراد (وخاصة الطبقتين الوسطى والعاملة). وتم محاربة القوى الديمقراطية وحتى تلك القلة منهم ضمن نخبة الحكم.

ومن الناحية النظرية توجد ثلاث وسائل تجعل من النظام الديمقراطي لبنة أساسية نحو الحرية والمجتمع الحر وهي:

- ما تتطلبه العملية البرلمانية من حقوق سياسية كحرية التعبير والتنظيم والمعارضة؛
- أن النظام الديمقراطي يرتقي بالذات الفردية والجمعية ضمن قوانين اختيارها؛

- ان الديمقراطية تنمي قابلية المواطن على صنع الاختيارات الواقعية. كما أن مفهوم الليبرالية يؤكد على حق الشعب في تقرير نمط حكوماته. ومن خلال الترابط الجدلي بين الحرية والديمقراطية وواقع التجربة الملكية نتوصل إلى أن هذه العلاقة منعدمة ولا تعطينا الحق في ان نسمها كتجربة ليبرالية ديمقراطية. ومما يعمق هذا الاستنتاج أن الأداء السياسي للسلطة هو مؤشر مهم لماهيتها من حيث تحقيق السلم الاجتماعي والمساواة والعدالة النسبية وشمولية الدستور، باعتبارها عتلات للأداء الديمقراطي السليم، وهذا يتناقض مع طبيعة السلطة الملكية ذات النهج التسلطي من جهة وكون النظام شبه الاقطاعي لا يستطيع بناء تجربة ديمقراطية ليبرالية سليمة، إلا من حيث الشكل لا المضمون، وهذا ما كان بالفعل.

أما إذا أخذنا مفهوم القطع الذي قامت به الثورة لمثل هذه الديمقراطية فهذا صحيح، لأن هذه الأخيرة خلت من مضمونها الحقيقي من جهة.. ومن جهة ثانية لأن قوى الثورة أخذت ترسم لذاتها والواقع الجديد ملامح فلسفة جديدة للنظام الديمقراطي الذي لم يحقق ذاته الحقيقية بسبب الصراع السياسي بين القوى والأحزاب السياسية بعد الثورة من جهة وعمق التدخل الخارجي لتغير الحكم من جهة ثانية. لقد كان من المؤمل ان تصدر مسودة الدستور الدائم يوم ٢٤آذار ١٩٦٣، وهو يوم الحرية (الانسحاب من حلف بغداد) لمناقشته، وتجرى الانتخابات في تموز من العام ذاته ليقر الدستور من قبل البرلمان الجديد في ١٤ تموز. وأعتقد جازما أن هذا الموضوع كان يمثل أحد أهم العوامل الخفية لانقلاب شباط المشؤوم حيث استُهدف قطع مثل هذه الصيرورة الدستورية كي لا تكون نموذجا يحتذى به من جهة، ولمعرفتهم أنهم لا يستطيعون الوصول إلى السلطة إلا من خلال الانقلابية العسكرية من جهة ثانية.

◆ **تشير الوقائع التاريخية إلى ان جبهة الاتحاد الوطني، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي، كانت تترقب الوقوع الوشيك للثورة وأصدر الحزب تعميماً داخلياً في ١٢ تموز ١٩٥٨ حول الأمر، كيف تفسرون ذلك؟؟**

تمخض عن الازمة البنيوية لنظام الحكم الملكي منذ منتصف الخمسينيات، حالة من استكمال ونضج للظروف الذاتية لقوى الثورة تمثلت، حسب رأيي القابل للخطأ والصواب، على مستويين هما:

الأول: تمثل في تكوين جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ والتي ضمت الأحزاب الأرأسية في ذلك الوقت وهي: الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال والبعث العربي والحزب الشيوعي العراقي وبعض الشخصيات الوطنية والديمقراطية المستقلة، واستبعد الحزبين القوميين الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي ارتبط بالجبهة من خلال العلاقة الثنائية بالحزب الشيوعي؛
الثاني: استكملت حركة الضباط الأحرار ذاتها من خلال توحيد أكثر الكتل فعالية في اللجنة العليا للضباطالأحرار، حيث تمركزت قيادة الحركة باللجنة ونسقت عملها باتفاق (جنتلمان) مع تلك الكتل التي لم تنضم إلى اللجنة العليا.
وأثناء الإعداد لتغيير النظام الملكي انتشرت بين الاشخاص المحوريين لحركة الضباط الأحرار حالة من تشتت القيادة واختلال وحدة العمل المركزي.. وهذا ما عكسته ماهيات المحاولات الانقلابية لتغيير الحكم التي سبقت قيام الثورة. وفي الوقت نفسه فقد تم تنسيق العمل بين قيادة اللجنة العليا وجبهة الاتحاد الوطني.. لكن هذا التنسيق لم يكن جمعياً ولا مركزياً، فالشخصيات المحورية ذات التوجه القومي في اللجنة العليا نسقت عملها مع الأحزاب القومية في جبهة الاتحاد الوطني. في حين نسقت الكتلة ذات المنطلق العراقي وخاصة كتلة المنصورية (كتلة قاسم) عملها ليس مع أحزاب الجبهة ككل، بل اقتصر التنسيق تحديدا

على كل من الحزبين الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي. إذ كلف قاسم الحزب الشيوعي في عام ١٩٥٧ بحمل رسالته إلى قادة كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وقام بهذا العمل في البدء كل من عامر عبد الله وجمال الحيدري، ومن ثم سلام عادل وعامر عبد الله. وفي الوقت نفسه كلف قاسم قادة الحزب الوطني الديمقراطي بحمل رسالته الاستفسارية إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة ناصر، عندما كان في أوج قممه النيرة.. وقد حمل الرسالة في المرة الأولى حسين جميل وفي الثاني محمد حديد. والأكثر من ذلك فقد ارسل عبد الكريم قاسم رسوله (الراحل رشيد مطلك) إلى كلا الحزبين في يوم ١٠ تموز ١٩٥٨ تحديداً يخبرهما بموعد الثورة القادمة، ويطالبهما بتحشيد القوى الشعبية المساندة لها.

وتأسيساً على ذلك فقد أصدر الحزب الشيوعي تعميمه المشار إليه في ١٢ تموز للكادر الحزبي المدني وأنذر حتى بعض منظماته العسكرية بصورة محدودة بسبب اعتقال مسؤول التنظيم الشهيد فاضل البياتي يوم ١٢تموز.. وقد صمد في التعذيب لعلمه بما سوف يحدث، في حين اكتفت قيادة الوطني الديمقراطي بإخبار بعض من قادته (الكوادر القيادية) بصورة مبهمة. علماً أن قاسم كانت له علاقة ببعض الضباط الشيوعيين منذ أواسط الأربعينات.. أتصور انها علاقة مهنية وليست حزبية ومنهم سليم الفخري وغضبان السعد وغيرهم ممن كان ضمن تنظيمات داود الصائغ. كما نسج قاسم علاقة، أكثر نضجاً وغائيةً، بالحزب الشيوعي في مطلع الخمسينات من خلال كل من كمال عمر نظمي وعامر عبد الله واستمرت هذه العلاقة ذات البعد السياسي منذ ذلك الوقت.

أما بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي فقد كان قاسم يُعتبر أحد اعضائه غير المسجلين، حيث كان يتبرع للحزب وقيل كان يدفع اشتراكاً شهرياً. كما نسج قاسم مع مجموعة من الشخصيات اليسارية والتقدمية من أمثال مصطفى علي، وناظم الزهاوي، وجواد علي وحسين جميل وعبد الفتاح ابراهيم وغيرهم من ذلك الرهط المعرفي التقدمي في الساحة السياسية والفكرية العراقية . كما يجب ان نذكر أن قاسم قد سبق أن فاتح كامل الجادرجي، عندما كان في السجن، حول

مشاركته والحزب الوطني الديمقراطي في السلطة القادمة وتولي منصب هام فيها! من هنا يمكننا القول عن مدى المشاركة الفعالة لهذين الحزبين في ثورة ١٤ تموز، دون غيرهما، حتى أن اغلب أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار لم تكن تعرف بموعد الثورة بالضبط.

• عشية إعداد الثورة كان نفوذ الحزب في المؤسسة العسكرية قد بلغ أعلى مستوى له، وكانت قيادة الحزب على علم بجميع المحاولات التي سبقت الثورة وأهمها محاولة ١١ مايس بزعامة العقيد عبد الوهاب الشواف. ما رأيك بذلك؟؟

في البدء علينا تصحيح السؤال.. لم يكن نفوذ الحزب قد بلغ ذروته آنذاك.. هذه الذروة قد تم بلوغها عام ١٩٥٩ وليس قبل ذلك، ومن ثم فقدت هذه الذروة منزلتها الكمية بعد ذلك لأسباب عديدة، لا مجال لذكرها هنا. وعليه لم يكن نفوذ الحزب كما ذكرتم في صلب السؤال. نعم لقد كان للحزب حضور وامتداد تاريخي يعود لعام ١٩٣٥. كما كان له مستويين من التنظيم منذ توسع نشاطه في المؤسسة العسكرية: الأول للضباط؛ والثاني للمراتب (ضباط الصف والجنود). هذان المستويان فرضتهما الطبيعة الخاصة للعلاقة داخل المؤسسة العسكرية . وفي العهد الملكي كانت قوة الحزب تحتل المركز الثالث كما أعتقد، إذ كان التوجه الاسلامي ومن ثم القومي لهما الصدارة العددية في المؤسسة العسكرية وتحديداً ضمن الضباط. لقد كان للضباط التقدميين والديمقراطيين كمٌ ضعيف نسبياً وهذا له دلالته منذ تأسيس الجيش العراقي، حيث أن أغلب الضباط ينتمون طبقياً إلى العوائل المتوسطة وما فوق المتوسطة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وهؤلاء بطبيعتهم الطبقية لا ينتمون للأحزاب الراديكالية، خاصة بعد ترقيهم في سلم المؤسسة، ما بالك بالسرية وتلك المحظورة التي تصل عقوبات المنتمين إليها حد الإعدام حسب قانون العقوبات العسكري. لكن هذا لم يمنع من أن تشكل المنظمات الديمقراطية ذات النزوع التقدمي، وهي من

أوائل كتل الضباط الأحرار، حيث تأسست في ذات العام الذي أسس فيه قاسم كتلته الخاصة (كتلة المنصورية) عام ١٩٥٠. كما أن الحزب الشيوعي قد بلور كتلته الخاصة عام ١٩٥٤ وأسس (اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود وضباط الصف والضباط)، وأصدر عددين من جريدة الوطن. وكانت هذه اللجنة في بعض الفرق قد اتحدت، أو بالأحرى، قد نسقت العمل مع كتلة المنصورية، كما حدث ذلك في اللواء التاسع عشر حسب ما جاء في كتاب (الأخوة الاعداء) للضابط حامد مصطفى مقصود، و كما جاء في مذكرات القائد الشيوعي حسين سلطان عن العمل المشترك في الفرقة الأولى قبيل الثورة.

إن محاولة ١١ مايس ١٩٥٨ التي قادها الثلاثي عبد الوهاب الشواف، رفعت الحاج سري ووصفي طاهر قد مثلت مدى تبلور فكرة التغيير التي يقودها التنظيم الديمقراطي في حركة الضباط الأحرار.

لقد توقفت كثيرا على هذه الحالة في كتابي من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم / الكتاب الأول وخصصت دراسة موسعة عن التوجهات الديمقراطية في حركة الضباط الأحرار وتوقفت ملياً عند حركة ١١ مايس حيث شارك أكثر من ٩٠ ضابطاً تقدمياً في هذه المحاولة التي أفشلها عبد الغني الراوي، كما أعتقد، بعد أن رأى بحسه الطبقي ماهية توجهات هؤلاء الضباط المشاركين في المحاولة. وتدلل الوقائع والمصادر التاريخية، على ندرتها، من أن مسؤولية تنظيم الضباط الشيوعيين وعلاقتهم باللجنة العليا كانت مرتبطة بكل من سلام عادل وعامر عبد الله آنذاك.. وكانا ينسقان العمل مع قاسم من خلال الوسيطين رشيد مطلك أو القيادي الشيوعي كمال عمر نظمي.. ويعرفان بأغلب المحاولات الانقلابية ، خاصة بعدما وحد الحزب ذاته وأسس قيادته المركزية الموحدة عام ١٩٥٥ .

• د. عقيل الناصري بصفتكم مؤرخاً لثورة ١٤ تموز، هل من الممكن ان تحدثنا عن ماهية العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والثورة وقيادة قاسم.. ولماذا كانت هذه العلاقة متذبذبة؟ وهل حاول الشيوعيون فعلا قلب نظام حكم قاسم؟ وهل حقاً أن الشهيد الاورفاني وضع خطة للإطاحة بحكم قاسم؟ وأن الشهيد عطشان الايزرجاوي وغيره من مسؤولي الخط العسكري شاركه الرأي؟ وهل أن شعار (إشراك الحزب الشيوعي بالحكم) كان عفوياً؟ وأن السوفيت لمصالح ضيقة طالبوا برفعه؟

في البدء أيها الرفيق، قلت لك أكثر من مرة أني لست مؤرخاً للثورة قدر كوني باحثاً اكاديمياً فيها.. وهنالك اختلاف كبير جداً بين مهمات الباحث والمؤرخ. نعم هذه العلاقة بين قاسم والحزب أقسمها من حيث المبدأ، إلى مرحلتين:

الأولى: هي العلاقة المستقرة.. وهي تلك التي بُنيت على الرؤية المشتركة للحدث المستقبلي المتمثل بالتحقيق المادي لفعل التغيير الجذري. وحقل هذه العلاقة زمنياً يمتد منذ أن بدأ قاسم بالتحول من عسكري (أخصائي بالعنف) إلى سياسي بلباس عسكري.. وتحديدا منذ حركة مايس التحررية ١٩٤١ ومساهمته الجادة فيها وما بعدها لغاية ١٤ تموز.. حيث نسج علائق مهنية وفكرية واضحة البعد والمقصد مع القوى الوطنية التقدمية التي انطلقت في رؤياها من أولوية عراقية العراق وكانت متمثلة بالحزبين الديمقراطي والشيوعي.. وتعمقت هذه العلاقة بعد أن قرر قاسم الانفراد بالتحرك العملي لتنفيذ الثورة والانطلاق في تغيير الشأن العراقي من تلك الرؤيا الوطنية التي لم يتخندق فيها في علاقته مع العالم العربي.

المرحلة الثانية.. العلاقة القلقة.. وتمتد هذه العلاقة من بدايات ١٩٥٩ ولحين الإبعاد القسري الخارجي للثورة في شباط ١٩٦٣. هذه العلاقة تراوحت بين صعود وهبوط وكانت متعرجة وخاضعة ليس للأفعال قدر خضوعها لردود الافعال ولماهية الصراع الاجتماعي الذي غطى كل أبعاد المجتمع العراقي، كلٌ من موقع مسؤوليته: قاسم قائداً للسلطة، والحزب باعتباره أحد أهم قادة

الشارع السياسي. وبصورة مكثفة وخير من يترجم هذه العلاقة هو الشعاران اللذان سبق للحزب ان رفعهما في أوقات مختلفة ضمن زمنية العلاقة وهما: تضامن -كفاح- تضامن؛ و كفاح- تضامن- كفاح. وفي الوقت نفسه عكس هذان الشعاران تكتيك الحزب آنذاك من جهة، والموقف داخل قيادة الحزب من قاسم من جهة ثانية.. حيث تبلورت، حسب قناعتي المحتملة للخطأ والصواب، اتجاهات متعددة داخل قيادة الحزب بصدد الموقف من قاسم ومدى التعاون معه. فهناك الخط المتياسر الذي كان يرمي إلى الاستيلاء على السلطة بغض النظر عن مدى تطابق وتوافق ذلك مع الظروف الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) للبلد والصراع الاجتماعي بين المكونات. كما كان هناك خط عقلاني فيه الكثير من الموضوعية حيث رفض فكرة الوثوب على السلطة انطلاقاً من رؤيته لفلسفة الثورة وماهية الواقع المادي ومن حساسية الوضع الداخلي وعدم استكمال الشروط الموضوعية لقانونيات وسنن الثورة الوطنية الديمقراطية في أفقها الاشتراكي. بمعنى آخر انطلق هذا الاتجاه من تحليل لماهية الثورة وقواها الطبقية القائدة والمرحلة والمهمات الملقاة على عاتقها.. لذا رفض هذا الاتجاه هذه العملية وركز على تطوير مسارات الثورة لتحقيق أبعادها الوطنية.. لأنها ثورة الطبقة الوسطى كما كان يراها.. وهي فعلاً لم تكن غير ذلك.

أما بصدد محاولات الحزب في الاستيلاء على سلطة قاسم فقد أوضحت ذلك بجلاء في كتابي عبد الكريم قاسم في يومه الأخير- الانقلاب التاسع والثلاثون، الكتاب الثالث، أقول لقد أوضحتُ وأحصيت أن ٩٥٪ من المحاولات الانقلابية التي شهدتها الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) قادها التياريان القومي والاسلامي بالتحالف وبالمساندة مع قوى الداخل المتضررة من الثورة ورؤيتها والقوى الخارجية إقليمية كانت أم دولية. وأن ٥٪ هي محاولات قادها اليسار آنذاك ليس للانقلاب على الحكم قدر كونها عملية الضغط عليه، كما أرى، خاصة بعد عمليات قمع اليسار العراقي منذ تموز ١٩٥٩.. وكانت، كما أزعم، محاولة من بعض العسكريين والبعض

المياسرين من القيادة المدنية للضغط على قاسم لتصحيح المسار أكثر من كونها محاولات لإسقاطه. أما ما قيل ونقل من كلام عن هذا القائد العسكري أو ذاك فقد بقي في حدود التحليل النظري المجرد والتفسير المستقبلي ولم يقترن بالفعل العملي الجاد، لأن اغلب قيادة الحزب لم تكن مع هذا التوجه (المغامر) وغير المستند للموضوعية والتاريخية، وهو الموقف الصائب حسب قناعتي العلمية.. سواءً أقال ذلك الشهيد الاوقاتي أم الشهيد الايزيرجاوي أم بعض أعضاء التنظيم العسكري الذين هم من الشباب المتحمس. علماً بأن تنظيم المراتب للحزب الشيوعي آنذاك قد رفض رفضاً قاطعاً عملية تغيير قاسم.. كما ذهب إليها القيادي الشيوعي الراحل ثابت حبيب العاني، وهو على حق. لكن علينا التأكيد أن الحزب الشيوعي العراقي هو الحزب الوحيد الذي بقي يدافع عن نظام الجمهورية الأولى، بالرغم مما حدث من تصادم بينه وبين قاسم، حيث رمى بكل ثقله وراء قاسم والثورة.. وما نسمعه من نقد لقاسم من بعض الشيوعيين إن هو إلا الشعور النبيل لفقدان الثورة وعدم تحقيق ذاتها وبرامجها التي تصب في صالح القوى الاجتماعية التي يمثلها الحزب الشيوعي واليسار بصورة عامة.

أما بصدد شعار المشاركة بالحكم.. وهل كان عفوياً؟ فأنا لا أميل لكونه كان عفوياً، إذ سبق أن طرحت آنذاك جريدة الحزب المركزية (اتحاد الشعب) ثلاثة مقالات كتبها عامر عبد الله حول هذا الموضوع في مطلع عام ١٩٥٩، كما سبق لقيادة الحزب في ايلول ١٩٥٨ أن طالبت قاسم بضرورة تعديل بنية السلطة وذلك بمشاركة الحزب فيها. بمعنى إن رؤية أغلب قيادة الحزب آنذاك كانت إلى جانب هذا الموضوع البالغ الحساسية ليس للوضع الداخلي فحسب بل الإقليمي والدولي، حيث تعرضت قيادة الحزب لضغطين، الأول كان من القاعدة والشارع السياسي لتسريع فعل الثورة (رغبوياً) وليس بالتناغم مع الضرورة الموضوعية وظروفها وقوانين الارتقاء وسننها. والثاني كان هذا الشعار يتناغم مع توجهات جزء من القيادة العليا المتنفذة داخل الحزب آنذاك، والتي، أعتقد، أنها لم تكن مدركة لسنن تطور الثورة وقوانينها والعواقب الناجمة عن ذلك وهي حالة معظم قيادات الأحزاب السياسية في العالم الثالث.

لو أخذنا الظروف آنذاك وحللنا فكرة استيلاء حزب شيوعي على أخطر بقعة في العالم، كما وصفتها الدوائر الامبريالية آنذاك، لأدركنا عمق هذه الماهية ومصاعبها اللاحقة إذ كان من السهل الاستيلاء على السلطة لكن الصعوبة تكمن في الحفاظ عليها. وإذا كانت المراكز الرأسمالية الدولية قد رفضت حكم قاسم الوطني، حكم الطبقة الوسطى ذات التوجه الوطني والرأسمالية الموجه، فهل كانت ستقبل بحكم حزب شيوعي ذي نظرة راديكالية ينطلق في رؤيته من الاشتراكية العلمية كمنهج للحكم، وفي زمن الحرب الباردة آنذاك؟! نعم لقد حلل السوفيت هذه الموضوعة الخطرة، ليس من موقف نفعي قدر ماهو يعبر عن مسؤولية الحفاظ على السلم العالمي، وتداعيات ذلك على كافة العلاقات الدولية في العالم عامة والمنطقة بصورة خاصة، وقد أدركوا عمق تأثيراتها السلبية على مسيرة ١٤ تموز في العراق، خاصة إذا تذكرنا أن المعسكر الاشتراكي (السابق) كان محور نضاله الدولي ودوره الرئيسي ينحصر في تجنب الاصطدام النووي والحفاظ على السلم العالمي بعد بدء ظهور فكرة ضرورة الانتقال من الصراع إلى فكرة التعايش على المستوى الدولي.

كما رصدتُ من خلال تتبعي لحدث التغيير بعد ثورة ١٤ تموز أن سفارات المراكز الرأسمالية الغربية (وخاصة البريطانية) كانت تتساءل باستمرار في اليومين الأولين للثورة عن وجود شخصية شيوعية في الحكم الجديد.. ليأخذوا منها ذريعة للتدخل المباشر، فما بالك بوجود حزب شيوعي على رأس السلطة ؟ وفي الوقت نفسه سبق للقوى الداخلية أن رفضت قاسم وتوجهاته الديمقراطية العامة وبذلت ما بوسعها لإسقاطه.. فما بالك بوجود حزب شيوعي على رأس السلطة أو ضمنها. لو حدث أن تربع الحزب الشوعي على السلطة لكانت نشبت حرب أهلية أكثر قساوة من أفغانستان. اني كباحث أميل إلى هذه الرؤيا، كان الأحرى بنا كتقدميين ان نطور المؤسسات الدستورية ونعمق الديمقراطية الاجتماعية ودعم مساهمة كل القوى الاجتماعية العضوية في السلطة لتحقيق مضامين الثورة الوطنية الديمقراطية، لا الاشتراك بالسلطة أو الاستيلاء عليها ونحن نملك قوة تأثيرية كبيرة في الساحة السياسية الداخلية.

• بمناسبة مرور أكثر من نصف قرن على الثورة، ماهي رؤيتكم لها في الوقت الحاضر؟ وماذا بقي من القاسمية وهل يصح أن تكون دليلاً نضالياً للتغيير وملهماً في بناء مجتمع جديد؟

الرؤية الموضوعية تتطلب منا أن لا نركن هذا الحدث في رحاب النسيان ومتحف التاريخ.. نظراً لماهياته العضوية من جهة؛ ولبقاء أغلب غائياته الاقتصادية والسياسية والفكرية في مركزية الوعي الاجتماعي وتجلياته الفلسفية والجمالية والطبقية من جهة ثانية؛ كما أن هذه الغائيات لا تزال غير منجزة في أغلب مفاصلها سواءً استكمال السيادة والتحرر أو في المنجز الاقتصادي وضرورة انطلاقه في رحاب التنمية العامة أو في السياسة الاجتماعية وعدالة التوزيع بين الطبقات للثروة الوطنية وكذلك - وهذا الأهم - في تحرر الانسان من وهم المطلق والأسطورة واعتباره غاية رئيسية لكل السياسات من جهة ثالثة، ثم تعميق الديمقراطية الاجتماعية ومكوناتها الطبقية والديمقراطية السياسية البرلمانية والتداول السلمي للسلطة بين المكونات الاجتماعية وكذلك تحقيق حقولها المعرفية وحرية الرأي والتنظيم من جهة رابعة.

ومن جهة خامسة أرى أن الماهية الطبقية وضرورة تشكيل الكتلة التاريخية في هذا الظرف الانتقالي لتأخذ على عاتقها تحقيق المهام الأرأسية ذاتها التي تصدت لها ثورة ١٤ كي يتسنى لها الانتقال بالمجتمع العراقي نحو التحرر والانطلاق في رحاب الحداثة والحضارة في هذا المنعطف التاريخي. وهذه الكتلة تتضمن القوى السياسية والاجتماعية التي تتزامن وتتواءم نظرتها الفلسفية مع مهام مرحلة التحرر الوطني والمنطلقة نحو المستقبل ومن واقع عراقية العراق الديمقراطي الفيدرالي في علاقته مع الأرحب العربي.

كل هذه المكونات والصيرورات تتطلب منا التمعن في هذا التغير من كل جوانبه وهي تمثل الماهية الأرأسية في ما تبقى من القاسمية، كظاهرة، التي هي كما أعتقد تمثل ظاهرة عراقية تربط هوية الانسان ببيئته ومحيطه الاجتماعي والثقافي وانتمائه القومي، متضمنة أبعاده التحررية متخذةً من الديمقراطية الاجتماعية

مضمونا أرأسياً تعكسه سمتا الهوية الوطنية العراقية و العدالة الاجتماعية والمساواتية النسبية. ومن منطلق التغيير في بعض مفاصل الظاهرة العراقية لا نرى من ضرورة لإعادة إنتاج القاسمية بكل أبعادها القيادية والسياسية، إنه الاغتراب الزماني. طالما بقيت القاسمية كمنهج لمجتمع انتقالي ضمن ظروفه الزمكانية المحددة.. بمعنى انها تتملك محدوديتها الفكرية والمكانية. لكننا نستطيع الاسترشاد بما كانت تنوي تحقيقه؛ ومن ماهية قيادتها الانتقالية (الطبقة الوسطى)؛ ومن مضامين ما رسمته لعراق المستقبل. هذه السمات الثلاث هي ما نحتاج إليه في العراق الراهن وإنهاء الاحتلال وتحقيق ما أمكن من الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الديمقراطية الاجتماعية والسياسية. هذه الموضوعات تمثل القاسم المشترك لكل عناصر الكتلة التاريخية التي نطمح كذوات طبقية، فردية وجمعية، متحررة.. إلى السعي لترجمتها على الواقع العراقي ذي الصيغة الانتقالية. وهذا ما يؤكد عليه التيار الديمقراطي الاجتماعي. وهي تمثل في الوقت نفسه شيئاً من القاسمية السياسية. وعليه فإن هذه الحقائق، في نسبيتها، تفرض علينا الرؤية الموضوعية لأهم حدث في تاريخ العراق المعاصر بما يحمل في طياته من أرأسيات مهام المرحلة الانتقالية.. طالما أن الحقائق التي نسكت عنها تغدو سامة وخاصة في هذه المرحلة التاريخية الحساسة

الدكتور عقيل الناصري من السويد
في حوار خاص لـ (البينة الجديدة)

- ٢٠ -

الانتخابات البرلمانية كوسيلة لتداول السلطة سلمياً بين الطبقات الاجتماعية هي البديل الأكثر تطابقا مع روح العصر[1]

حوار - نوري صبيح

تفرض الحياة السياسية في العراق الحالية الكثير من الإشكاليات الفكرية والسياسية العملية.. كما أنها تثير الكثير من الاستفهامات النظرية منها أو التاريخية.. نظراً لحداثة التجربة الديمقراطية في العراق المعاصر.. حيث ظهرت ومورست في المرحلة الملكية بصورة أقل ما يقال عنها أنها كانت مشوهة وكسيحة. ولم يسعف الوقت الجمهورية الأولى لبلورة تجربة انتخابية على مستوى السلطة التشريعية لعوامل عديدة. كما أن الجمهورية الثانية(شباط ١٩٦٢- نيسان ٢٠٠٣) هي الأخرى مارست تجربة (بعثية) ذو خاصية بعيدة عن مفهوم الديمقراطية. والآن في العراق المعاصر تتم تجربة جديدة بكل ما فيها

---

[1] - جريدة البينة الجديدة العدد(١٠٠٢) في ٢٠١٠/٢/٢٤

من إيجابيات وسلبيات نتعلم معطياتها وفق منهج التجربة والخطأ المُكلِف، فهل هذا قدرنا؟ دعونا نتراشق بالأفكار مع الباحث في القاسمية وثورة ١٤ تموز د. عقيل الناصري من مهجره السويدي في حوار تناول فيه بعضاً من معطيات هذه التجربة.

◆ أما كان من المفروض أن يكون هناك دستور انتقالي لمدة أربع سنوات؟

في الواقع الملموس ونتيجة للتطور الاجتماعي.. تختلف المجتمعات في ماهيات البنى الفوقية، وخاصة في الظروف الانتقالية وفي الحراك السياسي - الاجتماعي، وخاصة في البعد الراديكالي، وهذا يعتمد بدوره على جملة من العوامل يقف البناء الاقتصادي والتطور الحضاري العام والإرث السيسولوجي/ الثقافي في مقدمة هذه العوامل الأرأسية التي يمكن ان تتفرع كل واحدة منها إلى جملة من العوامل الرئيسة والثانوية. في الوقت نفسه يقف الواقع المادي وتجسيداته العامة في أولويات التبني لهذا النموذج من غيره من الدساتير وماهيات وتركيبات النظام الدستوري.. وحسب معرفتي العامة المتواضعة، فإن الدستور الانتقالي لا يمكن تحديده بمدة زمنية معينة.. قدر كونه يعتمد بالأساس على مدى استقرار النظام السياسي الذي يتولى السلطة، بعد مخاضات التغير واستقرار العلاقات الاجتماعية بعد عاصفة التغيير التي تطول كل مناحي الواقع الاجتماعي. وأعتقد زاعما أن المهم ليس في كون هنالك ضرورة لدستور انتقالي (مؤقت) من عدمه، وإنما المهم: من يكتب الدستور ويعكس مصالح مَن من القوى الاجتماعية. هذه المهمة الأرأسية يجب علينا الإحاطة بها، لأن كل قوة اجتماعية ترغب في طرح فلسفتها ورؤيتها للقادم الآتي من خلال الدستور وغايته وماهية مواده وكيفية إعادة تأسيس المجتمع. وهذا ما رأيناه في البدء عند انبثاق الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) التي كانت فلسفتها، المعبرة عن أفكار بعض أجنحة الطبقة الوسطى، قد انعكست في الدستور المؤقت. وما أن بدأت العلاقات الاجتماعية تجنح نحو الاستقرار حتى شرعت في

الإعداد التحضيري للدستور الدائم والذي كان من المفروض نشره في آذار من عام ١٩٦٣ ليقر في تموز من العام ذاته.

كذلك الحال بالنسبة للجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣) حيث شرعت في البدء في عام ١٩٦٣، بإصدار الدستور المؤقت (الثاني من حيث التسلسل التاريخي) ليعكس رؤية فلسفة الحكم ويحدد توجهاته العامة ومنطلقاته الفكرية والطبقية.

لكن إن كان السؤال يراد به بلوغ فكرة تلافي الصراع القائم حول الدستور الحالي ويجنب المجتمع عدم الاستقرار الدستوري، طالما أن الذين أعدوا الدستور الحالي يمثلون توجهات فكرية متعددة حتى ان بعضها متناقضة. وهذا ما يُلمس عند التحليل البنيوي لمواد الدستور. فيمكننا القول أن ذلك كان ممكنا ان يقوم من خلال مواد دستورية عامة، تضمن النقاط الأرأسية والرئيسية للنظم الديمقراطية المراد بلوغها والتي تأخذ الواقع المادي للمجتمع العراقي وتركيبته المتعددة الأطياف بنظرالاعتبار وتوفق فيما بين المصالح المتناقضة للقوى الاجتماعية المتعددة. ومن ثم نبدأ بعد استقرار الوضع العام وتكوين مؤسسات الدولة ورسوخها، بالشروع في كتابة الدستور الدائم (الذي هو بمثابة القانون الأساسي أو كما يقال أبو القوانين) بغية تقليل ما أمكن من الاضطراب الدستوري. طالما من غير المحبذ إعادة النظر بالدستور بين فترة وأخرى، لما لذلك من تأثير سلبي على مجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبنى والهياكل الارتكازية للدولة ومؤسساتها.

❖ لماذا لم تشرع الأطر القانونية؟ من قوانين الأحزاب والانتخاب والهيئة الانتخابية الشعبية بالاستفتاء العام الشعبي؟

دعنا ننظر إلى هذا السؤال من منطلقين.. الأول يتمحور حول لماذا لم تشرع قوانين الأحزاب.. أما الثاني فينصب على فكرة الاستفتاء الشعبي.

بالنسبة إلى الأول.. يمكنني أن انطلق في الإجابة من فرضية علمية، أزعم أنها صحيحة، مستنبطة من البعد التاريخي لتأسيس الدولة العراقية المعاصرة، ماهيتها أن المؤسسات الدستورية وما يشتق منها لم تكن نتاجاً للصراع الاجتماعي للقوى الطبقية عند بداية التأسيس وإنما زرعت من فوق.. عكس ما جرى في البلدان المتقدمة، حيث ان الدستور والبرلمانية و الأحزاب والسوق الاقتصادي المُنظِم ومؤسساته ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية و المهنية وغيرها، ظهرت للوجود بحكم الصراع الطبقي والمطالبة المستمرة من طبقات مختلفة لانتزاع حقها في التنظيم والتفكير ورسم الرؤية المستقبلية لما تريد بلوغه، بالتزامن مع النهضة الفكرية وأفكارها الفلسفية وتطور القوى المنتجة. وهذه الصيرورة تطلبت مئات السنين من النضال والصراع الاجتماعي، منذ بدايات تشكل النمط الرأسمالي، في رحم الاقطاعية، ومن ثم نظامه، حتى بلغت ما هي عليه في الوقت الحاضر.

في حين إن هذه المؤسسات والأفكار الدستورية في العالم الثالث (أو عالم الأطراف إن شئت تسميتها) ظهر أغلبها نتيجة غرسها من فوق، عندما شرعت أغلب الدول الاستعمارية في القرون السابقة في بناء هذه الدول وتحديد طبيعتها السياسية وحدودها الجغرافية وفق مصالحها الإستراتيجية وتطلعاتها الاستعمارية، والعراق منها. لأننا لم نعرف حقيقةً مثل هذه الأمور الفكرية والدستورية قبل تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. وحتى التجربة السياسية لمرحلة ما بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، فقد كانت عقيمة وولدت كسيحة ومصابة بأمراض مزمنة ولم تكتسب الرضا العام ولم تلتف نحوها القوى الاجتماعية الداخلية العراقية وخاصة الحية منها، باعتبارها الوسيلة الشرعية للتغيير. يعود ذلك إلى أن الماهية الاجتماعية للقوى الطبقية ودرجة تطور الوعي الاجتماعي لم تكن بمستوى {وعي الذات} الفلسفية المعرفية. كما لم تكن تجلياتها الجمالية والسياسية والقانونية والثقافية بذلك المستوى الذي يسمح بتبني هذه الأطر الفكرية التي بدأت بغزو الواقع العراقي مع قوى الاحتلال الأول. لذا كانت هذه المؤسسات عرضة للخرق والتشويه والانتهاك

المستمر من قبل النخبة السياسية الحاكمة آنذاك، تعاضدها سلطة الانتداب البريطاني. وهذا ما يمكن لمسه ماديا من خلال عرقلة التداول السلمي للسلطة بين مختلف القوى الاجتماعية وخاصة المبعدة قسراً من الحياة السياسية. لذا كان التزوير والتلاعب بالأصوات ومنع المرشحين من المساهمة في الانتخابات سمة هذه المرحلة.

والشيء ذاته بالنسبة للأحزاب السياسية حيث مورس المنع والاضطهاد والتعقيبات ضدها.. مما دفع بالكثير منها وبخاصة الأحزاب الديمقراطية والراديكالية إلى العمل السري، الذي هو إجهاض لفكرة وماهية ودور الأحزاب ذاتها (باعتبارها الممثل لمصالح الطبقات والفئات الاجتماعية)، مما أصابها خلل بنيوي في وظيفتهاالسياسية.. وينطبق هذا على أغلب المؤسسات الدستورية (وخاصة اللا رسمية منها) والسياسية الحديثة.

أما في الوقت الحاضر فإن الأمراض السابقة تطل برأسها في العملية السياسية بكل أبعادها.. ومنها الأحزاب وأولوية تنظيم عملها، لأن العديد من القوى السياسية المحتكرة للسلطة تحاول قدر الإمكان الاحتفاظ بموقعها من خلال عدم خضوعها للتنظيم الاجتماعي الدستوري. لأن قانون الأحزاب (المفترض تشريعه واقراره) يُخضعها للمساءلة والفحص عن مصادرها المالية والدعم (المادي والمعنوي) وماهية طبيعتها الاجتماعية وغير ذلك من آلية التنظيم. ومن جهة ثانية أرى أن اغلب القوى السياسية لا تؤمن بالعمل الديمقراطي الحر، نظرا لقلة تجربتها وانعدام السلوك الديمقراطي لديها ضمن أوالية العمل التنظيمي وصراعاته الداخلية، فما بالك بالاعتراف بالآخر. لأن هذا الأخير من نسق السلوك ذو بعد حضاري يتطلب مقومات نفسية وسياسية وفكرية غير متوفرة لدى أغلب القيادات الحزبية الحالية وبخاصة الدينية منها التي لا تؤمن بالممارسة الديمقراطية إلا باعتبارها وسيلة للوثوب على السلطة، ناهيك عن تواجد شخصيات أصلاً لا تؤمن بالديمقراطية الحقيقية. والسبب يكمن في أساسها الفلسفي المنطلق من فكرة {الحق الإلهي}. هذه السمة وما يعقبها من ممارسات، مرصودة في الحياة السياسية العامة وبخاصة الحزبية منها. كما أؤكد ثانية أن اغلب

هذه الأحزاب تنعدم لديها الآلية الديمقراطية لتداول الإدارة والتنظيم الحزبي داخلياً. وهذا ما نراه في هيمنة بعض الشخصيات فيها على القرار المركزي للحزب لفترة طويلة، بحيث يختزل الحزب وبرنامجه وقاعدته الاجتماعية في شخصية السكرتير/ الأمين العام/ الرئيس. فهل يمكن أن يؤمن حزب بالديمقراطية كوسيلة وهدف والحزبية ألحقه كأداة تنظيم وهو يمارس داخل حزبه الفعل المنافي للديمقراطية حيث تنعدم الانتخابات التي تفرز الكوادر والقيادات الحزبية؟؟؟

أما بصدد الاستفتاء الشعبي (المنطلق الثاني للسؤال).. فإني أقول هذه الفكرة (كوسيلة) هي الأخرى تنعدم في حياتنا السياسية والعملية الحزبية والعامة. رغم أني لا أميل إلى الاستفتاء إلا في حالات الضرورة. إذ يجب أن تخضع هذه الأوالية (الميكانزم) إلى الجانب الدستوري ويتم تنظيمها ومناقشتها داخل قبة البرلمان أكثر من كونها استفتاء بنعم أو لا. وتجربتنا العراقية في هذا المجال مرة ومؤلمة لا تساعد على تبني مثل هذه الوسيلة. والعراقيون يتذكرون الاستفتاءات السابقة التي كانت بالمطلق مع التصور الحكومي وعرفنا استفتاءات الـ ٩٩,٩٩٩٪. كما أن الاستفتاء يتطلب وعيا حضارياً عالياً وحياةً ديمقراطية حقيقية وتركيباً ثقافياً يتماشى وهذه الوسيلة.

◆ هل أنت مع الكوتا {الحصة النسائية} في الانتخابات؟

الإجابة على هذا السؤال تتطلب عدم الاكتفاء بالمجرد والقول بالنفي والإيجاب. إن الظروف الاقتصادية/ السياسية هي التي تلعب الدور الحاسم في عملية التقرير بهذه الكوتا من عدمه. فمن الناحية النظرية المجردة يجب علينا أن نرفض هذه الكوتا إذا كانت الحياة السياسية العامة والدستورية تُؤَمن المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتكفل دستورياً وعملياً هذا المبدأ بكل أبعاد تحققه. أما في مجتمع ذكوري بكل ما فيه من قيم، أقل ما يقال عنها أنها غير سليمة وغير قويمة. حيث تساهم القبور والأفكار والرؤى المقدسة والقديمة، في تحديد مصائر البشر الآنية، والإرث السيسيولوجي الذي ينظر إلى المرأة باحتقار

ودونية.. والمتخلف في نظرته ليس إلى المرأة حسب، بل إلى الحياة وإيقاعاتها الحضارية. في مثل هذا المجتمع ومن منطلق فكرة تحقيق مبدأ المساواة، لابد من كوتا تحمي نصف المجتمع من الاضطهاد (الاجتماسياسي) الممارس ضده، ليس من الأشخاص فحسب بل حتى من القيم والمعايير الاجتماعية العامة والنظرات المتخلفة. وأتعجب لماذا ينظرون بريبة إلى مثل هذه الكوتا؟ علينا تذكيرهم بفكرة مستمدة مقوماتها من التطور الحضاري مضمونها العام: إذا كان الماضي للامساواة فالحاضر له. وإذا كان الحاضر للامساواة شيء ما فالمستقبل للمساواة التامة بين الجنسين، وهذه سمة العصر الحديث، وآنذاك سيكون المجتمع بلا حاجة لمثل هذه الكوتا. تُؤْمن الطبيعة والكون والعقل بهذه المساواة.. في حين أصحاب العقول الذكورية يحاولون إرجاع المجتمع والطبيعة إلى جانب أحادي وهذا بالمحصلة سيهزمهم (كفكر وممارسة) ويطردهم من مجال التأثير قبل الآخرين.

التصورات المشتركة عن الماضي وعن الذكورية والقيم البالية وتلك التصورات (القدسية) والآراء المطلقة لم تحكمها تطلعات لا الحاضر المتغير ولا ذلك المنحى المستقبلي الضامن للمساواة والمتمتع بالحرية والاندماج التكاملي بسنن الطبيعة وتطورها. لهذا اتسمت الأفكار الماضوية بالتقوقع حول الماضي وقبوره والانكفاء نحو التراث، خاصةً بجانبه السكوني ذي السمات السلبية، { والعيش مع أوهام العزة والمجد والنصر القابع في ذاكرة انتقائية لا تدرك تحديات العصر وأزماته ومشاكله التي تتزايد ولا بد ان يكون هنالك وعي بها لكي يتم تفاديها.}

لقد كافحت البشرية ومازال في سبيل تحرر المرأة وإعطائها حقوقها السياسية ورفع مطلبية { لا تميز لا في اللون ولا في الجنس لا في الدين ولا في الإثنية}. هذه المطلبية كانت وما تزال تتمتع بحيويتها وضرورتها في الوقت نفسه. وما (الكوتا) إلا إحدى الوسائل (التكتيكية) لأجل تحقيق هذه الغائية الرشيدة في الوقت الحاضر على أمل تحقيق المساوة بين البشر وتحرر العقل والروح والواقع من التصورات البالية من مخلفات المجتمع الذكوري.

تخضع المجتمعات البشرية في تطورها إلى جملة من القوانين والسنن الموضوعية. وهذا التطور ينعكس على كل أبعاد المجتمع من حيث تراكيبه الطبقية ونظمه السياسية ومضامينها الاقتصادية. ويكمن المحرك لهذا التطور في عملية التضاد والتناقض في المصالح بين الأفراد والجماعة أو بين الجماعة والدولة أو بين مؤسسات الدولة المختلفة في الظرف الزمكاني المحدد. والزمكانية هنا عنصر بنيوي في أصل إنتاج الصراع الطبقي. وعلى ضوء ذلك تطورت هذه المؤسسات وتلك الأفكار بشكل حلزوني مضطرد منها كان النظم السياسية التي تنصب على تحديد العلاقات الاجتماعية بين المكونات المختلفة والسلطة السياسية التي مرت بأشكال متعددة من حيث درجة الشمول والاستبداد والطغيان ومن حيث التمثيل الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة التي تنظمها جملة القوانين الدستورية الوضعية التي هي الأخرى لم يكن استقرارها أمراً سهلاً، ولم تكن مضامينها ثابتة بل متغيرة على الدوام بين مالكي زمام السلطة والشعب حيث تدور حول صلاحية كل طرف وحقوقه وواجباته ودرجة المسؤولية. وكما قلت كان الصراع الطبقي والثورات الاجتماعية والتضحيات الكبيرة التي قدمتها الإنسانية الوسيلة الأرأسية لتحقيق هذه القوانين وإغناء مضامينها الفلسفية والسياسية والحقوقية وهذا ما و صلت إليها الآن بعض المجتمعات البشرية.

كانت الانتخابات البرلمانية كوسيلة لتداول السلطة سلمياً بين الطبقات الاجتماعية وهي البديل الأكثر تطابقاً مع روح العصر. وقد مرت بمراحل من حيث التطور والشمول وما يزال مضمونها في تغير دائم. وكانت بمثابة الرد على السلطة المطلقة حيث كان السيد / الخليفة/ الأمير/الحاكم / المستبد/ الطاغية، هو المشرع وهو حر في أن يصدر أو لا يصدر ما يشاء من قرارات مستنداً لحقه المستمد من التفويض الإلهي. مثلا، دعونا نتأمل في قول الخليفة العباسي المنصور: { أيها الناس .. إنما أنا سلطان الله في أرضه} ورددها بالفهم ذاته ملوك أوروبا عندما قال جيمس الأول ملك إنكلترا: {إننا نحن الملوك نجلس على عرش الله على الأرض}.

هذه النظرة اللا تاريخية تسلب من الناس حريتهم في الاختيار وتضعهم في حالة من العبودية المطلقة، وإذا كانت هذه النظرة تتلاءم مع القرون الماضية.. فإنها لم تستطع الصمود أمام تطور الإنسان وأدواته الإنتاجية وثورته التكنولوجية، وأمام العقل الحر الذي ينظر إلى الحياة من خلال ثلاثية: الطبيعة- العقل - الإنسان.

وتأسيساً على ذلك أرى أن الانتخابات البرلمانية، بصورة عامة، هي حالة تطورية للرد على أفكار العصور المظلمة، تلك الحقبة الزمنية حيث كانت تهدر الإنسان، باعتباره قيمة مطلقة، وحقه في الاختيار وممارسة هذا الحق في تنظيم شؤونه. لقد جاهدت البشرية طويلاً في سبيل الوصول إلى هذه الغاية وتحقيق هذا المبدأ الإنساني الديمقراطي في الوقت نفسه، بغية تداول السلطة سلمياً بين الفرقاء الاجتماعيين.

إن تجربة العراق فقيرة جداً في هذا المجال منذ دخولها في حياتنا السياسية.. وعدم استقرارها في وعينا السياسي بتلك الدرجة من المثول، بحيث نأبى عملية التزوير والخداع والانتهاك لهذه الصيرورة السياسية.. لكن هذا لا يمنع من اعتقادي في كونها ستكون أحد غائيات الصراع الاجتماعي للمرحلة المقبلة. وليس في جانبها السياسي فحسب، بل حتى في مضامينها الاجتماعية. وستبقى القوى الحية تناضل من أجل تقويمها كبديل عن التغييرات الطارئة والاستثنائية مثل بلاء الانقلابية العسكرية، حتى نستطيع بناء المجتمع العراقي المرفه والوطن الحر من كل قيد، خاصةً إذا نظرنا إلى أن السلطة السياسية تقوم على أساس التعاقد الاجتماعي والتراضي بين طرفي العقد (السلطة والشعب) إذ يجب أن لا يسمح لأحد، بغض النظر عن المبررات التي تساق سواء أكانت دينية أو دنيوية، في أن ينتزع السلطة ليحكم رغماً عن أرادة المحكومين، وإلا أصبح مغتصباً.. والاغتصاب ما هو إلا الاستيلاء على ماهو من حق آخر.. ألم يقال { كلنا نظراء في الخلق}.

◆ هل سيبقى البرلمان والسلطة التنفيذية والقضائية خاضعة لمبدأ المحاصصة؟

في البدء لابد من التأكيد أن ماهية السؤال تتمحور في الامتعاض من فكرة المحاصصة.. وهذا يمثل أحد قمم الجمال السياسي الرافض لمثل هذا التوزيع الذي أقل ما يقال عنه .. أنه لا يمت إلى روح العصر ومتطلبات التطور الاجتماعي. كما أنه في الوقت نفسه يمثل الحالة الاستثنائية، بل والنادرة (إن شئت ذلك) لظاهرة التداول السلمي للسلطة، وهذه الظاهرة في العملية السياسية مرتبطة بدرجة أساسية بمدى تطور بنية البناء الفوقي للمجتمع المستندة كما قلت سابقا، إلى تطور القوى المنتجة والقاعدة المادية لها. لا تستخدم أغلب دول العالم المتطور هذه الحالة والعكس صحيح في المجتمعات {المتخلفة} وغير المتبلورة طبقيا وحضارياً.. حيث فيها سلطة الدولة لم تعد قائمة{ لذاتها} قدر كونها قائمة {بذاتها} والفرق كبير بين المفهومين. من حيث النوعي والعضوي، ومن حيث جذرية مؤسساتها والأنساق الإدارية لماهيتها التنظيمية. بمعنى آخر إنها ضمن نطاق صيرورة التكوين غير متبلورة.

إن ظروف إعادة إنتاج الدولة العراقية الحالية، وتعددية تكويناتها الاجتماعية وتضارب مصالحها، إن لم نقل تناقضها، واختلاف أنماطها الاقتصادية، والأهم تدخل العامل الخارجي في إعادة الإنتاج هذه.. كلها عوامل أرأسية فرضت هذا النوع من اقتسام السلطة بين الفرقاء غير الناضجين سياسياً (أغلبهم على الأقل). كما أن ظروف نشأة الدولة العراقية وتطورها، وبصورة خاصة في الجمهورية الثانية، هو الآخر رسم أو بالأحرى مهد الظرف الملائم لعودة هذه التكوينات الاجتماعية إلى الأشكال البدائية لهويتها من قبل { الطائفة، القبيلة، الإثنية، الدين، الجهوية.. .. الخ}. وتأسيساً على ذلك فليس بالضرورة إعادة إنتاج هذه المحاصصة، التي أصبحت مقيتة، لدى الفرقاء السياسيين، وعلى الأقل من الناحية الرسمية والإعلامية، إذ بدأ الوعي الاجتماعي بالتغير البطيء بالنسبة لهذه الناحية. والوضع السياسي القادم ومؤسساته سوف لا تدحر هذا الشكل من التقاسم للسلطة، بشكل حاسم، لأن هذا الأمر يتطلب تغييراً جذرياً في البنية المادية والاجتماعية والنفسية للمجتمع. وهذا بدوره

يتطلب نقلة حضارية كبيرة وزمناً طويلاً، لكن نأمل ان تخف هذه الظاهرة ونبحث عن قاسم مشترك أوسع وأرحب من النظرات الضيقة للذات الجمعية، من قبلية أو مذهبية أو مناطقية واستبدالها بهوية واسعة كأن تكون الوطنية العراقية الجامعة لكل هذه التكوينات.

لقد أرست الجمهورية الأولى الأسس المادية لمثل هذه الهوية وعملت في عمرها القصير على بلورة هذه الهوية في مختلف أبعاد الحياة.. فكان المنجز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي يصب في هذا التوجه ذي البعد الإنساني في منحاه، والذي لم ينقطع عن جذره القومي .. لكن العصبويين وذوي الولاءات الدنيا والطائفيين قوضوا الأساس المادي لأسس هذه الهوية وهذا ماتم في الجمهورية الثانية خاصة في حقبتها الأخيرة (منذ تموز١٩٧٩ – نيسان ٢٠٠٣). ونحن الآن، في الجمهورية الثالثة (نيسان ـ ٢٠٠٣) نعاني من النظرة الضيقة ذاتها التي سادت في الجمهورية الثانية، رغم الاختلاف في التوجه. ولذا علينا ان نرسم غاية المستقبل القادم للعراق وذلك من خلال تبني فكرة (الهوية الوطنية العراقية) كنقيض نافي للمحاصصة الطائفية ولكل أمراضها وما يناط بها.. ضمن ظروف التعددية والفيدرالية .

وترتيباً على ذلك، علينا إلغاء الأسس المادية لنمو هذه الظواهر السلبية والدحض الفكري لمثل هذه النظرات الضيقة التي مهما تكن فإنها لا تعكس كل ماهية الهوية العراقية ولا تستطيع التعبير عنها.. لأنها ضيقة في التمثيل والتعبير وخائبة في الوجود المستقبلي.



قيل ان هذا القبر يعود للراحل عبد الكريم قاسم

- ٢٢ -

حوار حول العلمانية في العراق المعاصر[1]

حوار أجراه يوسف محسن

❖ سؤال : هل هناك تاريخ للحركات العلمانية سواء أكان في الحقل الثاقي أو الحقل الفكري أو الحقل السياسي؟

قبل الخوض في الإجابة على هذه السوءال لابد من التنويه إلى ضرورة دراسة هذه الإشكالية ووضعها في الإطار الصحيح.. ويبدو أن هذه المساهمات هي جزء من هذا المسعى. كما أن هذه الضرورة تنبعث من مدى حاجتنا إلى الفكر التنويري بغية شق طريق الارتقاء الاجتماعي لولوج المستقبل القائم على الركيزة العلمية بدرجة أرأسية والسيطرة أكثر فأكثر على الطبيعة وتوجيهها في خدمة الإنسان كغاية مثلى. وإذا كانت حركة التنوير في الفترات الماضية قد اتكأت على المعادلة الثلاثية الأبعاد والمتمثلة في: الفرد – العقل- الطبيعة، فإن الحاضر والمستقبل ينطلق من الأبعاد ذاتها بعد إضافة العامل الأرأس والمتمثل في العلم، ومنجزه اللا محدود. كما أن الضرورة تقتضي منا إرساء هذا المفهوم العلمي {العلمانية} والتعرف على مضامينه التي اختزلت لدرجة قتلت

---

[1] - نشر في مجلة مدارك العدد الحادي عشر ٢٠١٠ وأعيد نشره في ثلاثة حلقات في الحوار المتمدن في يومي ٧و٨/ ٩/ ٢٠١٠

ماهياته الأرأسية دون أن تمنحه قوة التفاعل العضوي لصيرورة الارتقاء الاجتماعي وذلك عندما اختزلته بمعادلة بسيطة: { فصل الدين عن الدولة} والتي لا تمثل سوى جانب واحد من مضمون المفهوم، الذي ينطلق من كونه، بالمفهوم العام، ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع على أساس المواطنة والعقد الاجتماعي. وبالتالي سيشتق من هذا المضمون تبديد الفهم الخاطئ المتمحور في كون العلمانية تتنكر لما يلعبه الدين من دور اجتماعي، خاصة في مثل ظروف بلادنا على الأقل.

وعليه أرى ضرورة أن ننظر إلى العلمانية في إطارها الفلسفي، ومن ثم من خلال تاريخية صراعها مع نقيضه ألا وهو الفهم الديني، كحامل فكري لشرح الظواهر الطبيعية والاجتماعية، بصورة أرأسية، إذ ظهر مفهوم العلمانية مع بدء نشاط الحركات الفكرية ذات الطابع التنويري في أوروبا القروسطية (عهد التنوير) وتبلور في أثناء الصراع مع الكنيسة والفكر اللاهوتي. وقد أخذ هذا المفهوم يتطور بصورة تجريدية وفق ماهية الصراع الفكري بين طرفيه المتناقضين تناحريا، خاصة عندما اصطدم النظام الشمولي الكنسي، وما حمل من تبعات على مستوى المجتمع، بالواقع الموضوعي لهذه المجتمعات الصاعدة، حيث المطالبة بحرية الإنسان واعتباره ذاتاً قائمةً بحد ذاتها آنذاك من جهة، والتطور في المفاهيم الخاصة بالمجتمع وحدود حرية الأفراد بينهم (كذات فردية أو/و جمعية) وعلاقتهم بكل من: الفرد والجماعة؛ وعلاقة الجماعة بالدولة؛ وعلاقة الدولة بالدولة ومؤسساتها وحدود سلطاتها من جهة ثانية. وقد ساهم تطور العلوم عامةً والتطبيقية بخاصة في تأجيج هذا الصراع متخذاً من منظومة المفاهيم الاجتماعية والفكرية والسياسية حقلاً له من جهة ثالثة. وأخيراً وليس آخراً، إن فكرة العدالة الاجتماعية والصراع بين الخير والشر وتصاعد وتائره، نتيجة تعقد وتشابك العلاقات الاجتماعية، ليتضمن فكرة المواطنة والعقد الاجتماعي اللتان مثلتا أحد جوانب تطور مفهوم العلمانية.

كان العالم البريطاني (جورج هولي أوك (George Holy oake) أول من بدأ بطرح هذا المفهوم في كتابه /مبادئ العلمانية/ الصادر عام ١٨٧٠. وكما يبدو إن مضمون هذا المفهوم، قبل تبلوره في العصر الحديث، وجد صداه أيضاً منذ أمد سحيق.. إذ يعود تاريخه، كما أرى، إلى بدايات المجتمعات البشرية بعدما عرف الإنسان ذاته، وظهور الملكية الخاصة وما أعقبها من ظهور التفاوت الطبقي ومحاولات الجنس البشري آنذاك فك ألغاز وطلاسم الظواهر الطبيعية وفهم كنه ماهيتها، ومن ثم الاستمرار في عبادتها والتبرك بها والخضوع لها أو تركها. وفي الأحقاب اللاحقة لتطور المجتمع الإنساني تكونت المؤسسة الدينية التي أخذت مكانتها المتميزة في التركيبة الاجتماعية وفي تنظيمها العلاقات الاجتماعية وتقنينها حسب تصوراتها اللاهوتية، كما قامت بدور المؤول والمفسر لهذه الظواهر الطبيعية.. ومن ثم اتسعت مسؤوليتها إلى شرح وتفسير حتى الظواهر الاجتماعية التي كان يبرزها واقع الصراع الاجتماعي والفكري في بداياته الأولى.

وفي الوقت ذاته كان نشوء النظرة العقلانية هو المنطلق لبروز الإلحاد كبديل للخرافات والأساطير الميتافيزيقية. وعليه تكونت مؤسسة الإلحاد ونشأت تصوراتها للواقع وللعلاقات الاجتماعية وتنوعت فلسفتها وتفسيراتها.. إذ أخذ الإلحاد بالتبلور الأول منذ فجر الحضارات الأولى، وكان يتمركز في البدء في رفضه للطرح الميتافيزيقي الذي تعبر عنه المؤسسة الدينية، من خلال تبنيه لفكرة أن {الطبيعة تُدرك بما هي عليه بناءً على الفهم الإنساني لها ولا داع لإسقاط التصورات من خارج الطبيعة أو من ورائها}. ثم اتسع المفهوم لنقد التصورات الدينية للوجود الاجتماعي، وكان **توماس هوبز** أول من وجه نار النقد والتشكيك في مصداقية هذه التصورات منذ منتصف القرن السابع عشر. في حين بدأت الكتابات النقدية للتصورات والمحرمات الدينية في البلاد العربية والإسلامية منذ أن أخذت مؤسسة الدولة الإسلامية بالتبلور بعد ظهور الدولة الأموية واشتداد الصراع بين مختلف القوى الاجتماعية المطالبة بفصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية فإن بعض معارضي الدولة الأموية، مثلا، عندما

بايعوا معاوية خاطبوه بالقول: { نحن للأمة في أمور دينها وأنت للأمة في أمور دنياها} . واستمرت مثل هذه الحالات طيلة الفترة اللاحقة حتى أخذت شكلاً آخر في الدولة العباسية وعلى الأدق منذ خلافة المأمون عندما شجع بقوة، عملية الترجمات الفلسفية والعلمية الإغريقية.. إذ بدأت تظهر القراءات المغايرة للنظرة الدينية وقد كانت بصورة غير مباشرة وغير حدية إن لم تكن بشكل مهادن.. ثم انتعشت هذه التوجهات في الأندلس حيث ظهرت تصورات فكرية من خارج الموروث الثقافي والسيسيولوجي الديني. وما قول المصلح محمد عبده { لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين} ، إلا تعبيراً عن مثل هذه التصورات ، حتى تأثرت بها الكثير من الدساتير في الدول الإسلامية عندما تبنت فكرة المواطنة هي الأساس في الدولة الحديثة.

وهكذا يحدثنا التاريخ البشري بأن الصراع بين السلطتين الدينية والمدنية (بغض النظر عن شكلها وماهيتها)، عَمَّ مختلف حقول المعرفة والإنتاج الاجتماعي وحدود الخيار فيهما.. وأخذ هذا الصراع يتطور في مساراته من حيث الشكل والمضمون ويأخذ أبعاداً تنافسية مع تطور المجتمعات البشرية ورقيها الحضاري.. وكانت الفلسفة الحقل الأوسع والأوضح لهذا الصراع وخاصة التجريدي منه. لذا تطورت هذه المفاهيم وتلك الإشكاليات وكان منها موضوع العلمانية أو اللا دينية وعلى الأخص منذ أفول النظام الإقطاعي في أوروبا ونمو التشكيلة الرأسمالية في رحمها.. حيث تم نقد ودحض الخرافات الميتافيزيقية وتفضيل ما هو عقلاني من تفسيرات للواقعين الاجتماعي والطبيعي.

وكما قلت مر مضمون هذا المصطلح { العلمانية} المشتق من كلمة (Seculatism) الإنكليزية ، والتي تعني حرفيا (الدنيوية) أو بالأحرى قل أنها { تعني الارتباط بالعالم الحقيقي الذي نختبره بحواسنا وما تشتق منه قدراتنا على التفسير} ، أما تعريف هولي أوك فهو: { شكل من الرأي يربط نفسه بالأسئلة والقضايا التي يمكن اختبارها من خلال تجربة هذه الحياة} . لكن هذا المضمون قد اكتسب في الآونة الأخيرة ، في عالمنا العربي ، بصورة خاصة ، شكلا مقتضباً

للغاية حُصر في ما معناه: { فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدين في إدارة الشؤون العامة} .هذا الفهم، كما قلنا، مختزل ومجحف لمفهوم العلمانية ويمكن أن نطلق عليه مفهوم العلمنة (Secularisation) وليس العلمانية المنطلقة، بالأساس، من حيث البعدين الاجتماعي والسياسي، من فكرة عدم تصنيف الناس حسب معتقداتهم الشخصية أو/و أصولهم العرقية أو/و الدينية والمذهبية وغيرها من الاختلافات بين بني البشر.

وتأسيساً على ذلك أمست العلمانية، شئنا أم أبينا، النزعة الفكرية التي استخدمت في الصراع مع واقع العلاقة بين مؤسسة الدولة وسلطة الكنيسة عندما (تفشت الظلمة بحلول العصور الوسطى وتشددها الديني الرهيب)، حسب تعبير الباحث الجاد **رشيد الخيون**، إذ كان الصراع محتدماً بينهما طالما لكل منهما حقله الخاص المعرفي والوظيفي والاجتماعي، بما يتناسب ومدى الفهم للثابت والمتحول في الموقف الفلسفي من الوجود الاجتماعي، التي هي (الحياة المادية للمجتمع والعلاقات المادية التي تتشكل بين الناس خلال ممارساتهم العملية المحسوسة للإنتاج الاجتماعي).

وبما أن الإنسان هو في حالة تغير ارتقائي مستمر في وعيه الاجتماعي وتجلياته، الفلسفية والمعرفية والجمالية والحقوقية بل وحتى الدينية منها وطالما أن وجوده الاجتماعي، هو الآخر في حالة تطور وتغير مستمرين، بصورة عامة، وهذا ما تدلل عليه تاريخية الإنسان منذ أن وعى ذاته الفردية والجمعية والى وقتنا الحاضر، هذا من جانب. ومن جانب آخر يتحكم الثابت في حقل الدين.. في حين أن الذي يتحكم بالدولة (ومقومها الأرأس البشر) هو المتغير الدائم الحركة والمتوقف على طبيعة المواقف الأساسية الحامية لمصالح المجتمع والطبقات وفق المنظور المحسوس وليس الغيبي. وهذا ما تعبر عنه مضامين الفتوى والتفسيرات الدينية بحد ذاتها (ما عدى الثوابت كالواجبات والنص القرآني) عن هذه الماهية، حيث أنهما يتغيران بتغير المكان والزمان وابتكرت لهما مقولة (للضرورة أحكامها) التي تعني في بعض مضامينها الاعتراف بالمتغير. وارتباطا بذلك يمكن التأمل بقول المفكر الكبير علي ابن أبي طالب عندما قال: { إن معروف زماننا

هذا منكر زمان مضى، ومنكر زماننا معروف زمانٍ لم يأت }. إذ تعبر هذه العبارة عن جدلية التغيير المادي في القيم والمعايير والتحول الذي يصيبهما. هذه النظرة الجدلية لواقع الصراع المفاهيمي تعكس ماهية الحالة بين الثابت والمتحول، و الموقف من المتغيرات التي تطرأ على الوجود الاجتماعي، وهذا يعني في الوقت نفسه، على المستوى السياسي أن العلمانية تضمن، ضمن ما تضمن، حرية الاعتقاد لكل فرد، بمعنى أنها لا تعني، كما يصورها مناهضوها، بأنها الكفر والإلحاد. بمعنى آخر ينظر المتدينون عامةً والسلفيون على وجه الخصوص، إلى العلمانية.. (بوجه واحد ومقاييسها محدودة وذات طبيعة إقصائية، فما دامت تطمح إلى فصل الدين عن أمور تسيير الدولة وشؤونها تبقى تحمل فكراً خطيراً ومدمراً لكل النظريات الإسلامية (الدينية) في الحكم. وتحتم المواجهة والصدام) (ضياء الخالدي، الصباح في ٢٠٠٩/٩/٩).
وإذا عدنا إلى صلب السؤال لقلنا أن للعلمانية كحركة ومفهوم، بالضرورة، تاريخاً في كل حقول المستويات السياسية والفكرية والثقافية وأزمنتها.. ولا تزال تنتج مفاهيمها العصرية أو/و إعادة إنتاج هذه المفاهيم بما يتلاءم مع المتغير في الوجود الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، لقد فرض واقع الصراع، إن لم نقل التناقض، الفكري بين الدينيين واللا دينيين في العالم العربي على استنباط مفاهيم جديدة، أو قل إن شئت، وسطية (وربما توفيقية) استلزمتها الظروف الملموسة، كالقول بالعلمانية المؤمنة، التي تطالب بفصل الدين عن الدولة مع حفاظ المؤسسة الدينية والأفراد على ممارسة أنشطتهم الروحية ضمن الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات المختلفة لحقوقها الطبيعية والمكتسبة. ومن هذا المفاهيم الجديدة أيضاً: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ومنهم من حاول الابتعاد عن مضمونها الفلسفي وإحلال بديل عنها في عالمنا العربي واعتبار الديمقراطية الضامنة والحاضنة لحقوق الأفراد والجماعات على مختلف تنوعها، هي بمثابة المضمون العملي للعلمانية.

جميع هذه المحاولات والإجتهادات في العالمين العربي والإسلامي هي نتيجة للصراع الفكري المتبلور حول ماهيات أو/و سعة مديات المؤسسات الاجتماعية

والسياسية الحديثة وفي درجة تفاعلها مع تغيير الواقع وتنظيم علاقته، طالما أن مؤسسات المجتمع المدني ترتكز على معايير : التسامح؛ التنوع؛ الإرادة الحرة المتطوعة؛ والإدارة السلمية، ومساحة فعاليتها وحقول ممارساتها، التي تفرضها طبيعة درجة التطور في الوجود الاجتماعي وحدة تناقضات علاقاته الداخلية. كان الاحتكاك بالعالم الغربي هو النقطة الأكثر بروزا في هذا الصراع.. لكن هذا لا يعني أن العالم العربي/ الإسلامي لم يشهد مثلك تلك الصراعات بين المدارس الفلسفية الإسلامية كإخوان الصفا والمعتزلة وغيرها من المدارس الفلسفية التي يتحدث عنها التراث العربي الإسلامي، والتي تشترك غالبيتها في الخط العام التي تحكمها رؤية أحادية الجانب وخاصة في العصر الوسيط للعالم العربي /الإسلامي، عندما نظرت جميعها إلى ذاتها المتباينة كما لو أنها مستقلة بصورة مطلقة عن تاريخيتها، أي ظلت قاصرة عن كشف العلاقات الواقعية الموضوعية، غير المباشرة، بين القوانين الداخلية لعملية الإنجاز الفكري وبين القوانين العامة لحركة الواقع الاجتماعي، أي بقطع صلته بجذورها الاجتماعية. من زاوية ثانية يمكن القول أن ماهيات بعض الحركات الاجتماعية في تاريخنا العربي /الإسلامي، كانت ماهيتها المعرفية والفلسفية أقرب إلى الفهم المعاصر للعلمانية، كحركة القرامطة التي اعتبرها بعض الباحثين الجادين أول جمهورية عربية في العصر الوسيط، إن لم نقل في التاريخ العربي برمته.. فكانت دولة من طراز جديد من حيث: قواها الاجتماعية؛ ومضامين برامجها الاجتصادية؛ وآفاقها المستقبلية؛ ومنطلقاتها الفكرية، خاصةً عندما انطلقت من {تأليه العقل} وأن الله هو {العقل الأعلى}. هذه المنطلقات تركت أثرا لدى جمهرة من العلماء والمفكرين الإسلاميين. لكنها لم تتطور بما فيه الكفاية لعوامل موضوعية وذاتية تنصب بعض ماهياتها في السؤال المتمركز حول استفهامية: لماذا لم تتطور العلاقات السلعية النقدية في العصر العربي الوسيط، وعدم قدرة هذه العلاقات على التطور لبلوغ النظام الرأسمالي عبر تطوير بنائه التحتي ليفرز لنا بناءً فوقياً يتلاءم وإياها. وهذا حديثاً ليس مجالاً التوسع فيه هنا. وربما تكمن الإجابة المكثفة جداً، في قوة البناء الفوقي السلفي الذي ساد ويسود العالم العربي ونظرته إلى هذه القضايا التي تمس الأبعاد المادية ومن ثم الفلسفية والفكرية.

لقد أحدث مصطلح العلمانية وأثار جدلاً واسعاً في العراق، كما في بقية البلدان العربية، وكانت تخوم القرن العشرين (الفترة التكوينية أو الجنينية) للبروز العملي لهذا المفهوم في المجتمع العراقي، إذ كانت هذه الفترة بمثابة المرحلة الجديدة للعراق المعاصر لتسرب المفاهيم العلمية التي تدلل على الاستدلال بهذا المفهوم أو قريبة منه كمنظومة حداثوية وهدفا مستقبليا، ترجمت ذاتها عبر أنشطة فكرية وحركات ذات نظرة تغيرية اجتماعية وأحزاب ومؤسسات سياسية. لقد كانت الحرب العالمية الأولى، وما أعقبها من تغيرات في بنية الدولة وقوامها وقاعدتها الاجتماعية، واحدة من أهم المؤثرات في هذا التغيير الذي شهده المجتمع العراقي. وفي هذا السياق وضمن هذه التناقضات لابد من الإشارة إلى ملاحظة هامة لها علاقة بموضوعنا استقيتها من واقع الأنساق المتعددة للفكر العراقي وتطوره وهي: أنِ العاملين في الحركات الاجتماعية والسياسية العامة ذات البعد التنويري خاصةً العراقية قد برزت وبرعت بصورة كبيرة في الجانب التنظيمي لهذه الحركات أكثر مما هو عليه في الجانب التنظيري التجريدي لها، لكنهم لم يستطيعوا تكوين:

- بناء نظري لماهية الدولة العراقية وآفاقها المستقبلية، والمفروض أن تكون مرتكزة على الهوية الوطنية (الجوهر الأرأس للعلمانية) والخيار المشترك والعقد الاجتماعي؛
- ولا لبنية المجتمع عامةً والمدني، خاصةً ومكوناته ومعاييره باعتباره الوسيط بين الدولة والمواطن، وهو كما قيل مولد المجتمع السياسي الديناميكي، إن لم نقل الدولة ذاتها.

ومن جانب آخر أرى أن شيوع وتسرب الأفكار المساواتية (ببعديها الديني واللاديني) وتلك ذات المسحة (الاشتراكية) واللبرالية الحديثة التي شهدها المجتمع العراقي منذ مطلع القرن المنصرم وازدادت حدتها بعد نشوء الدولة العراقية المعاصرة.. جاءت ليس من خلال الصراع الاجتماعي الداخلي للمجتمع العراقي، بل كانت ذات طبيعة فوقية استلزمتها: الظروف المادية لتأسيس الدولة العراقية ذاتها؛ وتدخل العامل الخارجي في تكيف الواقع

العراقي وفق مصالحه الاستراتيجية من جهة؛ ومتطلبات الوجود الاجتماعي ذاته من جهة ثانية. وأزعم أن أحد أسباب هذه الظاهرة يكمن في عمق التخلف الاقتصادي/الاجتماعي، وكان ضعف القوى المنتجة دلالته الأرأس في المجتمع العراقي.. منذ سقوط بغداد على يد هولاكو في شباط ١٢٥٨، ومن ثم تعدد الاحتلالات الأجنبية وآخرها كان العثماني الذي دام أكثر من خمسة قرون. وما التطور الذي حدث في هذا المجال الفكري، في منتصف العشرينات سوى تعبير عن الاستقلالية النسبية للبناء الفوقي عن البناء التحتي. وكان في رحم هذه الظروف صيرورة تتشكل بتراكمات كمية بصورة بطيئة، تحولت لاحقاً إلى كيفيات سياسية وفكرية ونظرية، مَثل بعضها فواصل مهمة في تاريخ العراق المعاصر، كالتغيير الجذري في ١٤ تموز.

تفسر هذه الصيرورات (مع مجموعة عوامل أخرى) إلى حد كبير سبب عدم الاستقرار العام في العراق باعتبار أنه يعيش في مرحلة انتقالية. أما طرق انسياب هذه الأفكار المعرفية الجديدة للعقول، وخاصة الشابة المتعلمة والمثقفة، فكان بصورة سرية في البدء وبطرق مختلفة منها من خلال:

- الكتب والمجلات والصحف العربية والأجنبية التي بدأت تتوافد منذ مطلع القرن العشرين؛
- الصلات المباشرة التي أقامها بعض المثقفين العراقيين مع قوى تقدمية في الخارج؛
- الالتقاء ببعض مؤيدي الاشتراكية والراديكالية خاصةً، في أثناء الحرب العالمية الأولى؛
- ما كان ينقله ويبشر به بعض زوار العتبات المقدسة والصحفيين والسياح الأجانب؛
- الصلات المنظمة التي أقامها رواد الفكر التقدمي (الاشتراكي) مع الأممية الشيوعية؛
- الجنود والفنيين الهنود وبعض البريطانيين العاملين ضمن جيش الاحتلال الأول؛
- الطلبة العراقيون العائدون من الخارج والمتأثرين بالفكر العلمي والليبرالي.

بدأت هذه الأفكار تتسلل بهدوء وسرية إلى عقول المثقفين النيرة كوسيلة ومنهج للخروج بإجابات لما تطرحه الحياة من إشكاليات وتساؤلات من منظور علمي جديد يخالف ما هو متداول من أفكار غيبية وتفسيرات لاهوتية والتي كانت تعبر عما تطرحه المؤسسة الدينية والتقليدية، بحيث لم تعد مقنعة للجيل المتعلم. لقد أثارت هذه الظروف مكامن البحث ليس عن الاستقلال السياسي فحسب، بل اكتسبت قبل ذلك بسنوات لدى جيل الشباب مشاعر الشك والاستفهام حول التوجه السياسي وتركيبة السلطة وماهية قاعدتها الاجتماعية والمحيط الاجتماعي وما ينتابه من قيم وأفكار، عادات وتقاليد من قدسية النصوص وتبجيل القديم بكليته، حتى ظهرت مشاعر التمرد بينهم.

كما تعمق الانزعاج الفكري الذي عبر أول ما عبر عن نفسه، في سنوات مطلع القرن الماضي والذي كانت جذوره تمتد إلى استنفاد الإسلام، وأصبح ميل الشباب التعلم وإلى الشك بالأمور التي يراها كبار السن مثالية أو يعتبرونها مسلمات وانحسر احترام هؤلاء الشباب للتقاليد. كما بدأ الناس يسمعون في هذا الوقت، كما رصد ذلك الباحث الأكاديمي د.عامر حسن فياض، صيحات تطالب بالنظام الجمهوري وتحرير المرأة ومساواتها بالحقوق (الطبيعية والمكتسبة) والمطالبة بالحرية الفكرية والاهتمام بالمشاكل الاجتماعية. كان التحسس بواقعها في الحياة السياسية والاجتماعية قد بدأ بصورة جلية منذ بداية العقد الثاني، وتبلورت بصورة ممنهجة إلى حدٍ ما في العقد الثالث من القرن المنصرم، وما إشراك العمال والأخذ والطلبة والقوى المهنية والمتعلمين (وهم يمثلون نواة الطبقة الوسطى) منذ نهاية العشرينات في الساحة السياسية والحراك الاجتماعي إلا دليل على ذلك.

وتأسيساً على ذلك يمكننا أن نؤرخ للفكر المسترشد بمفهوم العلمانية في العراق، كمحصلة جماعية، من أنه كان مع بدايات النشاط العلني للرواد الأوائل للفكر المساواتي (الاشتراكي) التقدمي والذي عبر عن آرائهم حسين الرحال ومجموعته، الذين مثلوا النواة الناضجة لفئة المثقفين (الانتلجنسيا) العضويين الذين قرروا إصدار مجلة ناطقة باسمهم وتعبر عن توجهاتهم ونظرتهم للحياة وفق منظور

علمي.. وهكذا أصدروا مجلة (الصحيفة). لكن في الوقت نفسه علينا أن لا نبخس دور رواد الفكر اللبرالي الذين بدأوا منذ مطلع القرن العشرين بالنضال بالكلمة ونشر الرأي الجريء وخاصة بعد حركة المشروطة في إيران (١٩٠٦) والانقلاب الدستوري العثماني (١٩٠٨)، وكان الشاعر جميل صدقي الزهاوي من أبرز هؤلاء الرواد اللبراليين، خاصة إذا علمنا أن الظروف الداخلية والخارجية وما تمخض عنها في تلك السنوات وما تلتها.. قد وسمت بصفة التطرف السياسي حتى أصبح الاعتدال بغيضاً نتيجة للتململ والحراك للمحرومين والفقراء في المدن خاصة والفلاحين المطرودين من الأرض وفق تغيير واقع ملكيتها لصالح الشيوخ والملاك الغائبون. لذا قام الحزب السري العراقي، كما يرصد ذلك الأكاديمي حنا بطاطو، بتهديد طبقة التجار، ففي تموز عام ١٩٢٤ قام بعض من أعضاء الحزب المسلحين باقتحام مكاتب بعض كبار الأثرياء وهددوهم بالموت إذا لم يدفعوا آلاف الروبيات.

في مثل هذه الظروف ومن خلال هذا الاندفاع الفكري وتلك المؤشرات التأسيسية الفكرية التي نشأت ثم تطورت رويداً رويداً، بدأ الصراع الحقيقي على عدة مستويات:

- الدولة ومؤسساتها والمكونات الاجتماعية؛
- الهوية الوطنية وصراعها مع الولاءات الدنيا؛
- الصراع من أجل تغيير الكثير من عناصر العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع؛
- السوق الموحدة والأنماط الاقتصادية وتلاؤمها مع الحداثة والعصرنة؛
- بين المؤسسات السياسية والمجتمع المدني وبين الصيرورة المادية لتأسيسها؛
- الصراع بين القيم والموروث الاجتماعي (ذو الطابع الديني) ومتطلبات التطور؛
- الطبقة الوسطى ودورها في عملية التغير الاجتماعي والأفق التاريخي لمشروعها.

◆ تعاني الحركات العلمانية أزمة مستديمة منذ سبعينات القرن الماضي حيث ضآلة شعبيتها وتشرذمها واختلاط القيم والمفاهيم (الحرية وحرية المعتقد الديني ؛ المساواة ؛ التسامح ؛ المواطنة) تؤشر على شحوبها وأنها غير محدودة في البنى الفكرية للجماعات العلمانية أو الحركات أو التجمعات. أين تكمن الأزمة هل هي سياسية ظرفية أم أزمة تأسيسية (أزمة الدولة والمجتمع والثقافة).

في البدء علينا الإقرار بصواب تشخيصكم للأزمة وأنها أصبحت ظاهرة ليس في الحقل الفكري حسب، بل شملت البنى الثقافية والسياسية والتنظيمية وانعكست في الإبداع العام وغياب روح الحداثة في النص وماهيته وفي الغائية الاجتماعية له. هذا من جهة، ومن جهة ثانية علينا قبل الإجابة التنويه إلى أن من أهم العوامل التي أثرت في مجمل القضايا الفكرية تلك التي تكمن فيما أرى، في تعددية البنى الفوقية للمجتمع العراقي نتيجة لتعددية الأنماط الاقتصادية، إذ يُوصف الاقتصاد العراقي بتعايش أكثر من نمط اقتصادي في آنٍ واحد. وطالما أن الوعي الاجتماعي للناس هو نتاج لوجودهم الاجتماعي، أي إن إنتاج الأفكار والتماثلات والوعي ترتبط قبل كل شيء وبصورة صحيحة بنشاط البشر المادي وتعاملهم المادي، إنه لغة الحياة الواقعية. لذلك يجب أن نبحث عن تفسير لجميع أنواع النتاجات النظرية وأشكال الوعي من دين وفلسفة وأخلاق في المجتمع، أي أن نفسر الفكر من زاوية الممارسة المادية لا العكس. ولذا فالوعي الاجتماعي وتجلياته كان في مجتمع العبيد وعياً ذات طبيعة ميثولوجية، في حين كان في مجتمع الإقطاع في علاقته بالعالم وعياً دينياً، أما في المجتمعات الرأسمالية فكان ذا طبيعة صنمية. وعليه ففي هذه التشكيلات الاجتماعية التي تؤكد العام أكثر من الخاص، يُصنع وعياً وهمياً زائفاً لا يختلف في بنيته إلا بالمظهر الخارجي. ونستنتج بأن هذا الوعي سيكون أكثر تشوهاً في عالم الأطراف المتعددة الأنماط الاقتصادية حيث يقترن الميثولوجي بالديني وكلاهما بالصنمي. مما يكبح من فعالية الوعي كقوة دافعة، ويزداد التشابك من مفردات هذا الوعي ومفاهيمه.

وعند العودة إلى السؤال ذاته نرى صحة تحقيبه للأزمة وربطها منذ سبعينيات القرن المنصرم. لكني أعتقد أن هذا التشخيص قد طال ليس كل الجوانب المتعلقة بالحركات العلمانية، ربما أصاب السؤال في واحد أو أكثر، وعلى الأخص أزمة التنظيم للحركات العلمانية أو حتى ذات اللمسة العلمانية التي كانت خاتمتها منع نشاطها ومن ثم الإبعاد القسري لأغلب هذه التنظيمات من الساحة العراقية، جغرافياً وتأثيرياً، وبالأخص قواها الراديكالية .. والشيوعية بوجه الخصوص. ومن خلال قراءتي لواقع النظام السياسي للعراق المعاصر.. أثار انتباهي عمق الملاحقة الفكرية والاضطهاد الجسدي الفيزيائي والروحي، والتشريد والتفتيت الذي انصب على هذه الحركات ومفاهيمها العضوية ومؤيديها منذ الاحتلال الأول (١٩١٧- ١٩٣٢) عندما أسس ما أطلق عليه عام ١٩١٧، (التحقيقات الجنائية). وقد ألصقت بهذه الحركات وقواها شتى النعوت اللاأخلاقية بغية خلق رأي عام، لدى أكبر كمية ممكنة من الناس، ضد هذه الحركات التي رغم كل ذلك، لعبت دوراً تنويرياً مؤثراً، شاؤوا أم أبوا، اتفقنا معها أم لم نتفق، ووسمت الثقافة العراقية عموما بنزعة تحريرية ذات منهج تاريخي مقترن بمنطق علمي وذو أفق مستقبلي بدأ ينحسر، ولم يقضى عليه، منذ نهاية سبعينيات القرن المنصرم نتيجة للقهر والملاحقة. ومما عمق هذا الانحسار هو أن الحكومات التي استولت على السلطة بالمعونة الأجنبية في الجمهورية الثانية (١٩٦٣- ٢٠٠٣)، رأت بحدسها السياسي وحسها الطبقي أن بقاءها بالسلطة مرهون بالتبني الشكلي (المظهري) لأفكار الحركات العلمانية، أو إن شئت قل على وجه الدقة، ذات لثغة علمانية فحسب. لذا تبنت عملياً هذه الأفكار والمفاهيم الملثغة بالعلمانية لكنها أفرغتها من ماهياتها الاجتصادية (الاجتماعية / الاقتصادية)، وتم لها ذلك وسحبت عملياً البساط من أرضية هذه الحركات العضوية المؤثرة فكرياً وشعبياً وخاصةً لدى شباب ومتعلمي ومثقفي المدن. وبعد أن أمنت تلك السلطات القمعية بقاءها في السلطة ارتدت عن هذه المفاهيم وبدأت بترييف المجتمع المديني وتبني زيفاً ما أطلق عليه بـ (الحملة الايمانية) بغية قتل روح المعاصرة والحداثة. كما أخذت تستلهم الماضي بشموليته بشكل تبريري لا موضوعي، أي أنها حاولت تكراره بصورة مشوهة

بعيداً عن تاريخيته، وتؤكد على الجوانب الذاتوية لهذا التاريخ ويتجاهلون طابعه وطبقيته وزمنيته ويعزل عن علاقته بالواقع الاجتماتاريخي (الاجتماعي/ التاريخي) المادي، وبالقوة البشرية المنتجة ودورها في خلق هذا التراث. لنعد ثانية وننظر لموضوع السؤال بكليته.. فأنا أعتقد أن أزمة الحركات العلمانية تكمن في مجموعة من العوامل: الموضوعية (تعددية البنى العلوية على رأسها) والذاتية (مكونات القوى السياسية وبنيتها) لكل من: البلد؛ الحركات العلمانية؛ القوة التغيرية الاجتماعية التي تتضمنها هذه المفاهيم وماهياتها الفلسفية وكيفية رؤيتنا الخاصة لها وممارستها ومفعول تأثيرها في صيرورة التغير الاجتماعي وما تؤثر في مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المتباينة. لذا لا يمكن حصر السببية في عاملٍ واحد بأي شكل كان، إذ علينا أن نحلل بنية النظام الاجتصادي/السياسي والبحث عن صلة هذه المفاهيم بتاريخها الحقيقي والموضوعي وماهية بيئتها. أي بمعنى آخر أن نحدد تاريخيتها.

من جانب آخر أرى أن العوامل المؤثرة يمكن تصنيفها، من حيث الأهمية، إلى: عوامل أرأسية وأخرى رئيسية وثالثة ثانوية. بغية الكشف عن قيم هذه المفاهيم النسبية.. طالما أنها لا تقوم وتمارس في فراغ، بل في ظل نظام سياسي ذي بعد تاريخي. عليه، إن العودة إلى تاريخية الحركات العلمانية والفكرية (ربما) سيوضح بعضاً من إشكالياتها الحالية إذ إن الفكر الحداثوي، أو إن شئت حركة النهضة، نمت وتوسعت في العراق منذ بداية تاريخ العراق الحديث، والذي أعتقد أن بدايته كانت منذ النمو الجنيني للسوق العراقية الموحدة ـ المعيار الأساسي ـ التي ابتدأت بالتشكل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتسارعت خطاها، على وجه التحديد، بعد إصلاحات والي بغداد(العراق) مدحت باشا في الفترة (١٨٦٩- ١٨٧٢). لكن الفترة الأكثر خطورة وأهمية بالنسبة لبداية تطور العراق، وخاصة الفكرية، كانت مطلع القرن المنصرم وخاصةً منذ الحرب العالمية الأولى وبالأخص بعد تأسيس الدولة العراقية (وهو بمثابة بداية تاريخ العراق المعاصر)، بعد الاحتكاك المباشر بالغرب الأوربي والبريطاني على وجه الخصوص. لقد بدأت الأفكار الحديثة تغزو عقول المثقفين والمتعلمين، وبرزت

ظواهر جديدة في المجتمع العراقي، لم تستطع الثقافة التقليدية مجاراتها من جهة ؛ ولم تكن تفسيراتها لهذه الظواهر مقنعة لدى قطاعات واسعة من الفئات الاجتماعية الجديدة، التي أخذت تنمو في رحم حاضنتها الجديدة (الدولة العراقية) وإلى حدٍ ما (قوى الاحتلال الأول - بريطانيا). في هذه الظرف احتدم الصراع بدرجة كبيرة بين الثقافتين التقليدية والحديثة، وقد ترجمتها كثير من الممارسات الحياتية سواء في: العقل والأنماط الفكرية أو/و في طراز الحياة والسلوكية الاجتماعية، أو/و في العيش واللباس، وفي استخدامها للمنجز العلمي الذي إستصحبته قوى المحتل الأجنبي، من خطوط التلغراف ووسائط النقل الحديثة (سيارات سكك حديد، طيران وسفن بخارية) التي هيأت بدورها لنشوء أشكال جديدة من إنتاج الثقافة وبروز مفاهيم جديدة لم تكن مألوفة في المجتمع العراقي، حتى جعلت الفرد يتمرد ويتصارع مع نفسه ومع محيطه وبيئته وموروثه السيسيولوجي/ الثقافي، فكانت علامة بارزة في التراكم الكمي وبالتالي في تحولها إلى صيرورات اجتماعية نوعية. هذا التحول اقترن بظهور ظاهرتين جديدتين هما:

- **الأولى**: تكون الطبقة الوسطى (الفئات البينية) وخاصةً الطلبة وضباط المؤسسة العسكرية والموظفين العموميين والمعلمين والمحامين وكذلك فئة التجار والعمال المأجورين الذين مثلوا الحالة الجنينية للطبقة العاملة بعد عدة عقود لاحقة.. حيث شاركت هذه الفئات، بهذه الدرجة أو تلك، في عملية التغيير الاجتماعي. ومما زاد هذه الوضعية حراكاً هو بروز فئة (البرولتاريا الرثة- الهامشيين) في المدن الكبيرة بعد انتزاع (أغلبيتهم) عنوة من الريف وطردهم منها، (ضمن سيروة تشريعية استمرت من عام ١٩١٨ لغاية ١٩٣٨) وكان من عاقبتها الاستحواذ على الأرض بموجب قوانين التسوية وتغيير الملكية الحقوقية لأراضي العشيرة ومنحها بصورة ملكية خاصة لشيخ العشيرة (الإقطاعي)، بدلاً من الاستغلال المشترك للعشيرة وخاصةً في المناطق الرسوبية (الوسطى والجنوبية).

لقد لعبت الفئة الهامشية دوراً كبيراً في الحركات الاجتماعية والسياسية سواءً بالريف أو بالمدينة ومثلوا ضغطاً كبيراً على مؤسسات الدولة والحركات

الاجتماعية والأحزاب السياسية ذاتها. إذ كان لها كأغلبية الفئات الاجتماعية، فهمها وتفسيراتها الخاصة لمجمل المفاهيم الحديثة التي غزت الواقع الاجتماعي الراكد مثل: (الحرية الشخصية؛ حرية المعتقد الديني؛ المساواة؛ التسامح؛ المواطنة، الديمقراطية، البرلمانية.. .الخ). هذا الفهم لا ينفصل عن رغبتها في التخلص من الفاقة والحرمان والإفقار (النسبي والمطلق).. لذا كانت مشاعر المنتمين إليها، تتعاطف مع القوى الطبقية الجديدة التي كانت تزرع فيهم الأمل في الخلاص من واقع الاستلاب والاغتراب. لذا توزعت مشاريهم في الانتماء الحزبي على عدة حركات سياسية وتركزت بصورة خاصة في القوى السياسية صاحبة المشروع الديمقراطي العام والراديكالي بصورة أخص التي كانت تعبر عن مطامحها ومصالحها. ومن هذه الفئة (الهامشية)، بالأساس، تكون تيار خفي من تيارات الرأي العام كان ولا يزال يتخلل فئات المحرومين خارج إطار سياسة القوة، وكان من السهولة بمكان تعبئته لأبسط الذرائع. وأعتقد زاعماً أن هذه الفئة وممارساتها قد تفسر أحد أسباب التململ والاضطراب الاجتماعيين وصراع المصالح الضيقة التي تسود المرحلة الانتقالية الحالية للعراق. وللأسف لم تسلط الأضواء العلمية على هذه الفئة ودراسة حجمها ومناشئها الاجتماعية والمناطقية وماهية مكوناتها الفكرية ودورها في تهميش وتحجيم بعض أبعاد المشروع النهضوي التنويري الذي قادته الطبقة الوسطى وبخاصة في الجمهورية الأولى (تموز١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) وما بعدها. وكذلك دورها الحالي في الجمهورية الثالثة (نيسان ـ ٢٠٠٣) ومساهماتها في الصراع القائم ذي الطابع العنفي والذي تمثله عدة حركات سياسية أغلبها ذات طابع ديني أو طائفي أو من ذوي الولاءات الدنيا (علاقات رابطة الدم) والمنطقة والمذهب والإثنية.

- **الثانية:** بعد هزيمة (ثورة) العشرين ونتيجة لها بشكل أرأس، تم تأسيس الدولة العراقية وأمسى صراعها مستمر من أجل تأمين مسارات قراراتها المركزية، حيث دخلت منذ البدء في صراع كبير مع القبائل المتشظية (وخاصة الكبيرة منها) بغية إخضاعها لقراراتها ومن ثم الاعتماد عليها كأحد عناصر قاعدة الحكم. ولقد تمخض عن هذه الصيرورة السياسية/ الاجتماعية وغيرها عدة أوضاع فكرية /اجتماعية/ سياسية/ اقتصادية.. تمثلت في: تبني النمط شبه

الإقطاعي في الريف؛ وهن وضعف دور المؤسسة الدينية لدى الأجيال الشابة؛ نشوء حاضنة مادية للطبقة الوسطى متمثلةً بالدولة المركزية؛ انتشار وتبني المفاهيم الجديدة من قبيل (الدستور، البرلمانية؛ الديمقراطية، الأحزاب، المجتمع المدني، النقابات، الحرية، الحقوق المدنية، المواطنة، التكافل الاجتماعي، المساواة، العلاقات السلعية - النقدية.. .الخ).

إن هذه التطورات التي حدثت بالعراق منذ مطلع القرن العشرين، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وما تمخض عنها من هزات عميقة، كانت من السرعة بمكان مقارنةً بمثيلاتها من الدول العربية كمصر وسوريا. وكانت استجابات المكونات الاجتماعية العراقية لهذه التطورات متباينة في التأثير والتأثر مما أحدث تخلخلاً وتململاً في داخل البنية الاجتماعية وبالتالي خلق حالات من الصراع الذي وصل حد التناقض وبعضها كان تناحرياً اصطبغ بالعنف المادي. ولوعدنا إلى السؤال ذاته في حدوده الابسيمولوجية (المعرفية) فإن الأزمة التي يعيشها الفكر العلماني بكل توجهاته اللبرالية أو/و الراديكالية مرتبط بذلك البعد التاريخي لنشوء المجتمع العراقي المعاصر، وكما سبق أن قلت بعوامل عديدة بعضها ذو طابع ظرفي (سياسي/ اجتماعي/ ثقافي)، والبعض الآخر أزمة لازمته منذ تأسيس الدولة ودخولها العصر الحديث، باعتبارها كانت النافية لماهية الحكم العثماني ومؤسساته الفكرية والتنظيمية التقليدية.

◆ نتيجة لغياب التأسيسات النقدية والفكرية للحركات العلمانية العراقية، أصبحت هذه النخب ذات نزعات نخبوية مغلقة وبالمقابل ظهور نخب شعبوية رثة وبدائية منذ ستينيات القرن الماضي وهيمنتها على المشهد السياسي، كيف تؤسس الحركات العلمانية ذاتها ووجودها الموضوعي في تاريخ العراق الحديث، هل هذا ممكن عبر تفكيك الدولة الريعية العراقية.؟ أم تنمية وترميم الطبقات الاجتماعية الوسطى أم الاندماج بالحداثة؟ وهل أن المجتمع العراقي الراهن يحمل في داخله بذور جماعات علمانية؟

في البدء علينا تفكيك السؤال من ناحيتين الأولى: مكونات السؤال المتعدد الجوانب؛ والثانية من فرضيات السؤال التي ربما لا يتفق معها جمهرة من مؤيدي الحركات العلمانية. فمثلا ما الدليل على انغلاق النخب العلمانية؟ وهل هي غائبة أم مغيبة؟ وقبيل ذلك هل تبلورت هذه الحركات وكونت نخبها؟ أليست هذه الفرضية محدودة إذ تناقضها النخبة العلمانية العضوية والمنضوية في فعل التغيير الاجتماعي، بغض النظر عن حجمها؟ أما من الناحية المنهجية ففي السؤال يغيب البعد التاريخي لهذه الظاهرة ويحددها بالستينيات من جهة ومن ثم عدم تحديد دقيق للمفاهيم من جهة ثانية، ثم الفصل بين مسببات التأسيس للحركات العلمانية.

وعند العودة للسؤال من حيث الرؤية النظرية.. فأرى مما ذكر أعلاه أن بداية هذه الحركات في شكلها الجنيني، كما أشرنا، قد بدأ بالظهور والتشكل منذ عشرينيات القرن المنصرم.. وكان متأثرا بقوة بالظروف الموضوعية للبلد ولذاتية نشوء وتطور المجتمع المعاصر بكل طبقاته وفئاته.. هذا بصورة عامة.. لكن موضوعة بهذا القدر من التشعب والتعقد والتداخل بين الأبعاد المادية واللا مادية للمجتمع؛ ويتداخل حلقات الزمن الثلاث؛ وارتباط العوامل الداخلية بالخارجية للبلد وتفوق هذه الأخيرة من حيث التأثير؛ ولذات مكونات الموضوعة، فليس بالإمكان تعليلها وتسبيبها، ومن ثم تفكيكها وشرحها، بعامل واحد أو عوامل بسيطة. إذ يمكننا الاسترشاد بذلك الإرث التاريخي لنشوء هذه الحركات التي لأجل نجاحها يتطلب: مستوى عال من الوعي الاجتماعي وتجلياتها بحيث يعكس ماهية سمة العصر من جانب، ومن جانب آخر ماهية درجة التطور الاجتصادي. وبالتالي يلعب هذا الظرف الموضوعي دوراً مهما في تبني ومن ثم ترسيخ هذه المفاهيم في الوعي الاجتماعي.. ففي مجتمع تسوده الأساطير والرؤى الغيبية والمفاهيم اللا علمية ويتمسك بالقيم القديمة إن لم تكن بالية، بحيث يفرض عليها فكرة القداسة والأزلية والمطلق متناسياً ظرفها التاريخي.. مجتمع كهذا لا يتقبل بسهولة مفاهيم العلمانية والتحرر والانفتاح على العالم وعلى ذاته في الوقت نفسه. لذا فالمنطلق في تحقيق هذه الصيرورة

الاجماتاريخية تبتدئ من التركيز على تغيير ماهية الوجود الاجتماعي في أفقه التاريخي والتغيير في ماهية الأنماط الاقتصادية المادية، من خلال العمل العضوي لتوفير ظروف الإنتاج الاجتماعي المتطور وإفساح المجال للطبقات الجديدة وبالأخص، في ظرفنا الراهن، للطبقة الوسطى.

نعم إن برنامجية التحديث لا تتعلق في الحاضنة المادية للدولة المركزية فحسب، بل بعوامل أخرى ستكون مفتوحة للاجتهادات العديدة والرؤيا المختلفة. ربما يكون تفكيك الدولة الريعية غير المستندة على الإنتاج الاجتماعي المادي، من المهام الأرأسية في الظرف الحالي. لكن هذا التفكيك يتطلب قوى اجتماعية جديدة لها برنامجية ورؤيا واضحة الحدود وأفق مستقبلي حضاري. والصعوبات التي تعرقل تحقيق هذا الهدف عديدة ومتباينة من حيث التأثير والديمومة. تكمن حسب اعتقادي في: التخلف الاقتصادي العام؛ التبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية؛ المركزية المفرطة للدولة، إذ أن الدولة العراقية ولحد الآن تعتبر أكبر منتج ومستهلك في آنٍ واحد. ومن هنا يمكن أن نستنبط جملة من المعرقلات لطبيعة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى للطبقات الاجتماعية الجديدة التي تحقق المجتمع الحر القائم على الإرادة والخيار المشتركين لكل التكوينات الاجتماعية، وتحقيق الرؤية الموضوعية لواقع علاقة الوجود الاجتماعي وعلاقة المجتمع بالطبيعة والقضاء على الاستلاب والاغتراب للإنسان.

بمعنى آخر أن نرتبط بالعالم الحقيقي ونختبره بحواسنا وما تشتق منه قدراتنا على التفسير ومن ثم التغيير من خلال أدوات البحث العلمي المضطردة التطور. هذا المنظور سيحطم الرؤية المقدسة للظواهر (نقيضة البحث العلمي والموضوعي) وسيكون في حالة تغيير مستمر طالما أن القيم والمعايير هي متغيرة دوماً. ألم يقل علي ابن أبي طالب {لا تقسروا أبناءكم على أخلاقكم.. فهم مخلوقين لزمان غير زمانكم}.

يبين تاريخ العراق، البعيد والقريب، وجود هامات حضارية فيها سمات إبداعية متميزة وهذا ما وسم هذا التاريخ، حتى انعكس في الذات العراقية. كما أن التاريخ يدلل على وجود فلسفات تشكيكية سواءً في العهود الغابرة أو

الوسيطة أو الحديثة، وأخرى عقلية وثالثة نقلية.. .الخ. بمعنى أن التعددية الفكرية بمختلف أشكالها، ضمن ظرفها التاريخي، قد تواجدت في العراق منذ القدم، مما يجيز لنا الاستنتاج بتوافرها في العراق المعاصر متمثلة بالعديد من الحركات العلمانية تلك ذات الرؤى اللا دينية من جانب. ومن جانب آخر لو استطعنا تحليل البنية الفكرية السائدة في عراق اليوم فاني أرى وجود تنوع كبير فيها، متباينة في التوجه ومختلف في المضمون الفلسفي والطبقي. وهذا أمرٌ موضوعي. خاصة نحن قد عرفنا إن الحركات الاجتماسياسية ذات الأفكار التنويرية، قد بدأت، كما اشرنا سابقاً، بالظهور في العراق المعاصر منذ تأسيس الدولة الحديثة حتى أن الحزب اللاديني كان من أوائل الأحزاب التي تأسست في العراق المعاصر. إن فوضى الصراع الفكري المحتدم في العراق الحالي، والمتخذ أشكالاً متعددة، قد يخلط صورة تواجد الحركات العلمانية، خاصة إذا علمنا أن من المهام الأرأسية للنظام السابق، كانت متمحورة في القضاء على الفكر العلمي والحركات العلمانية. وهذا له جذور في فكر ميشيل عفلق، وذلك عندما أشار في أربعينيات القرن المنصرم إلى أن أهم دافع لنشوء حزب البعث كان يتمثل في التصدي للفكر الاشتراكي العلمي. وهذا ما أشار إليه عضو القيادتين القومية والقطرية (السورية) الدكتور محمد الزعبي في أطروحة الدكتوراه عن تأثير الفكر الاشتراكي على أحزاب البرجوازية الصغيرة في المشرق العربي. ولقد حاول النظام السابق إجتثاث هذا الفكر وكل الحركات التنويرية مما مهد بقوة لبروز الأفكار السلفية وإنعاش المؤسسات التقليدية. كما يمكن أن نضيف عامل آخر متمثل في تحطيم البنى التحتية و الانتاجية والقاعدة المادية للتطور من قبل دولة الاحتلال الثالث.

وانطلاقا من ذلك يمكننا القول إن التربة العراقية غنية بما تتضمنه من تطلعات تصب في توجهها العام في تأييد الحركات العلمانية، وخاصة عند انتعاش الظرف السياسي والأمني. إن مجرد توفير جزء بسيط من الظروف، سوف يعاد تكون هذه الحركات بقوة كبيرة، وعلى رأس ذلك توفير مستلزمات نهوض الطبقة الوسطى بكل فئاتها باستثناء الطفيلية منها، إذ إن التوسع في رفع

مستوياتها المادية و المعنوية ومنحها الفرص الكافية يُعد، حسب رأي، ضرورة موضوعية لأجل التعجيل في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وهذا الدور المهم يتطلب في الوقت نفسه التوسع الكمي والنوعي لهذه الطبقة بفئاتها المتعددة لما لها من دور في عملية الإنتاج الاجتماعي المادي، وكذلك من خلال الانفتاح على المنجز العلمي حتى نستطيع الولوج في دروب المستقبل. لذا فإن عملية إعادة إنتاج الحركات العلمانية وإعادة دورها الفكري والفلسفي، بالرغم من تعقده وتشابكه، يعتبر مهمة ملحة، ولا يمكن تحديدها بهذا العامل أو ذاك.. بل بجملة متكاملة من الإجراءات تشمل:

- تطوير الوجود الاجتماعي وماهياته والعتلات الحاضنة لنموه بما يخدمالإنسان؛
- تغيير أولويات الأنماط الاقتصادية وتنشيط تلك المنسجمة مع فكرةالتطور؛
- العمل على تغيير الظروف المادية لترسيخ الطبقات الجديدة حاملة مشروع التغيير والتنوير وبالأخص، في الظرف الراهن، الطبقة الوسطى؛
- توسيع وتوحيد السوق الوطنية ونشر العلاقات السلعية النقدية؛
- الانفتاح الحقيقي على مختلف الآراء والأفكار والفلسفات وتوجهات الحداثة؛
- تحديث التراث الفلسفي/السيسيولوجي/ الثقافي لما له من دور في البناءالديمقراطي؛
- تحديد أفق تاريخي لمستقبل العراق يضمن التفاعل الجدلي للمكونات الاجتماعية برمتها؛

إن التنوع والتعدد في الرؤى الفكرية سمة أساسية لكل المجتمعات الإنسانية، وتبرز هذه بحدة في ظروف التغيير الثوري (ذات الطابع الانتقالي) لبنية المجتمع الحامل بالمجتمع الجديد.. كما أن اختلاف الرأي هو الآخر من سمة المجتمعات البشرية، ومنه يشتق الانشقاق، إن جاز التعبير ويظهر الجديد وهذا هو جزء أساسي من أوالية (ميكانيزم) الحياة الاجتماعية وتطورها، إذ تتضح من التاريخ الإنساني أنه عند تأسيس كل مؤسسة، فكرية أم اجتماعية، كان ثمة تيار رافض

لهذه العملية أو لمضامينها، ومع كل حركة فكرية أو دينية أو فلسفية ينشأ النقيض المعارض لها. وهذه إحدى سنن المجتمعات البشرية، ومن الواجب الأخذ به والتعايش والتأقلم معه. وما الصراع القائم في الوقت الحاضر المناهض للعلمانية ما هو إلا شيء طبيعي من قبل القوى الرافضة لها، كما أرى.. لكن على هذه القوى جميعها أن تتحاور وتتساجل فيما بينها ولا تجتث بعضها البعض الآخر.. طالما غابة المعرفة تستوعب الكل: الصالح والطالح.

ومن هذه الرؤية يمكن أن ننشط النظرة النقدية لكل الظواهر الاجتماعية ونخضعها للنقد الموضوعي ونبين درجة تطابق واختلاف ماهياتها مع الواقع الموضوعي، الذي علينا أن ننطلق منه بغية تقويم آرائنا لتتحول إلى طاقة عضوية في عملية البناء والتغيير. كما أن ظهور نخب شعبوية ورثة، فهو الآخر نتاج طبيعي لماهيات الوجود الاجتماعي ودرجة التبلور الطبقي، إن تعددية الأنماط الاقتصادية والتشابك المعقد بينها وما تفرزه من بناء فوقي يمثل جوهر الإشكالية. كما كانت هنالك عوامل، اغلبها سياسي كما أعتقد، ساعدت على انتشار مثل هذه الأفكار، وذلك عندما استخدم قهر الدولة الاقتصادي وغير الاقتصادي ضد الحركات التنويرية والعلمانية.

- ٢٤ -

حـــوار هـــــادئ[1]

حاوره : ستار جبار

رئيس تحرير البينة الجديدة

الدكتور عقيل الناصري يحل ضيفا عزيزا على جريدة البينة الجديدة قادما من مكان إقامته في السويد بلد الجليد والبرد الشديد إلى أرض الوطن الحر الكبير والقيض الشديد في هذا الحوار الساخن حول العملية السياسية في العراق وآفاقها المستقبلية.

د. عقيل الناصري .. باحث معروف في الوسط العلمي من خلال دراساته المتعددة عن ثورة ١٤ تموز وشخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم.. {المؤرخ المنصف لقاسم وثورة ١٤ تموز} كما اطلق عليه من قبل الناقد الراحل محمد مبارك. أجرت معه جريدة البينة الجديدة حوار متعدد المناحي أوضح فيه رؤيته النقدية لواقع العراق السياسي في أثناء مرحلة تموز/ قاسم وهل تمثل حدثا استثانيا في تاريخ العراق المعاصر ؟ و ما أهمية الراحل الشهيد قاسم ودوره في عملية التغير ذاتها ودوره، تعالوا معنا في هذه الرحلة التاريخية الفكرية ونحاور عقل المبدع د. عقيل الناصري ونتلمس أرائه حول تموز وقاسم والنظر إليهما والعملية السياسية بعد التغير في ٢٠٠٣/٤/٩.

---

[1] - نشر في عدة حلقات في جريدة البينة الجديدة في تموز ٢٠١٠ وأعيد نشره في الحوار المتمدن في يومي٨ و ١٠ تموز ٢٠١٠

• ما هي المحاولات المضادة لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى أي الأطراف السياسية والاجتماعية تنتمي؟ هل هي قومية فاشية ؟

في البدء لابد من الإشارة إلى أن هناك مرحلتين من تاريخ العراق المعاصر كثرت فيها الانقلابية العسكرية بدرجة كبيرة وملفت للنظر هما: مرحلة ١٩٣٦- ١٩٤١، حيث جرت ٧ محاولات انقلابية عسكرية مكشوفة ومستترة؛ ومرحلة الجمهورية الأولى (تموز١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) حيث جرت ٣٩ محاولة انقلابية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن اغلب هذه المحاولات قد تبناها التيار القومي وكانت هنالك محاولة واحدة حاول اليسار الضغط فيها على حكومة قاسم. كما أن القوى المندحرة بفضل ثورة ١٤ تموز من قبل الإقطاع والنخبة السياسية الملكية والارستقراطية القديمة قد ساهموا في مثل هذه المحاولات واستندوا إلى المؤسستين العسكرية والدينية وتلك القوى التقليدية في تبني محاولاتهم والتبشير بها. في الوقت نفسه ساهمت كل دول الجوار بدون استثناء، بهذه الدرجة أو تلك، في تهيئة التربة الملائمة للظرف الانقلابي وذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي للقوى الانقلابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا ما دللت عليه الوثائق الرسمية لحكومات الجمهورية الثانية (١٩٦٣- ٢٠٠٣).

لقد ساهم حزب البعث العراقي بالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية، بقسط كبير في العديد من المحاولات الانقلابية بغية سلب السلطة و اجهاض ماهيات التغيير التي سلكته الثورة على مختلف نواحي الحياة الاجتصادية والسياسية والفكرية. والقضاء على الأفكار التحررية والتقدمية التي اجتاحت المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية. وبهذا الصدد أطلعت على وثيقة تعود لعام ١٩٤٧ وهي عبارة عن رسالة داخلية برر فيها ميشيل عفلق وشرح دوافع تأسيس حزب البعث وكان هدفه الأساسي الوقوف بوجه الفكر اليساري

التقدمي في المنطقة العربية ومحاربة الفكر الماركسي[1]. وقد ترجم واقعيا على الصعيد العملي في عراق الجمهورية الأولى، كما ان اغلب قيادات حزب البعث قبل ١٩٥٨، شيعية وانتشاره كان بذلك الزخم في محافظات كربلاء، الحلة، الناصرية وبغداد ولم يتحرك نحو المنطقة الغربية ولا إلى شمال بغداد إلا بعد ثورة ١٤تموز والسبب في اعتقادي لأن الزعيم عبد الكريم قاسم أراد أن يغير من معادلة العقد الاجتماعي بين الدولة وبين المكونات الاجتماعية. وهذا ما أشار إليه بعض قادة البعث آنذاك في مذكراتهم ومنهم هاني الفكيكي وطالب شبيب وعلي صالح السعدي وغيرهم.

فالرجل قاسم لم يكن له تميز طائفي، بقدر ما ان هذا الوضع قد حفزه على تبني فعل التغيير الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتهيأت الظروف المادية لتثبيت الهوية الوطنية العراقية لذا حاول بكل طاقته الحد من غلواء الطائفية السياسية والتميز الإثني بين المكونات الاجتماعية، التي كانت متبعة من قبل الدولة العراقية منذ تاسيسهاعلى وجه التحديد. هذه قراءتي للحالة السيسيولوجية للمرحلة وهذا ما اثرته بالتفاصيل في كتابي الأخير الذي نشرته جريدتكم الموقرة في الفترة الأخيرة، وقراءتي هذه قابلة للخطأ والصواب والتعديل، لأن الاتجاه العراقوي كان كبيراً جداً في الأوساط الاجتماعية المختلفة، فالحركة(ثورة العشرين) التي أسست للدولة العراقية، انطلقت من محافظات الفرات الأوسط، ساندتها قوى مدينية (بغداد وغيرها) وبعض المناطق

---

[1] - نشرت هذه الوثيقة الحزبية في اطروحة الدكتوراه التي تقدم بها عضو القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث الدكتور محمد الزوعبي. كما ذكر ذلك صراحة في كتاب نضال البعث، ج.١، ص. ٦٣/ القطر السوري حيث يقول: "فيجب ان يتحدوا ضد هذا الخطر قبل فوات الأوان وقبل أن يسمم الحزب الشيوعي الفكر العربي ويهدم الكيان العربي.. ". ومن هذا القبيل تصريح ميشيل عفلق إلى جريدة (لوموند) الفرنسية الذي نشرفي جريدة الاخبار العراقية بتاريخ ٢٤/اذار/١٩٦٣، اب بعد الانقلاب بشهر ونصف، وقد جاء فيه (إن الأحزاب الشيوعية ستمنع وتقمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد يصل فيه حزب البعث إلى الحكم). مستل من كتاب ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل، سيرة مناضل، ج.٢.ط. ١، ص، ٣٥٨ دار المدى دمشق ٢٠٠١.

الريفية والحضرية الأخرى . أما الأكراد فقد كان لديهم مشروعهم القومي وهذا من حقهم الذي هُزم بفعل القوى الخارجية الكبرى آنذاك وتحديدا بريطانيا وفرنسا وخاصة في معاهدة سيفير.

لكن القاعدة الاجتماعية للحكم كانت طيلة زمن الحكومات القومية (ملكية كانت أم جمهورية) في الاغلب ذات لون واحد ومنطق واحد فقد اتجهت إلى الفكر القومي لتغيير المعادلة الاجتماعية من الناحية الكمية، لأنه إذا دخلوا في وحدة مع أقطار المشرق العربي فسوف تتغير الكفة الطائفية من ناحية الكم على الأقل. لهذا رفعوا شعار الوحدة العربية، أنت كيف تدعوا إلى وحدة عربية ؟ في حين أن المجتمع غارق في الولاءات الدنياوالآفاق الضيقة والتلاحم بين قوى المجتمع تكاد لأن تكون معدومة، وهناك انتماءات قوية للعشائرية !. كان المفروض تطوير هذه الانتماءات لتمر بتعزيز الهوية الوطنية ومن ثم إلى تبني الانتماء القومي بعد تهيأت السبل المادي الأرأسية لمقرراتها، وهذا ما دللت عليه تجارب الدول المتقدمة . بمعنى آخر علينا أول الأمر التخلص من الولاءات الدنيا والارتقاء بها وفق سنن التطور نحو الهوية الوطنية المشتركة ومن ثم الانتماء إلى محيطك العربي. فكيف تذهب إلى مرحلة جداً عالية من الانتماء والهوية وهي مرحلة الانتماء القومي ونحن لا نزال في وحل الانتماءات السابقة للدولة العصرية وخلو المجتمع من الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقة في الانتماء القومي.

و تدلل تاريخية الانقلابية العسكرية في القرن المنصرم على أن الجمهورية الأولى قد شهدت على محاولات عديدة لم تشهدها أية مرحلة في القرن المنصرم، حيث بلغ عددها في حدود ٣٩ محاولة أي بمعدل محاولة كل ٤٣يوماً. ولقد توقفت طويلا عند تحليل هذه الظاهرة و وحاولت تفكيك أبعادها في الكتاب الثالث من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم والذي صدر في مطلع عام ٢٠٠٣ في بيروت وتوزيع دار الحصاد وكان بعنوان { عبد الكريم قاسم في يومه الأخير- الانقلاب التاسع والثلاثون}. ومن الملاحظ ما يتعلق بهذا الصدد أن نرصد ظاهرة لم تتوفر في أية مرحلة زمنية من تاريخ العراق المعاصر وتتمثل ماهية هذه

الظاهرة في نشوب حالة من العداء من كل دول الجوار العراقي والتي جميعها ساهمت بلا استثناء بهذه الدرجة أو تلك في مساعدة حركات الردة أو/و في تهيأت تربة تأزم الوضع أو/و في فبركة الإعلام المضلل ومحاربة التجربة العراقية الثرية، خوفا من سريان مفعول تأثيراتها على هذه الدولة، خاصة وأن هنالك قطاعات معتبرة من الحركات السياسية في هذه البلدان قد تبنت الأفكار العامة للثورة وبرنامجيتها المستقبلية. وهذا ما لمس في هذه الحركات حيث أضحت تموز وما قامت به دافعا لتشديد وترشيد نضالها.

هذا الزخم الكبير من الحركات الانقلابية تبنتها قوى وأحزاب متعددة منها:

- اغلب أحزاب التيار القومي أن لم يكن جميعها، رغم اختلافاتها وصراعاتها؛
- بعض قيادات الحركة الكردية التي تحالفت مع العدو الاستراتيجي لتطلعاتها القومية التحررية؛
- جمهرة واسعة من قيادات الملاسسة الدينية، الإسلامية على وجه الخصوص، حيث اتفقت هذه القيادات، بغض النظر عن مذهبيتها المختلفة، لكنها توحدت في عداءها لقاسم؛
- قوى نخبة الحكم من العهد الملكي وقاعدته الاجتماعية من إقطاعيين ومتضررين من الثورة؛
- شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق[1]؛
- جميع الدول الإقليمية التابعة وتلك التي كانت ترتاب من مسيرة الثورة في الشرق الأوسط؛

---

[1] - "كتبت صحيفة باري جور الفرنسية تقول: إن مستشاري وزارة الخارجية لا ينسون أبداً أن قاسم كان العقبة الرئيسية في طريق تحقيق المشروع الأمريكي الكبير في الشرق العربي.. هذا المشروع الذي يستهدف توحيد كل مصادر النفط العربي في الشرق الأدنى". مستل من ثمينة ناجي يوسف، ص. ٣٤٩، مصدر سابق.

- المراكز الرأسمالية العالمية المتضررة كالولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.
لقد لعب هذا الكم من الأحزاب والقوى السياسية دوراً تخريبياً من الثورة بحكم مصالحهم وأفكارهم وقراءتهم الخاطئة لمسيرة الثورة .. لكن في الوقت نفسه ساهمت بعض قوى اليسار والديمقراطية وحتى قاسم نفسه في تهيأت تربة التصعيد من خلال تبني سياسة ردود الأفعال التي لا تتناسب وذات الفعل.. كذلك من ضغط الشارع السياسي من الأسفل وتبني أفكار و مطاليب راديكالية لا تتوائم ولا تتزامن مع سنن وقانونيات التطور للثورة الوطنية الديمقراطية وطابعها الطبقي. وهنا لابد من التأكيد على ان الزعيم قاسم ساهم هو الآخر في ضياع الثورة من خلال نظرته الطوباوية الثورية لعملية الصراع الاجتماعي من جهة، ومن سعة الأهداف التي كان يرنو لتحقيقها في الزمن القصيرمن جهة ثانية، كذلك من جهة ثالثة فقد كان للتباين الفكري وللاختلاف السياسي لطاقمه الإداري المساعد.. لا بل حتى أن بعضهم كان يتآمر عليه كما هم اعترفوا في مذكراتهم من أمثال جاسم العزاوي ومحسن الرفيعي وغيرهما وتفتح شهية الضباط المغامرين للوثوب على السلطة. كما لابد من الإشارة إلى أن القاعدة الاجتماعية لحكم الزعيم قاسم والقوى السياسية المساندة له كانت مصالحها ورؤاها هي الأخرى مختلفة بل و متضاربة من حيث درجة الرديكالية والماهية والشمولية الطبقية. وهنا تجبرنا الضرورة الموضوعية على الإشارة إلى ان الصراع الاجتماعي الذي غطى المرحلة قد تمحور في كل من: القيم الاجتماعية ومنابعها؛ المصالح المادية والمعنوية ودرجة شمولها الطبقي؛ التنظيم الاجتماعي للمجتمع وأشكال تبنيه وتحققه؛ الإنتاج الاجتماعي المادي ودرجة حداثته؛ الخصال النفسية والأخلاقية سواء بين المدينة والريف أو ضمن التكوين الاجتماعي. هذه الشمولية للصراع ناهيك عن التدخلات السافرة من قبل المراكز الرأسمالية الدولية والجوار الإقليمي كلها ساهمت في تهيئة الظرف الانقلابي. هذه الظروف جميعها ساعدت على خلق حالة من الارتباك التي مهدت إلى الانقلاب الدموي الأخير في ٨ شباط ١٩٦٣، والذي اقترنت به مقولة علي صالح السعدي { جئنا بقطار أمريكي}.

◆ ما رأيك بسياسة حرق المراحل التاريخية؟

علمتنا الحياة أنها في سياق تطورها لا تخضع لرغائبنا وارادويتنا، قدر خضوعها لسنن التطور وقوانينه الموضوعية، وهذا ما دللت عليه التجربة التاريخية. إن سياسة حرق المراحل تعبر عن إدراك غير ناضج لمفهوم أوالية التطور وصيروراته الارتقائية. وربما تحقق هذه السياسة بعض النجاح المؤقت لكنها تفشل في خاتمة المطاف. وبالتالي علينا ادراك الماهيات والمهام لكل مرحلة من المراحل ونضع البرامج العملية بالتطابق وتلك قانونيات وسنن المرحلة . لقد ابتلى الشعب العراقي بمثل هذه السياسات من قبل النخب الحاكمة مما ساعد على تعميق التخلف وانعدام التراكم للخبرة والتجربة. كنا نطمح إلى بناء عالم متطور بقوى إنتاج متخلفة جداً، فكيف يمكن ذلك؟!! لابد للتذكير من ضرورة توافر مقدمات لكل مرحلة تتولد في رحم التشكيلة أو المرحلة السابقة وتنمو في ظل قانون الصراع الاجتماعي ومع توفر القوى الطبقية الملائمة بل والمدركة. وهذا ما كشفت عنه التجربة السوفيتية حيث نشب صراع كبير بين قوى الثورة بعد نجاحها، في مدى تطابق الظروف الموضوعية والذاتية مع مفهوم الثورة الاشتراكية.. لذا قاد بليخانوف فكرة أن هذه الثورة هي ثورة البرجوازية الوطنية وليس الثورة الاشتراكية وهو بالضد من موقف لينين. لكن يبدو في نهاية المطاف والتجربة أن رأي بليخانوف كان أقرب إلى الواقع والحقيقة التاريخية. وهذا رأي جديد ومتبنى من قبل بعض المفكرين الاشتراكيين. إذ أن الاشتراكية تتحقق، كفكرة نظرية، عندما تكون ظروف الصراع الطبقي في الرأسمالية في أعلى درجات نضجها و في حركة مفصلية، وهي تنتقل من الرأسمالية إلى الاشتراكية ضمن ظرفها الزمكاني وتوازن القوى.

◆ يعني نحن كنا مخدوعين؟

يوم أمس كنت أتحدث بهذا الموضوع مع بعض القادة السياسيين حول ذلك وكيف كنا نرفع شعارات وأهداف بعيدة عن امكانية التحقيق! أذ ان

بعضها كان موغلا في المستقبل البعيد.. وبالتالي كانت هذه الأهداف تعبر عن الأمنية ولم تكن مستنبطة من الواقع الاجتماعي وصراعه وزمانيته. نحن لم نكن مخدوعين، بقدر عدم فهمنا لقوانين التطور وسنن الارتقاء الاجتماعي، وإن الشعارات المطروحة ما كنت تعبر عن الحاجة الموضوعية، مما ادى في المدى البعيد إلى ان الطبقات الاجتماعية المعنية بهذه الشعارات بدأت بالتخلي عن الفهم الطبقي لمصالحها نتيجة أسباب عديدة كان أحداها هو انخداعها بهذه الشعارات وتلك البرامج. نتكلم عن البرنامجية الطبقية ونحن ليس لدينا فهم واضح عن التركيبة الطبقية للمجتمع ولا نعرف ماهية الأنماط الاقتصادية إلا بشكل عمومي.. أو ننادي بالوحدة العربية الشاملة والفورية ونحن غارقون في الإقليمية وتبنا عملياً الحضانات الاجتماعية السابقة للدولة. نحن نتكلم عن الطبقة الوسطى والمجتمع متريف برمته حيث يلعب الهامشيون دورهم الأرأس في الوقت الحاضر، لماذا كانت المدينة في السابق تستوعب المتريف وتجبره على التطبع بطباعها المدينية، في حين إن الحراك الاجتماعي يدلل على أن أبناء المدن تتطبع بطبائع الريف أو تقترب منها على الأقل ؟ وهذا يتطلب دراسته ومعالجته. لم نكن نتحسس هذه الاشكالية الاجتماعية في زمن الجمهورية الأولى وكنا نعتبر هؤلاء المهمشون والبروليتارية الرثة هم الممثلون الطبقيون لقوى التغيير المراد بلوغه.. هذه الرؤية تعبر في بعض جوانبها عن فكرة سياسة حرق المراحل من الناحية الفكرية.

❖ ألا يوجد عامل محدد يحد من هذه الظاهرة؟

شخصيا من حيث المنهج العلمي لا أقر بأي ظاهرة تتحدد بعامل واحد بل بمنظومة عوامل، عوامل أرأسية، ورئيسة وثانوية.. فبالنسبة لهذه الظاهرة فإن لها امتداد تاريخي يمتد من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٨ عندما قامت النخبة الحاكمة آنذاك بسن قوانين التسوية وطردوا الفلاحين من الريف ونقلوا ملكية الأرض من ملكية للعشيرة إلى ملكية الفرد الذي هو شيخ العشيرة، وبهذا العمل فقد طردوا قوة العمل الشابة من الارض وجردوهم من استغلال وسيلة الإنتاج هذه. فكان

لابد من الهجرة نحو المدينة؟ وتبدل من مهنتها وتتوزع بالعمل على مؤسسات العنف المادي بين جندي، شرطي، منظف. السؤال التالي يطرح نفسه من ولماذا تم طرد قوة العمل الكبيرة بالآلاف المؤلفة؟ في تلك المرحلة التاريخية عندما بدأت العلاقات الإقطاعية، وبالتالي جاء هذا التريف الكبير وبدأت الهجرة تزداد بفعل العوامل الطاردة من الريف وتلك العوامل الجاذبة في المدينة لتنخرط في العمل الصناعي الذي بدأت ملامح تكوينه بالظهور وبدأت المدن تكبر وتحتاج إلى قوة عمل جديدة .. وهذ سنة من سنن التطور للانتاج المادي. فقد كان دخل الفلاح السنوي لا يتجاوز العشرين دينار في احسن الاحوال في المرحلة المكية، في حين يحصل على اضعاف هذا المبلغ من عمل لا يتطلب المهارة ولا ذلك الجهد! والمدينة أداة جاذبة، توجد فيها مجموعة من العوامل، كالمستوصف، الطبيب، المدرسة، السينما، الترفيه الاجتماعي، الأمان النسبي بمعنى آخر ان الفلاح القادم من الريف يشعر بأنسانيته وآدميته مقارنة بما كان عليه. هل تستطيع إرجاعه للريف؟ بالطبع لا.. مستحيل. والطامة الكبرى هو النظام السابق عندما بدأ يفرض قيم الريف على المدينة، إذا قدم شيخ أكبر منك، لا يسمح لك بالكلام إلا أن يأذن ويسمح هو لك! وهكذا جاء قانون العقوبات البغدادي الذي يحكم القاتل لجريمة (غسل العار) يحكم ب{٦} ستة أشهر! لماذا ؟وماذا يعني هذا الحكم إليس تغليب قيم الريف على قيم المدينة.. وجاءت ثقافة المداحين والوفرة النفطية التي لم يحسن صرفها فعوضا عن إعادة عملية البناء وتطوير القوى المنتجة ؟؟ تم صرفها على المؤسسة العسكرية والأمنية وعلى الحروب الداخلية والخارجية العبثية.

◆ لماذا بقي الزعيم خالدا في عقول الجماهير؟

العامل الأهم، هذه الجماهير رأت في الزعيم وحكمه وفي برنامجيته ومستقبلها هو حلمها المنشود والمتمحور حول الخلاص من الفقر والاملاق، وعندما قتلوا الزعيم وغيبوا رؤيته لواقع العراق وفقراءه. انتقل هذا الموضوع إلى حلم نضالي – حلم الخلاص وانتظار المنقذ وأصبح قاسم قوة مثل، وتحول من جانب تحقيق المصلحة – الحلم إلى مسألة عاطفية وفكرية . ورغم القمع المادي

والمعنوي لكل ما يمت بالجمهورية الأولى فشلت كل الحكومات التي جاءت بعد الزعيم، في بلورة برنامجية تصب في اسعاد هذه الطبقات والفئات الاجتماعية وهذا ينطبق حتى على حكومات الجمهورية الثالثة (٢٠٠٣-   )، حيث أن القوى الاجتماعية المؤثرة والفاعلة التي تدير السلطة حالياً هي غير مؤهلة وهي بالضد من مشروع قاسم .. أصلا ماذا عملت لهؤلاء مادة التاريخ الانساني؟ لذلك بقى قاسم في عقول الناس وضمائر الفقراء باعتباره حلما منشودا أو كما اسمية {المنقذ} فهو حلم المسحوقين الذين لا يستطيعون التغيير.

◆ ما سبب أن اغلب قتلة الزعيم من أبناء جلدته من البعثيين – الشيعة تاريخيا لماذا لم تركز عليها في كتبك؟ ساهموا بقتل طموح الفقراء هل هي ازدواجية؟

أنا لا أركز على الجانب الطائفي في مؤلفاتي .وإنا اتفق معك بالازدواجية الاجتماعية للشخص العراقي وبين عملية قتل الحلم. فعلا قتل، هو لم يأتي باعتبار الذين قتلوه من يمثلون الفئات الاجتماعية التي كان يدافع عنها وإنما فئات أخرى قاعدتها الاجتماعية هم الهامشيون والمتريفون، هذا الجانب الاجتماعي هو العامل المؤثر واناً لا أميز بين الناس حسب الانتماء الطائفي. وقد لاحظت نقطة مهمة وأثرتها بصورة غير مباشرة في كتابي عبد الكريم قاسم في يومه الأخير وهي ان المكتب العسكري لحزب البعث، جميعهم بدون استثناء، من المنطقة الغربية وشمال بغداد وتحديدا من تكريت. وهم الذين حكموا فعلياً. أما الذي يقول لك أن القيادة القطرية هي التي حكمت فلا تصدقه. لأنه عملياً وواقعياً كان المسيطر على الحراك الاجتماعي وعلى القرار السياسي للدولة هي المؤسسة العسكرية وبالتحديد بيد المكتب العسكري وقادته المحوريون، ولا أي أحد منهم يمت للجنوب بصلة وكذلك الحال بالنسبة لقيادتهم القطرية. أعتقد كان الطابع الطائفي الدافع حيث حاولوا إعادة إنتاج العقد الاجتماعي الذي أسسته السلطة البريطانية إبان الاحتلال الأول زائد الملك المستورد، هؤلاء هم الذين كتبوا العقد الاجتماعي آنذاك، لأن من مصلحة بريطانيا آنذاك عملية اعطاء السلطة والقوة لفئة صغيرة اقل عددا ليس فقط في العراق بل في

سريلانكا، الهند وفي كل مكان استعمره البريطانيون، يعطون مصادر القوة بيد الأقلية! لأن هذه الأقلية تعرف نفسها أنها لا تستطيع الحكم بصورة ديمقراطية .
و لكن يبقى السؤال هل أن هذا الحل يستطيع أن ينقذنا من الدوامة التي نعيش فيها ؟ الجواب لا .. إن الاعتماد على ترسيخ الهوية الوطنية واقرار التداول السلمي للسلطة وتقوية النزعات الموحدة على أساس المواطنة وبناء القاعدة المادية للاقتصاد وان تكون غائيتنا من ذلك هو الانسان بحد ذاته وغيرها عوامل الفرعية والمشتقة.. هي إحدى طرائق الخروج مما نعانيه.

◆ لماذا هذا التحالف الذي سرق العراقيين في انقلابي ٦٣ و٦٨؟

لنرجع لسنة ٦٣ لأنها أكثر وضوحا، أنها ١٧ دبابة و٢٠- ٢٥ ضابط فاشل غير لامع أو/ و متقاعدين من المؤسسة العسكرية قادوا انقلاب عسكري ضد الزعيم عبد الكريم قاسم، ومنهم احمد حسن البكر،ذياب العلكاوي،عدنان خير الله طلفاح، أنور عبد القادر الحديثي، خالد مكي الهاشمي،صالح مهدي عماش طاهر يحيى، حردان التكريتي عبد الكريم نصرت، منذر الونداوي، رشيد مصلح وغيرهم من الرهط الفاشل.. ومن المجموعة القومية صبحي عبد الحميد، عبد الكريم فرحان، محمد مجيد، عرفان عبد القادر، هادي خماس، جاسم العزاوي .كيف يسقطون حكومة لديها قاعدة اجتماعية جداً عريضة؟، أنا إميل لعامل أكبر في هذه العملية وانا ضد فكرة المؤامرة ولكن لعب العامل الدولي دوراً كبيراً جداً في هذا الأمر. ولعبت المؤسسة الدينية دوراً في تهيئة التربة للانقلاب العسكري. وعددت في محاضرة لي في اتحاد الأدباء والكتاب في العراق ١٧ عاملا من العوامل التي يتضح من خلالها اثر العامل الدولي في انقلاب ٨/شباط/ ٦٣، وأعني هنا تحديدا أن خطة الانقلاب أعدها ضباط الاستخبارات المركزية الأمريكية والمختصين بالعالم الثالث، من هذه العوامل أن صالح مهدي عماش هو خط الوصل بين المخابرات الأمريكية وحزب البعث، وهذا ما اشارت إليه مذكرات الكثير من قادة البعث آنذاك. والعام الماضي سألني مقدم برامج في قناة العراقية من قتل عبد

الكريم قاسم ؟ البعثيين، أجبت لا ! البعثيين منفذين والذي قتل عبد الكريم قاسم السفارة الأمريكية.و CIA وبرئاسة وليم ليكلاند ويث هذا الحديث في الساعة التاسعة مساءا وهذا الكلام لمدة {١٥} دقيقة تم التشويش على الصوت بالكامل لأنني أعطيتهم التفاصيل حول علاقة صالح مهدي عماش بوليم ليكلاند وهذا الكلام قال به بعض البعثيون القياديون من أمثال طالب شبيب، هاني الفكيكي، خالد علي الصالح وحازم جواد .قالوا أن صالح مهدي عماش عميل أمريكي!.

◆ لماذا تكرر الانقلاب في ٦٨ في العراق؟

انقلاب ٦٨ جاء أيضاً ضمن عملية اللعبة الدولية لأن انقلاب ٦٣ كان له ثلاثة أهداف في اعتقادي.

أولا: إزالة أي حكم وطني كحكم الزعيم عبد الكريم قاسم.
ثانيا: إزالة نفوذ الحزب الشيوعي العراقي باعتباره كان أكبر حزب بالمنطقةآنذاك
ثالثا: وهذا جداً مهم، تدمير السلاح السوفيتي فالطائرات السوفيتية الميغ قصفت يوم الثامن من شباط بقيادة منذر الو نداوي وفهد السعدون، ناجي واثق.وتحقق هذا الفعل بالكامل في حرب ٢٠٠٣.

وكان الزعيم قاسم قد حارب الشركات النفطية الأجنبية وفي يوم ٨/شباط/٦٣ وقع قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عندما كان الزعيم يتواجد في مقر وزارة الدفاع. قبل وفاته بأقل من أربع وعشرين ساعة ظهرا وكان من المفروض ان يصدر القانون في يوم الأربعاء ولكن لوجود أخطاء لغوية تحتاج لتصحيح أجل على أن يصدر يوم السبت. كان قاسم وسياسته النفطية حجر عثرة أمام هذه الشركات النفطية. والانقلاب ثبت أقدام الأمريكان في المنطقة على حساب حلفائهم البريطانيين.

◆ هل تحمل الحزب الشيوعي العراقي مسؤولية عدم تسلم السلطة بعد ٥٩؟

حول مسؤولية الشيوعيين، أنا قلتها في كل كتبي، كل القوى السياسية وليس الشيوعيين فقط بما فيها عبد الكريم قاسم نفسه يتحملون المسؤولية في ضياع ثورة ١٤ /تموز ولكن الاختلاف في النسبة، إذ ليس من المعقول أن نساوي بين من يريد الإطاحة بالسلطة كالقوى المتضررة وبين من يحاول التلويح بالقوة لإصلاح المسار للنظام كما قام بذلك الحزب الشيوعي وأنا اتفق معك بأن الشيوعيين لعبوا دوراً مهما في توطيد الجمهورية ونظامها السياسي، وفي الوقت نفسه قد أخطأوا في سياستهم وفي نظرتهم إلى البرنامجية المستقبلية للعراق.. وأنهم يعترفون ذلك بشكل جيد، للأسف الشديد. في حين أن عدم تسلمهم السلطة 'نذاك، وحسب رأي، كان موقفاً صائباً في مداه البعيدانطلاقاً من تشابك الاوضاع الداخلية والدولية والتأثير المتبادل بينهما. القوى الامبريالية لم تستطع قبول وهضم حكم الزعيم قاسم، فكيف ترتضي حكم حزب شيوعي في اخطر بقعة بالعالم. علماً بأن المعسكر الاشتراكي السابق قد انطلق في رفضه آنذاك، لفكرة الاشتراك بالحكم من واقع عملية الصراع الدولي بين المعسكرين، كما كان يحاول قدر الإمكان أبعاد الخطر عن حدوده الجنوبية. وما مجازر التي حدثت في اندنوسيا الستينيات وفي افغانستان السبعينات ولا تزال خير دليل يساق في هذا المجال. كان الأولى بالحزب الشيوعي أن يركز على الأبعاد السياسية وتركيز المطلبية البرلمانية وتعميق الأبعاد الاجتماعية للسلطة.

كذلك بأن بعض قوى الحركة الكردية كانت متواطئة مع الانقلابين وفؤاد عارف في مذكراته يعترف، وكذلك المرحوم صالح اليوسفي، جلال الطالباني، مسعود البرزاني، وقيادة الأكراد كانوا يرفعون شعار التعاون مع الشيطان لأجل تحقيق حقهم المشروع، كانوا مصابين بالمنزع الاستعجالي وحرق المراحل للوصول إلى الهدف بأي وسيلة كانت. وهذه الفكرة، لا تصب في مصلحة الأكراد ولا حركة التحرر الوطني الكردية ولملمت الذات القومية في كيان قومي موحد، هذا ما ثبته التجربة.

❖ هل كان الزعيم في خلاف شديد مع الحركة الكردية؟

لا إطلاقا بدليل أن المادة الثالثة من الدستور المؤقت تنص على أن الأكراد شركاء في هذا الوطن، وعندما بدأت الحركة الكردية برفع السلاح، لم تبدأ كحركة تحررية بل قام بها الإقطاعيون والاغوات وهذا معروف للجميع كعباس لولان ومجموعته والبشدري. كانت حركة إقطاعية تواءمت عملياتها ونسقت مع ايران آنذاك لأجل تصعيد التأزم بالوضع السياسي في داخل البلد كان قاسم مؤمناً بحق الأكراد في نيل حقوهم القومية وتحقيق الحكم الذاتي لهم. وهذا الايمان منطلق، كما أرى، من تأثره بأفكار الحركة الوطنية العراقية وخاصة الديمقراطية المنزع والتي منذ الثلاثينيات كانت تطال بحق الأكرا د في حكم ذاتهم وتقرير مصيرهم.

في الوقت نفسه اندلعت الحركة ومفاوضات النفط مع الشركات قائمة، وكانوا يخافون من سريان الاتفاقيات الجديدة مع العراق على بقية الدول المجاورة، ومنها تطبيق القانون رقم ٨٠! ولهذا قررت شركات النفط ذبح الثورة وقائدها! وهذا التهديد وصل لقاسم من أكثر من مصدر داخلي وخارجي، تحذره من عواقب عدم اتفاقه مع شركات النفط الأجنبية. ومن الجدير بالذكر أن قاسم عندما أراد من وزراءه التوقيع على قانون رقم ٨٠، قال بالحرف الواحد تعالوا لنوقع على قانون أعدامنا لأنه يدري وهم يعرفون بأن هذا خط احمر بالنسبة لشركات النفط. وهذا ما دللت عليه الوثاق الأخيرة التي ترجمها د. مؤيد الونداوي ونشرت في العدد الأخير من ملحق المدى حيث كانت السفارة البريطانية تتصل ببعض المتامرين ومنهم قواد فرق أنذاك.

❖ بعد وفاة عبد الكريم قاسم الناس بقت متعلقة به وتزعم هو موجود بالقمر بماذا يختلف عن الأنبياء؟

أنا أؤمن ككاتب مادي النزعة، أقول: بأن للفرد دور في التاريخ لأننا لا نستطيع أن نتكلم عن الثورة الإسلامية الأولىبدون النبي محمد(ص)، ولا

على الثورة الصينية بدون ماو تسي تونغ، ولا على ثورة أكتوبر بدون لينين .
ونفس الشيء ينطبق على عبد الكريم قاسم فلا يمكن الكلام عن ثورة ١٤ تموز بدون قيادة قاسم لها وللجنة العليا للضباط الأحرار .. طالما أن الشخصيات الفذة لا تظهر في أي مجتمع كان بصورة اعتباطية، بل بحكم الضرورة التاريخية، إذ أينما ومتى ما تظهر إليها حاجة المجتمع والتاريخ .. عندما تظهر الحاجة إلى مثل هذا الشخص، يتم العثور عليه. هذا من جانب، ومن جانب آخر كان هذا الرجل ترجمة أمينة لمفهوم هيغل عندما رأى أن: التاريخ هو عملية تغيير الإنسان لبيئته وإنه حيثما لا يوجد تغيير فليس ثمة تاريخ. وتأسيساً على هذا القول أعتقد أن عبد الكريم قاسم ميزته انه هيأ تربة التغيير الاجتصادي السياسي بل والاكثر من ذلك قاد صيرورة التغيير نفسها، بمعنى آخر أوجد قاسم تاريخ للعراق المعاصر يتميز بمكوناته الخاصة.. ولو طرحنا جانباً الرؤية العاطفية، كقاسمي الهوى أقول : العراق، ونتيجة لفعل التغيير في ١٤ تموز، قد غَيَّرَ من توجهه الاقتصادي بصورة عامة، كما غَيَّرَ من بنية الأنماط الاقتصادية واولوياتها، وألغى طبقات اجتماعية وطردها من مسرح الحياة لأنها لا تتواءم مع العصر، وليس كرها بها! كطبقة الإقطاعيين والكمبرادور، وإنما لكونها لا تستطيع أن تقود عملية إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتحقق الانتقال النوعي به نحو الافضل لأنها تعتمد على وسائل إنتاج قديمة، علاقات إنتاج بالية، يرفضها منطق التطور . كما غيرت الثورة من بنية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع من خلال تبني عملية المساواتيةالاجتماعية بين كل المكونات الإثنية والمذهبية والدينية وعمل فعل التغيير على أشياء كثيرة في صالح أن يضع العراق على سكة الحداثة.. وعليه فكانت الخطوة الثانية الأكثر أهمية في تاريخ العراق السياسي المعاصر ونقلة حضارية أولى تحسب لقاسم بغض النظر عن اخطائه التي رافقت عمله.. ومن يعمل يخطأ، حتى انه وضعته في مصاف القادة الكبار .. بما أسس لتاريخ العراق المعاصر.وهذه حقيقة دعنا نعترف بهذا الشيء .

♦ **كم عدد الشهداء من اعضاء الحزب الشيوعي وأنصاره و من عموم الشعب في انقلاب ٨/ شباط خلال ٤٨ ساعة ؟ وهل صحيح أنه قدر ب ٢٠٠٠٠عشرون ألف؟**

في البدء دعنا نؤشر إلى أن ضحايا الانقلاب كان من الكبر بما لا يقاس آنذاك مقارنةً بعدد ضحايا الانتفاضات الشعبية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أنا لا أميل لهذه الأرقام المبالغ فيها رغم عمليات القتل العشوائي التي تمت، ومن خلال قراءتي للحركات الانقلابية التي قادها التيار القوماني المناهض لقاسم كانت تعد قائمة بأسماء الذين يجب اجتثاثهم وهذا منذ عام ١٩٥٨ حيث جرت أربع محاولات انقلابية اثنان منها قادها عبد السلام عارف، وواحدة احمد حسن البكر، والرابعة مؤامرة رشيد عالي الكيلاني.حيث بينت اعترافات المتهمين هذه الحقيقة . كان عدد القتلى طيلة حكم البعث ولغاية ١٨ تشرين يتجاوز وفقا لبعض الدراسات رقم عشرين الف قتيل ومفقود ضمن عمليات التصفية الجسدية. ويحاول البعض تقليل هذا الرقم.. لكن الأهم ان هذه الابادة كانت علامة سوداء في تاريخ الحكم وهذا ما أشار إليه بعض اعضاء حزب البعث نفسه، وكانت إحدى أسباب الانشقاقات التي عصفت به منذ عام ١٩٦٤ وما بعده . وممكن التوقف بجدية على ذلك في التجربة المرة لمنيف الرزاز.. الذي اغتاله النظام نفسه.

وللعلم فإن إذاعة الانقلابين قد أعلنت في خبر لها، في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر ٨ شباط، موجه إلى قائد شرطة النجدة المقدم فاضل السامرائي إلى الالتحاق بمنصبة، على ان يقوم بإلقاء القبض على الاشخاص المشتبه فيهم والمزود بقائمتهم . وممكن العودة إلى كتابي { عبد الكريم قاسم في يومه الأخير} حيث أجبت بالتفصيل عن ذلك.

- الجانب الثاني كانت إذاعة في الكويت تبث من هناك على موجة خاصة قوائم بأسماء وأماكن إختباء القيادة العليا التابعة للحزب الشيوعي العراقي والقوى القاسمية والتقدمية. وفي الساعة التاسعة وعشرون دقيقة أذيع بيان، أنا أسميته بيان الإبادة، بيان رقم {١٣} الذي كتبه طالب شبيب وذيل بتوقيع رشيد مصلح التكريتي – الحاكم العسكري، الذي خول القطاعات العسكرية

والشرطة والحرس القومي بإبادة (كما جاء في نص البيان) قتل الشيوعيين أينما كانوا . من هنا بدأت ماكنة الموت تطحن وتفعل مفعولها.. علماً أن ساعة الصفر للانقلاب تمثلت بإغتيال الشهيد جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية أنذاك ، وعليه فإن عدد القتلىوالاعدامات للحياة في مرحلة البعث الأولى قد تجاوزت هذا الرقم المذكور في السؤال! خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار عمليات الإبادة الجماعية التي تمت في كردستان وعمليات القتل التي كانت تتم في داخل السجون و المعتقلات الرهيبة (كقصر النهاية السيء الصيت) ونتيجة القتال الذي كان يدور في الشوارع أيام ٨- ٩ /شباط سواء في الكاظمية وشارع الكفاح ومنطقة الشاكرية ومناطق أخرى متعددة من العراق برمته .

◆ **من كان صاحب فكرة خدعة رفع صور الزعيم قاسم من الانقلابين في عملية الذهاب والهجوم على وزارة الدفاع ؟**

رأي الشخصي . إن هذه الفكرة كانت بوحي من قبل المخابرات الأمريكية CIA ، وصاحب هذه الخدعة المجموعة التي كان يترأسها وليم ليكلاند مسؤول محطة العراق أنذاك ، وهو الذي درس كقائد وكمنظومة {مخابرات أمريكية} ، سلوكية عبد الكريم قاسم في شهر رمضان وفي أيام الجمع {العطلة الرسمية للدولة} حيث كان الزعيم قاسم يعمل على انجاز المعاملات التي لديه ومن ثم يخرج ليلا أو عند تباشير الصباح ، حيث يتفقد ويزور بعض المناطق والأحياء في بغداد. و يعود إلى البيت وينام من الساعة السادسة صباحا وحتى الساعة الثانية عشر ظهرا. وبعد الظهر يمارس أعماله الاعتيادية. هذا العمل دُرِسَ دراسة كاملة، لهذا السبب لم تجر العملية الانقلابية في الليل كما اجرت اغلب المحاولات الانقلابية السابقة كنتيجة لهذا الرأي.

البعثيون يقولون نحن راقبنا ورصدنا تحركات قاسم، ولكني أعتقد أنهم ليس لديهم هذه القدرة ؟ الأمريكان درسوا هذه الحالة وغيرها من الممهدات التي سهلت عملية الإطاحة بقاسم. كما درس الأمريكان عملية الانقلاب بالتوافق مع رمضان لأن الحركة لم تكن مقررة أن تتم في رمضان، إذ كانت هناك

حركتين، تتم في يوم واحد، وبالتحديد في عيد الفطر عند ذهاب عبد الكريم قاسم إلى نادي الضباط للمحاربين القدماء وكانتا ذات انتمائين مختلفين، الاتجاه القومي الذي يتزعمه صبحي عبد الحميد ومسؤوله الحزبي آنذاك نايف حواتمة صاحب مقولة (بيان رقم{١٣} ثورة أهم من ثورة ١٤/ رمضان) بناءا على تصريحه وليس اجتهاد مدني، إذ سبق وان نشر ذلك في مقالة له في بغداد في شهر شباط من عام ١٩٦٣.

ولذا كان الاستعجال بالمغامرة الذي لعبها حزب البعث العراقي، خاصة بعد إلقاء لقبض على بعض زعاماتهم يوم ٥ شباط، لذا قدموا تاريخ الانقلاب رغم ما فيه من عدم احتساب لفرص النجاح.. وحتى في هذه الحالة لعب الأمريكان، كما أعتقد، دوراً في إقناع الانقلابيين من خلال صالح مهدي عماش من تنفيذ الانقلاب في أقرب تاريخ ممكن .. من خلال دراسة الحالة السيكولوجية لعبد الكريم قاسم، إذ اوصلوا إلى الانقلابيين بأن قاسم سيعفو عنهم عند الفشل .. إذا نجحنا فهذا خير على خير،وإذا لم ننجح ؟ فبعد فترة سيعفي قاسم عنكمانطلاقاً من مبدأ {عفا الله عما سلف} وفعلا نجحوا وفق هذه الأطروحات في إقناع الآخرين.

❖ من قام بالتخطيط لعملية اغتيال أو ضرب عبد الكريم في شارع الرشيد عام ٥٩؟

التخطيط كان من قبل فؤاد الركابي ومن خلفه قيادة حزب البعث وموافقة القيادة القومية رغم نفيها إلى الأمر بعد فشل المحاولة. حسب قول فؤاد الركابي في كتابه (الحل الأوحد) وخالد علي الصالح في (النوايا الطيبة) وأياد سعيد ثابت في (عندما يواجه الثائر مصيره).. حيث انهم قد ذكروا أنهم خططوا لهذه الفكرة منذ شباط ١٩٥٩ وأرادوا في البدء إلقاء حزمة من المتفجرات على سيارت الزعيم في أثناء مروره في شارع الرشيد.. لكنهم عدلوا عن هذه الفكرة واستعاضوا عنها بحركة تبتدأ بقتل قاسم ومن ثم الاستيلاء على السلطة بالتعاون مع بعض القيادات العسكرية في وزارة الدفاع ومساندة محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وغيره من الضباط من التيار القومي. وقيل حتى أن

احمد صالح العبدي/ الحاكم العسكري العام، كان يعرف بالمحاولة لذا اجلوها بعد استشارة القيادة القومية التي كانت متواجدة في بيروت آنذاك. بعدها نسقوا العمل بينهم وبين بعض القوى المناهضة لقاسم وهيئوا الاجواء المسمومة للقيام بالعمل.

وقيل كان من ضمن المنفذين بعض الإفراد سيء السمعة والأخلاق، إن المعني بذلك صدام حسين نظراً لمساهمته في اغتيال الكادر الشيوعي سعدون التكريتي، وقيل أخيرا، مساهمته في اغتيال المدرس التقدمي ممدوح الالوسي. أما الباقين فكانوا من العاملين في الحقل الحزبي . لذا أنا لا أميل إلى هذه الرؤية اللا أخلاقية والخالية من الموضوعية. إن هذا العمل كان من ضمن عملية الردح السياسي والصراع اللاخلاقي، لأن واحدة من مميزات الصراع السياسي والحزبي على وجه الخصوص في مرحلة عبد الكريم قاسم، انه كان صراعا لا أخلاقيا في بعض جوانبه.. حتى تم إشراك الشقاة والبلطجية في صراع الشارع السياسي .

وبعد فشل المحاولة وتغير سياسة قاسم من التحالفات الداخلية خرج القومانيون يهتفون.. ، تشفياًعند خروجه من المستشفى : {احنه الكسرنة أيده و احنه نحتفل أبعيده} هذا التشفي يعبر عن اللا اخلاقيات الصراع وتدني بالوعي الجمالي والسياسي.. تصور أن بعض القوى المناهضة لقاسم اشركت حتى تلك الفئات من قاع المجتمع لتساهم في توتير الاجواء.. فقد حرضوا العاهرات لتخرج بمظاهرات ضد عبد الكريم قاسم، لأنه أراد أن يوفر الحياة الكريمة لهن ويريد انتشالهن وينقذهن من براثن هذا المحيط الاجتماعي المزري، وان يعيشن بكرامة إنسانية في مدينة الرشاد .. التي حولها البعثيون لاحقا إلى مسلخ بشري تابع إلى الأمن العامة تنعدم فيه ابسط الحقوق المدنية و الأخلاقية.

◆ ما هو دور رجال الدين في إسقاط حكم الزعيم ؟

بتجرد علينا في البدأ الإقرار بأن المؤسسة الدينية، والمؤسسات السياسية والاجتماعية والحزبية أغلبها، وربما جميعها بدون إستثناء، لعبت دوراً سلبيا

رغم وجود بعض الأسماء وشخصيات في هذه المؤسسات، رفضت السير بهذا التوجه المناهض لقاسم و لبرنامجيته وللتوجهات اليسارية التي سادت في عراق تلك المرحلة . لكن على العموم كانت الموسسة الدينية عامة والشيعية خاصة قد سارت في هذا التوجه معللة ذلك بكون قاسم قد أصدر عدة قوانين مخالفة للشريعة الاسلامية منها قانون الأحوال الشخصية في تموز/ ٥٩ .. لذا أصدروا فتاوى منها تحريم الصلاة على أرض الإصلاح الزراعي، باعتبارها أرض مغتصبة ومن ثم فتوى تحريم الشيوعية كرد فعل لقانون الاحوال الشخصية. وأنا أقول هذا غير صحيح إذ أن الفتوى صدرت في آذار ١٩٦٠، والقانون صدر في تموز ١٩٥٩.[١] والآمر الآخر أن قانون العقوبات البغدادي الذي سن في العهد الملكي هل كان مطابقا للشريعة الإسلامية؟ وهل كان حكم الزانية والزاني فيه مطابقاً للشريعة التي تنص على رجمهما! ومسألة الإرث في الأرض الزراعية الذي ساوى بين الرجل والمرأة في القانون المدني هل هو متطابق مع الشريعة.؟ فلماذا سكتت المؤسسة الدينية ولم تعلن رفضها إلا في الجمهورية الأولى . إذا لم يكن الدافع إلى ذلك سوى دوافع تناهض برنامجية قاسم التي أخذ بتطبيقها وكذلك أفقها المستقبلي وقاعدته الاجتماعية وهذا غير مبرر علميا ولا موضوعيا .العامل المهم و الأكثر أهمية أن هناك فئة اجتماعية ضمن المؤسسة الدينية من الذين يعتاشون على مداخيل تأتيهم من رؤساء العشائر والإقطاعيين وقد حرموا منها بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

---

[١] - يقول عبد اللطيف الشواف حول هذا القانون : " جلب المرحوم عبد الكريم القانون المدني واطلع على القسم الخاص بأنتقال حقوق التصرف في الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو، وبما تنطوي عليه من المنطقية وسهولة الفهم، واقترح وطلب إضافة المواد، كما وضعها السنهوري في القانون المدني إلى قانون الأحوال الشخصية لتطبق على المواريث كلها، وبذلك نكون قد اكتملنا نقص عدم وجود قسم للميراث في المشروع، علاوة على توحيد أحكام المذهبين السني والجعفري.. ." ص. ٨٤، مصدر سابق. والسؤال الذي يطرح هنا لماذا التزمت المؤسسة الدينة الصمت على هذه النصوص في العهد الملكي؟؟؟؟

وأتذكر جيدا أن مجموعة من علماء الشيعة ذهبت إلى قاسم، تشتكي هذه المسألة أن هذه العوائل جردت من مواردها الاقتصادية فالتفت إلى رئيس الادعاء العام ومستشاره القانوني وقال الزعيم له : ابحثوا عن منفذ لهذه الفئة الاجتماعية على أن تبقى لها مداخيل وكان واحد من الأخذات التي قام بها قاسم قد عين ما لا يقل ٥٠٠٠ خمسة آلاف معمم من خريجي الحوزة وكلية الفقه ليدرسوا اللغة العربية والدين في قرى الجنوب عوضا عن الأموال التي تأت من الصدقات والزكوات وغيرها. في الوقت نفسه كانت هناك اتهامات لبعض قيادات المرجعية بأن لها صلات مع شاه إيران ونظامه السابق! وهذا ليس، أنا كباحث قاسمي أقول في ذلك فحسب، فإن هناك الكثير من رجال الدين{الشيعة} البارزين الذين عملوا في العمل الشيعي السياسي، نعم توجد تأثيرات إيرانية وأخرى تأتي من الخارج لعبت دوراً في الضغط على المؤسسة الدينية وبالتالي ساهمت في وأد ثورة ١٤ /تموز وهي إحدى النقاط التي أثيرت ضد قاسم باعتباره أراد أن ينصف هذه الطائفة من خلال توحيد الاوقاف بغية إيجاد مداخيل لهؤلاء العاطلين عن العمل.. كما انه في سياسته أراد الحد من غلواء الطائفية السياسية التي وصمت العراق المعاصر.

◆ ما هو رأيك بوقوف المملكة الأردنية والمد قومي ممثلا بنظام جمال عبد الناصر إضافة لشاه إيران ضد قاسم العراق؟

أن من النقاط المهمة لتاريخ الجمهورية الأولى{جمهورية قاسم} ، أن كل دول الجوار دون استثناء عادت نظام عبد الكريم قاسم بهذه الدرجة أو تلك وساهمت جميعها في تهيئة الاوضاع الشاذة لقلب نظام الحكم! لأنه خرج عن السرب المغرد ضمن الجناح الغربي في الصراع العالمي والحرب الباردة آنذاك. في الوقت نفسه لم يرتمِ قاسم في حضن الجناح الشرقي وإنما أراد أن يشق لذاته طريقا خاصا ينطلق من مصلحة العراق ولأجل العراق وبالتالي فهو لم يقطع كل صلاته بالغرب بل حافظ على تلك العلاقات بما ينفع العراق وفي الوقت نفسه مد علاقاته إلى الدول الاشتراكية السابقة .

كانت جمهورية قاسم قد اختطت لذاتها جملة من الصيرورات التاريخية باعتبارها دشنت سياقا تاريخيا يختلف جذريا عما سبقه من : نواحي القضايا التي تبنتها ؛ القوى المحركة لها ؛ الأفق التاريخي لمشروعها التحرري. هذه الصيرورات تعارض بل تتناقض تناحريا مع الصيرورات المتقاربة مع دول الجوار. كما ان الجمهورية الأولى بدأت تعيد إنتاج الظاهرة العراقية ضمن اطر مشروع ثلاثي الأبعاد: وضعي – عقلاني- علماني، ضمن تفاعل الأهداف التنويرية المنطلقة من ثلاثية : الفرد- العقل- الطبيعة.. هذه المكونات للمشروع القاسمي تحفز كل شعوب المنطقة مما يثير سخط حكامها على قاسم وتجربته. كما لا ننسى البعد الذاتوي لزعماء هذه الدول الذين رأوا في كارزمية قاسم تهديدا لهم. فتحالفوا حتى مع أعدائهم لقتل قاسم.

وفي إحدى محاضراتي في الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق قي عام ٢٠٠٨ قام أحد الضباط برتبة لواء في الجيش السابق بمداخلة معي قال: أريد أعطيك معلومة، بأن الطائرة الأولى التي قصفت مقر عبد الكريم قاسم جاءت من الأردن ! لكنني لا استطيع أن أؤكدها أو انفيها، ولكن كمحترف ضابط برتبة لواء في النظام السابق يتكلم بهذه القوة بمعنى قد يمتلك شيء من الصدقية

❖ لماذا رفض الزعيم قاسم يوم ٨ شباط العرض السوفيتي بالإنزال الجوي وإنقاذ ثورة ١٤/تموز؟

هذه واحدة من مكوناته الطوباوية الثورية . إذ نظر قاسم إلى الصراع الدولي آنذاك وعنده هاجس كبير جداً، الخوف من أن ينعت بأن نظامه نظاما شيوعيا.. وإلا لو جاءت قوات حلف وارشو إلى العراق لقال المغرضون والغرماء هل صدقتم بأن هذا النظام نظام شيوعي! في حين هو يعرف جيدا ! و هم يقولون ذلك سواء دخل السوفيت أم لم يدخلوا ! من زاوية ثانية لم يدرك قاسم حجم التآمر عليه ولم يعرف سعة الانقلاب داخليا واقليميا ودوليا.. وكان يعتقد أن قاعدته الاجتماعية من فقراء بلدي ستحميه. لقد كان يعرف

أبعاد الانقلاب لكنه لم يعرف ان ضباطه (القاسميون بعضهم) كان يتعامل معه تعاملا وظيفياً وليس تعاملا سياسيا/ فكرياً.. لذا طلب من بعضهم تركه في اليوم الأخير من حياته ولم يمكث معه سوى محبيه الذين ابعدهم عن دائرة القرار ومراكز المسؤولية. هذه من اخطاء قاسم الكبيرة.

◆ لماذا سكت الشعب عن جريمة قتل زعيمه بهذه الطريقة البشعة؟

ينبغي علينا تغير السؤال، الشعب لم يسكت، بدليل ان ذلك النهوض الجماهيري الذي عم العراق بأكمله حتى ذاخل القوات المسلحة .. الحركات الانتفاضية الأولى التي جرت يوم ٨- ٩شباط داخل كتيبة الدبابات في ابي غريب خير وسيلة لدحض ذلك .. والتي قادتها قاعدة المؤسسة العسكرية (الجنود والمراتب) وثم هذا الامتداد الذي توجه ولأول مرة بتاريخ المؤسسة العسكرية ليس في العراق فقط ولكن بكل أنحاء العالم أذ انتفضت هذه القواعد للمؤسسة العسكرية أو بعض أجنحتها، وهي في أحد دوافعها كانت تطالب بالثأر لقاسم ولثورة ١٤/تموز، كانت حركة حسن سريع ياسيدي الفاضل لم تأت بها أي حركة في الانقلابات العسكرية في العالم الثالث. فالانقلابات العسكرية يقوم بها الضباط ولا توجد محاولة انقلابية قام بها العرفاء إلا حسن سريع . وقبيل حسن سريع وهذه لا أحد يذكرها يوم ٩/شباط قبل أعدام الزعيم قاسم تحركت نفس كتيبة الدبابات في أبي غريب الثالثة والرابعة لغرض إجهاض الانقلاب وتم أعدامهم و تصفيتهم في نفس المكان جميعا ! ولم يذيعوا هذا الخبر. كان الشعب مغلوب على أمره. واعني بالشعب هنا تلك الكتلة الجماهيرية التي مثلت قاعدة الحكم والتي كان حجمها بدرجة من السعة العددية، ومن جانب آخر لمكانتهم في عملية الإنتاج الاجتماعي. انهم الكتلة التي عنتهم ثورة ١٤ تموز.. والدليل انهم لا يزالون يمجدون قاسم وثورته ويناهضون الانقلاب ليس عاطفيا قدر كونه انعطافة سلبية في تاريخ الحضارة العراقية المعاصرة.

◆ **أنت كقاسمي هل تعتقد أن الهوية العراقية انتهت من ٦٣ لحد الآن؟**

من النقاط المهمة التي لم تستطع كل حكومات القرن العشرين القومانية، ملكية كانت أم جمهورية، هي استكمال بناء الأسس المادية للهوية الوطنية.. سواءً في منظومة التوحيد الاقتصادي لمناطقه الجغرافية أو ضمن توحيد القوى الاجتماعية المختلفة في إطار الهوية الموحدة. ربما كانت تعددية التكوين أحد نقاط الضعف. لكن كان المفروض على الحكومات ان تعبد الطريق للتوحيد من خلال إلغاء مفعولية قانون التطور المتفاوت للمناطق الجغرافية. وابرام عقد اجتماعي مساواتي بين المكونات الاجتماعية للمجتمع العراقي. لم يستطع النظام الملكي بناء مثل هذا التكوين المادي، فكان من سماته الاضطهاد الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي للمكونات الاجتماعية والطبقية وسيادة الطائفية السياسية والتمايزات الطبقية الحادة.

في حين حاول قاسم ردم الكثير من هذه الهوة الاجتصادية/ السياسية من خلال تبني عقد اجتماعي أقرب إلى الواقع العراقي، وتوحيد الربط بين المدينة والريف وبناء الأساس المادي للهوية الوطنية العراقية من خلال الاعتراف الدستوري بحق الشعب الكردي في إدارة ذاته. وكذلك الحال بالنسبة للمكونات الاجتماعية الأخرى جاء الانقلاب الدموي في شباط ١٩٦٣ كرد على هذه السياسة المتميزة.. فبدأت التناقضات والصراعات بين المكونات والسلطة. وانتقلوا بالحكم من حكم السلطة المدنية إلى حكومة المدينة الصغيرة وبالتالي العشيرة ومن ثم العائلة.. فكان البلاء للهوية الوطنية. نعم هذه المرحلة للجمهورية الثانية كانت قفزة إلى المجهول بالنسبة للهوية الوطنية.. فبدلا من الهوية القومية المعلنة رسميا على الأقل اصبحنا حبيسي القرية.. فضاع الوطني والقومي.. هذا الموقف هو العودة القهقري إلى المؤسسات السابقة على الدولة.

ما بعد عام ٢٠٠٣، هنا صراع اجتماعي نحن بصدد، حول الهوية العراقية بين القوى السياسية واحد منهما هو ماهية العقد الاجتماعي بين الدولة العراقية الحالية و بين المكونات الاجتماعية ؟ كل مكون من هذه المكونات الاجتماعية

بغض النظر عن دينها أو مذهبتيها أو قوميتها يحاول آن يثبت دستوريا حصته من كعكة العراق هذه المسالة مقبولة، ولكن غير المقبول عندما يبتدئ أن يستحوذ على أكثر من حصته وبالتالي منهم من سيرفع السلاح لأجل الحصول على أكبر كمية. ومنهم من يرفع السلاح من أجل إيقاف المتداول ومنهم من أجل تثبيت ما لديه سواء ما جاءت للتعبير عن طبيعة مكونه أم لا ؟.هذه هي الحالة الواقعية ولكن هل ستستقر الهوية العراقية كما نحن نريدها؟ نعم، ونعم ضعيفة جداً، لأن هناك فئة من السياسيين ليس من مصلحتها تثبيت الهوية الوطنية العراقية لأنهم يفقدون حاضنة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكنني كمتشائل ! أقول: الهوية العراقية لها جذر اجتماعي ولها مكون في الثقافة العراقية ولها جذور تمتد إلى سيكولوجية الفرد العراقي من هذه الزوايا المتعددة نستطيع القول بالمحصلة النهائية نعم ستبرز الهوية العراقية ربما نقطة الضعف فيها هي المسألة الكردية. أنا شخصيا كقاسمي الهوى إميل إلى عملية أعطاء حقوق الشعب الكوردي لأن أنا انتمي إلى العراق لكن عندي جذور عربية، من حقي أن أطالب بالوحدة العربية، إذا لماذا لا اسمح للكوردي في أن يكون وحدته القومية، وهو شعب مقسم بين أربع دول ربما الظرف الدولي أو الإقليمي بل حتى الوضع الداخلي، لا يسمح لهم الان. أولا ينبغي أن نؤمن بهذا المبدأ.

❖ هل الوقت الآن أفضل للأكراد بالانفصال عن العراق؟

متى ؟الآن، أم مستقبلا، أذا تقصد الآن، أنت تعرف وأنا اعرف وهم يعرفون جيدا، أن الظرف الدولي ليس في صالحهم، لأنه ليس لديهم مقومات الاستقلال، محاطين من كل الجهات التي تعادي طموحهم القومي، وممكن أن تقمع هذه التجربة. لهذا السبب أن عملية تعميق انتماءهم للعراق وتعميق الفعل الديمقراطي شئنا أم أبينا سيلقي بظلاله على مثقفيهم ومتعلميهم في دول الجوار لأجل المطالبة بإقرار حقوقهم القومية.وبدأت هذه العملية في تركيا عندما كانوا يرفضون إعطاءهم حقهم بالتكلم بلغتهم الكوردية.ويمنعون وسائل الإعلام للتحدث عن القومية الكوردية، وكانوا يرفضون إطلاق عليهم صفة الأكراد،

ويطلقون عليهم أتراك الجبل! ولكن الآن بدء العدد التنازل التدريجي، وهم بحاجة إلى مقومات مادية واقتصادية ونفسية .

❖ ما هي معلوماتك عن الاتفاقية العراقية – الكويتية في ظل حكم الزعيم حول الاتحاد الفيدرالي بينهما ؟

الاتفاقية نعم موجودة، ونشرها الكاتب حسن العلوي في كتابه { أسوار الطين} واخبرني بها المرحوم عبد الغني الخليلي عن لسان رئيس الوفد العراقي المفاوض بأنه يوم ٥/شباط كانت لديه علاقة قوية جداً بممثل العراق بهذه المفاوضات وهو السفير العراقي في براغ {قاسم حسن} العضو السابق في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي منذ الاربعينيات، وهو الذي قاد المفاوضات العراقية الكويتية والتي كانت تجري اغلبها في سويسرا بصورة سرية، لقد عاد السفير إلى بغداد في شباط ١٩٦٣ ومعه بالاحرف الأولى الاتفاقية التي كان مزمع التوقيع على مبادئها بالاحرف الأولى وسلمت إلى الزعيم قاسم.. وفيها الكثير من مبادئ الكونفدرالية وحددت المسؤولية بين الطرفين.وهذا ما أشار إليه خليل ابراهيم حسين في موسوعة ١٤ تموز وكذلك ابراهيم علاوي في كتابه المقايضة، برلين –بغداد . وموضوع الاتفاقية كما ورد في كتاب أسوار الطين صفحة ٨٨ كما يلي :

{ وأول من أفصح عنها هو الوسيط التاجر موسى علاوي الذي سافر إلى بغداد واتصل بصديق يعمل ضابطا في الجيش العراقي وهو مقرب من أحد وزراء عبد الكريم قاسم المقدم صبري عزيز الذي كان يشغل منصب آمر موقع الحبانية واجتمع مع وزير الأشغال والإسكان وقام موسى علاوي بطرح رغبة أمير الكويت عبد الله السالم في تسوية الخلاف بين العراق والكويت سلمياً والاتفاق على حل يرضي الطرفين وسال علاوي إمكانية موافقة الزعيم عبد الكريم قاسم في مفاوضات سرية للتوصل إلى الحل السلمي وكلف بهذه المهمة السيد احمد العمر وكيل وزارة المالية الكويتية ومن المقربين لشيخ الكويت فسافر علاوي إلى بيروت واتصل بالسيد احمد العمر في الكويت ورجاه أن يقدم إلى

بيروت فوصلها في أواخر نيسان ١٩٦٢وقام علاوي بابلاغه بطلب عبد الكريم قاسم فعاد العمر إلى الكويت واستطلع رأي شيخ الكويت وعاد مزودا بالأسس العامة التي يتصورها وكانت تتضمن أن يعلن اتحاد فيدرالي بين البلدين ويحتفظ العراق والكويت باستقلالهما الذاتي ضمن الاتحاد وكان أهم طلب ركز عليه الكويتيون هو احترام العراق لاتفاقيات النفط المبرمة بين الكويت وشركات النفط وعدم التدخل في شؤون التجارة الخارجية واقترحوا توحيد التعليم والجيش والتمثيل الخارجي على أن تبقى ميزانيات البلدين وشؤونهما المالية مستقلتين ومن صلاحيات الحكومات المحلية للدولتين وقدم الكويت عرضا بأن يساهم بمبلغ خمسين مليون دينار يدفعها للميزانية السنوية العراقية ومائة وخمسين مليون دينار للخطة الاقتصادية الخمسية ويسمح للكويتيين بمزاولة أعمال التجارة والاستثمار في العراق وتملك العقارات والأراضي الزراعية في محافظات البصرة والعمارة والناصرية .وكانت المفاوضات تجري بدون علم وزير الخارجية هاشم جواد بناء على رغبة أمير الكويت{ شخص واحد يفاوض} غير أن عبد الكريم قاسم اطلع هاشم جواد على الأمر بعد ورود مقترحات الكويتيين . وقد اختير السيد قاسم حسن السفير العراقي في جيكوسلفاكيا آنذاك إذ أن منصبه لا يثير الشكوك والتساؤلات باعتباره سفيرا في بلد اشتراكي ومفاوض الكويت برئاسة احمد العمر وعقدت جولة أولى من المفاوضات وعاد قاسم حسن إلى بغداد وقدم تقريرا مفصلا عما نوصل إليه الطرفان في زيورخ إلى الزعيم عبد الكريم قاسم وكان الاجتماع الثاني في مدينة أثينا / اليونان والتي من خلال هذا الاجتماع هاجم الزعيم قاسم دولة الكويت بمناسبة عيد الجيش العراقي مما حدا بالحكومة الكويتية بإيقاف المفاوضات والعودة للكويت . وبعد أسبوع من هذا الحادث اعبد الاتصال بالكويتيين وابلغوا باعتذار عبد الكريم قاسم ورغبته بتجاوز ما حدث وانجاز الاتفاق فوافق شيخ الكويت على عودة المباحثات على أن يوقع الاتفاق بسرعة وبدون تأخير وتقرر تأليف وفد على مستوى عال من العراقيين برئاسة وزير وقبل أن ينتخب مكان الاجتماع الذي تقرر أن يكون في الأسبوع الأول من شهر شباط ١٩٦٣/ ولكن انقلاب

٨/شباط/١٩٦٣ضد حكومة الثورة وقتل الزعيم عبد الكريم قاسم واندثر معه مشروع الاتحاد بين العراق والكويت الذي كان وشيك التحقيق} .

لا حكومة البعثيين الأولى أو الثانية أماطت اللثام عن هذا الموضوع، وواحد من الكتاب الذين كتبوا عن هذا الموضوع إبراهيم علاوي في كتابه الرائع المقايضة برلين- بغداد أشار هو الآخر إلى مضمون هذه الاتفاقية ولكن الرجل كان يحس بتعميم هذه الاتفاقية على مدارات متعددة منها الصراع الدولي والحرب الباردة والسوفيت كانوا يعرفون بهذه الاتفاقية ولهذا رفضوا الاعتراف بالكويت ليس ارضاءا لعبد الكريم قاسم ولكن ضمن عملية الصراع الدولي الدائر ومن مصلحة الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومته الاشتراكية وحركة التحرر الوطني إضعاف القوى الامبريالية في المنطقة بما فيها الصراع العربي – الإسرائيلي مجمل القضية كان هنالك تدخل داخلي كويتي – عراقي، إقليمي وأيضا في نفس الوقت دولي . من هذه الزاوية يمكن تفسير موقف جمال عبد الناصر والاتفاق الضمني بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية على عملية إسقاط نظام عبد الكريم قاسم ولقد مد ناصر المساعدات المادية والمعنوية للمناهضين لحكم عبد الكريم قاسم وقد اعترفوا كلهم بدا من فؤاد الركابي وانتهاء بقيادات بعثية سابقة كان لها دور كبير من جملتهم طالب شبيب، هاني الفكيكي، محسن الشيخ راضي.

ثالثا:

السيرة الذاتية للدكتور عقيل الناصري بقلمه

ولدت في مدينة (الناصرية - ١٩٤٤) الجنوبية والقريبة من الأهوار والصحراء، من الخضرة والجفاف وكانت تحمل المتناقضات ويتولد في أحشاءها التطلع نحو الشمس.. كانت عاصمة أولى الحضارات الانسانية .. رغم أن ذات المدينة لا يتجاوز عمرها مائة وخمسون عاماً. إنها المدينة التي تقع على نهر لكنها تشرب ماءها من نهرٍ آخر.. هذه المدينة كتب عنها الباحث الأكاديمي حنا بطاطو في دراسته الرائعة [الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية] إنها " بلدة مشهورة بروح الحرية التي لا تقهر". أنها المدينة التي أثرت بالوعي الجمالي العراقي من خلال التمرد الاجتماعي الذي انعكس في شيوع الأغنية وفي كون الكثير من مؤسسي الحركات السياسية .. قد ولدوا فيها .. إنها مدينة الناصرية.

ولدتُ وكانت الحرب العالمية الثانية تلملم جراحات ذاتها لتخرج من مسرح الحياة رغم تكدس مخلفاتها التي جثمت على روح الانسان وفي رحم أمنا الطبيعة، في عامها الأخير، كان ذلك عام ١٩٤٤. لا أعرف على وجه التحديد في أي يوم منه.. لكن أرخت والدتي مولدي بالقول: أني ولدت في يوم ليلة

القدر الكبرى. وهو ٢٣ رمضان. ولا اعرف بالتحديد أي يوم سوى أن السلطة العراقية سجلتني رغم أرادتي في سجلاتها الرسمية أن مولدي كان في ١ تموز ١٩٤٤. وتم اختيار اسم لي ليس لي دخل في انتقاءه. فهل يحق لي تغييره؟؟؟

تنتمي عائلتي من الناحية الاجتماعية إلى الفئة فوق المتوسطة من حيث الدخل، إمتهن الوالد العمل التجاري (بزاز- بائع اقمشة)، في أثناء ولادتي وحبوي في خطوات الحياة الأولى. ولكن عندما بدأت أتردد على المدرسة. أنحدر وضعها الاقتصادي، بحكم الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العراق في أواسط الأربعينيات، إلى مستويات ما تحت المتوسط. وسكنت الحاجة ثنايا حياتها.. مما اضطرنا إلى التكييف مع أبعادها بعناد كبير وإصرار على تجاوز المحن دون الوقوع في براثن الإثم الاجتماعي، ثورات الغضب النفسية انعكست على ذواتنا وكان لها مواقع مختلفة في تفسيرها وكيفية حلها وفي عمق تأثيراتها. وضحى الكبار من الأخوة والأخوات بمستقبلهم وحاجاتهم ومتطلبات شبابهم، لأجل أن يكمل الآخرون مشوار متابعاتهم العلمية وليتخرجوا من الجامعات. تتكون العائلة من ٤ أخوات وخمس أخوة. كان ترتيبي الخامس بينهم. وتأسيساً على ذلك يمكن اعتبار الوسط العائلي، كعامل مؤثر، من الناحية الثقافية.. هي بيئة متعلمة ومن الانتلجنسيا. إذ حصل بعضها على شهادات جامعية عليا (دكتوراه) والبعض الآخر من منتجي الثقافة وإن لم يحصل على مثل هذه الشهادة.

كانت القراءة والجدل هي القاسم المشترك بيننا. وكان المشجع الأكبر هو الوالد الذي يمكن اعتباره من المثقفين الكلاسيكيين. وكان يجيد النحو العربي حتى أفضل من الكثير من المختصين بالعربية ذاتها. كان جدلياً في طرحه، ميتافيزيقيا في تصوراته، يتطلع إلى المحسوس بلغة الواقع وتطوره المستقبلي، مؤمنا في حدود الواجب الاجتماعي، لم يتعصب للانتماءات والولاءات الدنيا. لذا انتمى إلى الجماعات الوطنية (العراقوية) النزعة باعتبارها أداة مساندة للهوية الوطنية للطيف المتعدد.. وأصبح عضوا متقدما في الحزب الوطني العراقي في الناصرية في ثلاثينيات القرن المنصرم.. وساهم في حركة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥، وحكم

عليه بالسجن لمدة ١٥ عاماً. وتم العفو عنه وعن المشاركين في الانتفاضة بعد تشكيل حكومة الانقلاب الأول. من هنا سكنت السياسة هذه العائلة ورأت مستقرا لها لدى الابناء وإن كانت بنسب متباينة، كما سكنته في أغلب العوائل العراقية وخاصة المتعلمة والمثقفة منها.

كانت لدينا في الدار مكتبة عامرة جداً. في علوم التاريخ والفقه واللغة.. وفيها عيون الأدب العربي، سعتها أغرت المكتبة العامة في المدينة على الإستعارة منها في الثلاثينات والاربعينيات. وقد ضاعت في خضم متطلبات سد الحاجات الضرورية والانتقال إلى مدينة السلام بغداد، حيث ترعرعت في أزقتها الشعبية التي ارضعتني جملة قيمها الاجتماعية ببعدها الانساني، من تعاون وتسامح، من محبة وصدق، من التمعن في الجمال من خلال فرزه عن القبح. وكان ذلك في بداية عام ١٩٥٠ في محلة يطلق عليها صبابيغ الآل. التي سبق وأن سكنتها شخصيات لعبت دوراً رياديا في تاريخ العراق المعاصر. على رأسهم الوطني النزيه محمد جعفر أبو التمن، الذي أمسى مثالا يقتدى به، وغيره من الشخصيات العلمية والثقافية والعسكرية.

كانت المحلة الشعبية في منتصف القرن المنصرم تضم العوائل الفقيرة والكادحة ومن ذوي الدخل المحدود مع قلة من الموظفين ذوي الدرجات المتوسطة في الجهاز الاداري. في الوقت نفسه كانت تحتوى على كل مركبات المجتمع العراقي وأطيافه الإثنية والاجتماعية والدينية.. من مسلمين ومسيحيين، من يهود ومندائين، يزيديين وشبك، سنة وشيعة، من عرب وأكراد، تركمان وسريان، كلدانيين وآشوريين. ورغم هذه التركيبة الجميلة، فإن المحلة البغدادية وتوزيعها في عموم المدينة كان يخضع للتراتبية الاجتماعية ومتأثراً بالأصول الدينية والمذهبية أو/و العشائرية أو/ والإثنية العرقية.

لقد تأثرت في طفولتي بما كان سائداً في هذه المحيطات الاجتماعية البغدادية من تكافل وتضامن اجتماعيين وهو مستنبط من ظروف عديدة، أهمها: طبيعة العلاقات الاجتماعية الأبوية (البطرياركية) وقيمها؛ ومن الاحساس المشترك بالظروف التي يعيشونها. ولكن يلزم الإستدراك من أن رؤيتي هذه لا تمثل

العودة إلى الحنين للطفولة. بقدر ما هي وصفاً لواقع الحال كما كان، من جهة. ومن جهة أخرى تتطلب الموضوعية أن شير أيضاً إلى نقيض هذه الحالة. إذ أن التكافل الاجتماعي لا يلغي الصراع والتناقض بين القاطنين، ومن وجود العصبوية المتشددة سواء أكانت دينية أو قومية أو طائفية، في المحلة الواحدة أو بين المحلات المتجاورة. وبصورة عامة لعبت ظاهرتان اجتماعيتان محليتان دورهما في نشر خطوط التأثير الاجتماعي/ السياسي وحتى الثقافي منه وهما: حمية العائلة العراقية الكبيرة من جانب، والمودة بين أهل المحلة الواحدة من جانب آخر.. وهذا العامل الأخير برز بدور كبير وظهر إلى سطح الوجود بعد ثورة ١٤ تموز بصورة خاصة، عندما اشتد الصراع غير المبرر موضوعيا بين الأحزاب السياسية.

كان ينتاب هذه الوحدات الاجتماعية حالات الصراع/ التكافل، وتأسست ضمن جدلية هذا التفاعل، مع مكوناتها ومحيطها، أخلاقية متميزة للحي.. أخذت تصطدم مع التطور المدني الذي بدأ يتسرب بصورة شبه علنية.. فنشأ التصادم بين الجديد والقديم كما حدث بين الاباء والبنون، بين القيم التقليدية وتلك الحضرية، بين الإرستقراطية القديمة والفئات الاجتماعية الحديثة.. في الولاء والتعصب، في الهوية الضيقة وتلك الشاملة، في طبيعة الحراك الاجتماعي وسرعة إيقاعه، في رؤية المستقبل وتوجهه .. الخ.

وهكذا شب جيلنا ونحن في دوامة هذا الصراع الاجتماعي/ السياسي.. الذي كنا نصادفه في معترك الحياة بين قيم المدرسة وما تبذره من تطلعات مستقبلية وتفسيرات علمية للظواهر، وبين تلك المشدودة إلى الماضي السحيق والقيم الساكنة لبيئة بعيدة عن التحضر. كانت المدرسة، دون ان نشعر، تدق فينا مسامير الافتراق والتمرد عن جفاف صحراء المعرفة، وتزودنا برؤية اخضرار شجرة الحياة وتفتحها.. وكان هناك بعض المربيين الذين سعوا بكل جد إلى الانطلاق بنا مع قاطرة الزمن.. منطلقين من العراق وهويته ومن الضيق إلى الأرحب ومن الولاءات الدنيا إلى الولاء الوطني وبعضهم القومي.. كان منهم، في مدرسة الاستقامة الإبتدائية للبنين الواقعة في رصافة بغداد، معلم الجغرافية

المرحوم عبد الله الراوي.. وذلك المربي الجليل سامي (لا أذكر اسم أبيه) الذي غرس فيَّ حب القراءة وكان يشرح المفردات الصعبة ويفكك طلاسم المعرفة التي تصعب على صبي في مقتبل العمر هضمها. وتلك اللمسات الصباحية من المعلم عبد الرزاق السامرائي وصوته الهادر في أرجاء المدرسة.. ومديرنا الوديع ثابت نعمان.. الذي لا يتوانى في معاقبة ولده أمامنا.. وذلك المعلم المندائي القادم من الناصرية ويخطو بتأني كأنه يحاول تجنب أديم الأرض.

هكذا عشت وتربيت في المحلة البغدادية وأستلهمت أحزانها وشجونها، أفراحها ومسراتها، تقاليدها وعاداتها، أحلامها وأساطيرها.. وأثرت في سلوكي الاجتماعي اللاحق ووسمت بعض من ملامح نفسيتي وتركيبتها.. بل حتى نمت لدي إلى حدٍ ما نزعة (الشطارة) والفهلوة.. وخاصة عند المواقف الصعبة. وقد هذبتها الحياة السياسية وقبلها الممارسة الدينية، ثم بالأساس وعي الذات نحو الكمال. هكذا بذرت العائلة والمحلة ورفقة الصبا والمراهقة في نفسيتي قيمها الجمالية (الايجابية والسلبية).. وكونت منظومة أفكاري ومنطلقاتي الحياتية. بما فيها من نقاط ضعف وقوة.. عانيت ولا أزال من بعضها.

كانت الأحداث السياسية التي عاشها العراق خاصةً ودول المنطقة عامة، منذ خمسينيات القرن المنصرم، عوامل مهمة شحذت الذهن بجملة من الاستفهامات وتلك التساؤلات المستنبطة من هذا الظرف.. وكانت تطلب مني بإلحاح الحلول المقنعة.. عجز الفكر التقليدي والديني، عن الإجابة عنها.. فلا بد من مخرج لإشباع هذه الرغبة، التي كانت تصطدم بطبيعة الصراع ودرجة القمع الاجتماعي والسياسي في الحياة العامة من قبل قوى التسلط، ايا كان نوعها.. اضطرتنا نحن الجيل الفتي نحو تلمس الطرق السرية التي كانت تثيرها فينا تلك الأسطورة التي تدق باب مسامعنا عن الحركات السرية وما تثيره من هالة الإحساس المدرك بالغريزة المقموعة، وما تطرحه من مفاهيم جديدة تتناغم وطموح الشباب من قبيل: المساواة، العدل، الحرية، العمل من أجل الجميع.. وما كان يثيرنا هو شهية معرفة الطقوسية الخاصة لأساليب العمل وأواليات التعاضد والفقة في الدروب والمتعة الخاصة بممارسة الممنوع. وهكذا انجذب هذا

الجيل نحو الحركات السرية الدينية منها أو العلمانية.. سيكولوجية البطل - المناضل أو المجاهد، لعبت دوراً كبيراً في جذبنا للحياة.. بما فيها من الدراسة وتكثيف القراءة والمطالعة والمناقشة لأجل المناقشة والتفوق في إظهار المعارف وليس في فهم الظواهر اياً كانت.. وهذا ما كان يتماشى مع سن المراهقة وتعقداتها وصراعاتها النفسية.

وجاءت ثورة ١٤ تموز بمشروعها الثقافي والاجتصادي وبعدها السياسي بفتحها الباب الواسعة نحو الحداثة والتجديد وتمزيق شرنقة السكونية الشرقية في إيقاع خطى الحياة، فأحدث (الطفرة الكبرى) في واقع العراقي ومستقبله وفي الوعي الاجتماعي الجمعي والفردي الذي أخرجنا من صبانا الذي لم نعشه بعفويته وزعرنته، بخبثه وسروره، بنجاحاته وكبواته، بصراعاته النفسية والعائلية. وتفجر الصراع بكل مكوناته، فكان كشفاً لذلك المستتر الذي عشناه في المحلة الغدادية وقيمها في عاداتها وانتماءاتها، الذي اتخذ أشكالاً جديدة في مظهرها لا يعكس مضمونها ولا ماهياتها. ومارس الفقراء حقهم الطبيعي عند نزولهم إلى شوارع الحياة، في الدفاع عن ذاتهم ومصالحهم وحقهم بالعيش المأمون في البلد الأمين. مارسوا السياسة من وقع حوافر الصراع والاحتكاك، بالتناغم مع الخطاب القاسمي النير المدافع عن هذا الحق والمختلف وإياه من حيث شكل الممارسة له، لأن قاسم حكم لهم ولم يحكم بهم.. فكان الصدام وكانت الانتكاسات لهذا المشروع الحضاري الأول في العراق الحديث.

في الوقت نفسه اتسعت المعارف وتطورت الرؤى وتعمق الوعي الاجتماعي وتجلياته الفلسفية والجمالية والحقوقية والسياسية والدينية.. فإنكسر الصمت وتشققت الأرض الاجتماعية عن عطاء كبير على كل المستويات. وأندحرت طبقات اجتماعية وطردت من مسرح الحياة وظهرت أخرى أكثر انسجاما وتناسقا مع فكرة التطور التي ظهر استخدامها بقوة، حتى في بعض الأحيان مبالغ فيها، ونمت حقوق للفرد والجماعة. وأعيدت بعضُ من المكانة للعطاء الثري وجوهر فلسفة الوجود الانساني (المرأة) وحقها في الحياة المشتركة القائم على الحب والاختيار، على المساواة والتكافل.. فكان القانون الأول للحياة

الاجتماعية العراقية بعد تموز، (قانون الأحوال المدنية) الذي أرعب العقول المتمية إلى الزمن الغابر وإلى الفكر المسكون بذكوريته وذلك العقل السلفي الذي تتحكم فيه اللحود أكثر من نبض الحياة في حراكها الزمكاني (الزماني - المكاني). وكانت المعارك السياسية، الموضوعية واللا موضوعية، أو بالأحرى (الحزبية الضيقة) التي لم تستطع أن ترى الهدف الأبعد لواقع البلد ومكوناته وجغرافيته، حتى أنهم غلبوا الجزئي على الكلي، الأني على المستقبلي، التكتيكي على السوقي (الاستراتيجي)، فكانت خسارتهم وخسارة التجربة التموزية/ القاسمية النيرة. وبقدر ما كان لهذا الصراع الدامي من تأثير سلبي على واقع التطور، فإنه كشف عن الأسس الخاوية والفقر المعرفي لأغلب النخب السياسية ومنطلقاتها الفكرية ونظراتها الجزئية لذاتها وللهوية الوطنية.. لأنها برمتها لم تدرك واقع حراكها وأواليات عملها وشكلية شعاراتها.

عندما أجتزت الدراسة الابتدائية عام ١٩٥٨، درست في متوسطة الكرخ، وصادف جيلنا تبدلات متغيرة في المناهج وتبدل مستمر في الاساتذة وعدم إستقرار سياسي.. .ألخ مما أثر في مستوياتنا الدراسية، كان بعضنا وأنا منهم، نتحايل على هذا الظرف من خلال تعمق الإهتمام بالقراءات الأدبية والاجتماعية والتاريخية والسياسية، خارج الإطر المقررة مدرسياً، لفهم أو بالأحرى محاولة فهم، طبيعة الصراع الاجتماعي ضمن صيرورة ظهوره وتطوره.. وبالتحديد الشخصية العراقية وواقع إنتمائها والهوية الاجتماعية لنا وانتماءتها.. فكان أول كتاب جاد قد قرأته.. هو للعالم الفذ علي الوردي.. وعاظ السلاطين.. ومن ثم بالتتابع جميع كتبه ودراساته من قبيل الأحلام بين العلم والعقيدة، شخصية الفرد العراقي، وعاظ السلاطين، خوارق اللا شعور، أسطورة الأدب الرفيع، الذي لم استطع أن استوعب ماهياته وهدفه .. . الخ فكان الفهم غير المدرك لذات المضامين وللذات العراقية بغناها وعمقها.. في عذاباتها وآلامها.. كما في قدرتها على ابتداع الأحساس بضرورة والحرية.

وتنقلت بين هذه المواضيع بدون منهجية للقراءةالمتنقلة بين مواضيع مختلفة. نقرأ ما يثير فينا من تساؤلات حياتية، وما يطرحه التطاحن الحزبي آنذاك، وأدبيات

الحركات السياسية التي كنا نناصرها في رؤيتها لواقع البلد وسبل تطوره اللاحق. وكان للتاريخ العربي والاسلامي حضوره في قراءتي لفهم طبيعة الصراع الذي نشب في أثناء الدعوة الاسلامية ببعده الاجتماعي وليس الديني أو المذهبي.. ومن ثم تحيزي المنطلق من واقع حياتي.. نحو الجماعات التي كانت تناصر الفقراء والجياع وتدافع عن حقوقهم.

في هذه المرحلة تركنا لهو الصبا.. أم اللهو تركنا؟؟ لا أدري.. ووضعنا جانبا مجلة سمير المصرية والمغامرات التي كانت تحاكي عقولنا المرحة رغم بؤس الواقع.. وودعنا الأزقة و(الدشداشة) والعفوية واللعب البريء على قلته وتغيرت نبرات أصواتنا وشعرنا بدخولنا مرحلة جديدة وسيطر على اهتمامنا موضوعات جديدة تلبي متطلبات التغيرات الفسيولوجية والنفسية المرافقة لعمرنا. كبرنا قبل الأوان وقبل إتمام سفرة الصبا والمراهقة. آنذاك احكمت الحياة، بالضرورة، من طوقها علينا، وتماشينا معها مرغمين، وأجبرتنا على خوض معاركها المادية والمعنوية، التي لا نفقه، حقيقة مداها ومبرراتها، دوافعها وأغراضها، عللها ومعلولاتها، ورغم ان تكويني النفسي المتأثر آنذاك بالبعد الديني غير المتزمت، ونزعتي نحو التسامح والجنوح إلى السلم ولا عصبوية الانتماء.. كلها منعتني من المشاركة في الصراع المادي، مكتفياً بالانتماء السياسي إلى خط الفقراء والكادحين (مادة التاريخ الانساني) عامة والمنطلق من عراقيته في أفقها العربي. وكان الصراع الفكري مادة محفز لأجل الاستزادة من القراءات المتنوعة، في البدء ليس لذاتها.. قدر مساعدتي في الجدال (الطفولي) الذي كان ينشب فينا.. وكذلك من أحساسنا أننا أصحاب رسالة لابد من نشرها وتبيان وجهة نظرنا في الحياة وما يدور فيها.

هكذا كانت حياتنا في الفترة القاسمية النيرة.. حركة دائمة.. تَحفْز.. قراءة.. صراع.. ممارسة سياسية سطحية التفاعل، فقيرة روحياً.. تدفعنا نحو المزيد من التوغل في ذاتنا لمعرفتها من خلال التاريخ والتاريخ العراقي بحد ذاته. كانت الثورة بحد ذاتها موضوعة مثيرة للجدل.. وكان مسارها يصطدم بالعقبات والموانع من القوى المتضررة، منها أو من مسيرتها اللاحقة، ومن تلك التي تريد

التجذير لها قبل آوانها. عرفنا لأول مرة المظاهرات الضخمة والاحتفالات الواسعة والاختلاط الاجتماعي والاهازيج المعبرة وانتشر الشعر الشعبي والابوذية والدرامي (والريل وحمد) في خارج حاضنته الجغرافية.. وظهرت أسماء جديدة ومفردات لغوية لم تكن مألوفة في المجتمع وغير متداولة بتلك السعة بعضها مفاهيم والآخرى مسميات.. كما أنحسر الحجاب الشكلي والمضموني، بمسافة اجتماعية واسعة.. وظهرت التنظيمات السياسية إلى السطح. كما مزقت الثورة شرنقة الإستكانة وإزدات المطامح.. وتوسعت الاماني وتعمقت الأحلام وكبر فينا الانتماء للوطن.. للحب وللرقصة الحمراء، لسمفونية الوجود الجديد ولزنابق الأمل القادم.

لكن.. .. .. . وفي غفلة من التاريخ.. هجم الجراد علينا، كوجود مادي وفكري وكبنية في طور التبلور وزعامة عراقية الانتماء، عفيفة القلب والصفاء، من كل حدب وصوب على طلع النخيل وأغنية الأمل وأغتالوا الفكرة والوطن.. وأبادوا المفكرين والفئات الوسطى والانتلجنسيا، واتخذوا من شريعة الغاب شريعة للدولة.. وكان القتل العشوائي المتبنى من الفكر المتريف والحزبوية الوكرية والعقول المتحجرة.. وفرضوا الفكرة الواحدة عوضاً عن تعددها الطبيعي.. واللون الواحد بديلاً لأطيافه.. والوترالآحادي عوضاً عن تعددية أوتاره. وجاء الدم يسيل لأجل الذهب الأسود والعيون الزرق.. ونبشوا الماضي لبناء صرحهم الوهمي على الرمال المتحركة .. فكان ما كان من خراب ودمار، طال أغلب الأطياف الاجتماعية وعاد الزمن متقهقرا يجر أذياله إلى الوراء. وبدأت الدولة تعود إلى الزمن المتقهقر حتى أمست ضيقة في وظائفها كأنها لعصابة آلت على نفسها قتل كل تطلعاتنا الذاتية والجمعية .

وترسخت في ذاكرتي عند قدوم هذا القطيع، منذ ذلك التاريخ صورة لا تمحى لحد هذه الساعة تؤروقني بفضاعتها ودلالاتها ومثلت البداية لما اقترفوه في هجومهم الثاني على السلطة. هذه المأساة عرضها الانقلابيون في مساء التاسع من شباط ١٩٦٣ بين فلمي كارتون أمريكيين.. حيث ظهرت على شاشة التلفزيون صورة الشهيد عبد الكريم قاسم وبقية رفاقه في صالة للعزف

الموسيقي.. كان الجثمان موضوع في كرسي بالاستوديو وجندي يتمشى ويمسك بأعضاء الجثة. كانت كاميرة التصوير تنتقل إلى مناظر التدمير الشامل لمقر الزعيم قاسم في وزارة الدفاع وتعود ثانية إلى حيث الجثث المنكل بها، ثم تعود الكاميرة إلى لقطات قريبة لمداخل ومخارج كل طلقة من طلقات الرصاص في جثمان قاسم.. وأنتهى الفلم نهايته المأساوية بمنظر سوف يظل للأبد منقوشاً في ذاكرة كل من رآه.. الجندي يمسك برأس قاسم المتمايل، من الشعر ويقترب ويقترب ثم يبصق على الوجه كله.. أنها رسالة الخراب المعنوي الذي بيتها الانقلابيون للمواطن في قدومهم، حيث بدأت ينابيع الحياة بالجفاف لحقبة طويلة جداً، لم يعتقد جيلنا أنها ستلتهم الحرث والنسل ويضع الوطن في أسواق المزاد الدولي.

في ظل هذه الظروف وذلك القمع المستشري، أنتسبتُ إلى جامعة بغداد/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكان في العام الدراسي ٦٣/٦٤.. وبدأت أنحو في دراستي منهجاً آخر أكثر اقترابا من الحياة ومبنياً على أسس مادية جدلية البعد لفهم الظواهر، أيا كان نوعها، وأخذت أحبو في هذا المنهج العلمي وقد استعصت عليَّ في البدء مقولاته ومفاهيمه، قوانينه وأسسه ومنظومة أوالياته وصيروراتها.. لما تحتويه من جدية وصرامة في التعبير من جهة ومن تفاعل جدلي بين أطرافه ببعديها التاريخي والمنطقي من جهة ثانية.

في الجامعة تعرفت على جملة من الزملاء في الدراسة والفكر والطموح وكان الجو الاجتماعي أكثر انفتاحا.. مقارنة، بعد التسلط الثاني لانقلابي شباط، درسنا من خيرة الأساتذة والمربين ومنهم من يرتقي إلى مستوى العلماء. كان الاقتصادي الجليل الراحل د. فوزي القيسي والعلامة الراحل محمد سلمان حسن، الذي إغتالته السلطة المتريفة، والدكتور الفاضل خزعل البيرماني والديمقراطي صادق مهدي السعيد وخير الدين حسيب ومحمد علي الجاسم وحسن زلزلة ومحمود المشهداني وعبد الحسين وداي العطية وغيرهم من جل الأساتذة الذين أناروا الطريق لنا في خضم الصراع الحاد الذي نشب في رحم المجتمع العراقي. كانوا يثيرون فينا التساؤلات.. يحركون العقل والجدل بغية الإستنباط والإستقراء.. بذروا فينا البذرة الطيبة التي أثمرت عند العديد منا في

مجالاتها المعرفية وعند البعض الآخر الوظيفية. كانوا يزرعون النخيل فينا ذو البعد المستقبلي.

كانت تلك السنون رغم فقرها المادي، مليئة بالغنى المعرفي والروحي، بالصراع الواعي والانتماء الفكري.. بالكفاح للذات الجمعية والفردية. بعودة الوعي المفقود لخط تموز.. لثورته الثقافية ولقواه الاجتماعية. كان الصراع بين الطلبة في تلك المرحلة اقل عنفا مما كان بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ المشؤوم. وجرت انتخابات الطلبة وساهمتُ فيها قدر الامكان بالتحشيد والعمل وفاز أتحاد الطلبة العام بنسب كبيرة جاوزت ال٧٠٪.. كما حدثت اعتصامات طلابية في عموم الجامعة من أجل انهاء حكم التفرد العسكري ذو الأبعاد الطائفية. كانت سنوات الأمل المفقود والخيبة الضائعة.. والترقب القادم.. والانتكاسات العربية ولملمت اليسار لنفسه قطريا وعربياً بغية التأثير على المسار اللاحق. ثم جاء فيضان الجراد ثانيةً، بعد نكسة حزيران في اتفاق اقل ما يقال عنه مشبوه، بحلة جديدة وإعادت حليمة لعادتها القديمة].. حيث الدم والعنف وإجتثاث الآخر.. لكن بطريقة جديدة سرية الطابع قمعية الهدف شرسة الممارسة مقترنة بدوغما أعلامية ذات منطق تبريري. " بهذا نصل إلى القانون الذي يحكم سلطة الطغاة: قانون التمتع بممارسة السلطة. لا مجال للأحكام الأخلاقية عندما تُدرس السلطة وفقاً لهذا القانون. هي لذة تشبه الفعل الجنسي. إصدار حكم أخلاقي على لذة الفعل الجنسي عمل باطل، لأنها قيمة بذاتها ". كما يرصدها الصديق الدكتور رياض رمزي. وهكذا ما كان العراق يعانيه طيلة الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣).

في هذه الفترة الجامعية.. أخذت الحياة العاطفية مداها أيضاً في الانفتاح على الحياة ونواميسها الطبيعية وليس المفتعلة من الرؤوس المتعلة.. حيث تشذبت الأبعاد الجمالية والرؤى الروحية والتفاؤل الموضوعي.. كذلك المشاركة السياسية الواعية.. والمناقشات العلمية والفكرية بين الاتجاهات المختلفة ونمت، إلى حدٍ ما، الفكرة التسامحية بين المدينيين بالعكس من تزمت المتريفين ذوي الولاءات الدنيا ورابطة الدم.

تخرجت من الجامعة والأمل التفاؤلي لا يزال قرينا بي.. عشت قرابة العام بضنك لعدم التمكن من إيجاد عمل لي في الدوائر الرسمية. ومما عمق حزني وفاقم رؤيتي الطبقية أن الذين كانوا اقل شئنا من الناحية العلمية والدراسية، تبوؤا وظائف مرموقة بعد تخرجهم حالاً، لا لشيء سوى لأنهم من أبناء النخبة الحاكمة.. ونحن ابناء (الخايبات) كنا نصراع الحياة من أجل اللقمة الشريفة من خلال العمل المنتج، ضمن منطق الحق والعدالة والمساواة في الواجبات والحقوق. حاولت العمل في شتى المجالات ولم أفلح إلا أن جاءت الفرصة بالدخول في امتحان الوظيفة الذي أجرته آنذاك، مديرية الخدمة العامة، ونلت المركز الثاني وتم تعيني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بوظيفة مفتش عمل.

بدأت الحياة تأخذ مسارا جديداً من ناحيتين: الأولى الاحتكاك العملي في الحياة والتضارب بين القيم النظرية ذات البعد المثالي.. وواقع الحياة وصراعاتها وتجاذباتها؛ والثانية الدخول إلى مسارات وظيفية تتطلب مهارة نظرية استوجبت مني التعمق في القراءة والدراسة. وكانت الخطوة الأولى لي في مجال البحث العلمي في حقل الأجور والحركة النقابية للطبقة العاملة في العراق. وتحدد المسار اللاحق لدراساتي التي كان تغريني في البحث وكشف المستور عنها.. وهذا يتناغم وانتسابي الروحي والنظري لهذه الفئة الاجتماعية الخالقة للقيم المادية.

استمر العمل في هذا المجال فترة خمسة سنوات، عملت تطبيقيا ونشرت عدة دراسات اقتصادية تطبيقية عن الأجور في الواقع العراقي، نشر بعضها من خلال المؤسسة الثقافية العمالية ومجلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجلة جمعية الاقتصاديين العراقيين والصحافة العراقية.. وشاركت في عدة دورات في هذه المواضيع أو قريب منها في داخل العراق وخارجه.. حيث انتظمت في واحدة منها ودامت ١٤ اسبوعا بإشراف خبراء الأمم المتحدة في موضوع التنظيم والاساليب.. وفي الخارج كانت الدراسة النظرية في منظمة العمل الدولية لمدة ٦ أشهر في جنيف ووارشو وبراغ وبودابست.. وكانت المحطة الأولى في السفر خارج الوطن.. وكانت المحفز الأرأس لأجل العودة ثانية لإكمال الدراسات

العليا وتحديداً في الخارج.. وكان هذا ما اصبوا إليه. فكانت السفرة الثانية إلى الاتحاد السوفيتي لدراسة موضوعة العوامل الاقتصادية الاجتماعية المحددة للأجور في الصناعة العراقية.

انتظمت في الدراسات العليا، في البدء في جامعة موسكو- الكلية التحضيرية، لتعلم اللغة الروسية، للعام الدراسي ١٩٧٣.. الذي لم نكمل عام اللغة حتى تم إختصاره إلى ٤ اشهر ومن ثم الانتقال إلى معهد موسكو للاقتصاد الوطني- بليخانوف لإستكمال دراسة اللغة والمواضيع الأخرى في الفلسفة والاقتصاد العام واقتصاد العمل.. وفي الختام مناقشة الإطروحة التي نالت الموافقة الجماعية للجنة العلمية وذلك في ٢٥ كانون أول ١٩٧٨. ومن ثم الحصول على الشهادة بعد الموافقة عليها اللجنة العليا للشهادات في الاتحاد السوفيتي.. يوم ٢١ أذار ١٩٧٩. وفي هذا الشهر بالذات رزقت بطفلتي الجميلة نادية.

كانت موسكو الحلقة المركزية الثانية في حياتي بكل أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية.. حيث عرفت شيء من ماهية المرأة والإنسانة والعلاقة اللا نفعية بكل شفافيتها وبصيغتها الحضرية، وكذلك شاهدت الهوة السحيقة بين معرفتنا للحياة والأبعاد النظرية للتثقيف السياسي، وذلك البون الشاسع بينهم.. فكان التصادم وكانت الفرقة للبعض والتمعن في الذات المعرفية للبعض الآخر.. واتخاذ الموقف الرمادي من الحياة.. وكنت حائراً في فهم هذه الظواهر الجديدة. والتصادم الآخر كان مع النمط القديم من التثقيف الحزبي الذي لم يرى الحياة على طبيعتها.. وأخذ التبرير مجراه ليس لحالة طارئة قدر السير في تحديد العلاقة بين النظرة الضيقة والحياة الرحبة وخاصة ما يتعلق بالواقع السوفيتي وبالمنطلقات الحزبية وأوالية عملها بكل جوانبها الايجابية والسلبية، بالمظاهر العامة وتلك الاستثنائية، بمنظومة المفاهيم الفلسفية وتلك المطبقة في الواقع.. بين حرية الحركة ليس للمكان فحسب بل التجوال بين منافذ الفكر والفلسفات المختلفة من جهة وبين الجمود والنصية والتراوح في المكان الواحد وبالتالي سبق الحياة وسرعة إيقاعها مقارنةً بالتبريرية والذرائعية السياسية. كانت الحياة السوفيتية بكل أبعادها، تثير الفضول فينا القادمون من العالم

الثالث(المتخلف)، بما تحمل من تأمينات وضمانات اقتصادية والحدود شبه الدنيا من الكماليات وتفتح أزهارها وفلسفتها القريبة من الواقع الشرقي، كلها مزايا فقدها الإنسان الروسي في الوقت الحاضر وانتعشت علاقات الاستغلال بابشع ما كانت عليه أوروبا في أثناء التراكم البدائي لرأس المال في القرن التاسع عشر.

في عاصمة الثلوج كونتُ أسرتي الصغيرة من رفيقة الدرب والدراسة.. وتعمقت رؤيتي للمجتمع الروسي عندما توغلت فيه من خلال علاقة المصاهرة والعيش المشترك في إحدى الحواضر القريبة من موسكو.. وكذلك من خلال الاحتكاك بالبيروقراطية الإدارية في شتى مجالات الحياة التي لم نكن نعرفها عندما كنا ندرس. وكانت الحياة تصرخ وتئن من واقع تطورها البطيء جداً. ومن تخلف الواقع المادي مقارنةً بالمدن الكبيرة.

في الوقت ذاته كانت هذه المرحلة من حياتي.. على المستوى العلمي والدراسي، نقطة تحول مهمة.. قرأت فيها الكم الوفير من المصادر بالعربية والروسية وفي شتى المعارف الاجتماعية.. وتعرفت عن قرب عن جملة فنون رائعة الأبعاد كان منها الباليه.. الذي شاهدته لأول مرة.. وكان سماع السمفونيات العالمية في الحواضر الروسية، ببعدها السوفيتي، كذلك الوصول إلى عتبة البحث الأكاديمي.. الذي لا زلت أسير فيه بشكل شبه متواصل.

بعد بداية النكسة السياسية لعراق السبعينيات.. وانفراط التحالفات السياسية والانفراد بالسلطة من قبل الحزب الواحد والشروع في فرض الفلسفة الواحدة والنغم الواحد، وإجتثاث الآخرين بمختلف الذرائع.. وسيادة الطغيان والإستبداد من جديد، ضمن مخطط فني لتجزئة المجتمع وتغييره إبتدعه ونفذه عمال ماهرون ضمن كورس إنشادي جماعي.. لا يعي المآل التي ستترتب على نتائجه.. سوى تمجيد الفرد البطل ووسمه بالخوارق.. التي لا يمتلك منها سوى مهنة القتل وإفناء المخالف له.

آنذاك حذرني الأهل من العودة اللا محمودة، للوطن غير الأمين. وسافرت إلى عالم الغربة. وبدأ الدم الغجري يفرض حضوره وأخذت خيمتي ومتاعي من

الكتب وبدأت بالترحال الأبدي من بلدٍ لآخر ومن عاصمة لثانية بعد المرور في معابر مختلفة.. ولم أكن أعلم أن يتحول المنفى الإختياري إلى مهجر دائم.. وخيمة الروح تتهرأ في المناخات المتباينة ومن اللغات المختلفة ومن السماوات المتعددة. ويبدو أني لا اريد أن أتلاعب بزاويا النظر الواقعية من حيث تسلسلها.. بل أن التجربة هي التي فرضت ذاتها على هذا التبدل.

هنا لا أعيد تأرخة طفولتي وشبابي المنصرم.. قدر إعادة الرؤيا لها مجددا .. إذ أن الولوج في الحركة والخوض في بحر الحياة يمنعك من تبيان التقاطعات ناهيك عن السلبيات وتلك الإخفاقات.. خاصة وان هناك دافع خفي يحرك المفاصل للاسراع إن أمكن في العودة إلى موطن سيد الشجر وسحر الفراتين وحليب الطفولة المرتضع.

كانت الجزائر المحطة الأولى.. وكانت وهران الرائعة.. هي السماء التي كنت أنظر إليها ومن خلالها لذاتي المعرفية والاجتماعية، الجمالية والفلسفية.. للصراع والتكييف مع الواقع المتباين. اندمجت سريعا في هذا المجتمع وقد حققت الكثير من طموحاتي وشعرت لأول مرة بالاستقلال الاقتصادي وتحررت من الكثير من التبعات المؤلمة وتلك المتخلفة.. وكان الانسان المادة والمعيار الذي اتعامل فيه ومعه. دخلت إلى هذا العالم الجديد بقوة.. دفعتني حتى القرار بالبقاء الدائم فيه.. لكن حالت السلطات الأمنية دون تحقيق ذلك.. لأن هذه الفئة في كل الأنظمة .. هي أدوات قمع.. وبراءة سلوكنا الاجتماعي يفسر بطريقتهم الخاصة. أنهم دود الأرض في عيون الحقيقة.. إنهم جيفة. إيقاع الحياة وسمفونية التقارب والاندماج كانت من القوة حتى رفيقة العمر الروسية القومية.. فظلت الجزائر على سواها من البلدان. نظراً للاستقرار الروحي والمادي والنفسي.. ولتلك الطبيعة الخلابة وذلك الشعب الكريم .. حتى في عنفوانه.. بالكلمة الطيبة يفقد استمرارية عفويته وعبثيته.

كانت النتاج العلمي قد إنصب على عملية التدريس من جهة والبدء في عملية البحث المستقل.. فأنجزت عدة دراسات عن الأجور نظرياً وفي الاقتصاد العراقي، وعن التقدير الكمي للطبقة العاملة العراقية.. كذلك إلقاء عدة

محاضرات على طلبة الماجستير والإشراف على عدة دراسات عليا في الدكتوراه حلقة ثالثة، وفي مناقشة بعضها.. والمساهمة في عدة لقاءات ومؤتمرات دولية، بعضها نظمتها الجامعة والبعض الآخر منظمة العمل العربية.. وممارسة التدريس للعلوم الاقتصادية في عدة معاهد.

رجعت القهقري إلى عاصمة الثلوج.. بحثاً عن وطن وموطئ قدم.. بالقرب من أهل الزوجة. وأصطدمت بتلك القوانين التي لا تسمح لي بالعيش في المكان الذي أرغب فيه.. مسموح فقط رسميا في المدينة التي فيها مسجلة زوجتك؟؟ وما العمل في قرية كبيرة؟؟ لا منافذ فيها سوى الزراعة ومعمل نسيج قديم ويد عاملة فائضة؟؟ هذه الظروف جعلتني أتغرب للمرة الأخرى في البلد الأمين.. وعاشرت الأبعاد الجمالية بما كانت الحياة توفرها.. العودة للدراسة ثانيةً.. لكن دون إلزام معين.. فكانت سنتان لم أنجز فيها عملا علميا يعتد فيه.. فكنت أبحث عن ملاذ للروح المغتربة والحياة الغجرية من خلال توافه الحياة وصغائر الملذات.. فكان الهروب إلى الداخل ثانيةً.. إلى النفس لمحاسبتها وضبط إيقاعها.. مرة بوعي وثانيةً بالغريزة.. وثالثة بالهروب مع بنت الراح.. وراح من الزمن ما راح. فجاءت فرصتي الثالثة في المهاجر وكانت السويد هي المحطة المزمع البقاء فيها، ويبدو هكذا بدون تخطيط استقريت حيث اللا مستقر.. وما باليد من حيلة.. لكن بقت العين ترنوا نحو بغداد والقلب يخفق فيها.. وينشدان المستحيل والموانع كثرُ.

هنا بدأت بالعودة إلى الذات العلمية وغيرت من الاختصاص وبدأت بالبحث ليس في الظواهر الاقتصادية.. بل رجعت إلى المَعْلَمْ الأرأس في عراق القرن العشرين. في دراسة ١٤ تموز وقائدها قاسم.. خاصةً بعد الإرتداد المزيف للكثير من أنصارها ونكرانهم لدورها وماهيتها، وما ألصقوه فيها من التهم بما لا يصدقه العقل ولا المنطق. فأخذتُ هذا الموضوع على محمل الجد وشرعت في القراءات المكثفة لهذا الحدث ضمن سياق التاريخ المعاصر للعراق ودرست الشيء الكثير منه من مختلف الرؤى والزوايا، من مناهج متعددة ومن مدارس فلسفية متباينة.. فكان حصيلة ذلك جملة من الدراسات والمقالات والكم الوفير

من المحاضرات في مختلف بقاع التواجد العراقي.. وفي سياق هذه الحركة المعرفية كانت حصيلتها مجموعة من الكتب والكراريس، بعضها طبع مرتين والبعض الأخرى نُشر حتى دون أخذ رأي بالموضوع. راجع هذه المواضيع في نهاية هذه السيرة العلمية.

الآن وما سيتبقى بيَّ العمر سأواصل الكتابة عن ذات الموضوع.. لأنه يستحق كل هذا الاهتمام. وأهميته بالنسبة لي، لا تنطلق من موقف نفعي، ولا من محصلة صلة قربى، قدر كونه نتاج طبيعي لدراستي الموضوعية للحالة العراقية.. والتوصل إلى أن الزعيم عبد الكريم قاسم .. قد هيأ للعراق تربة التطور.. لا بل ساهم في بناء هذا الصرح.. وبالتالي فهو الذي خط للعراق تاريخاً جديداً.. لأنه إذا كان هناك تغيير اجتماعي.. فالمحصلة الفلسفية له وجود تاريخ جديد. ترى إلا يستحق مثل هذه الشخصية أن نضعها في مكانتها التاريخية؟؟ إسوة ببقية زعماء العراق الأرأسيون الذين ساهموا في بناء الوطن والانسان في مختلف العصور؟! لقد اعترف الوعي الاجتماعي الجمعي بجملة من هؤلاء القادة. لذا أخرجهم من تخوم الزمان والمكان.. ليكونوا قوة مثل في تاريخيتهم. كان قاسم أحد هؤلاء.

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فرع الاقتصاد ١٩٦٣- ١٩٦٧
- دكتوراه(Ph.D.) في الاقتصاد، فرع اقتصاد العمل، معهد بليخانوف للاقتصاد الوطني/ موسكو ١٩٧٤- ١٩٧٩ .

الخبرة العلمية والعملية:

١- معاون مدير قسم التفتيش / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للفترة ١٩٦٨- ١٩٧٠.

٢- مدير قسم الاجور / وزارة العمل ١٩٧٠ - ١٩٧٢.

٣- باحث علمي في حقل التنظيم الإداري/ وزارة العمل ١٩٧٢- ١٩٧٣.

٤- محاضر في المؤسسة الثقافية العمالية / وزارة العمل ١٩٧٠- ١٩٧٤.

٥- مدرس ثم أستاذ مساعد docent في جامعة وهران/ معهد العلوم الاقتصادية في الجزائر للأعوام الدراسية ١٩٧٩ / ١٩٨٧

٦- باحث علمي غير متفرغ في معهد الاستشراق، موسكو ١٩٨٨ - ١٩٨٩.

٧- باحث علمي في الشأن العراقي ومختص بثورة١٤ تموز والزعيم عبد الكريم قاسم.

٨- مشارك في عدة مؤتمرات، عراقية، عربية وعالمية.

٩- مشارك في دورة علمية في حقل الأجور في الاقتصاديات المخططة نظمتها منظمة العمل الدولية ILO في : جنيف؛ وارشو؛ براغ؛ وبودابست. ديسمبر ٦٩ لغاية أيار ٩٧٠

١٠ – مشارك في دورة التنظيم العلمي للعمل الإداري نظمتها الأمم المتحدة ومركز التطوير الإداري في العراق، أمدها ١٦ أسبوعا عام١٩٧٢ في بغداد.

١١- مشارك في عدة دورات في السويد في مجالات مختلفة .

١٢- مشرف ومحاضر في الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك منذ ٢٠٠٣ ولا يزال.

١- الكتـــب:

١ - الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢٠ - ١٩٥٨، دار الحصاد دمشق٢٠٠٠، نفذت اعيد طبعه من قبل دائرة الشؤون الثقافية ، بغداد ٢٠٠٥.الطبعة الثانية منقحة ومزيدة.

٢ - عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، الانقلاب التاسع والثلاثون، الكتاب الثالث، بيروت ٢٠٠٣ توزيع دار الحصاد، دمشق، نفذ.

٣ - مؤسسات القمع المادي في عراق البعث. دراسة قدمت لمنظمات حقوق الانسان العراقية والدولية.

٤- : قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم دار الحصاد، دمشق ٢٠٠٣، نفذت، اعيد طبعه بحلة جديدة في بغداد ٢٠٠٤، نفذت.

٥- من ماهيات السيرة عبد الكريم قاسم، ١٩١٤- ١٩٥٨، الكتاب الأول، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٦.نفذت.

٦- عبد الكريم قاسم – من ماهيات السيرة: ١٤ تموز- الثورة الثرية. الكتاب الثاني الجزء الأول، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٩

٢- الكراريس

٧- حول الأجور، كراس، إصدار المؤسسة الثقافية العمالية، بغداد ١٩٧٠.

٨- ليلة الصعود إلى سماء الخلود، كراس، ملحق جريدة المجرشة، لعدد شباط ١٩٩٧، وأُعيد نشره في مجلة الموسم العدد ٣٢ في ١٩٩٧، أمستردام، هولندا .

٩- ١٤ تموز جدلية الفهم والموضوعية، كراس ملحق جريدة المجرشة لعدد تموز ١٩٩٨

٣- الدراسات والمقالات:

نشر العشرات من الدراسات والمقالات والتراجم في العديد من المواضيع وبالأخص ما له علاقة بالشأن العراقي وتاريخية نظامه السياسي ويمكن العودة إلى بعضها المنشورة في الموقع الشخصي للكاتب ضمن موقع الحوار المتمدن:

www. Ahewar.org

معد الكتاب

الاسم: نوري صبيح

التولد: ١٩٥٦

المهنة: صحفي

النشاطات: له مقالات منشورة تخص التجارب البرلمانية العالمية والعربية والعراقية والدستور العراقي وحوارات مع مؤرخي التاريخ السياسي الحديث بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة، ومذكرات السياسيين العراقيين بعد عام ١٩٦٨ منشورة في الصحف العراقية جريدة الصباح العراقية و جريدة البينة الجديدة وجريدة البيان العراقية ومجلة شعوب للثقافة الديمقراطية، وناشط في منظمات المجتمع المدني غير الحكومية و، وقام أيضاً بإعداد ونشر المذكرات السياسية التي كتبها المنتمين للأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها الأيديولوجية والفكرية التي كتبوها بعد الانقطاع عن العمل السياسي أو التقدم في العمر والمرض والخيبة السياسية وتم نشرها في الصحف المحلية.
سيصدر له أول كتاب بعنوان الديمقراطية النيابية قريبا أن شاء الله

- الفهرس -

الموضوع
أولا: موضوعات عن قاسم وتموز
١- عقيل الناصري، الزعيم قاسم والجواهريولقائهما الأول
٢- عقيل الناصري، محطات أساسية من حياة قاسم
٣- عقيل الناصري، القاعدة الاجتماعية لثورة ١٤ تموز
٤- عقيل الناصري، الانتفاضات الشعبية .. إرهاصات مهدت للثورة الثرية
٥- نوري صبيح، الحكومات التي شكلها الزعيم قاسم
ثانياً: المقابلات والحوارات
٦- مازن لطيف، عبد الكريم قاسم- رؤية ما بعد الثامنة والاربعين
٧- علاء مهدي، دردشة ساخنة مع د. عقيل الناصري
٨- سعدون هليل، القيادة السياسية لثورة تموز أخطأت في فهم آلية الصراع وابعاده
٩- كاظم غيلان، شخصية عبد الكريم قاسم تمثل شموخ الثقافة الشعبية
١٠- مازن لطيف، ثورة ١٤ تموز نقلة نوعية وأول مشروع حضاري
١١- نوري صبيح، من تاريخية مناهضة الاحلاف العسكرية – حلف بغداد في ذكرى انهياره
١٢- مازن لطيف، الثورة الثرية وذكراها، اجابات مكثفة لتساؤلات واسعة
١٣- نوري صبيح، حقائق وأسرار الصراع السياسي في حقبة الخمسينيات
١٤- حسين رشيد، ما يزال العراق يدفع ثمن اغتيال ثورة ١٤ تموز
١٥- نوري صبيح، سياحة فكرية مع الباحث في القاسمية، بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لثورة تموز

١٦- كاظم غيلان، حوار عن تموز وقاسم
١٧- سعدون هليل، دردشة على شاطئ تموز مع مؤرخها
١٨- يوسف محسن، مع د. عقيل الناصري ودور الإرث الفلسفي والسيسيولوجي والثقافي والبناء الديمقراطي
١٩- سعدون هليل، في رحاب التغيير الجذري وأفقه المستقبلي
٢٠- نوري صبيح، الانتخابات البرلمانية وسيلة لتداول السلطة سلمياً
٢١- يوسف محسن، حوار حول العلمانية في العراق المعاصر
٢٢- طارق الأعسم، حوار مع جريدة حزب الأمة العراقية
٢٣- ستار جبار، حوار هادئ مع رئيس تحرير البينة الجديدة
ثالثاً: السيرة الذاتية للدكتور عقيل الناصري بقلمه

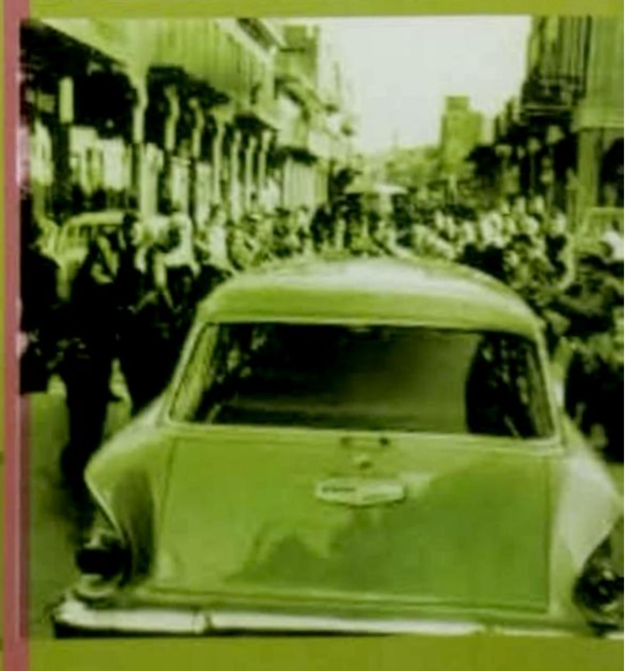






حوارات وآراء عراقية

من الزعيم عبد الكريم قاسم
وثورة ١٤ تموز





دار ومكتبة البصائر
للطباعة والنشر والتوزيع

لبنان
معمير - مجاور ملعب الراية
هاتف 01547698 - 03210986

العراق 009647813111272

Email iraqpms@gmail.com
Email iraqpms@ymail.com

www.daralbasaer.com